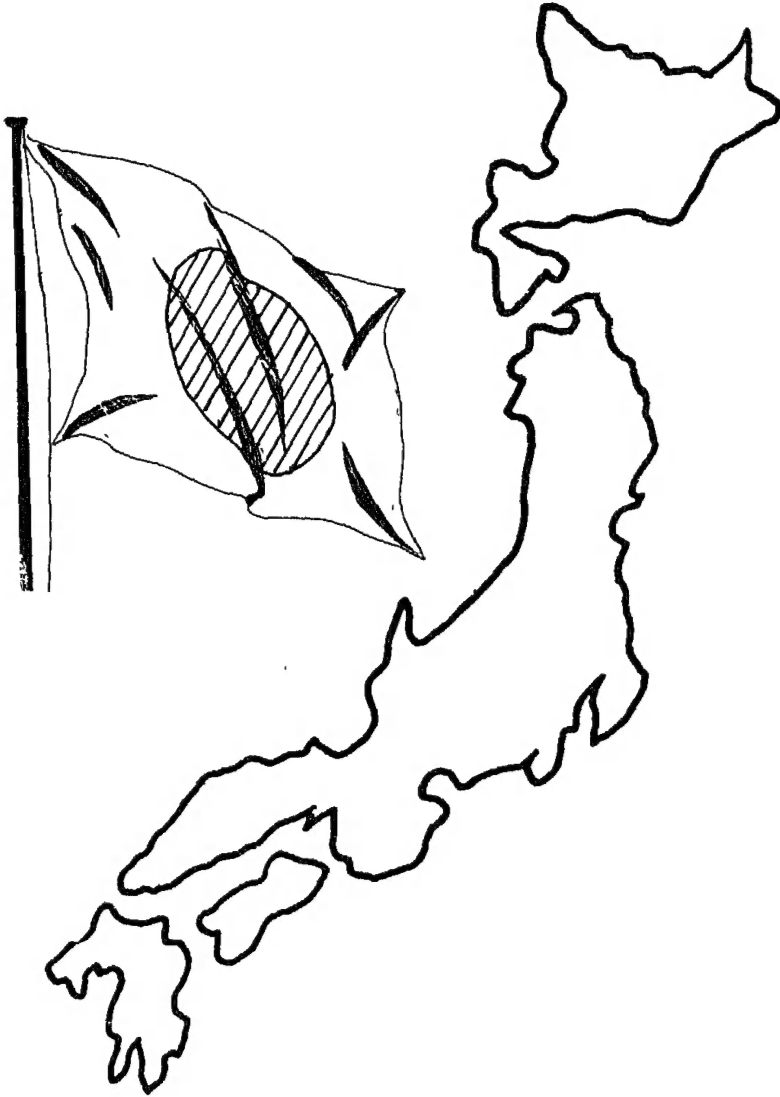


الدكتور فوزي درويش

السياسات

الدولة الحديثة والدور الأمريكي



الطبعة الثالثة ١٩٩٤

الفهرست

ص

٩ مقدمة

الفصل الأول

معلومات أساسية عن اليابان

١٥	الموقع
١٨	الأحوال المناخية
١٩	السكان
٢٢	أهم المدن
٢٤	نظام الحكم الراهن
٢٥	أصول الديانة اليابانية
٣١	بعض الصفات والتقاليد اليابانية

الفصل الثاني

اليابان فيما قبل الميجي

٤٣	أولا : موجز تاريخي لليابان القديمة :
٤٤	العصر الامبراطوري
٤٦	عصر الشوجنية

ثانيا : الأوضاع السائدة في الفترة الأخيرة من

٥٠	عصر الشوجنية
٥٠	سياسة العزلة
٥١	خصائص الحياة الاجتماعية

ص

٥٤	مواكب الشوجن والميكانو
٥٨	أزمة الشوجنية
٦٦	الاحتكاك الأمريكى الأول مع اليابان

الفصل الثالث

عصر الميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢)

٧٣	أولا : العهد الامبراطورى
٧٦	ثانيا : النهضة التعليمية
٧٧	الجهـد التعليمى فى الداخل
٧٩	البعثات العلمية والفنية
٨٢	ثالثا : إرساء قواعد النهضة الاقتصادية
٨٣	الصناعات الحديثة
٨٩	تكوين البرجوازية الجديدة
٩٣	رابعا : الاصلاح المالى
٩٦	خامسا : التجارة الخارجية
٩٧	سادسا : تعاظم البرجوازية
٩٨	سابعا : التحول الثقافى ومازق التحديث
١٠٥	ثامنا : ترتيب الأوضاع الداخلية
١٠٥	التجربة الدستورية
١٠٨	ظهور الأحزاب السياسية

ص

١١٢	السلطة التنفيذية
١١٣	السلطة التشريعية
١٢٤	نهاية عهد الميجي

الفصل الرابع دخول اليابان الحربين العالميتين

١٣١	أولا : دخول اليابان الحرب العالمية الأولى
١٣٢	انتصار اليابان على روسيا
١٣٨	استيلاء اليابانيين على الممتلكات الألمانية
١٣٨	المطالب الواحد والعشرون
١٤٢	ثانيا : أوضاع اليابان فيما بين الحربين
١٤٢	تطور النظام البرلماني
١٤٣	الحكومات المحافظة
	الأزمة الاقتصادية
١٤٨	الحكومات الليبرالية
١٥٠	المتاعب الاقتصادية
١٥٢	سيطرة المجموعة العسكرية
١٥٤	الازدهار الاقتصادي الكبير
١٥٥	الاضطرابات الحزبية
١٥٨	مؤتمر واشنطن
١٦٠	حلف مناهضة الكومنترن
١٦٢	انعكاس أوضاع أوروبا على اليابانيين

ص

١٦٥	اتجاه اليابان صوب البحار الجنوبية
١٦٨	توتر العلاقات مع الولايات المتحدة
١٦٩	ثالثا : دخول اليابان الحرب العالمية الثانية
١٦٩	الوضع السياسى قبل ضرب بيرل هاربور .
١٧٠	ضرب بيرل هاربور
١٧١	الانتصارات الأولى لليابانيين
١٧٧	وقف الزحف اليابانى
١٨٠	تسليم اليابان
١٨٤	دواعى القصف الذرى لليابان

الفصل الخامس

اليابان الحديثة والدور الأمريكى

١٩٢	أولا : اليابان تحت الاحتلال
١٩٢	ظروف عقد معاهدة الصلح
١٩٧	مؤتمر سان فرانسيسكو
٢٠١	ثانيا : الدور الأمريكى فى فترة الاحتلال
٢٠١	العملية التمهيدية للإصلاح
٢٠٢	زرع الديمقراطية
٢٠٤	قوانين الإصلاح الزراعى والتعليم

٢١١	ثالثا : اعادة ترتيب الأوضاع اليابانية
٢١١	رد الفعل اليابانى للاحتلال
٢١٢	المعجزة الاقتصادية
٢١٦	أثر الحرب الكورية
٢٢٠	ثورة التكنولوجيا
٢٢٥	رابعا : اليابان بعد معاهدة الصلح
٢٢٥	المناخ السياسى بعد معاهدة الصلح ...
٢٢٧	مشكلة أوكيناوا
٢٢٩	المطالبة بإلغاء معاهدة الأمن
٢٣٢	انعكاس التقارب الصينى- الأمريكى على اليابان .
٢٣٦	بدائل معاهدة الأمن الأمريكى - اليابانى . .
٢٤٠	خامسا : كيفية صنع القرار السياسى
٢٤١	التقاليد السياسية الموروثة
٢٤٥	النظام البرلمانى (الدايت)
٢٥١	النظام الحزبى

الفصل السادس

اليابان المعاصرة

٢٦٥	أولا : الاقتصاد اليابانى والأمن القومى
٢٦٥	ثانيا : مفهوم الأمن القومى اليابانى
٢٦٧	ثالثا : اليابان والاتحاد السوفيتى
٢٧٠	رابعا : اليابان والصين الشعبية

٢٧٨ خامسا : اليابان والولايات المتحدة
٢٧٨ طبيعة العلاقات فى هذه الفترة
٢٨١ الاعتبارات التجارية
٢٩٠ اعتبارات الأمن القومى
٢٩٨ السياسة الدفاعية لليابان عام ١٩٨٨

سادسا : التنافس اليابانى - الأمريكى فى المجال

٣٠٥ التكنولوجيا
٣٠٦ نظرة على التكنولوجيا اليابانية فى الثمانينيات
٣٠٧ الجهود اليابانية الحديثة فى المجال التكنولوجى
٣١١ التنافس التجارى فى مجال التكنولوجيا
٣١٣ نقل الأسلوب الأمريكى فى التكنولوجيا
٣١٦ النظام التعليمى

٣٣٢ سابعا : المخاطر الدولية حول اليابان
٣٣٢ كوريا
٣٣٤ الاتحاد السوفيتى
٣٣٦ الكراهية الآسيوية لليابانيين
٣٣٩ لماذا لا تتسلح اليابان

الفصل السابع

٢٤٧	اليابان على مشارف القرن الحادى والعشرين
٢٤٩ أولا : الإتجاهات الحديثة فى التكنولوجيا
٢٥٣ ثانيا : الإتجاهات الحديثة فى برامج البحث والتطوير
٢٥٦ ثالثا : أثر النظام التعليمى
٢٥٨ رابعا : التطور الإقتصادى
٢٦٧ خاتمة
٢٧٣ المراجع
٢٧٩ ملحق تاريخى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حين فرغت من تأليف كتابي عن « الشرق الأقصى : الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢) » انصرفت نيتي الى تأليف كتاب تحت عنوان « الصراع على الأقاليم الصغرى فى الشرق الأقصى » . بيد أن اليابان شدتني شدا للتأليف عنها . فأرجأت الكتابة عما سواها ريثما أتمكن باذن الله من اعطائها حقها كتجربة فريدة : دولة حديثة فى محيط أسيوى ضخمة من جيرانها ، قطعت شوط التحديث فى زمن قياسي ، فاقت فيه دول الغرب التى نقلت منها حضارتها الحديثة ، وصارت قوة اقتصادية عظيمة . وفى مجال التكنولوجيا المتطورة أخذت تنافس أكبر قوة تكنولوجية فى العالم .

وهى اليابان التى أفاق الغرب فجأة ليجد أن بها عددا من الجامعات يفوق كل ما لدى أوروبا الغربية منها . بل إن خمسين بالمائة من الشبان اليابانيين سوف يحصلون على تعليمهم الجامعى عما قريب . وهى الدولة التى بلغ نصيب الفرد من إجمالى ناتجها القومى ١٧٠٠٠ دولار متجاوزا بذلك الولايات المتحدة حيث بلغ نصيب الفرد ١٦٠٠٠ دولار .

هذا العملاق الاقتصادى الضخم ، كيف تنامى هكذا ؟ . وما هى الصفات الفريدة فى أخلاقيات الشعب اليابانى التى مكنت له من بلوغ ما بلغه من نهضة وتقدم ؟ وكيف اصطدم وهو فى أعز مراحل نموه بالقوى المحيطة به ؟ وما هو دوره الدولى الحديث ، وإمكاناته على المسرح الدولى المعاصر ؟ تلك إذن كلها تساؤلات نحاول البحث عن إجابات لها .

ويضم الكتاب ستة فصول : تناول الفصل الأول منها فصلا تمهيديا عن المعلومات الأساسية عن اليابان وعن شعبها مع موجز عن تاريخ اليابان القديم . أما الفصل الثانى فيتناول الفترة السابقة مباشرة على عهد الميجى ، وما ساد تلك الفترة من نظام اقطاعى أرسى دعامته وحمل لواءه نظام الشوجنية العسكرى مفتتتا على حقوق الامبراطور الموروثة عبر القرون . أما الفصل الثالث ، فقد تناول عصر الميجى - عصر النهضة الذى أنهى سلميا حكم الشوجنية ، ووضع أسس النهضة الحديثة وأرسى دعائمها فى ظل الامبراطور - تلك النهضة التى لايزال الشعب اليابانى يجنى قطفها حتى اليوم .

أما الفصل الرابع ، فيعرض لدخول اليابان الحربين العالميتين ، الأولى والثانية بعد أن شعر الشعب اليابانى بذاته ووثق فى قدراته بانتصاراته الأولى على جارتها الصين (١٨٩٥) ، ثم على الروس (١٩٠٥) وما جناه من ذلك وما خسره .

ويعرض الفصل الخامس لكيفية نهوض اليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ولأهمية الدور الأمريكى أثناء فترة الاحتلال ، وللظروف الدولية التى حتمت قيام الولايات المتحدة بتقديم يد العون لليابان فى فترة حرجة من تاريخها الحديث . وانتهى الفصل بكيفية صنع القرار اليابانى وما يشارك فيه من مؤسسات . أما الفصل السادس والأخير ، فقد تناول وضع اليابان على المسرح الدولى المعاصر وعلاقاتها مع القوى الكبرى وعلى الأخص مع الولايات المتحدة .

وقد رجعنا فى مؤلفنا هذا الى ما كتبه ثقافة المؤلفين الأمريكيين عن اليابانيين ، وثقافة المؤلفين الفرنسيين عنهم من خلال تجاربهم العملية ودراساتهم المتأنية ، وكذلك الى ما كتبه اليابانيون عن أنفسهم ، وما تسنى لنا أثناء زيارتنا لليابان .

والأمر الذى نود الإشارة اليه أن القصد من عنوان الكتاب وهو اليابان :
« الدولة الحديثة والدور الأمريكى » ، هو كيفية بناء الدولة الحديثة – أما الدور
الأمريكى فلم نعهد الى تخصيص فصول خاصة به ، ذلك أن الدور الأمريكى
لم يغب عن اليابان سواء فى خطب ودها لتتفتح على العالم الخارجى ، أو حين
شجعته الولايات المتحدة لدى انتصارها على الروس ، أو فى تلقى بعثاتها
العلمية فى عصر الميجى وتزويدها بأساليب العلم والتكنولوجيا الأولى ،
وأىضا حين انتقمت منها شر نعمة بالقضاء القنبلة الذرية على مدنها
وتدميرها فى الحرب العالمية الثانية .

وهى أيضا التى أخذت بيدها فى فترة الاحتلال وأعانتها على النهوض ،
وعملت بحسم على أن تصد عنها محاولة العناصر اليسارية اليابانية عقب
الحرب العالمية الثانية للسيطرة على وسائل الانتاج وجر اليابان الى الاشتراكية
وحين وفرت لها مظلة دفاعية بعد الحرب كفتها مئونة نفقات الدفاع ، ومكنتها
بالتالى من النمو المتواصل من ١٩٥٢ حتى يومنا هذا .

أدعو الله أن أكون قد وفقت الى ما ذهبت اليه .

والله ولى التوفيق ،

المؤلف

القاهرة ١٩٩٤

الفصل الأول

معلومات أساسية عن اليابان

الفصل الأول

معلومات أساسية عن اليابان

أصل التسمية :

يسمى اليابانيون بلادهم نيبون (Nippon) . أما اسم « اليابان » فقد أتى لنا من الصينيين حيث أسموها (چى - بون) التى حورت قليلا لتصبح اليابان . و « چى - بون » هذه تعنى (أصل النهار) باللغة اليابانية ، وهو منشأ نعتها باسم بلاد الشمس الساطعة .

الموقع :

هذه البلاد المكونة من نحو أربعة آلاف جزيرة تكون فى مجملها أرخبيل الجزر اليابانية ، من هذا العدد من الجزر ستمائة جزيرة فقط هى التى بها سكان^(١) . أما الباقي فهو عبارة عن جزر صخرية لا يمكن رؤيتها إلا من ارتفاع منخفض . وهذه الامبراطورية الجزرية يحدها من الشمال بحر أوكتسك وخليج لابيروز الذى يفصلها عن جزيرة سخالين . ويحدها من الغرب بحر اليابان وخليج كوريا ، ومن الجنوب الغربى بحر الصين الذى يفصلها عن الصين . ويحدها من الجنوب ومن الشرق المحيط الهادى وأهم الجزر الكبرى « هوكايدو » فى أقصى الشمال ، « هونشو » فى الوسط وهى أكبرها مساحة ، « شيكوكو » ، « كيوشو » فى أقصى جنوب البلاد .

ومن بين هذه الجزر الكبرى تستأثر هونشو بمكانة خاصة فيبلغ طولها ١١٣٠ ميلا وعرضها ٧٣ ميلا ومساحتها ٨١٠٠٠ ميل مربع

(1) Nadeau, L, Le Japon Moderne. P. 29.

وهى وحدها تعادل مساحة الجزر كلها ويشبه موقعها موقع انجلترا ، فقد حمتها البحار المحيطة من الغزوات وجعلت منها سواحلها التى يبلغ مداها ١٣٠٠٠ ميل آمة بحرية . فاقتضى موقعها الجغرافى والضرورات التجارية أن تهيمن على البحار وتلتقى حولها التيارات البحرية الدافئة الآتية من الجنوب مع الهواء البارد الهابط من قمم الجبال فيجعل كل ذلك مناخ اليابان فى هذه الجزيرة الكبرى مشابها للمناخ الانجليزى الذى تملؤه الأمطار وتكثر فيه الأيام الملبدة بالسحب وتمتلى أنهارها القصيرة السريعة الانحدار . على أن مساحة اليابان بأسرها تبلغ ٣٦٩.٧٣ كيلو مترا مربعا وهى تزيد قليلا عن مساحة بريطانيا .

طبيعة الجزر :

لا شك أن هذه الجزر قد ولدتها الزلازل فأرضها بركانية ، وليس على وجه الأرض مكان - باستثناء بعض مناطق أمريكا الجنوبية - قد عانى ما عانته اليابان من اضطرابات على أرضها . ويذهب البعض الى أن هذه الطبيعة البركانية قد انعكست على طباع اليابانيين فأسهل ذلك بقدر موفور فى اكتسابهم صفة الشجاعة التى اشتهروا بها على طول تاريخهم الطويل .

فى القرن التاسع عشر شهدت البلاد عددا من هذه الهزات الأرضية المتعاقبة . ففى عام ١٨٥٥ فقد ٢٥٠٠٠ من اليابانيين أرواحهم مرة واحدة بأن ابتلعتهم الأرض واحترقوا جميعا فى بركان مدمر فى مدينة طوكيو . وفى منطقة هوكايدو دمرت وصلة سكة حديدية بكاملها وابتلعها صدع ضخم كما ابتلع معها عدة منازل بمن فيها من السكان .

وفى عام ١٨٩١ بدأ وكأن نار جهنم قد فتحت أبوابها ، فابتلعت الأرض اليابانية مدنا بأسرها واختفت من على ظهر الأرض طرق ومباني

بمن فيهما . وفى مدينة أوجاكي وحدها احترق ٥٠٠٠ يابانى دفعة واحدة . وفى مقاطعتى آيشى وجيفو لقى ١٠.٠٠٠ شخص مصرعهم وجرح ٢٠.٠٠٠ نتيجة فوران أحد البراكين ، كما أصيب ٢٠.٠٠٠ مبنى بالدمار الكامل أو الجزئى . بل إنه فى لحظة من اللحظات ساد الظن بأن اليابان برمتها سوف تبتلعها لجج المحيط^(١) .

وفى عام ١٨٥٥ أصاب ميناء شيمودا الهام دمار كبير من جراء هزة أرضية تبعها تلاطم شديد للأمواج البحر وتحطمت أعداد ضخمة من السفن . وفى عام ١٨٩٦ حدث تلاطم شديد للأمواج فى ريكوشو تسبب فى مصرع ٣٥.٠٠٠ يابانى .

والذى يطلع على الكتاب السنوى لليابان يجد أن هذه السمة مؤكدة . فالأشخاص الذين لقوا حتفهم فى هذه الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين هم^(٢) :-

عام	العدد	شخصا
١٩٠٣	١٣٩١٨	شخصا
١٩٠٤	١٤١٣٢	»
١٩٠٦	١٣٣٣٤	»
١٩٠٧	١٥٥٢٣	»

واليابانيون الذين تعودوا رؤية الكثيرين من ذويهم وقد لاقوا حتفهم بهذه السهولة ، ويحيط بهم الموت ويهددهم دوما ، هذا المناخ جعلهم يتسمون بالبطولة لأن كلا منهم لا يعول كثيرا على دوام حياته . فأصبحوا

(1) Nadeau, L, Ibid, PP. 26, 27.

(2) Nadeau, L, Ibid, P. 37.

يموتون دون شكوى أو نحيب لأنهم تعودوا على فكرة الموت ومن هنا وجدنا هذه الشجاعة المفرطة والاقدام على الانتحار اذا ما اعتقد المرء أنه قد أتى عملا مخجلا لنفسه أو لذويه أو لوطنه بطريقة «الهيراكيري» ومن هنا وجدنا أيضا تلكم الطلعات الانتحارية « الكاميكان » فى نهاية الحرب العالمية الثانية حين حاربت اليابان حربا يائسة بعد استسلام حليفتها الوحيدة (ألمانيا) فى ٧ مايو ١٩٤٥

الأحوال المناخية :

نظرا لشكل اليابان الممتد ، فانها تكاد تلامس من أحد طرفيها القطب الشمالى كما يكاد يلامس طرفها الجنوبي مناطق ذات مناخ حار مدارى. واذن فأمطار اليابان غزيرة فى فصل الصيف ، والحرارة شديدة جدا فى تلك المناطق وسجلت المراصد درجات الحرارة العليا التالية فى بعض الموانئ فى شهر أغسطس :

هاكودات ٣٥	نجازاكي ٤٩
هيروشيما ٥٤	كيوتو ٤٦
أوساكا ٤٨	طوكيو ٤٧

ويوجه عام فالمناخ قارس البرودة شتاء حار رطب معظم فصول الصيف .

ومن ناحية أخرى فان الجدول الآتى يوضح درجات الحرارة والرطوبة ومعدل كمية الأمطار على مدار السنة :

المتوسط السنى	شهور السنة												الحرارة والرطوبة والأمطار
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
متوسط درجة الحرارة (المتوية)	٢٧	٤٣	٤٣	٧٦	١٣١	١٧٦	٢٥١	٢٧	٢٦	٢٢	١٦	٨	١٥
متوسط درجة الرطوبة (المائة)	٣٠	٣٧	٤٠	٤٩	٦٠	٧٥	٧٨	٨٣	٧٠	٤٠	٢٥	٢٠	٤٧
كمية الأمطار (بالمليمتر)	٤٨	٧٣	١٠١	١٢٥	١٣١	١٨٢	١٦٠	١٤٧	١٢١	٩٥	٨٠	٦١	١٠٣

السكان :

يبلغ عدد سكان اليابان حسب إحصائية عام ١٩٨٦ نحو ١٢٢ مليون نسمة . وكان عددهم فى عام ١٨٨٦ نحو ٣٨ مليون نسمة .

وينتمى اليابانيون فى الأساس الى الجنس الأصفر ويقول بعض علماء الأنثروبولوجيا ومنهم الأستاذ مورتون (Morton) بعد أن قام بفحص عدد من الجماجم اليابانية أن هذا الشعب ليس من أصل صينى . واللغة التى يتم الرجوع اليها باعتبارها مؤشرا مؤكدا للدلالة على الأصول تثبت أن اليابانيين ليسوا من أصل صينى ، ولا هم أيضا من ذلك العنصر السلالى الأصلى الذى ينتمى اليه كافة سكان شمال شرقى آسيا .

ويضع العلمتان ويتنى (Withney) ومولر (Mouller) اليابانيين ضمن العائلات البشرية الكبرى (الهندو - أوروبية) . وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن الغزاة الأوائل لهذه الجزر يفترض رحيلهم من مناطق

الهملايا وهضاب الهندوستان ، وهذه العناصر بدلا من أن تتوجه ناحية الغرب كما هو معتاد بالنسبة للجحافل الأخرى ، فانهم يكونون قد عبروا البحر واستقروا فى اليابان التى كان يسكنها سلفا عنصر الآيينو (Aino) العنصر السلالى الأصلى فى هذه الجزر^(١) .

ولذلك يمكن القول بأنه يوجد عنصران رئيسيان مختلفان فى اليابان هما : اليابانيون الأصليون ، وعنصر الآيينو الذين أخذوا فى الذوبان مع بقية العناصر اليابانية الأخرى . ويتركز عنصر الآيينو فى جزيرة إيسو (Yezo) ، والكوريل حيث تم إجتياحهم من هناك . ولم يكن عددهم فى النصف الأول من القرن التاسع عشر يتجاوز نحو ٢٠.٠٠٠ ممن احتفظوا بخصائص عنصرهم الأصلى . ومن خصائص الآيينو السلالية أنهم أقل حجما من الفرد المتوسط وروؤسهم ضخمة ، ووجوههم أكثر عرضا ومستديرة بوجه عام . كما أن فكهم بارز وأنوفهم كبيرة وعيونهم حية مستديرة سوداء اللون .

على أن عنصر الآيينو هذا حظى باهتمام الباحثين بدرجة أكبر وهو حسب رأى الغالبية من علماء الأجناس فرع من العنصر القوقازى أى أنهم ينحدرون فى الأصل من العنصر الأبيض . وأنهم كانوا يحتلون غالبية أراضى اليابان فى زمن سحيق ، وأنهم ربما نزحوا من الشمال فى زمن متأخر . وعلى أية حال فانه منذ نحو إثنى عشر قرنا كان أجدادهم يعيشون فى جزيرة هوكايدو فى الشمال ، وفى الثلث الشمالى من جزيرة هنشو . ومنذ ذلك التاريخ تم إزاحتهم شمالا ببطء . وتم امتصاصهم ثقافيا وعرقيا من جانب بقية اليابانيين . أما اليوم فانهم فى طريقهم الى الاختفاء الكامل كعنصر متميز ، ولكنهم تركوا وراءهم أثرا ملحوظا يتمثل فى توافر شعر الوجه والجسم فى بعض اليابانيين اذا ما قارناهم ببقية العنصر المنغولى^(٢) .

(1) Labroue, E. Le Japon Contemporain P. 65.

(2) Reichauer, E. The Story of a Nation P. 9.

على أن هذين العنصرين اندمجا اندماجا شديدا حتى يمكن القول بأن
العنصر اليابانى الحالى يتميز بصغر حجمه ، وأن نساءه أكثر صغرا كذلك .
ومع ذلك فإن اليابانيين يتميزون بمقاومة التعب بشكل ظاهر كما يتميزون
بالمرونة العضلية والمهارة . وطبقا لما يراه بعض العلماء أن هذا الضعف فى
البنيان الجسدى مصدره تشابه الغذاء ، وأثر الجو الحار الرطب^(١) .

ويبلغ عدد الأجانب فى اليابان (تعداد ١٩٨٦) نحو ٨٦٧.٠٠٠ نسمة .
أغلبهم من الكوريين (نحو ٧٠٠.٠٠٠) كانوا قد استجلبوا فى غالبيتهم أثناء
الحرب العالمية الثانية لاستخدامهم فى أعمال السخرة.

الكثافة السكانية :

تميزت الجزر اليابانية بكثافة سكانها بدرجة عالية فطبقا لتعداد ١٨٨٦
(بداية عصر الميجى) كان عدد السكان ٣٨١٥١٢١٧ نسمة مقارنا
بمساحة البلاد وهى ٣٦٩.٠٧٣ كيلو متر مربع حيث نجد أن متوسط الكثافة
للكيلومتر المربع هى ١٠٣ مواطنا . فى حين لم يتعد هذا المتوسط لفرنسا فى
تلك الآونة ٧١ مواطنا ، وفى بريطانيا ١١٢ مواطنا . وإذا اقتطعنا من المساحة
الكلية لليابان مساحة جزيرة ايسو (Yezo) التى تعتبر نصف مهجورة وجزر
الكوريل ، وريوكيو لوجدنا أن معدل الكثافة السكانية يرتفع الى ١٢٥ فردا ،
ويتجاوز بذلك معدله بالنسبة لجميع دول العالم فى تلك الآونة^(٢) . ويرجع
اهتمامنا بمعدل الكثافة فى تلك الفترة الى أنه سوف يلعب دورا بارزا فى
توجيه سياسة اليابان نحو التوسع الاستعمارى كما سنرى فى الفصول
القادمة .

(1) Labroue, E. Op. Cit. P. 68.

(2) Labroue, E. Ibid P. 69.

وإذا نظرنا الى معدل الكثافة السكانية لليابان فى الآونة الراهنة لوجدناه أكبر معدل كثافة سكانية لدولة كبرى فى العالم ، وتتضح الصورة لو افترضنا اليابان احدى الولايات الأمريكية فيكون ترتيبها من حيث المساحة الجغرافية الخامسة بعد ألاسكا ، وتكساس ، وكليفورنيا ، ومونتانا يسكنها نحو ١٢٢ مليوناً الذين يبلغون نحو نصف سكان الولايات المتحدة^(١) .

أهم المدن :

١ - طوكيو : العاصمة (منذ ١٨٦٨) وكانت اسمها « إيدو » قبل عصر الميجى وتبلغ مساحتها ٢١٤١ كم^٢ وعدد سكانها نحو ١٢ مليون نسمة وبها برج طوكيو الذى يبلغ ارتفاعه ٣٣٣ متراً ويعتبر أعلى أبراج العالم .

٢ - أوساكا : وتلى طوكيو فى الحجم وتعتبر أهم الموانئ اليابانية ويبلغ عدد سكانها نحو ٧ ملايين نسمة وتقع بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالاً وهى ثانى المدن الصناعية فى اليابان .

٣ - يوكوهاما : تقع شرقى جزيرة هانشو بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالاً ويبلغ عدد سكانها نحو ٣ ملايين نسمة .

٤ - ناجويا : تقع فى جزيرة هانشو الى الجنوب الغربى من العاصمة طوكيو بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالاً وهى ثالث مدينة صناعية بعد كل من طوكيو وأوساكا وعدد سكانها نحو ١٢ مليون نسمة .

٥ - كيوتو : الى الغرب من ناجويا وكانت عاصمة اليابان القديمة وتقع بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالاً ويبلغ عدد سكانها نحو ١ مليون نسمة وهى مدينة سياحية تبعد ٤٣ كم من أوساكا ويؤمها السياح لكثرة ما بها من آثار .

(1) Vogel. E., Japan as No. 1, Lessons for America. P. 9.



(شكل رقم ١)

٦ - هيروشيما : فى أقصى الجنوب الغربى من جزيرة هونشو بين خطى عرض ٣٤ ، ٣٦ شمالا وأهم معالمها منتزه السلام التذكارى . وقد تم إعادة بنائها عام ١٩٥٥ .

٧ - نجازاكى : تقع غربى جزيرة كيوشو بين خطى عرض ٣٢ ، ٣٤ شمالا وأهم معالمها تمثال السلام وبها أكثر الكنائس التى شيدت فى اليابان وتعتبر أول مدينة أدخلت فيها الديانة المسيحية على يد المبشر الأسباني المشهور فرانسوا زافير عام ١٥٠٦ م .

نظام الحكم الراهن :

تتمتع اليابان بنظام حكم نيابى والامبراطور رمز الدولة ، والبرلمان (الدايت) هو أعلى سلطة فيها ويتألف من مجلسين : مجلس النواب ويبلغ عدد أعضائه ٥١٢ عضوا ومجلس الشيوخ وعدد أعضائه ٢٥٢ عضوا . وحقوق الانتخاب مكفول لمن يبلغ العشرين عاما . أما السلطة التنفيذية الممثلة فى مجلس الوزراء فيتألف من عدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين وزيرا وليس فى مجلس الوزراء وزير للدفاع طبقا لأحكام الدستور اليابانى لما بعد الحرب ، وتنقسم اليابان الى ٤٧ محافظة بما فيها طوكيو العاصمة . وفى اليابان خمسة أحزاب سياسية هى :

- الحزب الليبرالى الديمقراطى (الحاكم) .

(Liberal Democratic Party)

وقد تأسس فى عام ١٩٥٥

- الحزب الاشتراكى اليابانى (Socialist Party) .

وتأسس فى عام ١٩٤٥ .

- حزب الكومى (Comei) وتأسس فى عام ١٩٦٤ .

- الحزب الاشتراكى الديموقراطى (Democratic Socialist Party)

تأسس فى عام ١٩٦٠

- الحزب الشيوعى اليابانى تأسس عام ١٩٢٢ .

أصول الديانة اليابانية :

لقد نشأت أقدم ديانة قائمة فى اليابان وهى « الشنتو » أى (طريق الآلهة) ، ومصدرها عبادة الأسلاف . وتتخذ لها صورا ثلاث : العقيدة المنزلية التى تتجه بالعبادة نحو أسلاف القبيلة ، وعقيدة الدولة التى تتجه بها الى الحكام السابقين - الذين هم فى نظر اليابانيين الآلهة الذين أسسوا دولتهم منذ الأزل فهم بذلك يخاطبون السلف المقدس الذى انحدرت منه سلسلة الأباطرة . ثم كانوا يؤدون لهذا السلف المقدس صلاة خاصة اذا أرادت الأمة اليابانية القيام بمشروع ترى أن له أهمية كبرى فى قداسته مثل القيام بالاستيلاء على إقليم شانتونج فى الصين عام ١٩١٤ .

على أن ديانة الشنتو كانت مبسطة لا حاجة لها الى مراسم أو طقوس معقدة ، أو تشريع أخلاقى معين ، ولم تكن لها طبقة من الكهنوت خاصة بها . وكل ما تطالب به معتنقيها هو أن يحجوا ، بنا بعد آخر الى أسلافهم ، وأن يقدموا لهم الضراعة ويفعلوا نفس الشئ بالنسبة لامبراطورهم المقدس ، ولماضى أمتهم .

ولقد كان مذهب الشنتو فى أساسه عبارة عن مزيج من عبادة الطبيعة والسلف المقدس ثم تطور ليقوم على نظرية أسطورية توضح أن « ايزانا جى » أبو السماء « وايزانامى » أم الأرض قد تزوجا فأنجبا جزر اليابان المقدسة ، كما أنهما أنجبا كذلك عددا لا حصر له من الآلهة . وأن « أماتيراسو » احدى بناتهما - إلهة الشمس - أرسلت حفيدها فيما بعد ليؤسس أسرة تتولى حكم اليابان الى الأبد .

وفى عام ٥٢٢م دخلت البوذية - التى نشأت أصلا فى الهند وأظهرت تطورا فريدا فى الصين - أرض اليابان مروراً بشبه الجزيرة الكورية بعد دخولها الصين بخمسائة عام . وحينذاك أخذت الشنتو فى الانحسار حتى

أصبحت معابدها تحت إدارة البوذيين وإشرافهم . . ، واستطاع كهنة البوذية ربط هيئات الشنتو ببعض المقدسات التي تنتمي الى طقوسهم . ولكن ذلك لم يكن يعنى القضاء على مذهب الشنتو ، وإنما استمرت غالبية المعابد الكبرى تتلقى الدعم والمساندة من الهيئات المختلفة .

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أنه فى نهاية حكم شوغونية التوكوجاوا - السابقة مباشرة على عهد الميجى - حدثت حركة انتعاش مائى ومعنوى لمذهب الشنتو تأسست على أثره عدة طوائف انتشرت فى ربوع الشعب اليابانى تدين لهذا المذهب بالولاء . وكان هذا الانتعاش وبالا على الشوجونية نظرا لأن المذهب يؤكد على الحق الإلهى للامبراطور الذى كانت قد سلبته الشوجونية كل سلطاته . ومن ثم فقد وجدت العناصر المناهضة للشوجونية من مقاطعتى ساتسوما وشوشو على وجه الخصوص السند الشرعى للاطاحة بحكم الشوجونية ، وذلك حينما أعلن الامبراطور أنه سوف يحكم البلاد حكما مباشرا دون الاعتماد على الشوجونية .

ولقد رأى أن يكون مذهب الشنتو عقيدة رسمية للدولة . فتم فصله عن البوذية وفروعها ، وانسحب أعضاء أسرة الامبراطور عن الطوائف البوذية ، وصدرت التعليمات الامبراطورية بمنع احتفالات ومراسم البوذية داخل القصر واعتدى الغوغاء على معابد البوذية . ولكن منذ عام ١٨٧٢ اقتنع اليابانيون بتغلغل البوذية فصار هناك اقرار منهم بتمشى البوذية مع مذهب الشنتو بالتوازي بل وامتزجت العقيدتان فى عقلية الرجل اليابانى العادى الى الحد الذى كان المساس بأحدهما يعنى الاضرار بالأخرى وهذا ضرب من ضروب المرونة الفكرية والعقائدية التى اشتهرت بها الشخصية اليابانية .

على أن الشنتو تحتضن بشكل عميق كل ما هو يابانى أصيل فهى تحتضن فى طياتها القالب الأصيل للانسان اليابانى وبينما كانت الشنتو هى

ديانة الدولة والطبقة الحاكمة وصل الأمر فى نفس الوقت الى اتخاذ البوذية أيضا ديناً رسمياً للدولة مع انتقاء الجوانب المستحسنة من تعاليمها واستيعابها هذا وأسمى وجود مقدس فى الشنتو يسمى «كامى - سا» وأما فى البوذية فتسمى «هاتوكيه - ساما» .

واليابانيون يعتبرون علاقة الاثنين بمثابة علاقة القرابة . وبهذا فهم يمارسون شرهم الفطرى نحو كل ما هو جديد . فمثلهم كمثل الشخص الشره بطبعه حين يلمح صنفاً من الطعام يبدو فى نظره لذيذاً فيقبل على التهامه دون أن تكون هناك سابق خبرة له بطعمه ، ولكن يتم هضم اليابانيين لذلك الشئ . وهذه ميزة فريدة ليتخذ الطابع اليابانى بصورة كبيرة . فبعد هضم البوذية الأصلية نجدها فى مرحلة تحولها الى القيمة الغذائية قد اتخذت شكلاً مخالفاً .

وبعد البوذية جاء لليابانيين نوع متقدم من التعاليم وهو تعاليم الكنفوشية الصينية . وينفس الأسلوب أقدم اليابانيين على التهام تعاليمها بشراسة .

ونلاحظ أن فلسفة كونفوشيوس قدمت الى اليابان كما قدمت قبلها البوذية من الصين . ففى نحو منتصف القرن السادس عشر ظهر شخص من سلالة أسرة « فيجيوارا سيجوا » المشهورة وقرر الرحيل الى الصين طلباً للعلم ولما كان الاتصال بالصين محرماً عام ١٥٥٢ فقد دبر هذا الكاهن الفيلسوف خطة عبر بها البحر سرا ولم تفتقر همته إلا بعد أن حصل على نسخة من كتاب عن الكنفوشية ونسى رحلته الى الصين . ولم تمض بضعة أعوام حتى كان لسيجوا تلاميذ ومريدون الى أن توفى وفاة مفاجئة عام ١٦١٩^(١) .

(١) ول ديورانت قصة الحضارة الجزء الخامس من المجلد الأول ترجمة د. زكى نجيب

محمود الطبعة الثالثة ص ٧٣ ، ٧٤

ودخلت المسيحية اليابان عام ١٥٤٩ متمثلة في شخص القديس فرانسيس اكسافير طليعة طائفة الجزويت . وكون جمعية صغيرة وانتشرت دعوته بحيث لم يكد يمضى جيل بعد قدومه إلا وبلغ عدد أعضاء الجزويت سبعين فردا كما بلغ عدد من تحولوا الى المسيحية في الامبراطورية اليابانية ١٥.٠٠٠ فردا^(١). وكانوا في نجازاكي من الكثرة بحيث جعلوا ذلك الميناء التجارى بمثابة مدينة مسيحية وحملوا حاكمها المحلى « أومورا » على السعى لنشر العقيدة الجديدة .

ولكن الشوجن هيديوشى فزع لهذا التغلغل وساوره الشك في أن تكون وراءه أهداف سياسية فبعث برسول الى نائب رئيس الجزويت في اليابان مزودا بخمسة أسئلة مطلوب الرد عليها على وجه السرعة . وهى: السبب في ارغام نائب رئيس الجزويت لرغبة هيديوشى على اعتناق المسيحية. والسؤال الثانى عن سبب التحريض على هدم المعابد ، أما السؤال الثالث فعن سبب اضطهاد كهنة البوذية . والسؤال الرابع عن سبب أكلهم وبعض البرتغاليين حيوانات نافعة للإنسان كالعجول والبقر . وأخيرا طلب الرد عن سبب السماح لبنى قومه بشراء أفراد من اليابانيين لاتخاذهم عبيدا في جزر الهند الشرقية .

ولما لم يقتنع هيديوشى بالاجابة عن هذه الأسئلة الخمسة أصدر أمرا في عام ١٥٨٧ تضمن ما يلى :

« بما أننا قد علمنا من مستشارينا الأمناء أن طائفة دينية أجنبية قد جاءت الى مملكتنا ، حيث جعلت تبشر بقانون يتنافى وقانون اليابان ، بل ذهبت بها الجراءة الى حد تحطيم المعابد التى شيدت باسم آلهتنا القومية « كامى » و « هوتوكى » . وعلى الرغم من أن هذه الفتنة

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ٢٧ .

تستحق أقصى ألوان العقاب ، فاننا راغبون مع ذلك فى مقابلة أعضائها بالرحمة ، لذلك نأمرهم بمغادرة اليابان خلال عشرين يوما ، وعلى من يعصى تقع عقوبة الموت . وإن يصيب أحدا منهم أثناء هذه المهلة ضرر أو أذى . أما اذا بلغ ذلك الأمر ختامه فاننا نأمر بأن يقبض على من يوجد منهم فى بلادنا ، وأن يعاقب على أنه من أخطر المجرمين^(١) .

وفى عصر الشوجن اياسو مؤسس شوجنية التوكوجاوا فكر فى الدين على أنه أداة النظام الاجتماعى وأحزنه أن يرى قومه على اختلاف فى عقائدهم الدينية . وكانت العقيدة الدينية خليطا من الشنتو والبوذية . ونظر الى المسيحية بادئ الأمر بعين التسامح وأبى أن يفرض عليها ما فرضه سلفه هيدىوشى ، إلا أنه ما لبث أن ضاق بها صدرا لاتهامها للديانة القومية على أنها وثنية وأنها سببت الشحناء ثم سخط عليها فى نهاية الأمر ، خاصة لما اعتقد أن المبشرين المسيحيين كانوا يستخدمون أحيانا كطلائع للقاتحين وأنهم كانوا فى أجزاء متناثرة من أرض اليابان يتآمرون على الدولة اليابانية .

لذلك عمد اياسو الى عدة تدابير منها أنه أمر فى عام ١٦١٤ بتحريم العبادة المسيحية أو التبشير بها فى اليابان وطلب من معتنقى المسيحية من الأهالى إما مغادرة البلاد وإما الرجوع الى ديانتهم الأولى . وتمكن عدد من القساوسة النجاة بأنفسهم من طائلة هذا القانون فى حين ألقى القبض على فريق آخر منهم . على أنه لم يعدم أحد منهم فى عهد اياسو . فلما توفى صب خلفائه من بعده جام غضبهم على المسيحيين ، وأعقب ذلك موجة وحشية من الاضطهاد الدينى كان من أثرها أن استؤصلت المسيحية من اليابان تقريبا . وبحلول عام ١٦٣٨ تجمعت البقية الباقية من المسيحيين وكانوا ٣٧٠٠٠ فى

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ٢٨ .

جزيرة شيمايارا وحصنتها لتقف وقفة أخيرة دفاعا عن حرية العبادة فأرسل لهم أحد حقداء اياسو قوة كبيرة لاختصاصهم . وبعد حصار دام ثلاثة أشهر سقطت الحامية وذبح المعتصمون المسيحيون ذبحا فى الشوارع ، فلم يبق منهم على قيد الحياة سوى مائة وخمسة شخصا^(١) .

ورأت حكومة الميجى كما سنرى التخلّى عن سياسة القمع التى انتهجتها شوجنية التوكوجاوا ازاء البوذية من ناحية كما أن موقف الدولة فى عصر الميجى من المسيحية لم يكن فى بدايته أقلّ عداء من العصر الذى سبقه إذ واصلت الحكومة اليابانية سياسة القمع لكنها رأت فى مرحلة تالية بثاقب نظرهما أن هذا الموقف ازاء المسيحية سوف يضر بالعلاقات الخارجية لليابان خاصة مع الغرب لذلك عمدت الى الافراج عن ٤٠٠٠ مسيحي كانوا معتقلين فى السجون اليابانية .

ثم تخلت الحكومة اليابانية تدريجيا عن قمع الديانات الأخرى لتركيز جهودها نحو إنشاء نظام دينى رسمى للدولة وحتى حلول عام ١٩٣٠ كانت الحكومة اليابانية تتولى بنفسها أمور ٥٠٠.٠٠٠ كاهن ، وترعى شئون نحو مائة ألف معبد كما عمدت الى استخدام نظام التعليم الذى أنشأته حديثا لتعميق فكرة تقديس اليابان على المرتكزات الثلاثة الآتية :

- أن الامبراطور إله مقدس لأنه امتداد زمنى لأجسام وأرواح الآلهة العظيمة الماضية ، وخاصة تلك التى تنتمى الى روح الشمس .

- إن اليابان تحظى بالرعاية الخاصة من لدن الآلهة ولهذا فان ترابها وأهلها ومؤسساتها فريدة فى نوعها وتسمو على ما سواها .

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ٣٢ .

- أن لليابان رسالة مقدسة وهى : « جمع العالم بأسره تحت سقف واحد (هاكو - ايشى - يو) .

وبذلك يتاح لسائر البشرية ميزة التمتع بحكم الامبراطور ، وسارت الحكومة فى عام ١٨٦٩ على سياسة تقديس أرواح من ماتوا فى سبيل الامبراطور^(١) .

بعض الصفات والتقاليد اليابانية :

التجانس العرقى

من الصعب على المرء تحديد أى عنصر من عناصر أخلاقيات الشعب اليابانى الذى شكل بالدرجة الأولى العامل الأساسى فى نهضة اليابان الحديثة كما يصعب إيجاد ثقل هذا العنصر أو ذاك فى هذه العملية. لكن هناك عنصرا مؤكدا لعب دورا هاما فى تلك النهضة وهو العزلة الطبيعية لأمة « جزرية - أى مكونة من عدة جزر - عملت هذه العزلة على مدار ما يربو على قرنين من الزمان على تكريس هذه العزلة التى ضربتها اليابان طوعا على نفسها . وتأتى أهمية هذه العزلة فى أنها جعلت من اليابان دولة شديدة التجانس واعية بدرجة أكبر بشخصيتها وتميزها على ما سواها من جيرانها من شعوب المنطقة على الأقل . فلا يوجد فى اليابان أقليات عرقية تذكر ، ولا جيوب عقائدية مما يشكل عائقا فى طريق كثير من الدول الأخرى التى ابتغت تحديث نفسها . فضلا عن ذلك فإن ذلك ولد لدى اليابانيين شعورا بالقومية لا يقل بحال من الأحوال عما صار لدى الدول الأوربية فى تاريخها المعاصر^(٢) .

(١) تيدمان أثر ، اليابان الحديثة : ترجمة وديم سعيد ومراجعة على رفاعه الأنصارى ص ٢٠ ، ٢١ .

(2) Reichauer, E. Japan, The Story of a nation P. 133.

وميله للتجارة ، وحساسية اليهودى ودهاؤه^(١) .

واليابانى قنوع متكشف بوجه عام . وكان يتغذى بصفة أساسية بالأسماك والبيض والأرز بديلا عن الخبز إلا أنه كان يأكل الأرز والسمك نيئا . وهو محب للادخار ، وقد مكنته هذه الصفة فى نهضته الصناعية من أن يحقق تراكما رأسماليا بالاعتماد على النفس . وهو لماح يقظ ، وقد مكنته هذه الصفة من تصيد كل فرصة فى وقتها المناسب . وكل ضربة حظ صادفت اليابانيين كانوا على أتم استعداد لاقتناصها والافادة منها كما سنرى فى الفصول القادمة ، سواء حين أصاب دودة القز فى العالم مرض عمل على انقاص الحرير الطبيعى فكان الشعب اليابانى على سبيل المثال جاهزا ليسد العجز وتنتعش لديهم هذه الصناعة . وكذلك لما نشبت الحرب العالمية الأولى كان متحفزا لكسب الأسواق التى كانت حكرا على الدول الأوربية . ولما نشبت الحرب الكورية ١٩٥٠ كان الشعب اليابانى جاهزا لتوفير متطلبات قوات الأمم المتحدة واستفادت اليابان من ذلك فائدة عظمت فى فترة من أخرج فتراتنا .

غير أن سعى اليابانيين وشغفهم الواضح بنقل المعلومات والحضارات يضرب فى جذور التاريخ . فما كان أمام اليابان أن تطلب العلم حينذاك إلا من الصين فى الزمن القديم ، فى ظل عزلة المنطقة برمتها ، وعدم كفاية وسائل المواصلات . فقد أوفد مبعوث يابانى الى الصين خلال حكم أسرة « هان » الصينية (القرن الثالث ق . م - القرن الثالث الميلادى) ثم ما لبث أن أعقبته وفود كثيرة خلال عهد أسرة « تانج » (٦١٨ - ٩٠٧ م) بعد أن توثقت العلاقات بين البلدين .

(١) ولد ديورانت ، قصة الحضارة . المرجع السابق ص ١٨٠ .

الواقعية والمرونة

يتميز الياباني بالتفاؤل وشدة التقور من الشعوذة والتطير اذك استطاعت اليابان تنقية ما علق بالبوذية الصينية من نواعى السحر ، والاغراق فى الغموض رغم أن الكتب البوذية اليابانية لم تكن إلا ترجمة للكتب البوذية الصينية والهندوسية .

ومن الملاحظ أن الياباني قد يعتقد فى الكاثوليكية الرومانية ، أو فى المذهب الانجليكاني ، أو الأرثوذكسية الروسية أو البوذية أو الشنتو. فهو يواجه عام متسامح نادر التعصب لديانة أو مذهب دون الآخر وخاصة فى أوساط المثقفين وإنما ينفر الياباني بطبعه من التطير والتشاؤم حين يجده فى أية ديانة^(١)

المزاج العام

ويجمع الياباني بين العاطفية والواقعية ، وبين رقة الاحساس وصرامة الجد فى الحياة ، وبين طلاقة التعبير والكتمان ، وبين سرعة التأثر ، وكبح الجماع . ويغلب على الياباني المرح وروح الفكاهة وحب المتعة ، لكنهم يميلون الى الانتحار الذى يروع المشاهد. والياباني مرهف الحس نشيط الفكر ، محب للاطلاع والبحث ذو ولاء وذو صبر وجلد . وله قابلية شديدة لاستيعاب التفصيلات ، وهو ذو دهاء وحيلة - ككل ذى جسد ضئيل . وذكاؤه وقاد . ورغم أن الياباني يوصف بأنه ينقل ببراعة وأنه تنقصه القدرة على الابتكار الفكرى ، فإنه قادر على الفهم السريع والاقتباس ، والمهارة العلمية . لذلك فقد اجتمعت فى الياباني روح الرجل الفرنسى وغروره ، وشجاعة البريطانى واقدامه ، وحرارة الايطالى واستعداده الفطرى للفنون ونشاط الأمريكى

(1) Labroue, E, op. cit P. 122.

وتقول الوثائق أنه وفدت الى الصين ١٣ بعثة يابانية تضم كل منها ما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ شخصا من بينهم المبعوث الرسمى ومرافقوه والطلاب الذين أرسلوا للصين لدراسة الفلسفة والتاريخ ، ونظم الحكم والآداب والفنون . والفنون الانتاجية وغيرها . وقيل أن بعضهم قد أقام فى الصين أكثر من عشر سنوات طلبا للعلم والمعرفة ، وأن بعضا منهم أقام بها أربعين سنة .

ولقد أثرت أسرة تانج الصينية فى اليابان من الوجهة الثقافية تأثيرا واضحا . فنشط المعلمون اليابانيون فى غرس بذور ثقافة « تانج » لدى عودتهم الى اليابان فأعادت اليابان تعديل نظام ادارتها على غرار ما كان سائدا فى أسرة تانج . وصارت مدينة كيوتو اليابانية تشبه تماما « تشانجان » عاصمة أسرة تانج من حيث التصميم المعمارى . وصار فيها شارع « شيوجياكو » و « السوق الشرقية » ، و « السوق الغربية » ، كما كان عليه الحال فى مدينة تشانجان . وقد وضع العلماء للأمة اليابانية لغة مكتوبة تستند الى مقاطع تنتمى لنسق كتابة أسرة هان^(١).

وسنرى أن حب العلم والشغف الفطرى بنقل المعرفة سوف يسهل عملية « الاقتحام » الأمريكى لبلادهم ، ويدفع حتى بالعسكريين منهم الى الذهاب فى بعثات للغرب زرافات ووجدانا لينقلوا لبلادهم الحضارة الغربية فى عصر الميجى بنفس الأسلوب وبنفس الكيفية وينقلوا بلادهم من العصر الاقطاعى الى العصر الحديث فى بضع سنين .

ولم يكن اليابانيون بحاجة الى أن يأخذوا عن غيرهم من الشعوب شيئا فيما يخص عادة النظافة . فان اليابانى يغير ثيابه ثلاث مرات فى اليوم الواحد ما وجد الى ذلك سييلا . والناس جميعهم - فقيرهم وغنيهم -

(١) تاريخ الصين - سلسلة كتب سور الصين العظيم الجزء الأول ص ٨٥ ، ٨٦ .

يستحمون كل يوم . وقد تغوبوا أن يأخذوا حماما واحدا على الأقل فى اليوم فى حمام شديد الحرارة قد يسلق جلود من سواهم^(١) .

وأخيرا ، فإن الشعب اليابانى يتألف من أفراد قصار القامة يبلغ متوسط قامة الرجل منهم خمسة أقدام ، وثلاث بوصات ونصف بوصة (نحو ١٦٠ سم) ، ويبلغ متوسط قامة المرأة أربعة أقدام وعشر بوصات ونصف بوصة (أى حوالى ١٤٠ سم) . ويذهب بعض علماء التغذية الى أن هذا القصر يرجع الى قلة الجير فى الوجبة الغذائية اليابانية خصوصا قبل النهضة الحديثة وتنوع وجبة الفرد اليابانى . وقلة الجير هذه منشؤها قلة اللبن ، وقلة اللبن سببها ارتفاع أثمان أراضي الرعى فى هذه البلاد ذات الكثافة السكانية العالية كما سبق أن أشرنا . على أن هذا الفرض النظرى قد يكون غير محتمل .

بيد أن أهم ملامح الشعب اليابانى هو ذكاؤه الحاد وقدرته غير العادية على نقل المعارف وهضمها واستيعابها الى جانب شغف لا حد له بالعلم والمعرفة وحب التعليم . وفى هذا المقام تجدر الإشارة الى أنه كان فى اليابان فى عام ١٨٧٥ أربعة وخمسون بالمائة من الذكور وتسعة عشر بالمائة من الاناث قد أنهوا تعليمهم الابتدائى ، وتلك حقيقة تشير الى مدى ارتفاع حب اليابانيين للتعلم والى تجاوزهم حتى للأوروبيين فى هذا المجال . لذلك لما قامت اليابان بنهضتها كما سيجى فى الفصل الثالث كان المناخ مهيئا بدرجة كافية لاستيعاب الحضارة الأوروبية بسرعة شديدة وبون إهدار للكثير من الوقت . وفى عصر الميجى كانت نسبة المتلقين للتعليم الابتدائى من الأطفال قد وصلت فى عام ١٩١٠ الى مائة بالمائة . وفى الوقت الحاضر تبلغ نسبة المتقدمين للتعليم الثانوى ٩٤٪ . وتحتل اليابان المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث نسبة التعليم الثانوى حيث تبلغ ٣٧٪ بينما تبلغ فى الولايات المتحدة

(1) Labroue, E., Op. cit P. 176.

٤٧٪ وتحتل فرنسا المرتبة الثالثة بنسبة ٢٧٪ منخفضة في ذلك عن اليابان بعشرة في المائة . مما يدل دلالة قاطعة على أصالة حب اليابان للتزود بالعلم .

انخفاض معدلات الجريمة وشدة الانضباط

من الحقائق المعروفة لدى خبراء علم الاجتماع أن نسبة الجرائم ترتفع في البلاد الصناعية الحديثة . وهذا واقع نشهده في كافة أنحاء أمريكا الشمالية وغرب أوروبا . ولكن الرئيس السابق لبرامج منه الجريمة في الأمم المتحدة : (Crime Prevention and Criminal Justice Programs) وليام كليفورد يقول أنه في عام ١٩٦٩ حينما بدأ الخبراء المختصون يلاحظون هبوط نسبة الجرائم في اليابان لم يكن أحد يصدق هذا الاتجاه . ومع ذلك فقد تنبأوا بأنه باتساع نطاق النظام الحضري . فإن هذه النسبة سوف تبدأ في الارتفاع .

لكن الذي حدث هو أن معدلات الجرائم استمرت في الانخفاض خلال السنوات التالية ثم ثبتت بعد ذلك . وفي الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٧٣ انخفضت نسبة الجرائم في اليابان بحوالي خمسين بالمائة . والعجيب أيضا أن هذه النسبة ليست فقط أكثر انخفاضا عما كانت عليه عقب الحرب العالمية الثانية ، ولكنها أكثر انخفاضا كذلك عما كان عليه الحال في عصر الميجي^(١) . وأن المرء ليعجب هل حققت اليابان معجزة واحدة هي المعجزة الاقتصادية على نحو ما سنرى في الفصول القادمة أم أن الأمر يتعلق بعدة معجزات ، تأخذ بيد بعضها البعض .

ومن الأمور المعروفة بالنسبة لكل من تناول اليابان بالدراسة أو زارها أن الجرائم منخفضة بشكل لا يصدق ، والمثال على ذلك أن طوكيو لا يحدث فيها في المتوسط أكثر من حادثتين للسرقة في اليوم

(1) Vogel, E.F. Op. cit P. 204.

مقارنا بستة سرقات فى لندن ، ومائتى سرقة فى نيويورك . ومن المناظر المألوفة جدا أن الناس يجدون حافظات النقود فى الشوارع فيعيدها كما هى لأصحابها ، بل أن أصحاب المحلات التجارية قد يتركون زبائنهم ينصرفون لحال سبيلهم ومعهم مشترياتهم ليدفعوا أثمانها حينما يرجعون . وأن وعد اليابانى لا يحتاج الى أن يدعمه تهديد ، أو كتابة عقد ، كما أن الناس يراعون الوقوف فى الصفوف انتظارا لدورهم فى ركوب التاكسى ووسائل المواصلات الأخرى بشكل قد تصل الى حد العبادة⁽¹⁾ .

العقلية الجماعية (Group Mentality)

إن وجود نظام عشائرى أو انقسام مجتمع من المجتمعات الى مجموعات من نوع أو آخر أمر معروف فى المكونات البشرية لدولة من الدول . بيد أن شدة تماسك مثل هذه المجموعات ظاهرة بارزة بالنسبة للمجتمع اليابانى . يوصف هذا الى تأليف مجموعات على أسس تشابه عنصر مشترك يميزها عن غيرها ، الى كون هذه المجموعة مثلا من خريجي كلية معينة أو سنة تخرج معينة . أو تجمعهم مكان الوظيفة . وتتعامل هذه المجموعة بحرص تجاه المجموعات التى لا تدخل فى حيزها .

وهذا السلوك الذى يتخذ طابع المجموعات يرتبط بتقاليد ضارية فى القدم نرى المجتمع اليابانى يجد انعكاساته عادة فيما يسمى « بالمسئولية الجماعية » . فعلى مدى عدة قرون كان المجتمع اليابانى قد نظم نفسه على أساس مجموعات تتكون غالبا من خمسة أفراد أو خمسة عائلات ترتبط بوشيجة معينة . وهذه المجموعات تعتبر مسئولة عن سلوك وتصرفات هؤلاء الأفراد أعضاء المجموعة من أمثال عدم قيام أى فرد منها بسداد سلفة يكون قد قترضها . وكل رئيس لمجموعة يكون مسئولا بدوره أمام سلطة أعلى فى المجتمع .

(1) Gibney, F., The Fragile Super power, P. 60.

وأثناء الحرب العالمية قامت الحكومة اليابانية بإزكاء هذه الظاهرة بتكوين مجموعات من الجيران لتنفيذ بعض المهام تتراوح بين توزيع المعلومات الى إطفاء الحرائق وكان البوليس السرى يتولى الاشراف على عمل هذه المجموعات .

ولقد تصدى فريق من الفقهاء لايجاد تفسيرات لظاهرة « العقلية الجماعية » هذه فقال بعضهم أن ذلك يرجع الى الجهود المطلوبة للحفاظ على نظام الري والصرف المعقد فى أحواض زراعة الأرز . وقال البعض الآخر إن الازدحام السكانى قد أسهم بقسط وافر فى ايجاد العقلية الجماعية ، فعلى عكس ما هو كائن فى الولايات المتحدة ، ليس لدى اليابان أماكن متسعة يشعر فيها المرء بفرديته . وقيل أيضا أن شدة التجانس النسبى للمجتمع اليابانى لا يسمح إلا بقدر محدود جدا من الاختلافات بين الأفراد : فالناس يجرى رفضهم من جانب مثل هذا المجتمع اذا صاروا مختلفين عنه اختلافا واضحا . ويسوق هؤلاء لذلك مثلين واحد يابانى فى مواجهة آخر أمريكى للتدليل على ذلك .

فهناك مثل شعبى يابانى يقول : « إن رأس السمار البارزة سوف يجرى دقه » فى حين يقول مثل شعبى أمريكى فى هذا المقام : « إن العجلة التى تزعق بصوت أعلى هى التى تحصل على التشحيم » . لذلك ففى مجتمع يتميز بعدم التجانس كالمجتمع الأمريكى يكون من المسموح به أن يكون الناس ذوى نزعة فردية (Individualistic) دون أن يعتبر ذلك خروجاً على بقية المجتمع⁽¹⁾ .

وأدلى علماء النفس بدلوهم تفسيراً لهذا السلوك الجماعى فيرجعون ذلك الى تنشئة الطفل اليابانى الأولى من أمثال تأخير الفطام ، ونومه على نفس سرير أمه .

(1) Frost, L.E., The New U.S. - Japan Relationship. P.68.

وأيا ما كان المصدر لذلك ، فإن « العقلية الجماعية » لها جذورها العميقة الغور في الشخصية اليابانية . وحتى بين جيل الشبان اليابانيين فانهم لا يزالون يحتفظون بعادة التوجه الجماعى حتى أن الفرد منهم يضحي بمهاراته الفردية لصالح المجموعة التى ينتمى اليها . والأفراد الموهوبون غالبا ما يجعلون المكافأة التى يحصلون عليها تذهب من خلالهم الى مجموعاتهم أو الى عائلاتهم .

والواقع أن هذه الصفة تجد انعكاساتها فى السلوك اليابانى على نحو آخر . فالأمور الهامة تجرى مناقشتها على نطاق واسع لتحظى بما يسمى بالاجماع (Consensus) الذى يتفرد بها النظام البرلمانى اليابانى على نحو ما سنرى فى الفصول القادمة . والمشكلات التى طرحت للحل ابان عصر النهضة (نهضة الميجى ١٨٦٨) لم يجر توجيهها من جانب قائد يتمتع بسحر شخصى . ولكنه تم من جانب مجموعة من قادة عشائر مقاطعات ساتسوما وشوشو ، وهيزن . والعجيب أن هذه الخاصية الجماعية امتدت لما بعد الميجى لتحسم الأمور من جانب قدامى رجال الدولة ممن أطلق عليهم إسم الجنرو (Genro) .

وبعد ذلك فإن هذه القيادة الجماعية كانت مسئولة أيضا فى الثلاثينيات ، حين تصاعد نجم العسكريين ، الأمر الذى أدى الى دخول اليابان الحرب العالمية الثانية . فلم نجد فى صفوف العسكريين اليابانيين أمثال لينين ، أو موسولنى ، أو هتلر ، وفى الوقت الذى كان العالم يظن أن اليابان قد ركبت رأسها لتغزو العالم كانت المجموعات اليابانية تعمل فى حيرة وارتباك على تلمس الاتجاه الصحيح لمسار الحرب .

واليوم ، حينما يتغير العالم بكيفية سريعة الوقع على كافة الأصعدة، فإن أسلوب القيادة الجماعية اليابانى غالبا ما يصيب حلقاها بقدر كبير من الضيق ونفاذ الصبر وخاصة من جانب الأمريكين^(١) .

(1) Frost. L.E. Ibid P. 83.

الفصل الثانی

اليابان فيما قبل الميچی

الفصل الثانى

اليابان فيما قبل الميجى

قد يكون من المناسب عرض هذا الموضوع فى جزئين :
أولهما عبارة عن موجز تاريخى لليابان القديمة حتى نشوء النظام
العسكرى لشوجنية التوكوجاوا (Tokugawa) . أما الجزء الثانى فنعرض
فيه للأوضاع السائدة فى الفترة الأخيرة من شوجنية التوكوجاوا التى شهدت
وتعاملت مع « الاقتحام » الأمريكى الأول لبلادهم منذ عام ١٨٥٣ . وسوف
نلاحظ أن الجنود الأولى التى وضعت فى هاتين الفترتين سوف تلعب دورا هاما
فى نهضة الميجى (Meiji) كما سنرى فى الفصل القادم إن شاء الله .

أولا : موجز تاريخى لليابان القديمة

بداية يمكن القول أنه فى الوقت الذى يستحيل فيه كتابة التاريخ الصينى
الحديث دون ربطه بالتاريخ اليابانى ، فنفس الشئ يمكن قوله للتاريخ اليابانى
القديم حيث تدين اليابان للصين بحضارتها الأولى .

وفى نفس الوقت فليس لدينا شئ عن اليابان القديمة على وجه اليقين
سابق على القرن الرابع أو الخامس الميلادى فأقدم الوثائق المتاحة للتاريخ
اليابانى تسمى كوجيكى (Kojiki) يرجع تاريخها الى عام ٧١٢ م . وإذا كانت
ترجمة هذه الوثيقة ترجع قدوم أول امبراطور يابانى وهو الامبراطور جيمو -
تينو (Jimmu - Teno) الى أول فبراير عام ٦٦٠ ق.م فان هذا التاريخ فى
رأى بعض المؤرخين يمكن ارجاعه بدقة أكبر الى نهاية القرن الثانى قبل الميلاد
إن لم يكن فى بداية العصر المسيحى^(١) .

(1) Grousset, R, La face de L'Asie, P. 317.

فليس فى حوزتنا أى نص يابانى سابق على دخول اللغة الصينية الى اليابان ، أى نحو منتصف القرن الخامس لسبب بسيط وهو أن اليابانيين لم يكن لديهم حتى ذلك التاريخ نظام الكتابة^(١) . وإن كانت هناك حقيقتان فى التاريخ اليابانى القديم : فقد ورد فى المادة الأولى من الدستور اليابانى لعام ١٨٨٩ « أن امبراطورية اليابان قد تم حكمها من جانب أباطرة من أسرة حكمت فى خط لم ينقطع عبر القرون الماضية » وكان أول هؤلاء الأباطرة جيمو (Jimmu) وهى نفس الأسرة التى ينتمى اليها الامبراطور الحالى (هيروهيتو) أما الحقيقة التاريخية المؤكدة الثانية فهى أن اليابان وهى قطر جزى لم تشهد أبدا - حتى هزيمتها عام ١٩٤٥ - أية عملية غزو لأراضيها ولا أى احتلال لها - حتى المغول فشلوا فى النزول الى الأراضى اليابانية^(٢) .

وقد يكون من الأنسب تناول هذا الجزء بدوره على عصرين : العصر الامبراطورى ، بمعنى سيادة الأباطرة اليابانيين وبزوغ نجمهم ككيان مقدس لا ينازعه منازع انطلاقا من هذه القدسية فى نفوس الشعب اليابانى . وأما العصر الذى يليه فهو عصر الشوجنية باعتبار أنهم قد جمعوا السلطة فى أيديهم ولم يعد الامبراطور المقدس إلا رمزا يظل له التقديس الدينى فى حين تكون السلطة الدنيوية فى أيدي رجال الحكم العسكرى « الشوجن » .

(أ) العصر الامبراطورى

كان يطلق على الامبراطور ألقاب ضخمة ، فغالبا ما يضاف الى اسمه لقب تنو (Tenno) ومعناها « الملك السماوى » ، كما كان يطلق عليه أحيانا لقب الميكادو (Mikado) أى « الباب المجيد » . ومن ناحية

(1) Grosset, R, Ibid. P. 317.

(1) Grosset, R, Ibid. P. 330.

أخرى فلا تنتهى حياة الامبراطور بموته ، اذ يطلق عليه اسم جديد بعد وفاته لضمان اتصال النسل الامبراطورى .

وكان الأباطرة اليابانيون فى مستهل عصر كيوتو الذى أطلق عليه العصر الذهبى يميلون الى الورع حتى أن البعض منهم تنازل عن عرشه ليكون راهبا بوذيا . الواقع أن هذه الفترة شهدت دخول البوذية الى اليابان حوالى منتصف القرن السادس الميلادى قادمة من الصين . ولكن دخولها لم يكن حدثا دينيا فحسب بل كانت بمثابة قوة دافعة أدت الى ما سسمى فى التاريخ اليابانى القديم بالاصلاح الكبير (Grande Reforme) ، بمعنى آخر كانت هذه الفترة ، فترة تكوين كادر تنظيمى للأمة اليابانية على النموذج الصينى . وهذه الفترة انتهت فى القرن الثامن الميلادى وشهدت ازدهار حضارة نارا (Nara) حيث صارت نارا أول عاصمة للبلاد وخلال ٧٣ عاما من هذه الفترة تناوب سبعة أباطرة لحكم البلاد^(١) .

وحدث فى عام ٧٩٤ أن انتقلت مراكز الحكومة الى كيوتو (أى عاصمة السلام) . وظلت كيوتو عاصمة للبلاد أربعة قرون متواصلة (٧٩٤ - ١١٩٢) التى يجمع معظم المؤرخين على أن اليابان كانت فيها فى عصرها الذهبى وبلغ عدد سكان كيوتو نحو نصف مليون نسمة وهو رقم لم يتلغه فى تلك الآونة أية مدينة أوروبية اذا استثنينا القسطنطينية وقرطبة^(٢) .

وأثناء القرن التاسع وبداية القرن العاشر ضعفت السلطة الامبراطورية لصالح بعض العائلات الكبرى مثل فوجوارا (Fujiwara) ،

(1) Grousset, R. Ibid P. 340.

(٢) ول ديورانت قصة الحضارة ، الجزء الخامس من المجلد الأول ترجمة د. زكى نجيب محمود الطبعة الثالثة ص ١٧ .

و« تايرا » (Taira) ، ومينا موتو (Minamoto) ، وسوجوارا (Sugowara) وهى أسرات كانت تقيم الأباطرة وتخلعهم . وكانت تنشأ بينها حروب كذلك النوع من الحروب التى قامت فى إيطاليا فى عصر نهضتها الحديثة .

وفى هذا العصر أيضا ظهرت فترة حكم دايجو (Daigo) المتصور (٨٩٨ - ٩٣٠) وهو أعظم الأباطرة الذين أقامتهم على الحكم قبيلة فوجيوارا . وفى هذه الفترة بدأت اليابان عملية نقل حضارى من الصين ثم بدأت تنافس الثقافة الصينية فى عهد تانج (Tang) . بل أن اليابان كانت قد خططت عاصمتها نارا وكيوتو على غرار مدينة شانجان الصينية وبذلك نرى أن اليابان اعتادت استيراد الثقافات منذ حوالى ألف عام .

ولقد تميزت الفترة من (٩٠١ - ٩٢٢) بأنها بلغت ذروة العصر الذهبى . وتراكت الثروة ، وبدأ اليابانيون يعرفون نوعا من الحياة المترفة . وأصبحت كيوتو موطننا للفنون والآداب ، وأصبح اليابانيون يأتون إليها من كل حدب وصوب حيث أصبحت تضع لليابان كلها معايير المعرفة والذوق الرفيع^(١) .

(ب) عصر الشوجنية

وهناك معركة شهيرة فى التاريخ اليابانى تسمى معركة « دان - يورا » (Dan - no - ura) وقعت فى عام ١١٨٥ وشكلت نقطة تحول هامة . وفى ١١٩٢ استطاع يوريتومو (Yoritomo) تثبيت سلطته فى كاماكورا بلقب « شوجن » (Shogun) ومعناها « القائد الأكبر - قاهر

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ١٨ ، ١٩ .

البرابرة » . وأقام لنفسه سلطة مرموقة اتخذت اسم المكان الذى قامت فيه

وهو « باكوفو كاماكورد » أما كلمة باكوفو فمعناها « منصب عسكري كبير » .

ولما مات يوريتومو عام ١١٩٨ أعقبه أحد أبنائه الضعفاء . وظهرت أسرة منافسة استولت على العرش عام ١١٩٩ وسمى هذا العهد الجديد باسم عهد « وصاية هوجو » . واستمرت هذه الأسرة في الحكم ١٣٤ عاما تفرض وصايتها على الشوجنية الذين صاروا يسيطرون على الأباطرة ومن ثم على جميع الأمة اليابانية .

هذا الوضع الثلاثي لإدارة الدولة أضعف نظام الحكم ، وهى الفرصة سانحة للقائد المغولى قوبلاى خان لمحاولة غزو اليابان ، ذلك أن بعض الكوريين زينوا له ذلك وأسروا اليه بأن بلاد اليابان تحتوى على كنوز وعلى ثراء عريض . فأمر قوبلاى ببناء أسطول ضخم لغزو اليابان . ولما وصل هذا الأسطول الى مشارف الشواطئ اليابانية فى أواخر عام ١٢٩١ خرج سكان الجزر اليابانية لملاقاته بأسطول لهم شينوه على عجلة من أمرهم لا يكافئ ما لدى قوبلاى من قوة . ولكن حدث لهذا الأسطول ما حدث « للأرمادا » الأسبانية ، اذ هبت عليه ريح صرصر عاتية حطمت سفنه وغرق من بحارته ٧٠٠٠ شخص^(١) . واعتقد اليابانيون أن هذا مدد من الآلهة وأسموا هذه الرياح « بالكاميكاز » (Kamikaze) وهى نفس التسمية التى أطلقوها على طلائعهم الانتحارية فى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية تبركا بها .

ودارت الدائرة على أسرة هوجو عام ١٣٣٣ ، فانتقلت السلطة من أيديهم ، ووجد الامبراطور الفرصة آنذاك سانحة لاستعادة سلطاته

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ٢٢ .

الامبراطورية المهضومة فأيدته فى ذلك قبيلتنا « ميناموتو » ،

و «أشيكاغا» الى أن انتصر على أسرة « الوصاية » .

لكن « أشيكاغا - تاكاوجي » انقلبت بعد ذلك على الامبراطور وأقام فى كيوتو الحكومة العسكرية المعروفة باسم « أشيكاغا » - تلك الأسرة التى ظلت تحكم اليابان ٢٥٠ عاما سادتها فيها كل أنواع الفوضى والحروب الأهلية .

وكان من شأن هذه الفوضى ظهور ثلاثة زعماء أطلق عليهم فى التاريخ اليابانى اسم «القراصنة الثلاثة» . وهم نوبوناغا (Nobunaga) ، وهيدىوشى (Hideyoshi) ، واياسوا (Iyeyasu) وصار بينهم نوع من التعاهد على التعاون فيما بينهم على اعادة الوحدة الوطنية لليابان ، وأن يطيع كل منهم طاعة الاتباع من يفوز من بين زميليه بموافقة الامبراطور على توليه حكم اليابان بمثابة شوجن . وحاول نوبوناغا أول الأمر لكنه فشل ، ثم حاول هيدىوشى أيضا لكنه حين أوشك على الفوز بمأربه وافته المنية . أما اياسو فكان يرقب كل ذلك وجاعته الفرصة آخر الأمر وأسس بذلك الحكومة العسكرية المشهور باسم التوكوجاوا (Tukugawa) وبهذا يكون قد افتتح عهدا من أطول عهود السلام وأخصبها فى الفنون والحضارة .

على أن هيدىوشى كان أول من فكر فى غزو كوريا بل كانت تراوده الآمال فى ابتلاع الصين . وقال فى ذلك مخاطبا « ابن السماء » : « لقد اعتزمت أن أطوى الصين كلها تحت سلطانى بمعونة الجنود الكوريين ، ويتأييد من نفوذك الساطع . فإذا تم لى ذلك ستصبح الأقطار الثلاثة كلها (الصين وكوريا واليابان) قطرا واحدا . وسيتم لى ذلك فى سر كائنا أطوى حصيرة لأحملها تحت ذراعى^(١) » . لكن

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ٢٦ .

جهوده مع ذلك لم تسفر عن شئ ، لأن رجلا كوريا اخترع قاربا حربيا من المعدن استطاع به أن يحطم سفن هيدوشى سفينة بعد أخرى . وحطم تلك الحملة التى بعث بها هيدوشى عام ١٥٩٢ الى كوريا .

ولما توفى هيدوشى ١٥٩٨ - وكان من الأسر الفقيرة اذ كان أبوه فلاحا - جاء الدور على ثالثهم اياسو الذى اضطر الى خوض معركة حربية شهيرة عند سكيجهارا مع منافسيه أسفرت عن مقتل أربعين ألفا . وحينئذ نظم اياسو أمن البلاد فى مهارة فائقة وحكم البلاد حكما عسكريا شوجنيا هو وأبناؤه من بعده على مدى ثمانية أجيال . وقرر أن اليابان لم تعد بحاجة الى مواصلة القتال . وقام اياسو بمأثرة عظيمة بأن باعد بين طبقة الساموراي (Samourai) (حملة السيوف) وعاداتهم العسكرية المتوارثة . فشجعهم على دراسة الأدب والفلسفة والفنون . وهكذا ازدهرت الثقافة فى ظل حكمه ، لكن الروح العسكرية تدهورت . وكان من رأيه أن النظام الاقطاعى هو أفضل نظام يمكن وضعه لبنى الانسان ، لأنه يهى اتزاناً بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وبذلك يتضمن استمرار المجتمع دون أن يتعرض لبطش سلطان مستبد . لذلك فان اياسو قد نظم بلاده فى رأى البعض فى أكمل صورة عرفها الانسان لحكومة تستند على النظام الاقطاعى^(١) .

ومن مفارقات القدر أن اياسو مات فى نفس العام الذى مات فيه الأديب الانجليزى المشهور شكسبير فى حين تحكم حفدته فى زمام أنفسهم وفى أمور اليابان .

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ٣١ .

ثانيا : الأوضاع السائدة فى الفترة الأخيرة من عصر الشوجنية :

١ - سياسة العزلة

تتميز اليابان بخصائص فريدة ، حتى لو قارناها ببقية منطقة الشرق الأقصى ، ويأتى هذا التميز فيما يلى :-

- (أ) من وجهة نظر الأفكار والتصورات الاجتماعية والمثل العليا .
- (ب) من ناحية مؤسساتها السياسية .
- (ج) من شكل وتركيب نظامها الاقتصادى .

ونظرا لما أحرزته اليابان فى الآونة الراهنة من تقدم يشبه حد الاعجاز ، فلا بد من أن يثور السؤال : لماذا توافرت لليابانيين هذه الصفات الأصلية ؟ ويكون الرد أن الحكومة اليابانية فرضت فى الفترة من ١٦٣٥ - ١٦٣٩ سياسة ترمى الى « انغلاق » اليابان ، فأصدرت قانون ١٦٣٥ يحرم بناء سفن يكون بمقدورها الابحار فى أعالي البحار ، ثم القانون ١٦٣٦ الذى يحرم على جميع اليابانيين مغادرة البلاد . ثم قانون ١٦٣٩ الذى يحرم على الأجانب دخول الموانئ اليابانية باستثناء السفن الصينية والكورية ، وبعض السفن الهولندية التى يسمح لها بالتزود بالوقود فى نجازاكي ، ولكن بشروط مقيدة بشكل صارم (٧٠ سفينة صينية فى السنة ، وأربعة سفن هولندية^(١) .

هذا القرار بفرض الانغلاق ، والذى تم تكريسه من جانب شوجنية التوكوجاوا كان سببه شعور اليابانيين بضعفهم إزاء الأجانب الذين زاد

(1) Renouvin, P. Les Transformations de La Chine et du Japon du Miliux du xix e Sciecle à 1922, Fasciule 1. P. 1.

ترددتهم على مجموعة الجزر اليابانية منذ بداية القرن الثامن عشر على وجه الخصوص . وكانت الحكومة فى عهد سيطرة الشوجنية - تخشى رؤية هؤلاء الأجانب يلعبون دورا فى الحياة السياسية الداخلية اليابانية ، كما أنها كانت متشككة فى تقدم النفوذ الذى بدأت تمارسه البعثات التبشيرية الكاثوليكية . لذلك يمكن القول بأن هذه السياسة قد استوحيتها اليابان من المخاوف قبل أى اعتبار آخر .

لكن الشعب اليابانى نظرا لأنه شعب يقطن الجزر كان قد احتفظ بوحده وتجانس عنصره سواء بالنسبة للغة ، أو بالنسبة للعادات والتقاليد ، وخضع بشدة وبطريقة مكثفة للحضارة الصينية منذ زمن بعيد ، لكنه احتفظ مع ذلك بملامح أصيلة ارتبطت بمعتقداته القومية فقد ظلت ديانة الشنتو حتى القرن التاسع عشر ديانته القومية . وكما رأينا فإن الشنتو تمجد أرواح الأجداد ، وجمع شمل العائلات اليابانية التى يعتقد اليابانيون أن لهم أصلا واحدا ، بالاضافة الى تمجيد الامبراطور .

وأنت البوذية لتطغى بعض الوقت على ديانة الشنتو ولكن حدث توافق بين الديانتين لكن القواعد الأخلاقية للشنتو هى التى استمرت فى السيطرة على نفوس اليابانيين ووجدانهم ومارسوها فى حياتهم اليومية ، وامتد نفوذها على المؤسسات السياسية لتؤكد المبادئ الآتية :

حب النظام ، واحترام السلطة ، والتفانى فى سبيل الامبراطور ، وحب الخدمة العامة . بل أن مبادئ الشنتو تعتبر الشعائر الدينية وطاعة السلطة شيئا واحدا .

٢ - خصائص الحياة الاجتماعية والسياسية فى تلك الفترة

كان المجتمع اليابانى فى تلك الأونة مجتمعا طبقيا هرميا بشكل صارم : فهناك الامبراطور على قمة النظام الهرمى ، وسادة الاقطاع

(الدايميو Daïmios) ، ورجال السلاح التابعون لهؤلاء السادة الاقطاعيين وهم رجال الساموراي (Samurai) ، ثم الطبقة الكادحة الهيمن (Heimen) . وهذه الطبقة الأخيرة الكادحة تنقسم فيما بينها الى الفلاحين ، والحرفيين ، ثم أخيرا التجار .

وحقيقة الأمر ، فان الطبقة المميزة وحدها (الدايميو والساموراي) هي التي لعبت دورا فى الحياة السياسية .

أما الشوجن فكان الحاكم الفعلى للبلاد وقد اختار لحكومته مقرا فى ايدو (طوكيو الحالية) أما تبعية رجال الدايميو للشوجن ، فانها انبثقت من الأمر الواقع لأن الشوجن كان يمتلك أراضى واسعة . وفى خدمته نحو ٥٠٠.٠٠٠ من رجال الساموراي النبلاء من حملة السيوف عددهم فى البلاد نحو ٥٠٠.٠٠٠ رجل . وقد نجح الشوجن فى فرض قيود صارمة على أتباعه من رجال الدايميو وعلى حريتهم الشخصية .

من ذلك أنه حرم عليهم اقامة قصور جديدة دون اذن مسبق منه ، أو بناء سفن حربية . وحتى الزواج دون ترخيص يصدره . ومن ناحية أخرى فانه ألزم رجال الدايميو أن يقضوا سنة كل سنتين فى البلاط الشوجنى فى ايدو . وفى السنة التى يعسودون فيها الى مقارهم يتركون زوجاتهم وأطفالهم بصفة رهائن .

وفى بعض الأحيان يذهب الشوجن الى حد اقضاء رجال الدايميو من مناصبهم أو نزع جانب من اقطاعياتهم . ومع ذلك فان حكومة الشوجنية لا تتدخل من حيث المبدأ فى ادارة هذه الاقطاعيات حيث يتمتع كل دايميو بسلطاته فى اقطاعيته سواء منها السلطات الادارية أو القضائية أو المالية .

وعلى ذلك يمكن القول بأن شوجنية التوكوجاوا قد غيرت من شكل نظام الاقطاع الذى كان سائدا قبلها فى البلاد . ويمكن أيضا القول أنها أطاحت به جزئيا خاصة فى أواخر أيامها . فهذا الحكم كان شموليا مطلقا استطاع تطويع طبقة النبلاء العليا . ولكن من حسناته أنه عمل على استتباب النظام فى داخل البلاد ، كما أنه عمل على تقوية وحدتها، الأمر الذى تمخض عن ازدهار فكرى هام خصوصا فى نهاية القرن السابع عشر وجانب من القرن الثامن عشر .

واستخدم الشوجن وأعوانه كافة صنوف الدهاء لاحاطة الميكادو الذى جردوه من صلاحياته بكافة أنواع المظاهر والابهة فقدسوه لدرجة الألوهية ، وأظهر له الشوجن كل آيات الخضوع فى نفس الوقت الذى جرده من كافة السلطات الدنيوية . وأصبح الشوجن عمدة القصر محتفظا بين يديه بكل الصلاحيات وكافة السلطات .

وكانت فخامة القصر والبلاط الامبراطورى تتعدى الخيال . ففى كل يوم يعد له عشاء فخم فى اثنى عشر جناحا من القصر الامبراطورى ، ثم يختار من بينها الجناح الذى سيتناول فيه العشاء . ويصير جميع كل هذا الطعام على نفس المائدة الفخمة وتصدق له الموسيقى أثناء هذه الوليمة الكبرى اليومية التى يؤديها أوركسترا ضخمة العدد رائع المنظر .

وقد اعتاد الميكادو منذ زمن ضارب فى عمق التاريخ على أن يتزوج اثنتى عشرة امرأة يكون من بينها واحدة هى التى تعتبر زوجته الشرعية . وهى التى يجرى الاعلان عن ابنها الأمير وليا للعهد برغبة والده وليس طبقا للسن .

ونادرا ما يخرج الميكادو من قصره العتيق ، وذلك من أجل الحفاظ على قدسيته ومهابته . ولكن حينما يذهب الميكادو الى كيوتو يحمل على محفة ثمينة من جانب أربعة من كبار السادة النبلاء ، وتصحبه حاشية ضخمة وتسبقه فرقة

من الجيش لكى تفسح له الطريق ولكى تجعل الناس يسجدون بجباههم على الأرض احتراماً وإجلالاً باعتباره ظل الله على الأرض . ولكنه يظل قابعا خلف الستائر الحريزية الفاخرة .

مواكب الشوجن والميكادو

وكان من المقرر أن يقوم الشوجن كل خمسة سنوات ونصف بموكب للامبراطور . فحين يشرع الشوجن فى موكبه يبدو وكأنه قائد منتصر على رأس جيشه وليس لأنه ذاهب لتأدية واجب الولاء والطاعة لمليكه . وعلى أية حال ، فإن أحد أهداف هذه الرحلة هو إحياء روح الشعب باظهار قو الشوجن وعظمته أمامهم .

وحين يقترب موكب الشوجن من قصر الميكادو تكبر حجم الحاشية على طول الطريق ثم حين وصوله تكون حاشيته قد بلغت من الضخامة الحد الذى يجعلهم يضربون الخيام خارج المدينة حيث لا تتسع مئات المنازل التى قدمت لايوائهم ولا تكفيهم . وبعد هذا اللقاء يخرج موكبان للميكادو والشوجن .

ويرى لنا «اميل لافرو» فى مؤلفه القيم (Le Japon Contemporain) أن السفير الهولندى بذل جهداً جباراً للتوجه الى «مياكو» واستطاع بالكاد أن يستأجر منزلاً بسعر خيالى تطل نوافذه على ممر الموكبين - الشوجن والميكادو - مجتمعين بعد هذا اللقاء وهو الذى يصف الموكب كالاتى : كانت الشوارع التى مر بها الشوجن مغطاة برمال دقيقة شديدة البياض كما هو حال روما كلما خرج عليها البابا . لكن اليابانيين يضيقون على هذه الرمال نوعاً من بؤسة تلك مما يجعل المرء يظن أن المدينة مرصوفة بالفضة . وعلى امتداد المنازل تمتد حبال يشكل فيها الجنود سياجا مزدوجاً لاحتواء الجماهير الغفيرة الملتهبة الحماس .

ويقول أن الشوارع لا تخلو من الجماهير صباحا ومساء حتى ليصعب على المرء التنفس إلا بشق الأنفس حتى أن باعة الأطعمة لا يجدون الوقت للوزن أو القياس فيضطرون لبيع سلعهم حيثما اتفق . وحينما يأتى وقت الغروب تتوافد أفواج عديدة من الخدم تتبع إما الشوجن وإما الامبراطور لتفتح المسيرة . فخدم الميكادو يحملون الهدايا المهداة للشوجن مودعة فى صناديق كبيرة لامعة . ثم يأتى بعد ذلك نور سيدات الشرف للبلاط الامبراطورى فى ٤٦ محفة يحمل كلا منها أربعة رجال . والمحفة مكونة من الخشب اللامع وسقفها يخطف البصر ، ثم يأتى بعد ذلك ٢١ كرسى محمول عليها سيدات من طبقة نبيلة لكنها أقل نبلا . وبعد ذلك يأتى دور ٢٧ محفة يجلس فى كل منها واحد من ضباط الميكادو ويحيط بها عدد كبير من الخدم المرتدين لباسا أبيض . وكل مجموعة من هذه المجموعات تعلوها مظلة من الحرير الموشى بالذهب .

ثم يأتى بعد ذلك موكب الخيالة مكونا من ٢٤ ضابطا يمتطون الخيول المطهمة ويسير خلف كل خيال ثمانية من الخدم يرتدون أردية بيضاء ناصعة . ويعد هذا الموكب تأتى ثلاث عربات تجرها ثيران سوداء ضخمة مغطاة بأغطية حريرية قرمزية اللون يقود كلا منها أربعة من « السُياس » هذه العربات لون فرشها داكن السمرة عليها نقوش ذهبية رائعة التطريز . أما عجلاتها فأطرها من الفضة المطعمة بالذهب . وهذه العربات الثلاث تحمل النسوة المحبيات الى قلب الميكادو ، ويعقب هذه العربات الثلاث نساء البلاط فى ٢٣ محفة .

ثم تتعلق الأنظار بعد ذلك كله على عربات الشوجن وأبنائه . وهذه العربات من القخامة بحيث يصعب التعبير عنها . وكل واحدة من هذه العربات يحرسها ٢٦٠ من الحرس ينتمى أفرادها الى أعلى طبقات الساموراي النبلاء . بعد ذلك يأتى دور أخوة الشوجن فى عربات فاخرة يتبعهم ٦٦ أمير تربطهم بالشوجن قرابة الدم . ثم تأتى بعد ذلك مجموعات الجنود .

بعد كل هذه المواكب يأتى موكب الميكابو « نجم الاحتفالات » جالسا فى محفة فى أبهة فائقة تعلوها قبة فى نهايتها ديك من الذهب الصرّف كبير الحجم مفروود الجناحين . وبدلا من الحمالين العاديين فان هناك خمسون سيدا نييلا يرتدون الملابس الطويلة البيضاء معممين بقلنسوات لامعة ويحملون على أكتافهم هذا الكيان المقدس (الميكابو) .

وبعد محفة الامبراطور يأتى ٤٠ حرس شخصى يلبسون القبعات ممسكين باحدى اليدين بمجموعة من الأسلحة المصنوعة من الفضة المذهبة ، وباليدين الأخرى مجموعة من القسي . وبعد ذلك تاتى مجموعة من الجنود تقفل الموكب من نهايته .

واذا ما أردنا حصر عدد الأشخاص الذين يكونون حاشية الشوجن لوجدناهم ٧٨٩ من الجنسين ، ثم الجنود العديدين من الخدم الذين يشكلون مقدمة الركب ، وخدم الميكابو الذين لا يقلون بحال عن خدم الشوجن ، ثم خدم ضباط الميكابو وخدم أخوة الشوجن ، وتبلغ هذه الحاشية ٦٠٠٠ فردا .

ويسير الموكب أول المساء فيتدافع سكان المنازل وينزلون جميعا الى الشارع متوجهين الى نفس النقطة ويصير المكان شديد الزحام لدرجة أن بعض الجماهير يصيبها الاختناق ويصاب البعض الآخر بالعرج .

وحينما يصل الشوجن ينزل فى أحد القصور التى يمتلكها فى ميكاو . ثم يذهب اليه الامبراطور المقدس ليزوره فى قصره ، ويمكث معه ثلاثة أيام . وأثناء هذا الوقت يقوم الشوجن على خدمته هو وأولاده وأخوته مظهرين أقصى درجات التبجيل والاحترام . ويبلغ من زلفى هؤلاء الأمراء أن يقوموا بأنفسهم باعداد طعامه . وهذه ليست بالمهمة السهلة لأن الأمر يقتضى اعداد ١٤٠ طبقا فى كل مأدبة تقام للميكابو.

وعلى المائدة تجلس المحظيات الثلاث الأولى للامبراطور يخدمهن أكبر رجال الشوجن مرتبة . أما أبناء الشوجن فيقدمون للميكابو ثلاثة آلاف كتلة

من كتل الفضة وسيفين لكل منهما مقبض ثقيل من الذهب ، ومائتي لباس ، وثلاثمائة قطعة من أرقى أنواع الحرير واثني عشر ألف رطل من الحرير الموشى بالذهب وخمسة « فازات » كبرى من الفضة الخالصة مملوءة بالمسك . بالإضافة الى عشرة جياذ من أجود الجياذ لها سروج موشاة بالذهب لا تقدر بثمن . وكل ذلك كما لو كان الشوجن يعمد الى إلهاء الامبراطور عما سلبه منه من سلطة فيغالى فى تقديم الهدايا وفى التبجيل الشديد المصطنع .

ويلاحظ أن رجال الدايميو ، وهم أيضا من طبقة النبلاء ، ويقعون تحت رحمة الشوجن كانوا متذمرين من تعاظم سلطة الشوجن التى بدأت تطغى على سلطة الميكادو وأخذوا يوعزون الى هذا الأخير باستعادة سلطاته المسلوبة^(١) ، وسنرى فيما بعد أنه قامت ثورة استطاعت طرد قوات الشوجن من كيوتو عام ١٨٦٨ . لكننا أردنا اعطاء صورة عن قوة الشوجن بوصف موكبه كما أردنا اعطاء صورة عن الميكادو والتقاليد والمراسم التى تحيط بموكبه وبشخصه المقدس لأننا سنرى عما قليل أن هذا الميكادو سوف يتخلى بمرونة فائقة عن كل هذه التقاليد ويظهر على الناس وعلى الجماهير ، ويفتح المشروعات فى ظرف وجيز من قيام ثورة الميجى لعام ١٨٦٨ ، وكأن عصا سحرية بدلت الأوضاع فى ظرف بضع سنين .

وبعينا الآن أن نرى الظروف التى عملت على الاطاحة بنظام الشوجنية العتيد .

(1) Labroue, E. Le Japon Contemporain P.P. 86 - 88.

أزمة الشوجنية وانهيار النظام الاقطاعى

رأينا كيف ثُبت النظام الشوجنى أركانه وكيف وضع التوكوجاوا «اياسو» قواعد النظام الاقطاعى وصار للشوجن قصورهم وبلاطهم الخاص أى أصبح هناك بلاطان ، بلاط امبراطورى فى كيوتو وآخر شوجنى فى ايدو^(١) . ولكن من حسن حظ اليابان الحديثة أن تعرضت الشوجنية لأزمة شديدة عشية انفتاح اليابان على العالم الخارجى - قبيل ثورة الميجى - فخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مر هذا النظام بأزمة هزته من أعماقه نظرا لتوافر عاملين : التحول فى البناء الاجتماعى من ناحية وعدم ملائمة سياسة الانغلاق أو العزلة من ناحية أخرى ، للظروف السائدة .

١ - أزمة البناء الاجتماعى

يرجع سبب هذه الأزمة الى تطور الرأس مالية نتيجة تزايد النشاط التجارى ، فقد ارتبط تزايد النشاط التجارى داخل اليابان بمراكز تجارية كبرى : فى أوساكا التى أصبحت مركزا ضخما للتوزيع أى السوق التى تنتزع منها المنتجات اليابانية الى شتى بقاع البلاد . فكانت سياسة حكومة الشوجنية لا تريد أن تكون هناك علاقات تجارية أفقية بين الاقطاعيات وبعضها البعض ، فعمدت الى أن يكون لكل رجل من رجال الدايميو مستودع للبيع فى أوساكا تباع فيه منتجات اقطاعيته ويقوم بالتعامل مع تجار هذه المدينة مما جعل للتجار مركزا متعظما .

أما المركز الثانى التجارى الهام فكان فى مدينة إيدو (Yedo) عاصمة الشوجنية ومعقلها التليد . وكان يسكنها فى مستهل القرن

(1) Dunbaugh, E. World history, P. 148.

التاسع عشر ١٣٠٠.٠٠٠ نسمة وصلوا الى نحو ٢ مليون نسمة عام ١٨٥٠ . وكانت ايدو بمثابة المركز الادارى الاكبر . وكان يتمركز فيها من ٢٠٠.٠٠٠ الى ٤٠٠.٠٠٠ شخص ينتمون الى عائلات الساموراي لذلك أصبحت المدينة مركزا هاما للاستهلاك .

والمركز الثالث كان فى مدينة نجازاكي التى رغم أنها تقع فى جزيرة كيوشو إلا أنها تشكل جانبا هاما من ممتلكات الشوجنية . وكانت نجازاكي الميناء الوحيد حيث توجد تجارة محدودة مع الأجانب على وجه الخصوص . وبذلك تكون مركزا لتوزيع المنتجات المستوردة (كالمنسوجات القطنية ، والصوف المستورد من انجلترا عن طريق الهولنديين وسكر جافا ، وصمغ سيام) .

عموما فقد ظهرت طبقة التجار متعاظمة فى البنيان الاجتماعى فى أواخر عهد الشوجنية ، وتمثلت مجموعات التجار التى استطاعت تكوين ثروة كبيرة فيما يلى : أولا : تجار الأرز الذين صاروا يشترون الأرز سواء من رجال الدايميو أم من الشوجن نفسه ، والذي كان يشكل الضريبة العينية على الفلاحين لصالحهم . وثانيا : فى مقابلى النقل ، فعدم وجود شبكة للنقل البرى عمل على تطوير نظام للنقل البحرى بين أوساكا ، وايدو من ناحية وبين أوساكا ونجازاكي من ناحية أخرى ، فأنشئت خطوط ملاحية منتظمة وشركات قوية كبرى للملاحة امتلكت احداها - وهى شركة توكومى - فى عام ١٧٢٤ عشرين سفينة تجارية كونها تجار أوساكا . واقتصر نشاطها فى مجال النقل على البضائع الآتية من مؤسسات يمتلكها هؤلاء التجار . وحصلت هذه الشركات من حكومة الشوجنية عام ١٧٨٣ - نظير ضريبة تسدد للحكومة على حق احتكار نقل بعض المواد الغذائية بين أوساكا وايدو .

وثالثا : ظهر فى المجتمع اليابانى تجار العملة ، وكان فى ايدو فى بداية القرن التاسع عشر ٦٤٣ تاجرا تخصصوا فى عمليات تغيير العملة

(وذلك أمر بالغ الأهمية لأن كل واحد من رجال الدايميو كان له الحق فى صك النقود) . وتخصص هؤلاء التجار أيضا فى سداد الديون التجارية وتحويل العملة (ولتجنب نقلها نظموا فيما بينهم عمليات للمقاصة أو قدموا لعملائهم خطابات ضمان) . كذلك قاموا بعمليات البنوك باستلام الودائع والاقراض لبقية التجار أو لرجال الدايميو . وأصبحت نسبة ٧٠٪ من الأنشطة المالية فى أيدي هؤلاء التجار وهذا مكنهم من تجميع رؤوس الأموال الكبيرة .

وسنرى الآن كيف عمل ظهور هذه الطبقة الرأسمالية من التجار على تغيير البنيان الاجتماعى للأمة اليابانية فلقد صار هؤلاء التجار الكبار أكثر ثروة من رجال الدايميو خصوصا مقاولو النقل البحرى ، وبيوت المال . وأصبحت شركة « ميتسوى تاكافوسا » فى مستهل القرن التاسع عشر قوة مالية كبرى .

هؤلاء التجار أقرضوا لرجال الدايميو ورجال الساموراي مبالغ كبيرة . وكانت هذه القروض ضرورية لهم ، لأن رجال الدايميو لا يتسلمون ضريبة الأرض هذه إلا مرة واحدة فى السنة ، كما أن رجال الساموراي لا يتسلمون مخصصاتهم من الضريبة هم أيضا إلا ثلاث مرات فى العام . لذلك تنامى نفوذ التجار فى الحياة اليومية ، وحتى فى الحياة الريفية لأنهم صاروا يوظفون أموالهم فى رهونات عقارية تضع تحت رحمتهم المستقلين الصغار . ومع ذلك ظلوا - نظريا - فى أدنى السلم الاجتماعى ، وشعروا باحتقار الشعب . لذلك لم يكن مثيرا للدهشة أن يلجأ جانب منهم لاكتساب المكانة الأدبية التى تناسب قوتهم فى المجتمع والعمل على تغيير البنيان الاجتماعى لصالحهم .

ومن جهة أخرى نجد أن الساموراي كانوا متذمرين . فهذه الطبقة العسكرية أصبحت عاطلة حيث ساد السلام الداخلى منذ نحو قرنين ،

فوجدوا أنفسهم فى وضع مالى صعب . ولجأ رجال الساموراي - لقاء بعض المبالغ النقدية الى تبني بعض أبناء التجار ليضيفوا عليهم صفة «النبيل» . بل أن بعضهم تركوا عشيرتهم ، ودخلوا فى المعترك التجارى حينما وجبوه أجدى لهم . لكن الجانب الأكبر منهم صاروا فى حالة من الاحباط وجأروا بالشكوى من هذا الازدهار الذى صادفته طبقة التجار.

وحدث فى الفترة ما بين ١٨٣٢ ، ١٨٣٧ ، ظهور مؤثرات تدل على أن سكان المدن الرئيسية يعانون من ارتفاع أسعار الأرض نتيجة سلسلة من المحصولات السيئة حتى شعرت بعض الفئات بالمجاعة ، وظهرت فورات ضد هؤلاء التجار الأغنياء . وفى فبراير عام ١٨٣٧ أسفرت هذه الاضطرابات فى أوساكا عن تمرد هاجم فيه المتظاهرون فرع شركة ميتسوى هناك .

هنا يمكن القول بوجود صراع كامن بين السكان المدنيين وهؤلاء التجار الأغنياء ، وبين الطبقة العسكرية المتميزة والرأسمالية التجارية الصاعدة رغم وجود بعض الروابط الوثيقة عن طريق التبني بين هؤلاء التجار والعائلات العسكرية النبيلة . فماذا كان رد فعل حكومة الشوجنية؟ إزاء هذا الوضع حاول أحد أعوان الشوجن « تاداكونى » فى الفترة من ١٨٣٩ - ١٨٤٢ إجراء سلسلة من الاصلاحات الجذرية من أمثال تحريم صنع وبيع بعض السلع الكمالية . وهذه كانت اجراءات تهدف الى تعديل النظام الاقتصادى . وعمدت الحكومة الى إلغاء مؤسسة مقاوى النقل «توكومى» التى مارست وضعا شبه احتكارى فى ايدو ، ثم مدت نطاق هذا الاجراء الى كافة قطاعات تجارة الجملة لكى تقيم علاقات حرة بين المنتجين والمستهلكين . ثم أخيرا عمدت الحكومة فى عام ١٨٤٢ الى إلغاء كافة الامتيازات الممنوحة لروابط الحرقين وأعدت الحرية الى المشروعات .

ولكى تتمكن حكومة الشوجنية من تغطية العجز فى الميزانية قررت فى عام ١٨٤٣ إنشاء قرض اجبارى للاسهام من جانب التجار الأثرياء فى أوساكا والمدن الكبرى الأخرى لتغطية العجز . وفى نفس العام قررت الحكومة الامتناع عن دفع فائدة الديون التى تعاقدت فيها مع تجار فودا شاشى (Fudashashi) (فهدد هؤلاء بتصفية أنشطتهم .

لقد كان هدف الشوجنية هو كسر نظام الاحتكار وكسر هذه القوة التى اكتسبتها فئة كبار التجار ، وأضطر « تاداكونى » الى ترك منصبه عام ١٨٤٣ للاعتراضات والاحتجاجات التى قامت ضد سياسته، وانهارت كل خططه . وكان هذا انتصارا لطبقة التجار زاد من سطوتهم ونفوذهم على حساب الطبقة العسكرية الأرستقراطية^(١) .

وعموما فان نظام التوكوجاوا الاقطاعى صار يجابه ضغوطا متزايدة منذ ظهور الأوربيين لأول مرة فى اليابان . فقد صار رجال الساموراى العتاة أكثر استئناسا ، ودخلوا فى النظام البيروقراطى ، وحل بهم الفقر . وكانوا من الناحية النظرية نوى حسب وشرف ، ولكنهم جرى فصلهم عن الأرض بمصدر رزقهم الأعظم حتى ذلك الحين ، كما أن أصولهم وفنونهم قد تبخرت فى خضم الحياة التجارية الجديدة فى مدينة ايو . أما التجار فعلى النقيض من ذلك وجدوا أنهم يمكن أن تزدهر ثرواتهم فى ظل مثل هذا النظام وكان النظام بكامله فى سبيله الى التبدل السريع تحت ضربات المد التجارى الجديد^(٢) .

(1) Renouvin, P. op. cit P. 9.

(2) Imperial Japan, (1800 - 1945) The Japan Reader I Pentheon Books PP. 13 , 14.

مواصلة سياسة العزلة

فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه أعراض الأزمة فى البنيان الاجتماعى الداخلى ، طرحت سياسة العزلة - التى استمرت أكثر من قرنين كاملين - نفسها فيما لو صار من المقبول الاستمرار فيها . ويرجح طرح هذه المسألة الى عاملين : أن الحضارة الغربية فى مظهرها . العلمى والفنى بدأت تتغلغل فى اليابان عن طريق النافذة الضيقة المفتوحة والمتمثلة فى ميناء نجازاكى التى أشرنا أنه تخصص فى تلقى البضائع المستوردة . فقد تكونت طبقة من اليابانيين أعجبت بهذه الحضارة أيا اعجاب ، واعتقدت فى يقين أن صالح اليابان يكمن فى الانفتاح عليها والأخذ بأسبابها .

أما العامل الثانى ، فهو أن الدول الأوروبية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة بدأت تباشر ضغطا متزايدا على اليابان لايجاد علاقات تجارية منتظمة مع الخارج وسوف نتناول الآن هذين العاملين بشئ من التفصيل :

(١) بالنسبة للضغوط الداخلية :

هذه الضغوط لكسر العزلة ترتبط بظهور مؤلفات أجنبية تضمنت أفكارا محددة عن أشكال الحضارة الغربية ، من ذلك أنه فى عام ١٧٢٠ التمس أحد المقيمين فى نجازاكى من حكومة شوجنية التوكوجاوا الترخيص بتعلم اللغة الهولندية التى سوف يدرسها له بعض الوكلاء التجاريين الهولنديين المرخص لهم بالاقامة للتزود فى نجازاكى واستجابت الشوجنية لطلبه .

ورويدا ، رويدا تشكلت نواة محبودة من اليابانيين فى القرن الثامن عشر الذين تعلموا قراءة اللغة الهولندية ، وهؤلاء اليابانيون نشروا ترجماتهم للمؤلفات الهولندية ، وخاصة المؤلفات المتخصصة فى الجراحة ، والتشريح ،

والفلك ، والرياضيات ، والطبيعة ، والزراعة ، وعلم الحيوان ، ومن ثم فى كتب علمية أو تكنولوجية .

وخلال الربع الأول من القرن التاسع عشر بدأ هؤلاء اليابانيون أنفسهم بترجمة بعض المؤلفات المتعلقة بالعلوم العسكرية . ولم نجد كتباً أو مؤلفات فى علم التاريخ إلا فى عام ١٨٧٤ ، وكذا فى جغرافية أوروبا .

هذا التغلغل السلمى للمؤلفات الأجنبية تزايد معدله حتى أن الشوجنية قررت عام ١٨١٠ إنشاء مكتب يتخصص فى شئون الترجمة. وقد ضم هذا المكتب مجموعتين : واحدة منها فى نجازاكي ، حيث درست اللغة الهولندية من الناحية العملية والاستخدامات التجارية ، أما الأخرى فكانت فى « ايدو » وحيث التراجع ذات الصبغة العلمية . ومنذ تلك اللحظة تزايد عدد اليابانيين الذين أقبلوا على تعلم اللغة الهولندية بسرعة مذهلة ، ثم بدأ بعضهم فى تعلم الانجليزية أيضا . وكان من بين الطلبة اليابانيين الذين تتلمذوا فى مكتب الترجمة الكثيرون ممن لعبوا بعد عام ١٨٥٤ دورا هاما فى التحول الذى شهدته اليابان .

(ب) بالنسبة للضغط الخارجى

كانت سياسة العزلة حتى قبل حلول عام ١٨٥٤ هدفا للتهديدات الروسية ، والانجليزية والأمريكية ، وحتى التهديدات الفرنسية من أجل الحصول على حق التجارة فى الموانئ اليابانية . فكانت هناك محاولات انجليزية لفك هذه العزلة فى الفترة ١٧٩٦ - ١٧٩٧ ، ثم فى الفترة من ١٨٠٨ - ١٨٢٤ . ودخلت بعض السفن فى أحد الموانئ اليابانية بحجة التزود بالغذاء . على أنه كانت هناك تهديدات روسية خصوصا ابتداء

من ١٨٠٥ - ١٨٠٦ . وفى البداية اتخذت الشوجنية موقف المقاومة المطلقة .

وفى عام ١٨٢٥ صدرت أوامر الشوجنية باطلاق النار على أية سفينة أجنبية (بخلاف السفن الهولندية المصرح لها بالرسو فى نجازاكى) تحاول الاقتراب من الشواطئ اليابانية . ولكن فى عام ١٨٤٢ سمحت الشوجنية بتزويد السفن الأجنبية بالوقود والغذاء شريطة ألا ينزل أى فرد من تلك السفن الى الأراضى اليابانية .

لكن الضغط الخارجى على اليابان تصاعدت حدته ابتداء من انفتاح الصين أى بداية من عام ١٨٤٢ ، فقد وجه ملك الهولنديين خطابا الى الشوجن قال فيه أن اليابان صارت فى وضع خطير ، وعليها أن تتخلى عن سياسة الانغلاق . وفى عام ١٨٤٦ قدمت بعض السفن الحربية الفرنسية والانجليزية فى زيارة لأرخييل ريوكيو . وفى حين رفضت الشوجنية الاقتراح الهولندى ، فانها استجابت للضغط الفرنسى - الانجليزى ، وقررت فى مايو ١٨٤٦ فتح جزر ريوكيو للتجارة الأجنبية . وهذا الموقف المتردد من جانب الشوجنية أملاه الشعور بالضعف العسكرى لدى اليابانيين وقدم رئيس الدفاعات الساحلية لميناء نجازاكى تقريراً فى عام ١٨٤٢ ورد فيه أنه من المستحيل التصدى لتدخل السفن الحربية الأجنبية .

وأسقط فى يد الشوجنية ، واضطربت أحوالها فقد وجدت نفسها فى مشكلات اقتصادية واجتماعية ، صحيح أنها لم تكن خطيرة تكفى للإطاحة بنظامهم ، لكنها هددت مستقبلهم . فكان عليهم أن يعترفوا بأن نظام العزلة الذى فرضوه على البلاد لم يقف حائلاً أمام هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما أجل حدوثها فقط . ومن جهة أخرى أصبحت هذه تناضل ضد تهديد خارجى أيضا تعرف جيدا أنها لا تقدر على مقاومته . فاذا امتنعت

عن التفاوض فان ذلك يرجع لأنها تعمل حسابا للحالة المعنوية للنبلاء العسكريين (رجال الدايميو) الذين ظل غالبيتهم يعادون كل أنواع التغيير فى نظام العلاقات مع الخارج . هذه الأزمة الكامنة سوف يعمل على تفجيرها فى عام ١٨٥٣ المبادرة الأمريكية لإرغام اليابان على الانفتاح .

ه - الاحتكاك الأمريكى الأول مع اليابان

تلك كانت حالة اليابان عام ١٨٥٣ حين بعثت الولايات المتحدة بقوة بحرية قوامها عشر سفن (سوداء اللون) بقيادة الكومودور ماثيو بيرى (Perry) . وكان الكومودور يحمل معه خطابا من الرئيس الأمريكى فيلمور موجه للامبراطور يطلب منه اقامة تبادل تجارى وقنصلى بين البلدين . وتوجه الكومودور مباشرة الى مقر الشوجنية فى خليج ايدو فى صيف عام ١٨٥٣ وسلم بيرى الخطاب ووعد بالعودة فى العام التالى لتلقى الرد .

وكانت الزيارة مقتضبة مفعمة بالاحترام . ولكن اليابانيين لم يخطئوا مغزى التهديد الذى شكلته هذه القوة البحرية . ولما عاد بيرى فى عام ١٨٥٤ تمكن من الحصول على معاهدة مع الشوجنية تلزمهم بايجاد تلك العلاقات المطلوبة وتعيين قنصل أمريكى وأطلق على هذه المعاهدة الأولى اسم معاهدة كاناجاوا (Kanagawa) .

ومن جهة أخرى فقد أسفر ذلك عن غضبة شعبية ضد شوجنية التوكوجاوا التى سمح تخلفها - فى رأى الشعب - وعدم كفاعتها بهذا التهديد الأجنبى .

ولقد تزعم التعبير عن هذه الفورة عدد من «الثوار» من رجال الساموراي العسكريين القادمين من المقاطعات الغربية لليابان أن من مقاطعات ساتسوما

(Satsuma) وشوشو (Choshou) ، وتوزا (Tosa) وكان هؤلاء الرجال فى موقف قوى يسمح لهم بالتدخل فى السياسة القومية للبلاد كما كانوا على ولاء شديد للامبراطور . وكان هدفهم الاطاحة بهذه الشوجنية (الباكوفو) التى تقف حائلا بينهم وبين تحقيق أحلامهم لتشكيل حكومة وطنية تحت ظل التاج الامبراطورى .

وفى نوفمبر ١٨٦٧ تنازل آخر شوجن فى سلسلة شوجنية التوكوجاوا « كيكي (Keiki) - تنازلا تطوعيا عن منصبه رافضا تعيين أى خلف له وذكر فى خطاب استقالته ما يلى :

« ... والآن ، وقد أصبحت العلاقات الخارجية تتم بصفة يومية ، وبطريقة أكثر تعقيدا ، لذلك فانه ما لم يتم توجيه الحكومة من جانب سلطة واحدة مركزية ، فان أساس الدولة سوف ينهار . فاذا تم تغيير النظام القديم وتم تأكيد السلطة الادارية للبلاط الامبراطورى ، واذا ما تمت ادارة المناقشات القومية على نطاق واسع ، وتم ضمان القرار الامبراطورى ، واذا تم دعم الامبراطور بجهود الشعب بأسره ، فان الامبراطورية اليابانية سوف تكون حينئذ قادرة على الحفاظ على مكانتها وكرامتها بين أمم الأرضواننى لأعتقد أن أسمى واجباتى هو تحقيق هذا المثل عن طريق التخلي كلية عن حكمى لهذه الأراضى^(١) .

ومن العجيب أن هذا التصرف المرن من جانب التوكوجاوا كيكي قد فاجأ البلاط الامبراطورى الذى وجد نفسه مضطرا لاصدار أوامره لهذا الشوجن بالاستمرار فى مهام منصبه لحكم البلاد فى ذلك الظرف . وانتهى الأمر فى أواخر ديسمبر بأن يسعى الامبراطور على الفور لتسلم مهام المنصب التنفيذى الذى كان يتولاها الشوجن الى جانب سلطاته الروحية كامبراطور للبلاد .

(1) Mason, R, & Caiger, J., A History of Japan. P. 215.

ووصلت الأمور الى منتهاها صبيحة يوم ٣ يناير ١٨٦٨ حينما تصدى ايواكورا تومومى ، وهو أحد المتشددين للقصر لاعداد بيان يعلن فيه اعادة السلطات للامبراطور وإن يجرى قراءة هذا البيان من جانب الامبراطور نفسه ، وقبلت استقالة الشوجن كيكي للمرة الثانية فى غيابه، وتم الغاء صلاحيات الشوجنية هكذا بيسر وسهولة دون اراقة للدماء .

وحقيقة الأمر ، أنه على الرغم من أن كيكي تقدم باستقالته طواعية، إلا أن أتباعه لم يتنازلوا بنفس السهولة خاصة فى المناطق الشمالية من البلاد . وحدثت قلاقل من يناير ١٨٦٨ الى يونيو ١٩٦٩ . ولكن رغم ذلك قامت الحكومة الجديدة . وكان أول عمل لها نقل الامبراطور الى ايدو (طوكيو) ومعناها « العاصمة الشرقية » . وبذلك يكون التغيير قد تم من خلال النظام القائم ، وفى ظل العادات والتقاليد السائدة ، ولم يفرض من خارج النظام . لذلك فان ذلك التحول لم يكن شبيها بالغزو النورماندى مثلا ، ولا هو شبيه بالثورة الفرنسية .

وفى نهاية هذا الفصل يمكن القول بأن أنصار التغيير سواء قبل ١٨٦٨ أو بعده جاعوا من طبقة الساموراي ، سواء من الفئة الوسطى داخل هذه الطبقة أم من الفئة الدنيا من ذات الطبقة ، ومعهم طبقة التجار المساعدة التى صاهرت الساموراي كسبا للجاء بعد أن توافرت لديهم رعاى أموال متراكمة . واندمجت الطبقتان فى « أوليجاركية » ضيقة العدد بالنسبة لبقية الشعب . وكانت الغالبية العظمى من اليابانيين أى نحو ٩٠٪ من السكان لا شأن لها بالسياسات القومية فى تلك المرحلة - لا فى مرحلة التخطيط ، ولا حتى فى مرحلة التطبيق . ومن الأمور التى تستدعى الدهشة أن القصر الامبراطورى فى كيوتو ، فى ظل والد الامبراطور ميجى . وهو «كومي» (١٨٣١ - ١٨٦٦) لم يكن يفكر فى قليل أو كثير فى استعادة السلطة من الشوجنية ، ولم يدبر هذا الأمر ضد الشوجنية سوى حفنة قليلة من رجال القصر .

وقد يصير السؤال عن الدافع لاعادة السلطة الى القصر بعد هذه المدة الطويلة من حكم الشوجنية . الواقع أن نقل السلطة لم يتم نتيجة تحرك ثورى تلقائى لمساندة البيت الملكى ، ولا هو نتيجة شعور مضاد تجاه الشوجنية كمؤسسة عسكرية فى المقام الأول . وإنما القوة الدافعة الرئيسية لذلك قبل عام ١٨٦٨ كانت كراهية الأجانب التى شعر بها أولا عدد من رجال الساموراي . وكان شعارهم الذى رفعوه « قدسوا الامبراطور واطردوا البرابرة » . وهذه الحركة كان سببها المعاهدات « غير المتكافئة » مما جعل الشوجنية تقع تحت ضغط متزايد لعدم قدرتها على الوقوف فى مواجهة الأجانب فى نفس الوقت الذى ضربت فيه ستارا من العزلة على الشعب اليابانى ، وحرمته من أسباب اللحاق بركب التطور . فما قصة هذه المعاهدات غير المتكافئة ؟

كنا قد أشرنا فى هذا الفصل الى أول المعاهدات التى نتجت عن الاحتكاك الأول مع الأمريكيين عقب زيارة الكومودور بيرى عام ١٨٥٣ وهى معاهدة كاناجاوا التى كانت معاهدة مبسطة اذ إقتصررت على معالجة بعض المشكلات الصغيرة الخاصة بأحوال غرق السفن وتزويد السفن الأمريكية فى مينائى هاكودات وشيمودا وتعيين قنصل أمريكى فى شيمودا .

غير أن الأمر لم يقتصر على هذه المعاهدة . ففى عام ١٨٥٨ تم إبرام معاهدة صداقة وتبادل تجارى وبحرى بين البلدين ، بعد مفاوضات مضية بين أول قنصل أمريكى فى اليابان وهو تاوونسنند والمسئولين فى الشوجنية تضمنت شروطا مجحفة غير متكافئة بالنسبة لليابان حدث من قدرة اليابان على فرض ضرائب على الواردات والصادرات وانتقصت من السيادة اليابانية بالزام اليابان بتطبيق قوانين الأجانب فى أراضيهم . ومما أحكم القيد أيضا أنه تم إبرام معاهدات تعطى حقوقا وامتيازات مماثلة مع كل من هولندا وبقية الدول الأوروبية الأخرى التى لها مصالح فى المنطقة . وسيطرت فكرة التخلص من وطأة هذه المعاهدات على فكر رجال الميجى فترة طويلة من الزمن كما سنرى فى الفصل القادم .

الفصل الثالث
عصر الميچى
(١٨٦٨ - ١٩١٢)

الفصل الثالث

عصر الميجى

(١٨٦٨ - ١٩١٢)

لقد تم ارساء قواعد الدولة الحديثة فى عصر الميجى (Meiji) والمقصود بالميجى (الاستنارة) وكثيرا ما كان يطلق على حكم الامبراطور « ميتسو - هيتو » حكم الميجى أى الحكم المستنير . وكان هذا الامبراطور الشاب متفتحا ذكيا . وكان يتمتع منذ نعومة أظفاره بقدرات ادارية وتنظيمية غير عادية . أما النطاق الزمنى لعصر الميجى فهو نحو خمسة وأربعين سنة « تبدأ من عام ١٨٦٨ باعتبار أن هذا العام هو الذى أعلن فيه الامبراطور « قَسَمَه » المشهور الذى أطلق عليه القسم الامبراطورى ، أو العهد الامبراطورى والذى أسس الدولة الحديثة فى نقاط خمسة مشهورة تم تطبيقها بعناية وفهم شديدين من جانب فتية من الساموراي آزرتهم ماليا فئة التجار وانطلقت هذه البراعم الشابة المتوثبة فى انطلاقة قوية بوأت اليابان فى هذه الفترة التى تنتهى فى ١٩١٢ مكانة مرموقة على الصعيدين الاقتصادى والتكنولوجيا .

أولا - العهد الامبراطورى ١٨٦٨ :

ولد الميكابو ميتسو - هيتو - الذى بدأ عهد الميجى - فى ٣ نوفمبر ١٨٥٢ بعد وفاة والده « كومى - تينو » وأعلن العهد الامبراطورى فى أبريل ١٨٦٨ ، وفى مارس ١٨٦٨ قامت الحكومة الجديدة بعد استقالة آخر شوجن فى أسرة التوكوجاوا . ووجهت الحكومة دعوى الى حكام كل المقاطعات لتشكيل جمعية استشارية . وفى أبريل أصدرت الحكومة باسم الامبراطور ما سُمى بالقسم الامبراطورى مكونا من خمسة نقاط تطرح

الفلسفة الجديدة لحكومة النهضة . وقد اتسم القسم بالعمومية والايجاز ، بل ان الغموض كان يكتنف صياغته المقتضبة ، وهذه الوثيقة الهامة التى طرح مسودتها على الامبراطور كل من يورى ، وفوكيوكا (وكلاهما شديد التأثير بالفكر السياسى الغربى) كانت تشدد على النقاط الآتية :

١ - « أن يجرى دعوة جمعية عامة كبيرة العدد للاجتماع وأن تتخذ كافة القرارات عن طريق المناقشة الجماهيرية الواسعة » .

٢ - « أن يكون لهؤلاء الذين فى مستوى أعلى ، وأولئك الذين فى مستوى أدنى (الحكام والمحكومين) نفس الحقوق فى ابداء الرأى ، وأن تدار الأمور فى قوة وحسم » .

٣ - « أن عامة الشعب لا يقلون عن المسئولين المدنيين أو العسكريين . ومن ثم يسمح لكل منهم بأن يحقق أمانيه حتى لا يكون هناك شعور بعدم القناعة » .

٤ - « يجب التخلّى عن كافة التقاليد والعادات البالية فى الماضى التى سوف يتم الغاؤها لصالح الممارسات الحديثة المشتقة من الغرب^(١) » .

٥ - « أنه سوف يجرى العمل على جمع المعارف من شتى أنحاء العالم أجمع ، وعلى هذا النحو سوف تترسخ الامبراطورية على أسس متينة^(٢) » .

(1) Whitney J., Japan from Pre-hisory to modern Times, P. 274.

(2) Morton, W. Japan, Its history and culture P. 151.

وبعد انقضاء شهرين تقدمت الحكومة الجديدة نحو أول تجربة دستورية ونظام ادارى حديث . وكان أول دستور للبلاد عبارة عن خليط غريب من أشكال الديمقراطية التقليدية والأفكار الغربية الحديثة للتمثيل وفصل السلطات . وفى ظل هذا الدستور تكونت حكومة مركزية خولت كافة الصلاحيات الادارية . وقد قسمت أنشطة الحكومة الى سبعة أجهزة كالتالى : جهاز تشريعى ويتكون من مجلسين : المجلس الأعلى لمسئولى الحكومة ، والمجلس الأدنى عبارة عن جمعية تضم ممثلى المقاطعات . أما الأجهزة الأخرى فكانت عبارة عن الأجهزة التنفيذية ، وحكومة تتولى ادارة شئون « الشنتو » ، والمالية ، والحربية ، والشئون الخارجية ، والشئون المدنية كما تم اقامة ادارة للعدل فى مجهود يرمى لاستكمال فصل السلطات .

وينبغى ألا ننسى أن اليابان كانت لتوها تنتقل من النظام شبه الاقطاعى : لذلك فهذه محاولة لتقليد النظام الأوروبى فى الحكم . ذلك أنه سرعان ما تمت مراجعة البنيان الحكومى فى أغسطس ١٨٦٩ لإحكام السيطرة الادارية للحكومة من جديد والتخلى عن فكرة فصل السلطات . فتم إلحاق ادارة شئون الشنتو بمجلس الدولة . وأبقيت الحكومة على الجمعية التشريعية التى تضم ممثلى المقاطعات (وان كانت لم تجتمع سوى مرة واحدة) أما الأداء التنفيذى الأساسى للحكومة فقد تبلور فيما سمي بمجلس المستشارين (Council of Advisers) ، بالاضافة الى ستة وزارات (سرعان ما صارت ثمانية) : للشئون المدنية، والمالية ، والأشغال العامة ، والتعليم ، والحربية ، والخارجية ، وشئون القصر ، والعدل .

ويلاحظ أن غالبية أعضاء الحكومة القدامى الذين أصبحوا رموزا تم إزاحتهم وأصبح القادة الفعليون الذين تزعموا عصر النهضة أعضاء فى «مجلس المستشارين» أو فى الوزارات المختلفة ، وأصبحت هناك «أوليغاركية»

حاكمة محدودة العدد تتجه لأخذ شكلها النهائي لحكم البلاد . وهذه الأوليغاركية تتكون مما لا يزيد على نحو عشرين شخصية ينتمون أساسا ويشكل متساو تقريبا الى مجلس البلاط الامبراطوري ومن رجال المقاطعات الأربعة الرئيسية : ساتسوما ، وشوشو ، ودوزا ، وهيزن . مع ذلك فقد كان وراء هذه الأوليغاركية في مراتب تالية وفرة متميزة من الزعامات الثانوية من مقاطعتي ساتسوما وشوشو على وجه أخص .

المهم أنه بحلول عام ١٨٦٩ قام رجال الدايميو (أمراء الاقطاع) برد اقطاعياتهم الى القصر . ولكنهم ظلوا في أماكنهم بصفة حكام لهذه الاقطاعيات التي أصبحت مقاطعات ، وهذه درجة من المرونة في الاستجابة للمتغيرات تنفرد بها اليابان . فقد تحولوا الى حكام يتلقون مرتبات تعادل نصف ما كانت تغلها ممتلكاتهم السابقة . أي أن ممتلكاتهم الاقطاعية حلت محلها أقسام ادارية تم تعيين على رأس كل منها موظف حكومي يتقاضى راتبا في ظل حكومة مركزية عاصمتها طوكيو .

وخلال بضعة شهور فقط تم اعادة تقسيم المقاطعات الى ٧٢ محافظة . ثم في عام ١٨٧٣ ، ولدى انشاء وزارة للحكم المحلي تم اختيار هؤلاء المحافظين في طوكيو (وكان غالبيتهم ينتمون الى ساتسوما وشوشو) وأصبح الحكم المحلي تحت السيطرة الكاملة للحكومة المركزية^(١) .

ثانيا - النهضة التعليمية :

حقيقة الأمر أن أسرع بند من بنود العهد الامبراطوري في التنفيذ كان البند الخامس وهو « جمع المعارف من شتى بقاع العالم » . فقد

(1) Whitney, J. Ibid P. 276.

لقى ذلك استجابة واستعدادا فطريا لدى الشعب اليابانى وانقسم الجهد التعليمى الى قسمين ، قسم يتعلق بنشر التعليم داخل البلاد وتطوير نظمته . والقسم الآخر يتعلق بارسال البعثات الى الخارج لنقل أحدث ما وصلت اليه نظمته وآخر ما استحدث من ابتكارات علمية وتكنولوجية .

(١) الجهد التعليمى فى الداخل :

حينما حل عام ١٨٦٨ لم يكن هناك إلا قلة قليلة من اليابانيين ممن لا يعرفون القراءة والكتابة . ومنذ ذلك التاريخ حدثت طفرة غير عادية أيضا فى التعليم العام . وفى ٣١ ديسمبر ١٨٩٧ أى بعد انقضاء ثلاثين عاما تقريبا على نهضة الميجى كان فى اليابان ٢٢ مدرسة كبرى تابعة للدولة بها ٩١٣ مدرسا يدرسون لنحو ١٠٨٠٠ تلميذا ، الى جانب ٢٦٧٥٤ مدرسة حكومية متوسطة يدرس فيها ٨١٦٠٠ مدرسا وتضم ٤٠٠٠٠٠ تلميذا . وفى نفس الوقت كانت هناك ١٦٧٠ مدرسة خاصة أقامها الأهالى يدرس فيها ٥٣٠٠ مدرسا وينخرط فيها ١٥٢٠٠٠ تلميذا .

على أن إجمالى عدد المدارس وصل الى ٢٨٤٥٠ مدرسة يبلغ عدد هيئة التدريس فيها ٨٧٨٥٠ مدرسا تلقن العلم الى ٤١٦٨٧٠٠ تلميذا فى عام ١٨٩٧ . فبمجرد قيام نهضة الميجى أسرع الحكومة فى اقامة المدارس الابتدائية على اتساع رقعة اليابان وجعلت التعليم فيها إجباريا^(١) .

أى أن هذه الدولة ما أن قامت بثورتها لعام ١٨٦٨ إلا وكان فى حوزتها كافة المؤسسات التعليمية اللازمة لتنمية ودفع عجلة الطاقات الثقافية والفكرية الكامنة فى الشعب اليابانى ليعبر بسلامة ومقدرة الى

(1) Labroue, E. Le Japon Contemporain, PP. 143, 149.

العصر الحديث ويكون على استعداد لتلقى ما تأتى له به البعثات الدراسية فى الخارج .

ففى بداية عام ١٨٧٢ أعلنت الحكومة اليابانية اقامة نظام موحد لكافة التلاميذ . وثارت صعوبات ادارية فى أول الأمر ما لبثت الحكومة أن ذللتها وساعد فى ذلك حب الشعب الأصيل للتعليم ، وفى عام ١٩١٠ اندرج كافة التلاميذ من كلا الجنسين فى طول البلاد وعرضها فى المدارس المشتركة بين سن السادسة والثانية عشرة . على أن هذا الانجاز استغرق تنفيذه أربعين عاما ، ولم يكن له من جهة أخرى أى نظير فى كافة أرجاء القارة الآسيوية وإنما كان يناظر ويواكب ما يتم فى أكثر المجتمعات الأوروبية تقدما .

وقدمت وزارة التعليم تسهيلات جملة لمزيد من التعليم فى المدارس المتوسطة (١٢ - ١٧ عاما) ، والدراسة العليا (١٨ - ٢٠ عاما) . وأقيمت الجامعات فى خمسة مراكز فى سابورو (هوكايدو) ، وسنداى (توهوكو) وطوكيو ، وكيوتو ، وفوكوكا (كيوشو) . ولم يكن التعليم فيما أعلى من المرحلة الابتدائية إجباريا .

وفى عام ١٩١٠ قرب نهاية عصر الميجى كان الموقف التعليمى كما يلى (١) :

٦٠٣٣٥٢٦١	عدد الطلبة المدرجين فى التعليم الابتدائى
٢١٩٢٠٣	عدد الطلبة المدرجين فى التعليم المتوسط
٦٦٣٠٠	عدد الطلبة المدرجين فى التعليم الثانوى
٧٢٣٩	عدد الطلبة المدرجين فى الجامعات

٦٠٣٦٢٢٨٠٠٣

ويكون المجموع

(1) Mason, R & Caiser J., A history of Japan PP 253, 254.

وتم انشاء جامعتين ، واحدة فى طوكيو والأخرى فى كيوتو بهدف «نشر التعليم والدراسة المعمقة للعلوم والفنون الأكثر أهمية للدولة» . وكان على رأس كل جامعة رئيس ومجلس مكون من عمداء الكليات وأساتذة لكل كلية . وضمت جامعة طوكيو كليات الحقوق والطب والهندسة المدنية والآداب والعلوم الزراعية وكانت مدة الدراسة ثلاث بوجه عام . وضمت جامعة طوكيو خمس كليات فقط . وفوق ذلك بادرت اليابان باقامة الأكاديمية اليابانية التى ضمت ٤٠ عضوا منها ١٥ يعينهم الامبراطور بنفسه ، وخمسة وعشرون عضوا بالاختيار .

(ب) البعثات العلمية والفنية :

ارتبطت عملية ارسال البعثات للخارج - تنفيذًا للعهد الامبراطورى - بنقل المعرفة لليابان بعملية التحديث بالعملية التعليمية ككل . لكن عملية « التحديث » بدأت فى فترة مبكرة ، فبمجرد أن فتحت اليابان أبوابها - حتى قبيل عصر الميجى - لم يكن هناك أدنى تردد من جانب اليابان فى أن ترسل رجالها المتشوقين لنقل المعرفة الى الخارج . فقد قام الشوجن عام ١٨٦٠ بارسال بعثة مكونة من ٨٠ ساموراي الى الولايات المتحدة من أجل التصديق على المعاهدة التجارية التى أبرمت عام ١٨٥٨ كما أسلفنا .

هذا الفريق سافر على ظهر الباخرة كانرين مارو (Kanrin Maru) وهى سفينة حربية هولندية قطعت المسافة الى سان فرانسيسكو وعادت عليها قبطان يابانى وطاقم بحارة يابانيين لأول مرة . وكان أحد ركاب هذه الباخرة شخصية يابانية مشهورة هى فوكوزاوا يوكيشى (Fukuzawa Yukichi) برز بعد ذلك كواحد من أشد دعاة «التحديث» تحمسا فى بلاده . ولم يقتصر الأمر على هذه البعثة ، وإنما أرسلت الشوجنية سفارة ثانية سافرت الى كل من انجلترا وهولندا ، وفرنسا فى عامى ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ .

وفى عام ١٨٦٣ أرسلت مقاطعة شوشو خمسة من خيرة رجالها سرا من طبقة الساموراي أيضا الى انجلترا . وكانت هذه المجموعة تضم إيتو

هيريوبومي وإينو كاورو . ثم أنبرت مقاطعة ساتسوما هي الأخرى عام ١٨٦٥ لارسال ١٩ من رجالها للخارج . وكان من أبرز رجالها تيراشيما وجوداي تومواتسو . وعادت كل هذه البعثات لتشجع إنشاء نظام حديث للجيش والتسليح وبناء السفن ومدارس اللغات والمدارس العسكرية .

لكنه لما حل عصر النهضة زاد وقع إرسال هذه البعثات ولعل أبرز هذه البعثات الرسمية وأبعدها أثرا هي بعثة إيواكورا (Iwakura) التي استمرت في الخارج سنتين كاملتين (١٨٧٢ - ١٨٧٣) حين سافرت وعلى رأسها ايواكورا ، وأوكوبو ، وكيدو ، وايتو ومعهم أكثر من أربعين قائدا من أشهر رجالات الحكومة ، وذهب هؤلاء الى الولايات المتحدة وأوروبا تحت دعوى أنهم يريدون تعديل المعاهدات غير المتكافئة التي أبرمت بين اليابان ودول الغرب في عام ١٨٥٨ .

هذه البعثة الهامة التي أطلق عليها اسم « بعثة ايواكورا » قدمت لدى عودتها للبلاد تقريرا طويلا تؤكد فيه دون مواربة تخلف اليابان عن ركب الحضارة وحاجتها للتعليم من الغرب ، ولكنها أشارت أيضا الى نقاط القوة في الشعب الياباني وأهمها خلو اليابان من التعصب الديني الأعمى . كما أشارت الى حقيقة هامة هي أن دول الغرب قد حازت على قوتها الحالية في الخمسين أو المائة سنة الأخيرة فقط . لذلك اندفع اليابانيون في عملية التحديث بثقة وبأهداف واضحة^(١) . ولعل ذلك هو الذي أوحى الى اليابانيين باتخاذ شعارهم المشهور « قلدوا الغرب ثم أسبقوه » .

وبعد بعثة إيواكورا ، بدأت حكومة النهضة تباعا في استئجار المستشارين الأجانب انتظارا منها للإصلاحات المتوخاه أن تؤتي ثمارها . وحتى في هذه الناحية ، فإن هذا الاتجاه سبق أن باشرفته الشوجنية وبعض القطاعات قبل عصر النهضة . ولم يحل عام ١٨٧٥ ، إلا وكان لدى اليابانيين نحو ٦٠٠ خبير أجنبي استأجرت الحكومة اليابانية

(1) Whitney, J. Op. cit PP. 286, 287.

خدماتهم ، وقد بلغ إجمالى ما استقدمتهم اليابان فى الفترة ما بين توقع المعاهدات التجارية وعام ١٨٩٠ نحو ٣٠٠٠ خبيرا .

واستخدمت اليابان الخبراء الألمان لتنظيم الجامعات الجديدة والمدارس الطبية . وبعد ذلك شارك هرمان روزلر (Hermann Roesler) ، وألبرت موس (Albert Mosse) فى اعداد مسودة الدستور . كذلك قام أحد الفقهاء الألمان لودفيج ريس (Ludvig Riess) بإنشاء مدرسة للدراسات التاريخية فى جامعة طوكيو .

أما المستشارون الأمريكيون ، فقد ساعدوا فى اقامة المحطات الزراعية ، والخدمات البريدية ، وبرزت أسماء منهم من أمثال هوراس كايرون الذى أصبح من أكبر المستشارين فى تنمية هوكايدو . كذلك تم دعوة ديفيد موراي (Murray) لليابان فى عام ١٨٧٣ لإنشاء نظام حديث للتعليم الابتدائى . وجاء أحد الخبراء الأمريكيين ليعلم اليابانيين فنون الدبلوماسية الحديثة .

أما المستشارون البريطانيون فقد أوكلت الثورة اليابانية اليهم أمر تطوير السكك الحديدية ، والتلغراف ، والأشغال العامة ، كما عهدت اليهم ببناء الأسطول اليابانى كلية على الطراز الانجليزى . وتولى المستشارون الفرنسيون أمر الجيش اليابانى ، كما دأب جوستاف بواسوناد (Gustave Boissonade) خبير القانون الفرنسى المشهور على تكييف القانون الفرنسى للاستخدام اليابانى .

حتى الرسامون والنحاتون الايطاليون ، عمدت حكومة الميجى الى استقدامهم من ايطاليا لاستخراج كنه الفنون الغربية من أساسها . وصار ذلك سمة غالبية من سمات « الغيرة » اليابانية تجاه شخصيتها حتى أن كل هؤلاء الخبراء والمستشارين الأجانب تم وضعهم تحت اشراف اليابانيين . وعمدت الحكومة اليابانية الى انهاء خدماتهم بلطف وأدب بمجرد أن شعر اليابانيون أن باستطاعتهم الاحلال محلهم ^(١) .

(1) Whitney, J. Ibid, P. 287.

ثالثا - إرساء قواعد النهضة الاقتصادية :

فطنت الحكومة اليابانية منذ البداية الى أنه يجب عليها أن تتجنب المصير الذى آلت اليه كل من الصين ومصر ، فكان عليها اذن أن تقيم نهضتها الاقتصادية عن أساس نقلها نقلا حرفيا من دول الغرب . وإلا فان البديل فى توقعاتها أنها سوف تفقد فى نهاية المطاف استقلالها الاقتصادى واستقلالها السياسى أيضا .

وارتكزت اليابان فى نهضتها الاقتصادية على دعامين أساسيين هما : التصنيع ، والتجارة الخارجية . وقبل أن نعرض تفصيلا لجهود رجال الميجى فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، نشير الى أن قليلا من الدول كانت فى نفس الوضع الذى كانت عليه اليابان فى منتصف القرن التاسع عشر ، مثل تركيا ، وجارتها الصين ، ولكن أيا منهما لم تقم بتعديل أوضاعها بنفس الجسارة والشجاعة من ناحية ، وبقدر من المرونة البناءة من ناحية أخرى مثلما فعلت اليابان . فقد كان قادة الميجى ينظرون الى الاقتصاد الحديث كطريق للأمن القومى والعظمة. ولكن ما خططوه من أهداف نقل بلادهم الى أفاق تجاوزت حتى تلك الأهداف التى توخوا تحقيقها بمسافات شاسعة .

وبداية ينبغى لنا أن نذكر أن رجال الساموراي النبلاء ، بما جبلوا عليه من قدرات ادارية تقليدية جعلت منهم دعامة مثالية للتغيرات المنشودة فى كافة الميادين . لكننا يجب أن نقرر هنا أيضا أن هذه الطاقات الادارية . وتلك التصورات الخلاقة للساموراي ما كان لها أن تجدى فتىلا لو أن جموع الشعب اليابانى لم تكن قادرة على متابعة هذه التصورات . وهنا لابد أن نشير الى أثر النهضة التعليمية التى جعلت اليابان فى عام ١٨٧٥ - بعد ٧ سنوات فقط من نهضة الميجى - يبلغ فيها نسبة من أتموا تعليم المرحلة الابتدائية من الذكور ٥٤ / ومن الاناث ١٩ / من جملة السكان . كما لا ينبغى أن نهمل التطورات

الأولى التى حدثت فى عهد شوچنية التوكوجاوا . فبناء المدن فى عهدهم وإقامة نظام للتصنيع والتجارة كان عاملا حاسما ، اذ وفر الظروف لإكمال إرساء البنية التحتية من جانب رجال الميجى .

ورغم أن الحكومة اليابانية تولت بنفسها بادىء الأمر التخطيط الشامل « لتحديث » كل قطاع من قطاعات الحياة بذكاء منقطع النظير، وأبدت استعدادها للتمويل بسخاء ، إلا أن النتائج الملموسة على نطاق واسع جاءت تدريجيا وببطء .

لقد بدا أمام قيادات ثورة الميجى أن عملية التحول فى قدرات اليابان الانتاجية بمثابة شكل من أشكال النضال لتحقيق الذات القومية اليابانية . وتمكنت حكومة الميجى من رفع كفاءة القطاع الزراعى ، وبالنسبة للصناعات الحرفية التقليدية قامت بالغاء الاتحادات الطائفية للحرفيين ، ومن ثم وفرت الحرية اللازمة للتصنيع فى تلك المجالات وحرية تحرك الأسعار ، فصار هناك نوع من التنافس بين أصحاب الحرف المختلفة . لكن القطاع الاقتصادى الجديد والصناعات الحديثة هى التى حظيت بالاهتمام الأول من رجال النهضة .

(١) الصناعات الحديثة :

لقد أولت حكومة الميجى اهتماما خاصا بايجاد المؤسسات الصناعية الكبرى المزودة بالآلات البخارية التى تستخدم الطرق الفنية المستوردة من الدول الغربية وتزايدت لديها الرغبة على وجه الخصوص فى إنشاء عدد من الصناعات المرتبطة بالدفاع القومى وذلك النوع من الصناعات التى تنتج سلعاً تكون قابلة للتصدير . واقتضى الأمر التصرف السريع فى ايجاد جيل جديد من الصناعات التحويلية التى استغرق إنشاؤها فى بعض الدول الأوروبية ما يزيد على نصف قرن من الزمان .

لكن هذا الأمل المنشود اصطدم بعدة صعوبات منها : أنه إذا كانت اليابان تنتج وفرة من الحرير الخام ، وإذا كان لديها بعض مناجم النحاس الغنية ، فإنها تفتقر إلى مصادر الفحم كما أنها تفتقر بشدة إلى خام الحديد ، ومن جهة أخرى ، فإن القطن الذى تنتجه اليابان فى المناطق الجنوبية هو من نوعية رديئة جدا ، قصير التيلة ولا يتواءم بسهولة مع الآلات الحديثة . ونتيجة لذلك فإن اليابان أصبحت مضطرة لاستيراد جانب كبير من موادها الأولية الصناعية إذا قدر لها تنمية صادراتها .

كذلك فإن نظام النقل حوالى عام ١٨٧٨ كان ضعيفا جدا ، وكان من اللازم إنشاء خطوط حديدية ، وأسطول بحرى يمكنه الوصول إلى أعالي البحار . وهناك صعوبة أخرى : صحيح أنه كان هناك تراكم رأسمالى فى أيدي بعض التجار اليابانيين ولكن ذلك لم يكن يشابه ذلك التراكم الذى حدث فى أوروبا ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ، من واقع أن اليابان لم تكن قد عرفت حتى عام ١٨٥٤ أى نوع يذكر من أنواع التجارة الخارجية . فكانت رؤوس الأموال اليابانية اذن مركزة فى أيدي حفنة قليلة من كبار التجار .

ومن ناحية أخرى فإن اليد العاملة اليابانية كانت متوافرة لتزايد عدد السكان بتحسين أحوالهم نسبيا ، كما أن الفلاحين صاروا يفتقرون إلى الأراضي الزراعية ، بالإضافة إلى أن جانبا من الحرفيين أصابهم الافلاس نتيجة المنافسة الشديدة التى سببتها المنتجات المستوردة .

وفى النهاية ، فإن الصناعات الجديدة التى يراد لها أن تقف على قدميها وجدت نفسها فى وضع صعب نظرا للمعاهدات غير المتكافئة التى أبرمتها اليابان فى الفترة من ١٨٥٧ - ١٨٥٨ فى عهد الشوجنية . فالحكومة اليابانية وجدت نفسها مقيدة فى زيادة تعريفاتها الجمركية طبقا للقيود التى تضمنتها

تلك المعاهدات . ولا يمكن أيضا اغفال الامتيازات الخاصة التي منحت للأجانب بعض المزايا التجارية وتدخل في نطاق هذه المعاهدات . ومنذ عام ١٨٧٢ ورجال الميچی يحاولون إلغاء تلك المعاهدات لكنهم لم يتوصلوا الى ذلك ، إلا بعد نحو عشرين عاما .

ولكن أى نوع من السياسة كان يتعين على اليابان أن تنتهجها ، إنها تستطيع إما إنشاءها على أساس تمويلها من ميزانية الدولة ، وإما منح إعانات للمنتجين . والواقع أن الحكومة انتهجت في اتباع سياستها الاقتصادية أسلوبا متغيرا . ففي عام ١٨٨١ كانت المشروعات الخاصة هي التي تقوم بهذا الدور مع قيام الحكومة بتقديم بعض المزايا . والحقيقة أن الانطلاقة الاقتصادية اليابانية في عصر الميچی اتخذت لها ثلاث مراحل متميزة .

١ - المرحلة الأولى للتخطيط الاقتصادي :

لقد انهمكت الحكومة اليابانية في هذه المرحلة في تنمية السكك الحديدية والشبكات التلغرافية ، واستقدام الأجانب من كل التخصصات ، وعملت على بناء بعض الأفران العالية . لكن اهتمامها الأول كان ينصب على إنشاء صناعات التسليح وترسانات بناء الأسطول . فترسانة طوكيو ، وترسانة أوساكا ، والترسانة البحرية في يوكو سوكا ، وفي نجازاكي - هذه الترسانات كانت كلها مشروعات حكومية . وفي النهاية ، فإن الحكومة اليابانية بدأت منذ عام ١٨٧٠ في إقامة مصانع للغزل واستوردت الآلات من إيطاليا وفرنسا وإنجلترا كما استقدمت بعض الفنيين المتخصصين .

وباختصار ، فإن السياسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة الأولى كانت تنصب على وجه الخصوص على إنشاء مصانع « نمطية » تسترشد بها المشروعات الخاصة بمثابة « نماذج » تحتذى .

ولكن يثور السؤال : كيف تسنى للحكومة اليابانية فى هذه المرحلة تدبير المصادر المالية اللازمة لإنشاء هذه الصناعات ؟ ما كان ينبغى فى تلك الظروف اللجوء الى القروض الخارجية ، لأن الرأسماليين الأجانب ترددوا فى المشاركة فى تلك المجالات . وما كان بوسع اليابان إلا استخدام موارد ميزانيتها الذاتية ، وحصيلة صندوق التوفير الذى كان قد أنشئ فى عام ١٨٧٧ .

وإذا كنا قد ذكرنا أن أهم مجال أولته حكومة الميجى فائق اهتمامها فى سياق التحديث هو مجال المواصلات ، والاتصالات ، فلا بأس من تناول بعض الإحصائيات البسيطة لبيان مقدار التقدم الذى أحرزته اليابان فى هذا المجال :

فى عام ١٨٨٥ أنشأت شركة ميتسوبيشى (Mitsubishi) بدعم حكومى - خطوطاً ملاحية تقطع المسافة بين اليابان وبعض الموانئ الصينية ، وميناء فلاديفستك وقامت بذلك شركة اسميت (Japan Mailship Company) . وكان مخططاً لهذه الشركة أن تنمو لتصبح واحدة من أكبر شركات الملاحة فى العالم . ولكن الطفرة الهائلة فى خدمة النقل البحرى لم تتم إلا فى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر وفيما يلى إحصائية توضح مقدار هذا التطور فى ذلك القطاع .

السنة	السفن الحربية وحمولاتها بالآلاف الأطنان ^(١)
١٨٧٢	٢٦
١٨٨٠	٦٦
١٨٩٠	١٤٣
١٨٩٦	٣٦٣
١٩٠٣	٦٥٧
١٩١٣	١٥١٤

(1) Mason, R. & Caiger J. A History of Japan P 228.

كذلك حظى قطاع النقل البرى ولا سيما السكك الحديدية باهتمام شديد من جانب رجال الميچى ، ففى عام ١٨٧٢ قام الامبراطور ميچى بافتتاح خط حديدى طوله ١٨ ميلا يربط يوكوهاما بطوكيو . واستعان اليابانيون أول الأمر بالمهندسين الانجليز . ولكن اليابانيين ما لبثوا أن تمكنوا - ابتداء من عام ١٨٨٠ من بناء أول خط سكك حديدية دون الاستعانة بأية خبرة أجنبية . ولم يحل عام ١٨٩١ حتى كان المرء يستطيع السفر بالسكك الحديدية من أقصى شمال البلاد الى أقصى جنوبها . على أن الشبكة الكاملة للسكك الحديدية غطت البلاد تغطية كاملة حينما كانت اليابان على مشارف دخول الحرب العالمية الأولى . وكانت أطوال هذه الخطوط كما يلى :

السنة	الطول بالميل ^(١)
١٨٧٢	١٨
١٨٨٣	٢٤٠
١٨٨٧	٦٤٠
١٨٩٤	٢١٠٠
١٩٠٤	٤٧٠٠
١٩١٤	٧١٠٠

ومن ذلك يتضح التطور الهائل فى قطاع السكك الحديدية الذى يشبه الطفرة .

٢ - المرحلة الثانية للتخطيط الاقتصادى :

حقيقة الأمر ، أن الانتقال الى مرحلة جديدة من مراحل السياسة الاقتصادية ارتبط بالقانون الصادر فى ٥ نوفمبر ١٨٨٠ الذى يخول

(1) Mason, R. & Caiser J, Ibid. PP. 229.

للحكومة التخلي عن بعض المؤسسات الصناعية الى منتجى القطاع الخاص . (ومع ذلك فان هذا القانون لم ينطبق على صناعات التسليح التى احتفظت بها الحكومة فى أيديها) . وابتداء من عام ١٨٨١ تم التخلي عن عدد كبير من صناعات النسيج الهامة من جانب الحكومة الى بعض الشركات الخاصة كما أن الحكومة بدأت فى هذه المرحلة تسند انشاء الخطوط الجديدة الى القطاع الخاص ، كما قامت ببيع عدد من أحواض بناء السفن الكبرى والمناجم التى كانت تديرها الى هذه الشركات .

وهذا التخلي من جانب الحكومة بالبيع تم بأسعار منخفضة شجعت القطاع الخاص وأشاعت فيه روح الحيوية . ويذكر فى هذا الصدد أن هناك مصنعا للأسمنت كانت الحكومة اليابانية قد أنفقت على إنشائه ٤٦٠.٠٠٠ ين ، فى حين تخلت عنه لشركة خاصة لقاء ٢٥٠.٠٠٠ ين فقط ، وأن هناك منجما بلغت تكاليفه ٥٦٠.٠٠٠ ين باعته الحكومة لاحدى الشركات بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ين^(١) .

وفى نفس الوقت اتبعت الحكومة سياسة منح المساعدات للصناعات الخاصة : من ذلك أنها منحت الى شركات السكك الحديدية الجديدة معونة فى شكل ضمان ثبات الفائدة عند ٨٪ على مدى عشر سنوات . كذلك نجد أن الحكومة فى دعمها لهذه السياسة الاقتصادية تقوم بتشجيع انشاء البنوك المتخصصة فى الاستثمار الصناعى ، وتمويل التجارة الخارجية . وكان أهم هذه البنوك هو بنك يوكوهاما (YOKO HAMA SPACESIE BANK) الذى أمدته الحكومة اليابانية بثلاث رأس ماله .

(1) Renouvin, P. Op. cit P. 40.

وحقيقة الأمر ، فانه رغم هذه الجهود الجبارة ، فانه حتى عام ١٨٩٠ لم تكن حركة التصنيع فى اليابان إلا حركة محدودة جدا . فالانتاج الصناعى لم يكن يكفى الاحتياجات المحلية . وحتى صناعة النسيج التى كانت أكثر صناعات اليابان تطورا فى تلك المرحلة لم تكن تزود البلاد سوى بنصف الاستهلاك المحلى . كما أن عدد العمال الذين كانوا يشتغلون فى هذه الصناعة الحديثة لم يتجاوز ٣٨١.٠٠٠ عاملا . ومن جهة أخرى فان صادرات المنتجات النهائية بوجه عام لم تكن تمثل بالكاد إلا نحو ٧٪ من جملة الصادرات اليابانية . وبقيت اليابان اذن حتى ذلك التاريخ (١٨٩٠) بلدا يحتل فيه النشاط الزراعى مكانا واضحا . ومع ذلك فيمكن القول بأن هذه كانت بمثابة مرحلة « الطفولة » بالنسبة للصناعات اليابانية . لكن برجوازية جديدة بدأت تتضح معالمها فى هذه المرحلة .

تكون برجوازية جديدة :

رأينا فيما سبق أن هناك برجوازية نشأت فى عهد شوغونية التوكوجاوا ، وهذه البرجوازية الوليدة اشتد عودها فى فترة المرحلة الثانية من مراحل التطوير الاقتصادى وزاد عددها نتيجة التحول الذى طرأ على نمط الحياة الاقتصادية : أى تطور سبل المواصلات ، ونشوء صناعات حديثة ، وازدهار التجارة الداخلية والخارجية ، وإقامة البنوك . كل ذلك أسفر عن تبلور طبقة اجتماعية ارتبطت بهذه الأنشطة الجديدة ووسعت نطاق البرجوازية القديمة . ولكن ينبغى التمييز بين :-

(أ) برجوازية رؤساء المشروعات الذين كانوا هم أنفسهم قدامى التجار الذين امتلكوا فى أيديهم رؤوس الأموال منذ حتى ما قبل ١٨٦٨ ، وكذلك بعض رجال الساموراي القدامى .

(ب) برجوازية الفنانين الذين تكونوا فى الفترة من ١٨٧٥ - ١٨٩٠ من جانب الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم اليابان من الغرب . وأظهر هؤلاء فى الفترة من ١٨٨١ - ١٨٩٠ ميلا واضحا جدا الى تركيز المشروعات . وهذا التركيز أدى الى قيام بعض الشركات الكبرى (الترست) التى قلدت بها هذه الفئة كلاً من الولايات المتحدة وألمانيا .

على أنه يجب الإشارة الى أن شركات « الترست » هذه جرى تكوينها بمبادرة من جانب كبار الذين أصابوا قدراً من الثراء منذ ما قبل عام ١٨٦٨ تقريباً . وهذه الشركات ضمت كافة أنواع الرأسمالية الحديثة ، بل إنها بعثت الى الولايات المتحدة بعض أعضاء عائلاتها لدراسة الأساليب الأمريكية فى هذه المجالات . وهذه المبادرة من جانبهم حظيت بمباركة التقاليد العائلية اليابانية القديمة المتوغلة فى العادات اليابانية (كسلطة رئيس العائلة ، ونظام التضامن بين أعضاء العائلة) ، كما حظيت بمباركة السياسة الاقتصادية للحكومة اليابانية ذاتها ، طالما أنها قررت منذ عام ١٨٨١ التخلي عن جانب من أنشطتها ومشروعاتها للشركات الخاصة .

٣ - المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الاقتصادى (١٨٩٠ - ١٩١٤) :

بعد حلول عام ١٨٩٠ كانت لدى الحكومة اليابانية الرغبة الشديدة لمواصلة تقدمها الصناعى التى أيقنت أهميته لسياستها الرامية الى أن تكون قوى كبرى . لكن اليابان واجهت صعوبات كبرى فى بداية الأمر نظراً لنقص المواد الخام فى أراضيها ، فكان عليها أن تستورد من الخارج خامات الحديد والقطن ، ومواد الاحتراق وغيرها : وكانت اليابان قد حصلت بالكاد على أسواق فى بعض البلاد غير المتقدمة صناعياً وبذلك أمكنها تفادى منافسة

الصناعات الأوروبية والأمريكية فى هذه المرحلة . غير أن التطور الهام الذى أحرزته اليابان كان فى الصناعات التحويلية .

وكانت مجموعة صناعات النسيج أهم تلك الصناعات فى تلك الفترة، فقد استوعبت فى عام ١٩١٣ ثلاثة أخماس القوى العاملة اليابانية . وصارت تمثل ٤٥٪ من القيمة الاجمالية للإنتاج اليابانى . واحتلت صناعة المنسوجات القطنية المقام الأول .

أما بالنسبة للصناعات الثقيلة ، فإنها تطورت ولكن بصعوبة أكثر ، لأنها كانت تتطلب تجهيزات ضخمة ، ومن ثم رؤوس أموال كبيرة وفنيين مزودين بالمعرفة العلمية . لكن الحكومة اليابانية ذاتها أخذت زمام المبادرة وحققت بعض التقدم فى عام ١٨٩٥ فى يابواتا (Yawata) حيث أقامت مصانع الصلب فى شمال جزيرة كيوشو بمساعدة بعض المهندسين الألمان . وظلت هذه المصانع المقامة فى يابواتا تعاني عجزا حتى حلول عام ١٩١١ . لكن الحكومة اليابانية كانت تسد العجز بنفسها نظرا لأنها كانت شغوفة بحياسة صناعة معدنية لاعتبارات تتعلق بالدفاع القومى . وكانت النتيجة ارتفاع إنتاج هذه المصاهر من ٣٣ر٠٠٠ طن فى عام ١٨٩٦ الى ٢٢٨ر٠٠٠ طن فى المتوسط فى الفترة الواقعة بين ١٩١١ ، ١٩١٣ . ومع ذلك - فإن الإنتاج لم يكن يكفى إلا نحو نصف الاستهلاك المحلى .

أما مصانع الصلب فكان إنتاجها فى عام ١٨٩٦ نحو ١٢٠٠ طنا، لكنه قفز فى عام ١٩١٣ الى نحو ٢٥٤ر٠٠٠ طن . ومع ذلك فقد ظل هذا الإنتاج لا يفى بحاجة البلاد فاضطرت اليابان الى استيراد ٢/٣ احتياجاتها من الخارج . أما بالنسبة للصناعات البحرية ، فإنها حققت تقدما ملموسا بفضل مساندة الحكومة . ففي عام ١٨٩٣ أنتجت أحواض السفن اليابانية سفنا تصل حمولتها الى ٤٠٠ طنا بالكاد . ولكن فى عام ١٩٠٨ بلغت ٦٨ر٠٠٠ طنا

ومنحت الحكومة اعانات لهذه الترسانة البحرية طالما تمت ادارتها من جانب الرعايا اليابانيين .

وكان التقدم بطيئا فى صناعة الآلات ، نظرا لأن العاملين فى هذه المجالات كانت تنقصهم الخبرة الى جانب نقص رؤوس الأموال اللازمة لهذه الصناعات الضخمة .

ففى عام ١٩١٤ لم يكن فى اليابان سوى ٢١٧ مشروعا من هذا القبيل يضم ٢٢.٠٠٠ عاملا . وهذه المشروعات كانت تنتج المحركات الكهربائية . لكن غالبية الآلات التى تحتاجها الصناعات ظلت فى هذه الفترة تستورد من الخارج . وفى عام ١٩١٣ كان فى اليابان ٣١٣١٧ من المشروعات الصناعية التى تستخدم خمسة عمال . فى حين كان هناك ١٥٨٤٢ ممن تستخدم قوة محرك ميكانيكية . أما العمال الذين ينخرطون فى الصناعة الحديثة فكان عددهم ٩١٦.٠٠٠ عاملا^(١) .

لكننا نود فى نهاية حديثنا عن التصنيع اليابانى أن نشير الى حقيقة هامة وسمّة فريدة من سمات التصنيع فى اليابان . فزعماء ثورة الميچى لكى يحققوا فى جيل واحد ما استغرق فى أمم صناعية أخرى قرنا من الزمان اندفعوا فى سرعة فائقة لعبور فجوة ضخمة تفصل بين التطور الفنى البدائى المنحدر من العصر الاقطاعى وبين التكنولوجيا التى تحوزها الدول التى سبقتها . فبدلا من أن تعبرها بهوادة ورفق كما فعلت تلك الأمم فانها عمدت الى تدريب جهاز كامل من العمال المهرة من ناحية ، وحشدت رؤوس الأموال اللازمة بقدر ما تستطيع من ناحية أخرى .

(1) Renouvin, P., Ibid P. 68.

ونظرا لشدة اهتمام اليابانيين بالصناعات الاستراتيجية الكبرى منذ البداية فان التطور الصناعى المعتاد ، والذي يقتضى وجود نقطة بداية معينة تتلوه عدة مراحل متعاقبة لم تنتهجه اليابان فى نهضتها الصناعية ولم تأخذ بهذا النمط التقليدى فى التطور . فمعلوم أن التطور الطبيعى تكون نقطة البداية فيه انتاج السلع الاستهلاكية وبخاصة الصناعات الخفيفة مثلما حدث فى انجلترا حيث بدأت النهضة الصناعية فيها بانشاء مصانع النسيج فى لانكشير التى بدأت أهميتها فى الظهور خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر . لذلك فان السلع الرأسمالية لم تبدأ فى بريطانيا فى الظهور إلا بعد أن بلغت الصناعات الخفيفة نضجها واشتد عودها . ولم تتبوأ الصناعات الثقيلة فى انجلترا مكانتها إلا بعد اختراع المخارط الضخمة (Lathes) من نهاية القرن الثامن عشر .

أما فى اليابان فقد انعكست الصورة والدليل على ذلك أنه قبل ادخال آلات صناعة النسيج فى اليابان عام ١٨٦٦ وحتى قبل استيراد الغزل الأجنبى لتحويله الى منسوجات كانت الأعمال الكبرى والترسانات الخاصة بها قد أقيمت بالفعل . كذلك تم بناء أفران من الصلب وأحواض السفن فى الخمسينيات فى مقاطعات ساتسوما ، وساجا ، وشوشو لانتاج الآلات حتى قبل اشتداد عود الصناعات الخفيفة . ومع ذلك نجحت اليابان فى هذا النمط نجاحاً يكتب لرجالها .

رابعاً : الاصلاح المالى :

لقد لعب الاصلاح المالى دورا هاما فى دفع عجلة النهضة الاقتصادية . وقد تم تنفيذ هذا الاصلاح المالى من جانب شخصيتين بارزتين فى التاريخ اليابانى الحديث هما : إيتو ، وأوكوما من رعييل رجال الميجى الأوائل ، وتم ذلك فى سنتى ١٨٧١ ، ١٨٧٢ . وكانت بداية الاصلاح باعادة تنظيم العملة الوطنية على أساس مئوى باستخدام الين كوحدة للتعامل . ثم أعقب ذلك انشاء نظام بنكى حيث استمد نظامه من بنك « الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى » . وتم

أعداد خطة محكمة لهذا الغرض . وكان أساس إقامة هذا الجهاز لامتناع
السندات الحكومية التي أصدرتها الحكومة باعتبارها الأساس
للإصدار الورقي .

وتضيف هنا أن اليابان لم تلجأ للقروض الخارجية سوى للحصول على
قرض واحد بلغ ٢٤ مليون جنيه استرليني حصلت عليه من إنجلترا^(١) .
ولكنها استعاضت عن القروض الخارجية بإصدار قانون إصلاح الضريبة
العقارية لعام ١٩٧٣ الذي كان الوسيلة الباقية لوضع الحكومة على طريق
الاستقرار المالي لمدة طويلة .

ففى عام ١٨٧٣ صدر قانون تسديد الضريبة العقارية وكان ينظر اليه
عدد كبير من المؤرخين على أنه شبيه بإعتاق أقنان الأرض فى روسيا . ويرى
بعضهم أنه ليست هناك واقعة تاريخية تبرز الاختلاف بين ملكية الأرض فى
اليابان فى منتصف القرن التاسع عشر والنظام الإقطاعى فى أوروبا سوى
صدور أول قانون يابانى حديث للإصلاح الزراعى .

ففى اليابان كان الدافع لصدور هذا القانون دافعا اقتصاديا فى المقام
الأول وليس بالأحرى قانونا للإصلاح الاجتماعى ، إذ استهدفت اليابان من
صدوره تحقيق المركزية ، وترشيد «نظام الضريبة الزراعية» كمورد هام لدفع
عجلة النهضة فى البلاد . ولهذا الغرض تم أعداد ثلاثة تدابير جديدة حققت
تعديل النظام الذى كان سائدا فى زمن شوغونية التوكوجاوا .

فأول هذه التدابير هو أن تسدد الضريبة العقارية من جانب الفرد
على أساس القيمة المقدرة للأرض وليس طبقا لحالة المحصول . وثانى

(1) Whitney. J. Op. cit P. 278.

هذه التدابير أن تسدد الضريبة الى الحكومة المركزية وليس لرجال الدايميو .
وثالثها أنه لكى يتسنى اتمام هذا التعديل ، فان ملكية الأرض يجب تقديم
اقرار عنها . ولهذا الغرض تم اصدار شهادات جديدة للأفراد الذين أصبحوا
مسؤولين منذ ذلك التاريخ عن سداد الضريبة بأنفسهم .

وطالما أن حقوق طبقة الساموراي قد ابتعدت عن الأراضي المزروعة ،
فان هذا الوضع يعنى أنه لم تعد هناك أية أراضى اقطاعية للتعامل معها ، ولم
تبق من جملة أراضى اليابان سوى مناطق فى الغابات والجبال فى حوزة بعض
عائلات الدايميو ، والمؤسسات الدينية ، وعدد قليل جدا من كبار رجال
الساموراي لاعتبارات خاصة . أما الأراضي المشاع السابقة فقد وضعت
الدولة يدها عليها .

لذلك يمكن القول بأن اليابان دخلت عصر نهضتها بنظام حديث ناجح
للأراضى تلعب الاعتبارات الاقتصادية الصرف فيه الدور الأول^(١).

وفى النهاية فان رجال الميچى كانوا يهدفون الى أن تصير عملتهم الورقية
قابلة للتحويل بالكامل الى الذهب والفضة . وكان ذلك من أعقد المشكلات ، لأن
الحكومة اليابانية فى عصر النهضة كانت تتفق بأكثر مما تحصل على إيرادات،
وتسبب هذا الوضع فى تضخم سريع فتأكلت قيمة النقد الورقى الحكومى .
وعلى أية حال فانه فى عام ١٨٨٠ تم تعيين وزير جديد للمالية هو « ماتسوكاتا
ما سايوشى » الذى انتهج سياسة صارمة لمجابهة هذا التضخم . فعملت
الحكومة على سحب كميات ضخمة من العملة الورقية . وكنتيجة لذلك ارتفعت
قيمة كميات النقد المتبقية فى التداول ، ووصلت بالتدريج الى حد التعادل .

(1) Whitney, J. Ibid P. 279.

وفى عام ١٨٨٦ عمدت الحكومة اليابانية الى جعل الين الورقى قابلا للتحويل الى الين الفضى . وبعد انقضاء احدى عشر عاما أخرى استعانت اليابان بمبلغ التعويضات التى حصلت عليه من حريها الأولى مع الصين (١٨٩٥) لتجعل من الين عملة قابلة للتحويل الى ذهب بالكامل . وبذلك استطاعت اليابان أن تجعل من نفسها دولة قد أخذت بأفضل النظريات الاقتصادية السائدة فى وقتها .

خامسا : التجارة الخارجية :

ارتبط بهذا التحول الاقتصادى تطور مواكب للتجارة الخارجية . وحقيقة الأمر فان هذا التطور فى التجارة الخارجية هو الذى يستلقت النظر . فقد جعلته اليابان مصدرا لجلب النقد الأجنبى . وجعلت زيادة التصدير هدفا أوليا لتحقيق أهداف التقدم الصناعى والفنى . ولقد حقق هذا القطاع طفرة فريدة . ففى عام ١٨٩٣ بلغ هذا الرقم الاجمالى ١٨٠ مليون ين . لكن الذى يستوجب النظر هو تركيب هذه التجارة الخارجية . ففى حين كانت اليابان فى عام ١٨٩٠ تصدر المواد الخام (كالححاس والحديد الخام) فانها أصبحت فى عام ١٩١٣ تصدر المنسوجات . أما بالنسبة للواردات فقد أصابها التغيير أيضا . ففى عام ١٨٩٠ كانت اليابان تستورد المنتجات المصنوعة ، وتشترى قليلا من المواد الخام اللازمة لصناعاتها الناشئة ، فانقلب الوضع فى عام ١٩١٣ لشترى اليابان قدرا أقل كثيرا من المنتجات المصنوعة فى حين تشتري المواد الخام بكميات أكبر كثيرا لاستخدامها فى صناعاتها (مثل القطن الخام ومعدن الحديد) .

ومن ناحية أخرى فانه مما يستلقت النظر كذلك توزيع هذه التجارة على عملاء اليابان ، فقد أصابه هو الآخر تغير جذرى . ففى عام ١٨٩٣ كانت الصادرات اليابانية تتجه بالتساوى تقريبا الى كل من أوروبا وآسيا وأمريكا . ولكن ابتداء من عام ١٩٠٠ احتلت الأسواق

الآسيوية مكانا أكبر بالنسبة للصادرات اليابانية . وفى عام ١٩١٣ احتلت الأسواق الآسيوية والأمريكية مكانا متساويا تقريبا بالنسبة للصادرات اليابانية فى حين تراجعت الأسواق الأوروبية . وهذه الدلائل تشير الى أن الاقتصاد اليابانى بدأ يتخذ حثيثا حثيثا صبغة اقتصاد الدولة الصناعية التى تستورد المواد الخام لتعيد تصديره فى شكل منتجات مصنعة .

سادسا : تعاظم البرجوازية اليابانية :

أن تقدم عملية التصنيع مضافا اليها تطور وسائل المواصلات ، وازدهار التجارة الخارجية بالتالى أدى الى استكمال كيان الطبقة البرجوازية المتعاظمة الشأن . هذه الطبقة البرجوازية سوف تلعب فى تاريخ اليابان دورا شديدا الأهمية . هذا الدور بدأ يأخذ طابعه المتميز بصور قانون تجارى عام ١٨٩٣ يرخص بقيام الشركات المساهمة ، الأمر الذى سهل اقامة مشروعات عملاقة (ترست) .

ونحاول فيما يلى إلقاء الضوء على ستة شركات عملاقة لعبت دورا هاما فى الاقتصاد القومى بل وفى مستقبل اليابان السياسى كما سنرى بالتفصيل فى الفصول القادمة وأبرز هذه الشركات فى الفترة موضوع الدراسة هى شركة ميتسوى (Mitsu) التى ضمت فى عام ١٨٩٣ ثلاث شركات تابعة كبرى إحداها تخصصت فى الشؤون البنكية، والثانية تخصصت فى الشؤون التجارية ، أما الثالثة ففى استغلال المناجم . وابتداء من عام ١٩٠٠ احتفظت ميتسوى - عن طريق شركاتها التابعة - بنسبة ٥٠٪ من انتاج البترول ، و ٣٠٪ من انتاج الفحم ، و ٩٠٪ من معدن الحديد (المستورد بالطبع) ، أما بالنسبة للصناعات التحويلية فكان نصيبها ٢٥٪ من صناعة المنسوجات (القطن) و ٥٠٪ من صناعة الورق ، و ١٥٪ من صناعات المعادن .

أما الشركة الكبرى الثانية فهي ميتسوبيشى (Mitsubishi) التى أسسها يوتاروا ايوازاكى وتخصصت فى بناء أحواض السفن ، وشركات الملاحة ، وهى التى أسست سلسلة المتاجر الكبرى فى طوكيو عام ١٨٩٣ . ويمتد نشاطها بوجه خاص الى كل ما يتعلق بتطوير وتنشيط الصادرات نحو الصين .

وثالث هذه الشركات العملاقة هى مجموعة شركات فوجيتا (Fujita) التى أسسها أحد مشاهير رجال الصناعة فى أوساكا . وهى تختص بالمناجم . ورابع هذه الشركات هى مجموعة شركات أوكورا (Okura) التى نمت وازدهرت خلال الحرب الصينية - اليابانية الأولى من خلال توريدات الأسلحة والذخائر الحكومية . وظلت متخصصة فى انتاج وتجارة السلاح لكنها تقوم أيضا باستثمار جانب من أرباحها فى شركات أخرى مهتمة بالمناجم .

أما خامس هذه الشركات فهى شركة فوروكاوا (Furukawa) . وتختص هى الأخرى باستغلال المناجم . وتستخدم منذ عام ١٩٠٠ نحو ١٩٠٠٠ عاملا خاصة فى مناجم النحاس . وهذه المجموعة هى التى أنشأت فى عام ١٩١٠ أول مصنع للكاوتشوك . وسادس أهم هذه الشركات الكبرى هى شركة ياسودا (Yasuda) التى تخصصت فى عمليات التأمين ضد الحريق والتأمين على الحياة والتأمينات البحرية عموما . وهى كيان مالى من أكبر طراز لكنها لا تتخصص فى الأنشطة الصناعية فى المقام الأول^(١) .

سابعاً : التحول الثقافى ومآزق التحديث :

الحقيقة هو أن اليابان شاركت الغرب فيما كان قد تعرض له ابان نهضته الصناعية من اضطرابات معنوية من ذلك النوع الذى يصحب كل

(1) Renouvin, P. Ibid P. 73.

تغير عميق يتناول الأساس الاقتصادي لحياة الشعوب . وازدياد الصراع بين الأجيال المتعاقبة ، بين الشباب المتحمس من جهة ، وبين الشيوخ المفرطين فى حرصهم على التقاليد من جهة أخرى . وتزداد حدة ذلك الصراع بنمو النشاط الصناعى الذى يعمل عادة على ابراز الروح الفردية والتطل من القواعد الدينية نتيجة الانتقال من الريف الى المدينة والتركيز على الفرد بدلا من الأسر « الممتدة » . هذا الى أن سرعة عمل النساء فى الصناعة قد اقتضى اضعاف الروابط التى كانت تربطهن بالبيت واعتمادهن فى أسباب العيش على الرجال . وازدادت نسبة الطلاق فى اليابان زيادة واضحة حتى كادت تشابه حالها فى أمريكا .

ومعلوم أيضا أن الآلة هى عدو رجل الدين فى اليابان كما هو الحال أيضا فى سائر أنحاء العالم . فلما استوردت اليابان من إنجلترا، احتياجاتها الصناعية والأساليب التكنولوجية ، المختلفة ، استوردت معها بالضرورة أفكار سبنسر ، وستيوارت ميل . وأسدل الستار بالتالى فجأة على مذهب كونفوشيوس فى الفلسفة اليابانية .

وإذا كان الغرب قد عانى من صراع الأجيال نتيجة الانتقال الى الثورة الصناعية ، فإن اليابان هى الأخرى عانت من ذلك . وفوق ذلك ، كان هذا التطور منقولا من الغرب وافدا على الشخصية اليابانية . فاذا أضفنا الى ذلك بعدا ثالثا : وهو أن هذا التحول كان سريع الوقع تم فى ظرف جيل واحد لأدركنا حجم الهزة التى اعتملت فى الوجدان اليابانى فى تلك المرحلة .

وحقيقة الأمر ، فإن عملية التحديث لم تكن محفوفة بالورود . فلقد كان على رجال الميجى أن يقوموا بتصفية النظام الاقطاعى أولا . وتم ذلك بالفعل بعد حرب أهلية صغيرة قصيرة الأمد . لأن الشعب اليابانى كان فى غالبيته قد أيقن بحتمية التحديث .

وكان بناء الدولة الحديثة أكثر صعوبة نظرا لوجود وجهات نظر متعارضة بالنسبة لمستقبل المسيرة فى اليابان . فكان هناك التقدميون الذين يريدون بناء فلسفتهم السياسية طبقا لقراءاتهم فى كتب جون ستيوارت ميل فى كتابه المشهور (On Liberty) وقراءاتهم لكتاب العقد الاجتماعى لجان جاك روسو. وصار هؤلاء يطالبون باقامة جمعية عمومية لها سلطات واسعة . وكان هناك أيضا من يتمسك بالابقاء على السلطات الواسعة للامبراطور ، وهؤلاء ينادون بالابقاء على الوحدة الوطنية للشعب اليابانى عن طريق توطيد سلطات الامبراطور .

بيد أن الرجال الذين أسسوا نهضة الميجى اتخذوا أسلوبا وسطا بين هذه الأمواج المتلاطمة . ومع ذلك فانهم ظلوا منقسمين فيما بينهم الى ثلاثة تيارات رئيسية هى :

- (أ) التيار الذى يحيد اقامة نظام دستورى « ملكى » على النسخ البريطانى .
- (ب) والتيار الذى يعارض النظام البريطانى لكنه مع ذلك يعبر عن الحاجة الى ايجاد شكل من أشكال الحكم الدستورى .
- (ج) وأخيرا ، ذلك التيار الذى يعارض أى شكل من أشكال الحكم الدستورى معارضة كاملة وعلى رأسه شخصية مشهورة هى الأمير « ياماجاتا » (Yamagata) .

وكما أوضحنا من قبل ، فان ادخال الثقافة الأجنبية والتحول الصناعى قد تم فى أونة قصيرة ، فمن الطبيعى فى مثل هذه الأحوال أن وحدة الأمة يصيبها التفتت . ولقد سعى الرعيل الأول من القادة فى ظل شوجنية التوكوجاوا الى ملائمة ذلك باطلاق بعض الشعارات من أمثال : « الأخلاقيات الشرقية مع الفن الغربى ، أو الروح اليابانية والعلم الغربى » . وعلى أية حال، فانه بمجرد دخول اليابان معمعة التحديث تبخرت هذه الشعارات وأثبتت

عدم جدواها لسبب بسيط : هو أن الحضارة فى غالبية الأحوال كل لا يتجزأ .
فليس من اليسير تبنى النواحي العلمية أو الفنية واستبعاد ما عدا ذلك .

والمثال على ذلك أنه أثناء حكم الميجى أرادت اليابان ادخال الوسائل
التكنولوجية لبناء السفن الحربية ونتاج الأسلحة . وكانت الخطوة الأولى فى
هذا السبيل هو تطوير أماكن صنع السفن وبناء مصانع الذخيرة . ولكى
يتسنى قيام هذه المصانع بعملها بكفاءة كان يقتضى من الحكومة أن تطور
لنفسها اقتصادا مدنيا يوفر متطلبات القيام بمثل هذه العمليات . ولكن هذا
النشاط الاقتصادى كان يتعارض مع أصول الكنفوشية التى تعتقها جماهير
الشعب فهذه الأصول والمبادئ الكنفوشية تنظر الى عملية تحقيق الربح
كعملية لا أخلاقية . وعلى ذلك فان الحصول على سفن حربية أو وسائل
صنعها سوف يترك أثرا عميقا على المبادئ الثقافية للشعب اليابانى .

وعلى ذلك فان نجاح اليابان فى استقدام العلم والتكنولوجيا كان يتطلب
بالضرورة استقدام المواقف السياسية والأفكار الحضارية فى ذلك الوقت ،
وكذلك المبادئ التى تركز عليها هذه التكنولوجيا . وهذه القيم الجديدة لا
يمكن لها توفير أساس معنوى ملائم يتم اكتسابها من خلال جهود الشعب
ذاته فى مجرى تاريخه الذاتى . وعلى ذلك فان شعبا يطلب منه أن يمتص فجأة
حضارة أجنبية ، فانه يجابه ولا شك مأزقا حتميا . وكانت اليابان أبرز مثال
على ذلك .

المهم أنه بعد عام ١٨٦٨ - أى بعد ثورة الميجى - كان هناك رجال من
مقاطعتى ساتسوما ، وشوشو على قناعة كاملة بضرورة التعلم من الغرب
(على أقل تقدير لاكتساب ما لديه من معلومات المجالات العسكرية) . وكان
هؤلاء الرجال يعتقدون أيضا أنه اذا كان على اليابان أن تتجنب الكارثة التى
حلت بالصين، فان عليها أن تتعامل طواعية ، وبأسلوب سلمى مع الغرب خيرا
من أن تتعامل معه كرها .

ثم كان على قادة اليابان فى السنوات التالية أن يقدموا بعض التنازلات سواء لدواعى الحاجة أم لاعتقادهم بأن المقاومة لن تجديهم نفعا. ومن هذا المنطلق سمحوا بإعادة أنشطة التبشير المسيحى من أجل تحاشى التدخل الأجنبى^(١) كذلك عمدوا الى نقل النظام القانونى الغربى الى القصر الامبراطورى لاغراء الدول الغربية على التخلّى عن امتداد قوانينهم على الأراضى اليابانية .

ولكن ينبغى القول بأن الخوف أو الشعور بالضعف لم يكن السبب الوحيد لقبول اليابان بسرعة للممارسات والأعراف الغربية . فمن بين كافة شعوب القارة الآسيوية ، أظهرت اليابان دون سواها انبهارا مطلقا وحماسا جارفا بالحضارة الغربية ، كما أظهرت أشد الميل لأن يهبوا أنفسهم لاكتساب هذه الحضارة . فالعهد الامبراطورى جعل التحديث صنوا لبناء الدولة الحديثة القوية باعتبار هذين العنصرين أهم هدفين من أهداف النظام الجديد ، وكان هذا العنصران مرتبطين أشد الارتباط فى أذهان من وضعوا مسودة القسم الامبراطورى .

وتماما ، كما هو الحال فى أية عملية نقل حضارى ، فان ما أطلق عليه « رد الفعل اليابانى » كان عبارة عن محصلة لمجموعة من أنماط السلوك المنفصلة - وحتى المتناقضة - للأفراد والجماعات . فكان هناك من يدعون لقبول كل شئ غربى برمته ، وهم أولئك الذين كرهوا ماضيهم ، وقيم بلادهم السائدة فيه ، والذين ينادون بأن اليابان « ينبغى أن تولد من جديد » ، وأن تكون « أمريكا أمها الجديدة » ، وأن تكون فرنسا لها بمثابة الأب » .

والأهم من ذلك ، أنه طرحت مقترحات مشتقة من النظريات الغربية السائدة حينذاك وأهمها « الداروينية الاجتماعية » ومؤداها أن اليابانيين يحسنون صنعا لو أمكن لهم ادخال الدم الأوروبى الأفضل الى عروقهم

(1) Whitney, J. Op. cit P 286.

من خلال التزاوج بينهم وبين الأوروبيين » . وكانت هذه المقترحات على غرابتها تلقى التأييد من أكبر الشخصيات اليابانية ، من أمثال إيتو وإينو^(١) .

بل ان هناك من دعا الى تعديل ، وحتى التخلي عن اللغة اليابانية، وأن هذا يعتبر في نظرهم أمرا ضروريا لتقدم اليابان . وصار التحول السريع الى القيم والأساليب الأوروبية بمثابة هجوم على ماضى اليابان بأسره ، وعلى حكومتها وفنونها وأدابها وفلسفتها . وانطلق اليابانيون يرتدون الزي الغربى بكل أشكاله وألوانه . وأطلقوا شعورهم ، وصاروا يجعلون اللحوم غذاء أساسيا بدلا من السمك والأرز .

واتخذت المناقشات حول التحديث من بداية السبعينيات منعطفا واضحا . فقد تم انشاء عدد من النوادي فى طوكيو من أجل مناقشة الأفكار الواردة من الخارج ومدى صلاحية تطبيقها فى اليابان . ولعل أشهر هذه النوادي الاجتماعية نادى الميروكوشا (Meirokoshu) الذى تم تأسيسه عام ١٨٧٣ من جانب مورى أرينورى (Mori Arinori) . وتأتى شهرة هذا النادى من أن كثيرين من أعضائه أصبحوا من نوى المراكز والنفوذ الضخم فى عالم الفكر والتعليم فى اليابان . فكان منهم فوكوزاوا يوكيشى مؤسس جامعة كيو (Keio) ، وكيئوهيرويوكى الذى أصبح رئيسا لجامعة طوكيو ، « ونيشيمورا شيجيكى » معلم الامبراطور ، وغيرهم .

وعلى الرغم من أن هذا النادى الشهير لم يعمر طويلا ، إلا أنه أصدر صحيفة خاصة تدعو الى اعتناق الفكر الغربى وإدارة الظهر للتقاليد اليابانية البالية ، وكانت تنشر المقالات التى تناقش أوجه الاختلاف الأساسية فى القيم بين الثقافتين اليابانية والغربية^(١) .

(1) Whitney, J. Ibid PP. 289, 290.

ولقد برزت شخصية فوكوزاوا كزعيم مشهور فى المجال الثقافى خلال السبعينيات من القرن الماضى . وجعل يقسم الأفكار الغربية ليطوعها للاستخدام اليابانى ، ويلقى المحاضرات ليوضح الحاجة الى الاصلاح . وكان يعمل على التنفير من القيم الاجتماعية الاقطاعية ، ومبادئ الكنفوشية الجامدة التى تساند هذه القيم البالية . وأصدر فوكوزاوا فى عام ١٨٧٢ مؤلفا بعنوان « تشجيع التعليم » . ويتضمن هذا الكتاب أفكارا مؤداها أن السماء لم تخلق إنسانا أسفل إنسان آخر . ثم أصدر مؤلفا آخر فى عام ١٨٧٥ تحت عنوان « إطار المدينة » حاول من خلاله تفسير معنى الحضارة الحديثة بالنسبة لليابانيين . ودعا فيه الى أن يحرر اليابانيون أنفسهم من ربة الماضى لأنه بمجرد أن يكتسب المرء حريته ، « فليس فى العالم ما يستطيع أن يعوق شجاعة الرجل وثقافته » .

لكن العقلية اليابانية المرفهة كانت تغوص فى كافة الميادين بحثا وتنقيبا عن أسرار النجاح الذى حققه الغرب . فلكى يتحضر اليابانيون، هل يكون عليهم أن يعيشوا مثلما يعيش الأوروبيون ؟ ذلك ما كان يختلج فى الوجدان اليابانى فى تلك الآونة . ولقد اعتقد البعض منهم أن الحل يكمن فى اعتناق المسيحية . ونهض أحد أعضاء نادى الميوكوشا وهو «ناكامورا ماساناو» ليقول فى عام ١٨٧٢ أن الفن والتكنولوجيا الغربية بدون اعتناق المسيحية هو انجاز بلا روح . ثم عاد «نيشيما» بعد سنتين قضاها فى الولايات المتحدة يتلقن مبادئ المسيحية ليؤسس فى دوشيشا كلية لغرس تلك المبادئ فى اليابان .

ولما كان قد تم رفع الحظر عن أنشطة البعثات التبشيرية فى اليابان عام ١٨٧٣ ، فقد انبرى رجال هذه البعثات يلهبون خيال اليابانيين ، ونجحوا فى ذلك خاصة فى أوساط الساموراي القدامى . ولم يحل عام ١٨٨٠ حتى كان هناك نحو ٣٠.٠٠٠ يابانى قد اعتنقوا الدين المسيحى وبحلول عام ١٨٩٠ تضاعف هذا العدد لنحو ثلاث مرات^(١) .

(1) Whitney, J. Ibid. PP. 290, 291.

ثامنا : ترتيب الأوضاع الداخلية :

(١) التجربة الدستورية :

١ - بوادر المطالبة بالدستور :

نتناول الآن مسألة التحول الذى شهدته الحياة الدستورية فى اليابان فى عصر الميجى ، رغم أن هذا التحول يعتبر ثانى أهم جانب من جوانب « التحديث » الذى شهدته اليابان فى عصرها الحديث ، بعد زوال نظام الشوجنية ، واستعادة الامبراطور لسلطاته ، وكانت هذه السلطات كما رأينا سلطات مطلقة نرى أن القسم الامبراطورى لعام ١٨٦٨ قد أورد نصا غامضا حول التعاون بين الحاكمين والمحكومين . وقد أثارت هذه المسألة أول ما أثارت عام ١٨٧٣ . ولكنها لم تجد الحل إلا بعد انقضاء ١٥ عاما أى فى عام ١٨٨٩ حيث صدر الدستور.

وفى عام ١٨٨١ ، وعقب مناقشات حامية أثارت فى نطاق «الأوليغاركية » الحاكمة أصدر الامبراطور وعدا باقامة نظام دستورى . وقد يثور السؤال عن كيفية اتخاذ مثل هذا القرار .

واقع الأمر أن المطالبة بهذا الدستور لم تظهر إلا فى عام ١٨٧٣ كما أسلفنا بعد أن قام أحد أعضاء الحكومة وهو « كيدو » بزيارة لأوروبا أعد بعدها مذكرة مطولة اقترح فيها اقامة مؤسسات نيابية ، ولكن هذه المبادرة لم تسفر عن شئ ملموس . ولكن فى عام ١٨٧٤ حينما مرت الحكومة اليابانية بأزمة داخلية خطيرة تسببت فى استقالة بعض أعضائها ، طالب هؤلاء المستقيلون باقامة جمعية نيابية لتكون المعادل فى القوة لسلطة « كبار الموظفين » . لكن هؤلاء المنشقين (وهم إيتاجاكى ، وجوكو ، وايتو ، وسويا جينا) ضمنوا مطالبهم مذكرة مؤرخة ١٧ يناير ١٨٧٤ . ونصت المذكرة

على أن هناك تدمرا فى أوساط الشعب اليابانى ، وأن ذلك راجع الى أن البيروقراطية تحتكر وحدها ممارسة السلطة ، وأن الرأى العام لا يجد الوسيلة للتعبير عن نفسه .

وكان أحد هؤلاء الأعضاء المستقلين من الحكومة وهو ايتاجاكى قد نظم فى مسقط رأسه (توزا) رابطة سياسية كانت الأولى من نوعها فى اليابان كنواة لحزب سياسى . وتضمن برنامج هذه الرابطة طلب استقلال مؤسسات الادارة المحلية ، واحترام الحقوق الطبيعية للإنسان ، وإقامة جمعية تشريعية . ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن أعضاء هذا التجمع كانوا عبارة عن بعض رجال الساموراي القدامى ، وأن «الرابطة» هى فى نفس الوقت بمثابة جمعية تعاون اقتصادى متبادل بين أعضائها . فهى تقدم بعض الاستشارات القانونية الى هؤلاء الساموراي . وأنشأت الرابطة صندوقا للاقراض ، وبالتالي فإن الشكل الأول من أشكال الأحزاب السياسية المعارضة قد استلهم فكره من الساموراي المناهضة احتكار السلطة من جانب الساموراي الآخرين ، خصوصا ساموراي مقاطعتى ساتسوما وشوشو .

أما الحكومة ، والتي كان أبرز رجالها أوكيو ، فقد تصدت لهذه الحركة المعارضة ، وعرضت على ايتاجاكى العودة الى منصبه الحكومى ، ويبدو أن ايتاجاكى كان يتسم بالانتهازية فقبل هذا العرض من جانب الحكومة . وعلى أية حال ، فبعد اجتماع تم عقده بين «أوكيو ، وكيوتو ، وجوتو» ، صدر أمر امبراطورى فى ١٤ يناير ١٨٧٥ لارضاء وتهدة مطالب الليبراليين المعارضة . فقد قرر الامبراطور اقامة جمعية تشريعية أطلق عليها اسم «السينات» (Senat) . لكن أعضاء هذه الجمعية كان يجرى تعيينهم من جانب الامبراطور وحده من بين كبار موظفى الدولة ، ومن بين أعضاء الطبقة النبيلة العليا القديمة .

ولكن فى عام ١٨٧٦ - بعد عام تقريبا من عودة ايتاجاكى للوزارة عاد فتركها من جديد بعد احتدام خلاف ثار بينه وبين اوكيو حول بعض المشكلات السياسية . وعلى ذلك فقد عاد ايتاجاكى لاستئناف نشاطه فى معارضة الحكومة . وفى عام ١٨٨٧ بعد تمرد قامت به عناصر مقاطعة ساتسوما ، قامت رابطة ايتاجاكى بنشر مذكرة تطلب فيها اقامة جمعية نيابية ولقيت هذه المذكرة مساندة من جانب بعض التجمعات السياسية فى عدد من المدن الكبرى .

وعلى أية حال ، فان أعضاء الحكومة أصابهم القلق حين تم اغتيال أوكيو عام ١٨٧٨ . لذلك فان وزير الحربية ياماجاتا كتب فى يوليو ١٨٧٩ الى أحد زملائه فى الحكومة وهو إيتو يقول بأن الحركة الليبرالية ترمى الى « تدمير النظام السياسى بكامله » ، ولكن إن عاجلا وإن أجلا فانه ينبغى الازعان لاقامة جمعية نيابية .

ولكن فى عام ١٨٨٠ كان هناك اجماع بين الوزراء أنفسهم على ضرورة تأجيل منح نظام دستورى الى تاريخ لاحق . وفى عام ١٨٨١ قدم وزير المالية أوكونوما تقريراً الى الامبراطور ضد قرار الحكومة مطالبا باقامة الجمعية التشريعية ابتداء من عام ١٨٨٢ لكن هذه المبادرة من جانب أوكونوما كان نصيبها الاخفاق . فقد طلب الامبراطور - بناء على موافقة إيتو - باقالة أوكونوما من الحكومة ، واكتفى الامبراطور بالاعلان بأن هناك جمعية وطنية منتخبة سيجرى اقامتها فى عام ١٨٩٠ . وعلى ذلك تكون الحكومة قد أذعنت من ناحية المبدأ لطلب اقامة هذه الجمعية التشريعية ، لكنها تكون قد كسبت الوقت ولم تلتزم التزاما واضحا بطبيعة ونوعية النظام الدستورى المزمع اقامته عام ١٨٩٠ .

٢ - المناقشات حول النظام الدستوري فى الفترة (١٨٨١-١٨٨٩) :

فى الوقت الذى وعد الامبراطور - بمنح دستور جديد (الى أجل) ، فان الحركة السياسية فى البلاد اتخذت منهجا جديدا ، من حيث أن اليابان شهدت تشكيل أحزاب سياسية صارت تطلق الدعايات حول قيام نظام دستوري فى حين عملت الحكومة ما وسعها الجهد على عرقلة هذه الدعايات الليبرالية ، وانهمكت فى ذات الوقت فى اعداد دستور يكون من شأنه الحفاظ على السلطات الحكومية .

(ب) ظهور الأحزاب السياسية :

فى الفترة من (١٨٨١ - ١٨٨٢) تشكل حزبان من أحزاب المعارضة وهما : الحزب الليبرالى «جيوكو» والحزب التقدمى «الكايشنتو»:

الحزب الليبرالى :

ولقد أنشئ الحزب الليبرالى فى أكتوبر ١٨٨١ من جانب ايتاجاكى (Itagaki) . وتضمنت برامجه : سيادة الشعب ، وحماية حقوق الانسان وتخفيض الأعباء الضريبية ، وحرية اقامة المشروعات . وقد اجتذب هذا الحزب الى صفوفه فئات التجار، وكبار المستثمرين فى القطاع الزراعى . ثم ما لبث أن انضمت الى صفوفه بعض طبقات العمال (وذلك لأنه الحزب الأكثر تطرفا نحو اليسار) . وفى النهاية ، فان العناصر الريفية كانت هى المسيطرة على الحزب . ومن ناحية أخرى فان الحزب ضم جناحين ، جناحا يمينيا ، وجناحا يساريا . وتبنى الجناح اليميني أفكار سينسر ، وأما الجناح اليسارى فقد تبنى أفكار جان جاك روسو .

الحزب التقدمى :

أما ثانى أهم الأحزاب فهو الحزب التقدمى . وقد تشكل فى مارس ١٨٨٢ من جانب أوكوما . وينادى برنامجه الى أن يكون دستور المستقبل داعيا الى احترام سلطات الامبراطور ، وأن يكون حق الانتخاب مقيدا الى أن ينال

الشعب قسما كافيا من التعليم . ولقد بين أوكوما فى كتيب أصدره رفضه القاطع لأفكار جان جاك روسو وأفكار «اليعاقبة» التى تؤدى فى رأيه الى ثورة جذرية . وقد ضم هذا الحزب الى صفوفه طبقة المثقفين . ومع ذلك ، فقد ساندته عناصر رجال الصناعة ، وأغنياء التجارة ، ودعمته شركة الملاحة الكبرى ميتسوبيشى وتولت تدبير أموال دعايته ، وعموما فقد سيطرت العناصر الحضرية على أنشطته .

٤ - رد الفعل الحكومى إزاء المعارضة :

عمدت الحكومة الى مناهضة هذه المعارضة الليبرالية بإنشاء حزب سياسى جديد اتخذت له اسم « الحزب الدستورى الامبريالى » ، وعينت له فوكوشى رئيسا . ويرى هذا الحزب أن السيادة ينبغى أن تكمن فى شخص الامبراطور ومن ثم فان الجمعية الوطنية لا ينبغى لها أن تكون إلا سلطة مقيدة . ومن جهة أخرى ، فان الحكومة اتخذت قرارات تشريعية وإدارية ترمى الى تكملة التدابير القمعية التى اتخذت قبل عام ١٨٨٠ على النحو التالى :

- أصدرت القانون ١٨٨٢ حول التنظيمات السياسية يجبر هذه التجمعات السياسية على تسليم قائمة بأعضائها الى البوليس وحظر التراسل بين أعضائها .

- ثم أصدرت قانونا جديدا خاصا بالصحافة فى ١٦ أبريل ١٨٨٢ يقضى بأن يودع مدير الصحف مبالغ ضخمة كضمان ، ثم أصدرت قانونا آخر تحت عنوان «حفظ السلام» بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٨٨٧ يحظر اقامة الجمعيات السرية ، ويعطى الحكومة اليابانية الحق فى فرض اقامة جبرية على سكان طوكيو والذين تبدو تحركاتهم مثيرة للمتابع . وطبقا لهذا القانون اضطر ٥٠٠ شخصا

- من بينهم رؤساء المعارضة وصحفييها - الى مغادرة العاصمة وأرسلوا للإقامة الجبرية فى أحد ضواحيها .

وفى الوقت الذى قامت فيه الحكومة بهذه التدابير أخذت تعد نفسها للوفاء بوعدها منذ ١٨٨١ باصدار الدستور . فمنذ عام ١٨٨٢ تم تكليف إيتو بالقيام بمهمة دراسية فى أوروبا . ومن الأمور ذات المغزى فى هذا السياق أن إيتو أثناء إقامته فى أوروبا قضى الجانب الأكبر منها فى برلين وفيينا ، ولم يمكث فى باريس ولندن إلا قليلا .

ومنذ تلك اللحظة كتب إيتو الى أصدقائه يقول بأن المثقفين اليابانيين كانوا على خطأ فى أن يرتبطوا بالأفكار السياسية الانجليزية والأمريكية والفرنسية ، وأن النظام السياسى اليابانى فى المستقبل ينبغى أن يستوحى من الدستور البروسى .

ولما عاد إيتو الى طوكيو عام ١٨٨٣ تم تكليفه برئاسة « مكتب دراسات » لهذا الغرض . فبادر إيتو باستقدام البروفيسور روزلر (Roesler) أحد أكبر أساتذة القانون الدولى العام الألمان بالاضافة الى عشرين مستشارا ألمانيا آخرين لمساعدته فى انجاز مهمة وضع الدستور اليابانى^(١) .

وربما صار التساؤل عن تفاصيل الأفكار السياسية البروسية على وجه الخصوص ، والتى سوف يستقى منها الدستور اليابانى المنشود . الحقيقة أن إيتورأى بثاقب نظره أن هناك أوجها للتشابه بين ألمانيا واليابان . فكل من الدولتين كانتا تسيران فى طريق التصنيع ، ومن

(1) Renouvin, P. Ibid P. 47.

جهة أخرى فإن إيتو كان قد اجتمع مع بسمرك وأعجب إيما إعجاب بشخصيته من ناحية وإصراره على مناهضة الاشتراكية من ناحية أخرى .

وتمت مراجعة مشروع الدستور والانتهاه من وضعه فى أبريل ١٨٨٨ بواسطة هيئة جديدة هى «المجلس الخاص» (Le Conseil Privé) الذى عين إيتو رئيسا له . ولكن هذا المجلس الخاص الذى تكون من كبار قدامى الموظفين وحدهم لم يعدل شيئا من نص الدستور المقترح . ففى فبراير ١٨٨٩ قام الامبراطور بمنح الدستور لشعبه ليكون سارى المفعول اعتبارا من عام ١٨٩٠ .

ولكن قد يثور السؤال ، لماذا وجدت الحكومة اليابانية نفسها تفضل اقامة نظام دستورى ؟ واقع الأمر أن هناك اعتبارين لذلك التفضيل :

- لقد أدركت الحكومة أن ذلك الأمر سوف يحدث إن عاجلا ، وإن آجلا ، ولذلك فقد رأت من المستحسن اقامة هذا النظام قبل أن يشتد عود المعارضة الليبرالية وتخرج عن نطاق سيطرتها .
- الأمر الثانى أن الحكومة اليابانية رأت أن منح هذا الدستور أصبح أمرا لا مندوحة عنه للتوصل فى العلاقات الدولية الى « وضع المساواة » الذى يمكن لليابان بالتالى من الغاء « المعاهدات غير المتكافئة » التى كانت بمثابة قيد ثقيل على تحرك اليابان الاقتصادى والسياسى كما سبق أن أشرنا .

هـ - طبيعة هذه المؤسسات الدستورية :

لعل أهم سمة ميزت الدستور الجديد هو اعفاء الجيش والأسطول من كل رئاسة عليهم سوى رئاسة الامبراطور ، فان اليابان لم تنس قط ما حل بها من هوان عام ١٨٥٣ لدى قدوم بعثة بيرى لذلك صممت على انشاء قوة عسكرية

حديثاً تمكّنها من السيطرة على مصيرها بنفسها ، وتجعلها فى النهاية سيدة الشرق كله . فلم يكفها أن تعمم التجنيد الاجبارى بل جعلت من كل مدرسة فى البلاد معسكرات للتدريب الحربي^(١) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن اليابان شكلت فى عام ١٨٨٥ أول مجلس للوزراء على أحدث طراز غربى لادارة البلاد ، وأصبح إيتو (Ito) أول رئيس للوزارة . أما خلال الخمسة عشر سنة التالية ، فقد تقاسمت الأوليغاركية القائدة القديمة المراكز الحكومية فيما بينها . واستمر الحال على هذا المنوال حتى عام ١٨٩٨ (أى نحو ١٣ سنة كاملة) بأن تأخذ بنظام يجرى تناوب رئاسة الوزارة فيه بين رجال ينتمون الى مقاطعة شوشو وبين آخرين ينتمون الى مقاطعة ساتسوما^(٢) .

ونحاول الآن إلقاء نظرة على دستور ١٨٨٩ ، ومحاولة استقراء نصوصه التى كان لإيتو فضل صياغتها .

السلطة التنفيذية :

لقد جمع الامبراطور أطراف السيادة كلها بين يديه (طبقاً للمادة ٤ من الدستور) . ولكنه تنازل قليلاً عن سلطاته ، ووافق على أن تساعد وزارة ، ومجلس خاص ، فأما بالنسبة للوزارة ، فإن الامبراطور يعين رئيس الوزراء الذى يختاره بمطلق حريته دون النظر الى انتمائه الحزبى . ورئيس الوزراء من جهة أخرى حر من ناحية المبدأ فى اختيار

(١) ول ديورانت ، قصة الحضارة ترجمة د. زكى نجيب محمود الجزء الخامس من المجلد الأول الطبعة الثالثة ص ١٧١ .

(2) Reichauer, E. Japan, The Story of a Nation, P. 43.

بقية أعضاء الوزارة . وعلى الرغم من أن هؤلاء الوزراء اعتادوا الاجتماع في مجلس للوزراء ، فليس بينهم مسئولية جماعية . فالدستور نص صراحة بأن كل وزير مسئول مسئولية انفرادية أمام الامبراطور . ويقول إيتو بأن النظام الانجليزى سوف يؤدي الى انتقاص سلطة الامبراطور في حالة الأخذ به .

أما هذا الذى يسمى « بالمجلس الخاص » فهو يتكون من جهاز استشارى (ويتكون من ٢٦ عضوا ، ثم زاد الى ٣٣ عضوا) يعينون جميعهم بواسطة الامبراطور ، ويناقش كافة الشئون الهامة للدولة التى يحيلها اليه الامبراطور . ولكن دوره يقتصر على تقديم الرأى والمشورة . ويدخل الوزراء أعضاء أيضا فى ذلك المجلس الخاص . ونظرا لأن عددهم لا يتجاوز عادة العشر وزراء فانهم يصيرون أقلية فيه .

وحتى حلول عام ١٨٩٨ كان الوزراء مستقلين تماما عن مجلس النواب ، وكان يكفيهم ثقة الامبراطور ، فالعلاقة بين الوزراء والمجلس النيابى كانت محددة بطريقة دقيقة جدا فى دستور ١٨٨٩ الذى كان يتكون من ٧٦ مادة مقسمة الى ٧ فصول . فليس للبرلمان أية حقوق للسيطرة على السياسة العامة للبلاد . ومن هذا الوضع كانت هناك منازعات عديدة ، وتم حل البرلمان خمس مرات فى ظرف ثمانية أعوام^(١) .

السلطة التشريعية :

يتكون الدايت من مجلسين : مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ . فأما مجلس النواب (طبقا للمادة ٣٥) فيتكون من أعضاء منتخبين عن الشعب طبقا للقانون الانتخابى . وهذا القانون الانتخابى الذى تقرر

(1) Labroue, E. Le Japon Contemporain, P. 100.

فى عام ١٨٨٩ كان يرتكز على أساس أحقية التصويت لدافعى نصاب
ضريبي معين .

أما مجلس الشيوخ الذى يتكون من ٣٦٨ عضوا فيتكون من أمراء
تربطهم صلة الدم ، ومن ١٧٥ عضوا من الطبقة النبيلة الجديدة التى أقيمت
عام ١٨٨٥ ، بالإضافة الى ١٣٢ عضوا يعينهم الامبراطور بنفسه لدى الحياة .
ويضاف الى كل ذلك ٤٥ من كبار دافعى الضريبة فى الدولة . ومن المفهوم بأن
العدد الذى يعينه الامبراطور لا ينبغى أن يتجاوز ذلك العدد الذى يمثل طبقة
النبلاء ، ومن ثم فإن هؤلاء النبلاء يضمنون الحفاظ على تمتعهم بالأغلبية فى
هذا المجلس^(١) .

وهذان المجلسان اللذان يكونان « الدايت » لهما حقوق متساوية من ناحية
المبدأ ، فيما عدا ضرورة عرض الميزانية أولا على مجلس النواب . وطبقا
لمذكرات إيتو التاريخية ، فإن مجلس الشيوخ يمكن له « توفير الحماية
للحكومة » ضد هجوم مجلس النواب .

وطبقا لمذكرات إيتو أيضا فإن التركيز هو على أهمية سلطات
الامبراطور . والحقيقة أن الدستور يؤكد هذه السلطات بشكل لا يقبل الجدل .
وقد رأينا أن الوزراء مسئولين أمام الامبراطور وحده ، ويستطيع المرء أن يلحظ
أن الحكومة ليست برلمانية بالمعنى المفهوم .

ويدعو الامبراطور الدايت للانعقاد ثلاث مرات على الأكثر كل سنة .
وله أن يؤجل جلساته أو أن يعلن انتهاء دوراته . وله أن يحل مجلس
النواب . أما تفسير مواد الدستور فهى من اختصاص الامبراطور وحده
ويستعين فى ذلك بالمجلس الخاص . كذلك فإن قانون تعديل الدستور

(1) Renouvin, P. Op. cit P. 53.

مقصود أيضا على مبادأة الامبراطور . ومع ذلك فان هذا التعديل يخضع للدايت الذى يدعى للتصويت عليه من جانب الامبراطور .

وأخيرا ، فقد حدث تحول سياسى هام فى الفترة الواقعة بين ١٨٩٠ - تاريخ سريان الدستور - وبين عام ١٩١٤ أى بعد نهاية حكم الميجى بنحو سنتين . وسوف نتناول فيما يلى هذا التطور وأبعاده .

٦ - التطور السياسى بعد صدور الدستور حتى نهاية عصر الميجى (١٨٩٠ - ١٩١٤) :

وتأتى أهمية هذه الفترة فى أن العلاقات بين المجلس التشريعى والمجلس التنفيذى بعد صدور الدستور بفترة كافية سوف تظهر واضحة جلية ، ويمكن الحكم من خلال الممارسة الفعلية على هذه التجربة الوليدة . والآن فان هذه التجربة ليست حصيلة معاناة الشعب وبحثه عن حقوقه المهضومة كما هو الحال فى أغلب التجارب الدستورية فى الغرب ، ولأن هدف الصفوة الحاكمة من هذه التجربة هو الايحاء للغرب بأن اليابان تستطيع أن تفعل كل ما يفعله ، حتى النظام الدستورى رغم أنها خرجت لتوها من نظام اقطاعى . هذا من جهة ، ولأن اليابان كانت تعتبر هذا التطور الدستورى وسيلة لدفع الغرب للاعتراف لها بالمساواة على الصعيد الدولى ، ومن ثم إلغاء المعاهدات غير المتكافئة . لذلك لم تكن التجربة الدستورية اليابانية نابعة تماما من وجدان الشعب ، ولا تمثل حاجة ملحة إلا فى نفوس نفر من الليبراليين محدودي العدد .

وسوف نعرض للقوى السياسية الموجودة على الساحة وبعدها نقسم هذا التطور الى ثلاث مراحل حسب تمايز كل مرحلة عن الأخرى كما يلى :

القوى السياسية على ساحة الصراع :

معلوم أن دستور عام ١٨٨٩ كان الهدف منه تحديد سلطات الامبراطور ، وبالدرجة الأولى تحديد سلطات البيروقراطية ، أو بمعنى آخر الأوليغاركية التي احتفظت منذ عام ١٨٦٨ فى يديها بالسلطات التشريعية وتوجيه سياسة البلاد الوجهة التي تراها . وهذه الأوليغاركية تارة ما كان يشار اليها ببطقة « قدامى كبار موظفى النولة » ، أو « الارستقراطية القديمة » ، أو « الجنرو » (Genro) . ومن ثم فان مشاركة ممثلين عن الأمة اليابانية فى ادارة الشئون العامة ينبغى أن يؤكد هذا التحديد لسلطات الامبراطور .

لذلك نجد على مسرح الأحداث فى هذه الآونة القوة السياسية الجديدة المتمثلة فى مجلس النواب ، وفى مواجهتها القوة التقليدية أى البيروقراطية أو الأوليغاركية الحاكمة المكونة فى صلبها من النبلاء القدامى .

إن اشتراك الأمة فى ادارة أمورها يكون محدوداً طالما أن النظام الانتخابى يعتمد على دافعى الضريبة . ففى ظل القانون الانتخابى لعام ١٨٨٩ ، فان عدد الناخبين لم يتجاوز ٥٠٠.٠٠٠ فرداً ، أما الدوائر الانتخابية فقد انطبقت تماماً على التقسيمات الادارية التى تتفاوت فيها الكثافة السكانية تفاوتاً كبيراً . ففى بعض الدوائر كان هناك ٤٥ ناخباً لمقعد واحد وفى بعضها الآخر يبلغ عددهم ٤٠٠٠ ناخباً . ومن جهة أخرى لم تكن المدن تشكل دوائر منفصلة، فكانت تختلط مع جماعة الناخبين القروية فى معظم الدوائر .

ومما يسترعى النظر أنه صدر بعد ذلك القانون الانتخابى لعام ١٩٠٠ لتصحيح مسار القانون ١٨٨٩ بإدخال ثلاثة تعديلات أساسية هى :

- إعادة توزيع المقاعد ، فقد ميز القانون الجديد بين الأحياء الحضرية والأحياء الريفية .
- أصبح التصويت سريا .
- تم تخفيض النصاب الضريبي اللازم للتصويت لتكون ١٠ ين بدلا من ١٥ ين .

وفى هذا النظام أصبح عدد الناخبين المدرجين على القوائم الانتخابية ١٧٠٠.٠٠٠ ناخبا من بين جملة عدد السكان الذين بلغوا حينذاك نحو ٤٦ مليون نسمة .

ونتناول الآن مراحل التطور الثلاث التى أشرنا إليها للوضع السياسى الداخلى فى اليابان .

(١) المرحلة الأولى (١٨٩٠ - ١٨٩٨) :

تميزت هذه المرحلة التى تمتد نحو ثمانية سنوات بأن المسئولين فى الحكومة اليابانية قرروا أن تظل السلطة التنفيذية مستقلة تماما عن الأحزاب السياسية ، ومن ثم لا ينبغى أن تكون هناك أية علاقات للوزارة مع أى حزب من الأحزاب ، وأن تقتصر رئاستها على واحد من الزعماء الكبار القدامى - الجنرو (Genro) الذين يتمتعون بثقة القصر الامبراطورى وهم الطبقة النبيلة . ومن الطبيعى أن يتعارض ذلك الاتجاه مع أمانى وبرامج أحزاب المعارضة .

ومنذ قيام أول انتخابات عامة فى يوليو ١٨٩٠ شهدت اليابان وجود بعض المرشحين الذين تؤيدهم الحكومة ، وبعض المرشحين غير الحكوميين الذين عمدوا الى انشاء ما سمي « حزب الشعب » ، وحدث ما لم يكن متوقعا ، اذ استطاع حزب الشعب الحصول على ١٧٠ مقعدا - فى حين حصل مرشحو الحكومة على ١٣٠ مقعدا . وسرعان ما اجتمع مجلس النواب ليوجه الانتقادات

اللاذعة ضد الحكومة - انتقادات حول ميزانية الدولة ، وحول الحريات العامة .
وترأس الحكومة فى هذه الفترة على التوالى كل من ياماجاتا ، وماتسوكاتا ،
ثم إيتو . وقدم كلهم استقالاتهم تباعا . وقرر الامبراطور حل البرلمان بضع
مرات متتالية . لكن المعارضة لم تتخل عن انتقاداتها .

ثم حدث فى الانتخابات العامة لعام ١٨٨٤ أن فاز حزب الشعب مرة
أخرى . وسارعت الحكومة الى حل مجلس النواب . وفى هذه الظروف -
ولحسن حظ الحكومة - نشبت الحرب الصينية - اليابانية الأولى (١٨٩٤ -
١٨٩٥) . وانتهزتها الحكومة فرصة لتحويل الأنظار عن متاعبها الداخلية ،
مستحثة المشاعر القومية . ولكن بعد هذه المهادنة أثناء تلك الحرب استأنفت
الحياة السياسية وقعتها ، وانقسمت المعارضة فيما بينها الى مجموعتين
سياسيتين هما : «الحزب التقدمى» الذى أعيد تنظيمه عام ١٨٩٦ من جانب
أوكوما ، و «الحزب الليبرالى» الذى أعيد تنظيمه وأصبح الناطق الرسمى
باسمه «ايتاجاكى» .

لقد كانت المشكلة الكبرى التى واجهت الحكومة فى هذه المرحلة مشكلة
مالية عويصة . فبعد الحرب الصينية - اليابانية ، ورغم انتصار اليابان فيها
انتصارا ساحقا ، قررت الحكومة اليابانية ضرورة انجاز خطة ترمى الى زيادة
حجم قواتها المسلحة البرية والبحرية ، وأسمتها خطة «التجهيز القومى» للأمة ،
هذا الى جانب تطوير شبكة السكك الحديدية ، والتلغرافية ، مما استتبع بحث
الحكومة عن زيادة معدلات الضرائب وكان على الحكومة أن تسترضى
البرلمان لكى يوافق على هذه الأعباء الضريبية الجديدة . وأخيرا نجحت
الحكومة فى جعل «الدايت» يقبل هذه الزيادات ، ثم نجحت فى الفترة من
١٨٩٥ - ١٨٩٨ فى استقطاب بعض القيادات السياسية المعارضة .

وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه الفترة تميزت بأن الزعماء القدامى
(الجنرو) على الرغم من عدم اتفاقهم فى الأسلوب ، كان أمامهم هدف واحد

مشترك هو : الحصول من الدايت على التصويت اللازم حول التدابير المالية الجديدة التى تمكن الحكومة من تحقيق خطتها الكبرى الرامية الى « التجهيز القومى » والتسليح . وحقيقة الأمر أنها نجحت فى ذلك أيما نجاح . وفى يونيو ١٨٩٨ توحدت مجموعات المعارضة لتشكّل ما سُمى بالحزب الدستورى ينادى بمسئولية الوزارة أمام البرلمان .

والواقع أن الأحزاب السياسية فى نهاية تلك المرحلة قد كثر عددها وتشعبت مراميها . فكان هناك فضلا عن التقدميين (المصلحين المعتدلين) ، والليبراليين (المصلحين المتطرفين) اللذين سبق الاشارة اليهما حزب أُسمى نفسه الاتحاد العام (وهم عوان بين الحزبين السابقين فى درجة تطرفهم) . وكان هناك من أسَموا أنفسهم اللامركزيين (Decentralisateurs) ، « والمحافظون » . والعناصر الاشتراكية . على أية حال فتلك كانت الحالة السياسية الداخلية للبلاد فى نهاية القرن التاسع عشر ولما يمضى بالكاد أكثر من ثلاثين عاما على الأوضاع الاقطاعية فى اليابان وعقب ستار قوى من العزلة^(١) .

(ب) المرحلة الثانية (١٨٩٨ - ١٩٠١) :

هذه المرحلة على صغر مداها (نحو ثلاث سنوات) شهدت تحولا من نوع جديد . فنجد أن حجر الزاوية فى الصراع السياسى بين السلطة الحاكمة والمعارضة السياسية تتمثل فى البحث عن صيغة للعلاقات بين المجلس التشريعى والوزارة .

وفى هذه المرحلة وجه الامبراطور أمرا سياسيا لتشكيل الوزارة الجديدة (٣٠ يونيو ١٨٩٨) الى رؤساء الحزب الدستورى : أوكوما

(1) Labroue, E. Op. cit P. 101.

وإيتاجاكى . وصار أعضاء الوزارة الجديدة جميعهم من بين أعضاء الحزب الدستورى - فيما عدا وزيرى الحربية والبحرية إذأً أصبحنا أمام وزارة تشكلت لأول مرة من رجال ينتمون الى أحد الأحزاب السياسية . وهذا ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها . وأصبح مبدأ استقلال الوزارة عن الأحزاب أمراً قد جرى التخلي عنه نهائياً .

والحقيقة أن هذه الوزارة لم تعمر طويلاً . ذلك أنها خططت لوضع المناصب الادارية الهامة كرئاسة البوليس ومستشارى الوزارة من رجال ينتمون الى الأحزاب لكن الوحدة التى تحققت بين حزبى الليبراليين والتقدميين تحطمت لوجود التنافس بين الحزبين للحصول على نفس هذه المناصب الادارية الهامة . ولم يغب ذلك عن الامبراطور ولا عن أعين الارستقراطية القديمة . واضطرت هذه الوزارة الحزبية الى الاستقالة بعد أربعة شهور فقط . ومرة أخرى حدث الصدع بين حزبى التحالف الليبرالى، وعاد هناك من جديد «الحزب الليبرالى» ، «والحزب الدستورى» .

هذا الصدع الذى أصاب تحالف الليبراليين مكّن للفئات النبيلة التى تعتمد على « العشائرية » أن تستعيد قواها وتقوم بتأليف حكومة جديدة برئاسة ياماجاتا فى نوفمبر ١٨٩٨ . هذه الوزارة لم تكن كسابقتها قد حصلت على الأغلبية فى مجلس النواب ، ولكنها نجحت مع ذلك فى البقاء مدة أطول باستخدام بعض الدهاء السياسى . ونجحت فى جعل المجلس يصوت لصالح زيادة الضريبة العقارية ، ومراجعة شرائح الضريبة على الدخل بالزيادة فى عام ١٨٩٩ . وطالبت الأحزاب السياسية مرة أخرى باعطائها مناصب وزارية أكبر فى الحكومة . وفى منتصف عام ١٩٠٠ تكاثفت الأحزاب السياسية ضد ياماجاتا ، الأمر الذى أجبره على الاستقالة .

لذلك نجد أنفسنا أمام محاولة جديدة فى هذه المرحلة الثانية : هى محاولة التقارب بين قوتين سياسيتين متنافستين ، هما قوة السياسيين المنتمين الى أصول عشائرية واحدة ، وقوة الأحزاب السياسية . ونجد أنفسنا أمام

واقع جديد ، وهو أن الحزب السياسى الرئيسى يوجهه شخص ممن جرى التعارف على أنه من صميم العشائريين (أى الذين يستمدون سلطتهم من أصولهم النبيلة المهيمنة نتيجة ممارسة هذا الحق فى الماضى واستمراره فى الحاضر) هو إيتو (Ito) الذى أصبح رئيسا للوزارة .

هذا النسق الفريد - أى أن يتولى توجيه حزب المعارضة الرئيسى شخص عشائرى قد أجازته لأول مرة مجموعة السياسيين من كبار رجال الدولة السابقين (الجنرو) ، واذن فقد ألف إيتو الوزارة الجديدة واختار معاونيه من الحزب الليبرالى (السيوكاى) - فيما عدا وزيرى الحربية والبحرية. وهذه هى المحاولة الثانية لتشكيل حكومة تنتمى الى الأحزاب السياسية لكنها هذه المرة تختلف عن سابقتها لعام ١٨٩٨ فى أن رئيس الحكومة شخص عشائرى وليس شخصا قد دفعت به الانتخابات الى رئاسة الحكومة .

ومع ذلك ، فان هذه التجربة فشلت هى الأخرى بسرعة فما لبث إيتو أن وجد نفسه فى خلاف شديد مع كثير من وزرائه . كما دبّ الخلاف بينه وبين أعضاء مجلس الشيوخ الذين جاهرُوا بعدائهم لهذا النمط الجديد وسرعان ما قدم إيتو استقالته فى مايو ١٩٠١ ، وذلك حين عجز عن إيجاد تناسق فى صفوف حزبه . وقد أظهرت هذه التجربة استحالة وجود تعاون وثيق بين شخص عشائرى وبين الأحزاب السياسية ، كما أظهرت إنتهازية حزب السيوكاى الذى رغم قوته العددية لم يحاول مجابهة البيروقراطية وفضل مهادنة الحكومة والسير فى ركابها .

(ج) المرحلة الثانية (١٩٠١ - ١٩١٤) :

بعد فشل إيتو فى تجربته ، فان الفترة من ١٩٠١ - ١٩١٤ شهدت صراعا صامتا بين القادة العشائريين، وممثلى الأحزاب السياسية. وهذا الصراع كان يتركز دوما حول نفس المواضيع بذاتها تقريبا .

فهل ينبغي أن تنبثق الوزارة من بين صفوف مجلس النواب أم هل ينبغي تشكيلها فقط من بين كبار قدامى الموظفين (الجنرو) ؟ وما هي الكيفية التي يمكن بها ترضية مجلس النواب ليصوت لصالح النفقات التي يرى أعضاء (الجنرو) لزومها للصالح العام للدولة ؟

ومن خلال هذا الصراع تناوب على رئاسة الوزارة رجلا نهما كاتسورا ، وسايونجى وهما من فئة « العشائريين » . وقد أُلّف كاتسورا حكومته فى ٢٠ يونيو ١٩٠١ ولم يفسح أى مكان لممثلى الأحزاب السياسية ، ومن ثم ارتطم بمعارضة حادة اضطرتة فى عام ١٩٠٣ الى حل المجلس النيابى . ورغم عدم حصوله على أية أغلبية فقد ظل فى السلطة وظل محتفظا برئاسة الوزارة فمن حسن حظه أن نشبت الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) .

وفى عام ١٩٠٦ ، وبعد انتهاء هذه الحرب التى انتصرت فيها اليابان وهزت أصداء انتصاراتها العالم كله . تولى سايونجى رئاسة الوزارة معتمدا على الحزب الليبرالى (السيوكاى) . وكانت مهمة سايونجى معالجة مصروفات الحرب الروسية - اليابانية خاصة وأن اليابانيين لم يحصلوا على تعويضات تحت الضغط الأمريكى - كما سنرى فى الفصل القادم .

وكان على سايونجى البحث عن اعتمادات جديدة للانفاق على توسيع نطاق البرامج العسكرية وبناء الأسطول وتجهيز الدولة . وفى هذه الظروف قبل الحزب الليبرالى (السيوكاى) التصويت لصالح هذه النفقات الكبرى . فالإيابان لما أحرزت نصرها على الصين اتجهت لزيادة الانفاق العسكرى فقد ذاقت حلوة هذه الانتصارات ولما انتصرت على الروس كررت نفس الشئ وهو زيادة الانفاق العسكرى .

ورغم وطأة هذه التدابير المالية على دولة ناشئة ، فإن الحكومة حصلت على أغلبية فى انتخابات ١٩٠٨ ولكن سايونجى تنازل عن منصبه لاعتبارات صحية . وتولى كاتسورا رئاسة الوزارة من بعده وظل فى منصبه حتى عام ١٩١١ دون أن يواجه مشكلات تذكر . ونجح فى جعل المجلس النيابى يوافق على برنامج جديد للانشاءات البحرية الكبرى . وهذا النجاح لم يمنع انسحابه فى نهاية ثلاث سنوات من رئاسة الوزارة .

ثم عاد سايونجى مرة أخرى لرئاسة الوزارة فى أغسطس ١٩١١ ، ويمنح ثلاث مناصب وزارية الى أعضاء من الحزب الليبرالى . وحاول من جانبه تقليل النفقات العسكرية والادارية لكنه إصطدم بمعارضة شديدة من واحد من أبرز « قدامى كبار القادة » وهوياما جاتا . وعلى الرغم من أن غالبية مجلس النواب كانوا يؤيدون حكومة سايونجى فانه اضطر الى تقديم استقالته ، لأن وزير حربيته قدم استقالته ، وكان عليه البحث طبقا للمعرف الدستورى السائد عن قائد عسكري يعمل فى الجيش فعلا لملاء هذا المنصب الهام . ولما لم يستطع سايونجى ذلك بسبب رفض جميع القادة العسكريين هذا المنصب لم يجد أمامه سوى الاستقالة فى خريف ١٩١٢ .

وظهر كاتسورا على المسرح السياسى ، ولكن « الدايت » تمرد على الأسلوب الذى اتبعته مجموعة قدامى رجال السياسة ومنذ فبراير ١٩١٣ تحالفت كل قوى المعارضة وقدمت اقتراحا بحجب الثقة عن الحكومة . وبعثا طلب الامبراطور الجديد (يوشيهيتو) - الذى خلف سلفه موتسو هيتو عام ١٩١٢- الى الحزب الليبرالى مساندة كاتسورا . ولكن الحزب رفض ذلك وانسحبت الحكومة ، وصار ذلك بمثابة انتصار حاسم للأحزاب السياسية على الحكومة . وهذه هى المرة الأولى التى تضطر فيها احدى الحكومات الى الانسحاب أمام حجب الثقة عنها من جانب البرلمان .

ومع ذلك ، فإن هذا النصر لم يدم طويلا . وسرعان ما لجأت مجموعة قدامى كبار الدولة الى اختيار الأدميرال ياما أوتو (Yamaoto) كرئيس للوزارة واستعاد النظام العشائري قوته مرة أخرى^(١) .

وهكذا تظل هذه الأوليجاركية القديمة مسيطرة حتى دخول اليابان الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) وساعدتها انتصاراتها العسكرية على الصين عام ١٨٩٥ ثم الروس عام ١٩٠٥ . فسبق الوقع العسكري الوقع الدستوري كما أن هذه الأوليجاركية حققت تقدما فنيا واقتصاديا رفع الروح المعنوية اليابانية ويوأها مركزا دوليا ساميا أشعر اليابانيين بالفخر والاعتزاز أدخلهم حربين عالميتين على نحو ما سنرى فى الفصل القادم .

نهاية عهد الميجى :

نحاول الآن فى ختام هذا الفصل الذى عرضنا فيه لهذا العصر الذى أرسى دعائم انطلاقة اليابان الحديثة أن نلقى باطلالة على تطور الأمور فى نهايته ونحاول ربط أحداثه بأحداث العصر الذى تلاه وهو عصر تايشو (Taisho) (١٩١٢ - ١٩٢٦) متجاوزين قليلا ذلك التقسيم التاريخى الذى أخذنا به ، وذلك لكى يترابط ذكر الأحداث .

لقد انتهى عصر الميجى بوفاة الامبراطور ميجى فى عام ١٩١٢ وبانتهائه طويت صفحة ناصعة من صفحات اليابان الحديثة . قبوفاته انتهت مرحلة تميزت بروح المغامرة والتوثب وانتهت عملية تعبئة الجيل الأصغر . وبدأت المرحلة الثانية من مراحل « التحديث » . وكان على البلاد فيها أن تجابه مرحلة صعبة من التحول والتكيف .

وإذا نظرنا من زاوية تاريخية للمرحلة الأخيرة من عصر الميجى لوجدناها قد بدأت بالحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) التى

(1) Renouvin, P. Op. cit PP. 60 - 64.

انتهت قبل سبع سنوات من وفاة الامبراطور مييجى . وصارت اليابان بانتصارها فى هذه الحرب ليست فقط قد أكدت استقلالها ، وبذلك حققت حلما وضعتة الأمة نصيب عينيها فى مستهل عصر المييجى - ولكنها تبوأَت بين عشية وضحاها مكانة قوة دولية كبرى .

على أن تحقيق هذا الحلم قد صار يعنى من جهة أخرى نشوء نوع من المتاعب والمصاعب والارتباك فى صفوف الشعب . وقبل أن تهدأ فورة الحماس فى أعقاب انتصارات الشعب اليابانى على الروس حدثت واقعة هزت أعماق اليابان . ففي عام ١٩٠٩ تم اغتيال هيروبومى إيتو (Hirobumi Ito) - أحد أبرز الشخصيات فى عصر المييجى - فى « هاربين » فى منشوريا . وبموته اهتزت قيادة فئة كبار رجال الدولة السابقين (الجنرو) فى لحظة حاسمة من تاريخ اليابان ذلك أن عملية التحديث المكثفة كانت تعمل على تقوية روح الفردية فى اليابان لأول مرة وحدثت فجوة صارت تتسع يوما بعد يوم بين النهج الجديد المستوحى من الفلسفة الغربية وتقنياتها ، وبين القيم الأخلاقية التقليدية فى المجتمع ونتج عن ذلك ما يمكن تسميته « بالفراغ فى القيم المعنوية » وكان إيتو ضحية هذه الأوضاع كما رأينا .

وهذه الارتباكات التى عمت البلاد وتلك التناقضات ما لبثت أن شهدت واقعة جديدة طغت على ما عداها من أحداث . فقد قام الجنرال مارييسوكى نوجى (Maresuke Nogi) أحد أبطال الحرب الروسية - اليابانية ، والذى كان تاليا للادميرال توجو (Togo) فى محبة الجماهير - قام نوجى بالانتحار بمجرد أن علم بوفاة الامبراطور وأراد أن يلحق به فى قبره . وتلك عادة لها جذورها فى التاريخ اليابانى وفى الأصول والتقاليد القديمة .

ولقد وقع حادثان هامان فى منتصف العهد التالى للميجى (*) - عهد «تايشو» . لا يمكن تجاهلهما لما تركاه من آثار ومعانى : أولهما ما سُمى « بمظاهرات الأرز » (Rice-Riots) ، تلك المظاهرات التى نتجت عن ارتفاع أثمان هذه الغلة الرئيسية فى اليابان فى عام ١٩١٨ حيث هاجمت جماهير الغوغاء محلات بيع الأرز . وانتقلت هذه المظاهرات من مدينة الى أخرى لتعم كافة أرجاء اليابان فى فترة وجيزة . ووجهت هذه المظاهرات ضربة قاسية الى ملاك الأراضى الذين حاولوا تعزيز مراكزهم باتخاذ سياسة ترمى الى حماية الأرز المحلى ومنع الاستيراد ليبقى الأرز اليابانى مرتفع السعر ارتفاعا مصطنعا من صنع أيديهم .

ونتيجة لهذه الاضطرابات تم اتخاذ تدابير لزيادة موارد اليابان من الأرز بزيادة انتاجه . وما أن انتهت هذه الأزمة حتى نشأت الثانية وهى أزمة تدخلت فيها العوامل الطبيعية متمثلة فى ثورة بركان كانتو (Kanto) (وتعتبر هذه الكارثة التى خلفها هذا البركان أكبر مصيبة سببتها الطبيعة فى التاريخ الحديث بأسره . فتسببت فى اختفاء طوكيو القديمة بكاملها . ولما ثار هذا البركان بعد منتصف النهار بقليل من يوم أول سبتمبر ١٩٢٣ تسبب فى مصرع ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ شخص واندلعت النيران فى منطقة طوكيو - يوكوهاما لثلاثة أيام بلياليها ، وأسفر ذلك عن تدمير المدينة الامبراطورية ومينائها الأساسى .

وفى أثناء هذه الأزمة أتت المعونات للمناطق المنكوبة من كافة أنحاء العالم . ولكن كانت أول سفينة انقاذ تظهر على مسرح الانقاذ

(١) ارتقى يوشيهيتو (Yoshihito) العرش بعد وفاة والده الامبراطور ميجى وأطلق على عصره مسمى تايشو (Taisho) التى تعنى (الاستقامة الكبرى) وهو والد الامبراطور الحالى هيروهيتو .

هى المدمرة الأمريكية « ستىوارت » التى ألقى مراسيها فى يوكوهاما مساء يوم ٣ سبتمبر ، وانطلق كل الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى ، وفى مقدمته الباخرة هيرون (Huron) التى كانت راسية فى ميناء دارين فى منشوريا حين ثار البركان ، ونشطت فى نقل امدادات الاغاثة لليابان . وقبل أن تنتهى عملية الاغاثة كانت عدة سفن تحمل العلمين الأمريكى والبريطانى تنقل ألقا من أطنان الأغذية والأقمشة ، والخيام والبطاطين والمواد الطبية ، بل تمت إقامة مستشفيات ميدانية كاملة . ثم بعد ذلك قدمت الولايات المتحدة لليابان معونة بصفة سلفة بمبلغ ١٢٥ مليون دولار وقدمت بريطانيا سلفة مماثلة . وتم بناء طوكيو الجديدة على انقاض « إيدو » القديمة^(١) .

(1) Yoshida, Ch. Japan's Decisive century. PP. 29, 30.

الفصل الرابع

دخول اليابان الحربين العالميتين

الفصل الرابع

دخول اليابان الحربين العالميتين

أولا : دخولها الحرب العالمية الأولى :

قبل أن نتناول هذا الموضوع فقد يكون من المناسب تتبع أوضاع اليابان السابقة مباشرة على دخولها هذه الحرب والأسباب التي جعلت اليابان تخوض غمارها .

١ - أوضاع اليابان العسكرية عند دخولها الحرب :

(١) انتصارات اليابان الأولى :

خلال نهضة الميجي حققت اليابان انتصارين هامين على الصعيدين الآسيوي وأحدثا دويا هائلا ، أحدهما على جارتها الصين ، وثانيهما على روسيا

الانتصار الياباني على الصين

(١٨٩٤ - ١٨٩٥)

وفرت نهضة الميجي لليابان قدرا كبيرا من العلم والتكنولوجيا بعد أن عادت بعثاتها من الخارج وتلقى رجالها بشغف شديد قدرا كبيرا من العلم قاموا بتطبيقه في شتى الميادين في داخل اليابان . وشدهم تطبيقه على المجالات العسكرية بدرجة أكبر . فكانت أولى حروب اليابان مع جارتها الصين التي كانت لها بمثابة المعلم الحضاري والتي نقلت منها نقلا مكثفا خلال القرن السادس الميلادي سواء بنقل البوذية أم نقل نظم الحكم والإدارة أو حروف الكتابة أو العلوم والفنون . وكانت هذه الحرب بسبب النزاع حول كوريا . وتم

إعلان الحرب بين البلدين فى أغسطس ١٨٩٤ ، ولقيت الصين هزيمة قاسية فى هذه الحرب على يد اليابانيين.

وبدأت المفاوضات بين البلدين فى ١٩ مارس ١٨٩٥ وانتهت بعقد معاهدة شيمونوسيكي التى كانت شروطها مهينة للصين إذ تضمنت إستقلال كوريا عن الصين التى كانت دوما تابعة لها ويدفع ملوكها الجزية لأباطرة الصين ، وكذلك تنازل الصين عن فرموزا وجزر البسكانور لليابان .

انتصار اليابان على روسيا (١٩٠٤ - ١٩٠٥)

ولم يستمر الأمر طويلا ، فاليابان التى ذاقَت حلاوة النصر العسكرى على الصين نتيجة ما توفر لديها من أسباب التكنولوجيا الحديثة دخلت فى حرب مع الروس بعد نحو عشر سنوات وكانت قد استوعبت المزيد من علوم الغرب وفنونه العسكرية وصارت أكثر ثقة فى إمكاناتها العلمية والعسكرية .

وواقع الأمر أن الأسباب التى دفعت باليابان للحرب هذه المرة هى أسباب ديموغرافية فى المقام الأول . فلم تعد اليابان تستطيع تدبير الغذاء الكافى لسكانها وزاد الطين بلة أن اليابانيين كانوا دوما عازفين عن الهجرة وحيثما فكروا فى الهجرة رفضت بلاد كثيرة هجرتهم اليها وأولهم الولايات المتحدة . وكانت اليابان فى لحظة من اللحظات مترددة فى الاستيلاء إما على مصادر الأرز فى الهند الصينية أو القمح وقول الصويا فى منشوريا وفضلت الأخيرة لأسباب جغرافية . ولكن هذا يشير كيف كان عامل تدبير الغذاء ماثلا أمام قرار الحكومة اليابانية فى حين كانت روسيا مدفوعة فى حريها هذه باعتبارات المهابة^(١)

(1) Grousset, R, L'Asie Orientale, P. 381.

على أن اليابان كانت قد أبرمت معاهدة للتحالف الودى مع بريطانيا عام ١٩٠٢ بعد أن نجحت فى إثارة مخاوفها من احتمال التغلغل الروسى الى الهند . ويمقتضى هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا بمصالح اليابان فى كوريا نظير قبول اليابان السيطرة البريطانية على وادى نهر اليانجتسى وحين تم التفاوض مرة أخرى بشأن هذا التحالف بعد مرور ثلاث سنوات اعترف اليابانيون للبريطانيين بسيطرتهم على الهند ، وكانت كل من بريطانيا واليابان تنتظران الى الروس كعدو مشترك لكل منهما .

لقد كان النزاع اليابانى - الروسى حول منشوريا ، واستخدمت اليابان فى حربها مع الروس اللاسلكى فى الحرب البحرية لأول مرة فى التاريخ . وكانت نتيجة الحرب كارثة حقيقية للأسطول الروسى . وهز الانتصار اليابانى العالم الغربى ، ذلك أن حرب اليابان الأولى مع الصين وانتصارها على دولة آسيوية صفراء مٌر بدون أن يثير انتباه الغرب كثيرا اللهم إلا بدء اعترافه بقوة اليابان وضعف الصين ، أما أن تهزم دولة صفراء دولة بيضاء فقد كان لهذا انعكاسات قوية على المسرح الدولى .

وتدخل الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت كوسيط بناء على طلب اليابان لإجراء مفاوضات سلام بين البلدين . وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة بورتسموث ١٩٠٥ . وكان أهم بنود هذه المعاهدة تنازل روسيا عن جنوب سخالين وميناء بورت آرثر الهام بما يحيط به من أراضى لليابان^(١) . هذا فضلا عن سيطرة المشروعات اليابانية فى منشوريا وأهمها الخط الحديدي فى جنوب منشوريا الذى سلم بكامله لليابان .

(1) Mason, R & Caiger J, Ahistory of Japan P. 224.

على أنه يلاحظ أن اليابان وقد أصابها الغرور من فرط ثقتها بعد الانتصار على روسيا ، ورأت في نفسها قوة عظمى ، تسلحت بأسلوب الحضارة الغربية ونجحت في تطبيقها في الحرب مما جلب عليها كثيرا من المتاعب فكان انهيار الامبراطوريتين الصينية والروسية في الوقت الذي برزت فيه اليابان القتية كقوة صاعدة عاملا من عوامل التوتر في المنطقة .

والحقيقة أن اليابان قامت بالدور الذي كان الرئيس روزفلت يريد القيام به نظريا لكنه شعر بعدم قدرة بلاده على القيام به ، بتحطيم الأسطول الروسي في بورت آرثر والمحيط الهادئ في فبراير ١٩٠٤ . وصارت حكومة روسيا القيصرية تترنح فقدت منشوريا ، وصارت سيبيريا أمام أعين اليابانيين سهلة المنال . وظهر الخطر ماثلا أمام أعين الأمريكيين من أن يؤدي انتصار اليابانيين في هذه الحرب الى سيطرتهم الكاملة على منشوريا والقيام باستغلال امكاناتها الهائلة لكن الرئيس روزفلت أفصح عن وجهة نظره حين علق على ذلك بالقول بأنه اذا خير بين « الدمار المؤكد الآن ، وبين الدمار المحتمل في المستقبل فانه سيفضل الدمار الثاني » . وفي أغلب مراسلاته فان الرئيس الأمريكي كان مساندا لليابانيين وقد بعث لابنه في خطاب يقول : « إن اليابان تلعب الدور نيابة عنا^(١) » .

ولم يقتصر الأمر على الأمريكيين فقد شعرت فرنسا هي الأخرى بالقلق على ممتلكاتها في الهند الصينية لذلك بادرت بتوقيع معاهدة مع اليابانيين يعترف كل منهما بمصالح الطرف الآخر في المنطقة .

(1) Mowry, G, The Era of Theodore Roosevelt (1500 - 1912)
P. 183.

ومن العجيب أنه أُنِى الدور على الروس أنفسهم ليقعوا مع اليابانيين مجموعة من المعاهدات من بينها اتفاق سرى عام ١٩٠٧ يقضى بتقسيم منشوريا بين اليابان وروسيا .

وهكذا أصبحت اليابان تحظى باهتمام متزايد من دول الغرب كل يخطب ودها ويخشى بأسها . إلا أن الولايات المتحدة بعد أن وافقت على اطلاق يد اليابان فى كوريا عقب الحرب الصينية اليابانية ١٨٩٤ أصابها الخوف من توسعها فى المستقبل .

٢ - أهداف اليابان من دخول الحرب العالمية الأولى

كانت اليابان تهدف الى وراثة الدول الأوروبية فى منطقة الشرق الأقصى وكانت السوق الصينية الهائلة محط أنظار اليابانيين ، لهذا عمدت اليابان الى استمرار الحلف اليابانى - البريطانى كضمانة لاستيلائها على المناطق التى كانت تسيطر عليها ألمانيا على وجه الخصوص فى أراضى الصين فى خليج كياوتشاو ، وشانتونج ، وكانت هذه الأسباب وراء إعلان اليابان الحرب على دولتى الوسط (النمسا وألمانيا) فى ٢٣ أغسطس ١٩١٤ . وكان اشتراك اليابان فى الحرب مرغوبا نظرا لأن الغواصات الألمانية كانت تهدد الحلفاء تهديدا خطيرا لذلك وافقت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا على أن تعترف بالمغانم الحربية اليابانية فى منطقة الشرق الأقصى فى أى مؤتمر صلح مرتقب بعد الحرب مقابل أن ترسل اليابان مدمراتها الى البحر المتوسط لمساعدة الحلفاء .

٣ - الجهد الحربى اليابانى وحملة سيبيريا

هكذا بدأت الحرب العالمية الأولى بعد انتهاء عهد الميجى بنحو عامين ، فقد بدأت فى عصر تايشو (١٩١٢ - ١٩٢٦) . ودخلت اليابان الحرب فى عام

١٩١٤ الى جانب الحلفاء . ومعلوم أن ألمانيا بدأت حرب الغواصات ضد الحلفاء عام ١٩١٥ إلا أن خطرهما عليهم لم يصبح فعالا إلا منذ أغسطس ١٩١٦ ، حيث صار لدى الألمان ١٥٠ غواصة استطاعت بها أن تهدد الحلفاء تهديدا فعالا . ومن هنا جاء دور الجهد الحربى اليابانى على صعيدين : صعيد الجهد الحربى بالقيام بعمليات عسكرية برية وبحرية ، وعلى صعيد اشتراكها أيضا بامداد الحلفاء - كما فعلت مع الروس فى بداية الحرب الأولى - بالذخائر والامدادات الحربية للصراع ضد حرب الغواصات ، بما فى ذلك الأسلحة المضادة للطوربيدات التى قامت الترسانات البحرية اليابانية بصنعها لصالح الحلفاء^(١) .

غير أن قيام اليابان بدور المورد على هذا النحو حقق لها ازدهارا اقتصاديا مذهلا . فمنذ عام ١٩١٥ صار ميزان مدفوعاتها محققا لفائض ضخم ، كما صارت احتياطياتها من الذهب متضخمة الى حد بعيد .

بيد أن هناك جهدا باشرته اليابان فى سنى الحرب الأخيرة كشف عن أطماعها حين تطورت الثورة البلشفية منذ عام ١٩١٧ بالقدر الذى جعل كلا من فرنسا وإنجلترا أثناء اجتماع الحلفاء فى باريس فى ديسمبر من نفس العام يقترحون أن تقوم اليابان بالتدخل فى سيبيريا وأن تندفع حتى حدود روسيا . لكن الولايات المتحدة عارضت هذه الفكرة وإن كانت قد انتهى بها الأمر الى الموافقة على التدخل اليابانى بشرط ألا يخترق اليابانيون الحدود الروسية . ومن ناحية أخرى تم التصريح لأسرى الحرب التشيكيين المحررين بالعودة الى

(1) Bersihand, R, Histoire du Japon des Origines à nos Jours, PP. 336, 337.

بلادهم عن طريق سيبيريا والمحيط الهادى . وكان هؤلاء يكوّنون جيشا يتقدم عبر سيبيريا للضغط على البلشفيين الروس لكنهم كانوا فى أمس الحاجة الى المساعدة وفى نفس الوقت كان هناك مستودع ضخم فى فلاديفستك كدس فيه الحلفاء تباعا كميات هائلة من المؤن والذخائر وكانوا يخشون أن يقع فى أيدي الثوار أو الأسرى النمساويين والألمان .

وبادرت اليابان الى ارسال سفينتين حربيتين الى هذا الميناء لحفظ النظام وتأمين القناصل هناك . ووصلت احدى السفينتين فى ٢١ يناير ١٩١٨ وتبعتها سفينة بريطانية . وفى فبراير ١٩١٨ تم تعيين الجنرال تاناكا الذى يعتبر خبيرا فى الشئون الروسية رئيسا للجنة المكلفة بخطة الحرب فى سيبيريا . وطبقا لمقترحاته تم إبرام اتفاقية يابانية - صينية فى مارس تقضى باشتراك الصين فى حملة يابانية الى سيبيريا واتخاذ خطوات تكتيكية مشتركة حتى يتسنى لليابان استخدام طرق المواصلات الصينية ، وإلحاق مستشارين يابانيين فى الوحدات الصينية .

ولما كان وزير الخارجية الأمريكى لانسنج (Lansing) قد طلب الى اليابان فى شهر يوليو العمل على انقاذ هؤلاء الجنود التشيكيين ، فان الحملة العسكرية التى طالب تاناكا بارسالها الى سيبيريا لا يمكن رفضها . ولما اتجهت الفرق العسكرية اليابانية الأولى الى فلاديفستك لم تجد هناك إلا عدة كتائب فرنسية وبريطانية صغيرة الحجم وسرعان ما بلغ عدد الفرق اليابانية احدى عشرة فرقة . واستولت القوات اليابانية على المقاطعات البحرية ، ووادى نهر أمور ، وواصلت تقدمها حتى وصلت شمالا الى بحيرة بايكال . وتمكنت من مساندة القوات الحكومية للادميرال كولتشاك . ولكن قواته انهارت فى يناير ١٩٢٠ ، وتم اعدامه من جانب البلشفيين .

وبعد الهدنة سحب كل من الأوروبيين والصينيين قواتهم وتبعتهن الولايات المتحدة بسحب قواتها فى أبريل ١٩٢٠ . ولما كان اليابانيون لا يستطيعون محاربة السوفييت بمفردهم والبقاء فى سيبيريا التى كانوا يطمعون فى

الاستيلاء عليها فقد أخلوا مقاطعة بايكال والأمور ولكن تم ارتكاب مذبحه ضد الجنود اليابانيين من جانب البلشفيين في مدينة نيقولايفسك في مارس ١٩٢٠ ، فاقترعت اليابان على المحافظة على المقاطعات البحرية ، ولم تجل القوات اليابانية عنها إلا في أكتوبر ١٩٢٢ وعسكرت هذه القوات في شمال سخالين حتى عام ١٩٢٥ مما يؤكد رغبة اليابان في التوسع في المنطقة - الأمر الذي جعل الأمريكيين يشعرون بالخطر الياباني فيدعون الى عقد مؤتمر واشنطن لتحجيم هذه القدرة البحرية اليابانية .

٥ - إستيلاء اليابانيين على الممتلكات الألمانية

لقد بدأت اليابان دخولها الحرب بتوجيه إنذار في أغسطس ١٩١٤ للحكومة الألمانية بأن تقوم في ظرف ثمانية أيام بتسليم ممتلكاتها في خليج كياوتشاو ، وبأدرت بالاستيلاء على « تسنجاتاو » (Tsingtao) ، وهي قاعدة ألمانية هامة ضمن المنطقة المستأجرة للألمان في كياوتشاو . لكنها لم تتمكن من الاستيلاء على الأسطول الألماني هناك إذ فر هاربا الى جزر كارولينا . وعلى الفور توجه أسطول بريطاني - ياباني مشترك للاستيلاء على هذه الجزر ، وعلى السفن الألمانية التي كانت تهدد طرق التجارة البحرى في المنطقة . وبانتهاء عام ١٩١٤ كانت اليابان قد استولت على الجزر الألمانية في المحيط الهادى الواقعة شمال خط الاستواء في حين استولت استراليا ونيوزيلندا ، على الجزر الواقعة في جنوبه بما في ذلك غينيا الجديدة .

٦ - المطالب الواحد والعشرون

وكانت اليابان تهدف كذلك الى اقتناص فرصة انشغال الحلفاء في الحرب فتقوم بجهد انفرادى يرمى الى ابرام اتفاق مع الصين يزيد مقدرتها على المساومة أثناء أى مؤتمر قادم للصالح بعد أن تضع الحرب أوزارها ، لذلك قام

الوزير اليابانى هيوكى فى ١٨ يناير ١٩١٥ بتسليم مذكرة متضمنة واحدا وعشرين مطلباً يابانيا اشتهرت باسم « المطالب الواحد والعشرون » وأحدثت دويًا هائلا لدى الدول الغربية ودول المنطقة . وتتضمن هذه المطالب التى سلمت الى الزعيم الصينى يوان شيه كاي خمسة مجموعات من المطالب : المجموعة الأولى أرادت بها اليابان أن تعترف الصين بسيادة اليابان على شانتونج ، أما المجموعة الثانية فقد طالبت فيها اليابان بامتيازات صناعية معينة ، وبالإعتراف بحقوق خاصة تتمتع بها اليابان فى منشوريا ومنغوليا الشرقية . كذلك تضمنت المجموعة الثالثة أن تكون أكبر شركات التعدين فى الصين مشروعاً مشتركاً بين البلدين . أما المجموعة الرابعة فتطالب بالآل تتنازل الصين عن أية جزيرة أو ميناء أو مرسى على طول سواحلها للولة ثالثة . (وكان ذلك موجهاً ضد المصالح الأمريكية التى كانت تهدف الى اقامة محطة للتزود بالفحم قرب فوشو)^(١)

أما المجموعة الخامسة من هذه المطالب فتتضمن أحكاماً عامة شاملة منها أن تستخدم الصين من الآن فصاعداً مستشارين يابانيين فى شئونها السياسية والاقتصادية والحربية ، وأن تكون ادارة الشرطة فى المدن الصينية الكبرى فى أيدي مشتركة بين الصينيين واليابانيين وأن يكون لليابان كامل الحرية فى مد السكك الحديدية وحفر المناجم وبناء الموانئ فى منطقة فوكين .

ولما احتجت الولايات المتحدة على أن بعض هذه المطالب فيه اعتداء على سلامة أراضي الصين وتتنافى مع سياسة الباب المفتوح (Open door) قامت اليابان بإلغاء المجموعة الخامسة من هذه المطالب ،

(١) ول ديورانت قصة الحضارة ترجمة د. زكى نجيب محمود الطبعة الثالثة الجزء الخامس من المجلد الأول ص ١٩٠ ، ١٩١

وقامت بإجراء تعديلات على بقيتها ثم أعادت تقديمها الى الصين ومعها انذار نهائى فى ٧ مايو ١٩١٥ فتقبلتها الصين فى اليوم التالى .

ونظرة على هذه المطالب نجد أنها تشكل فى جوهرها نوعا غريبا من الوصاية على الصين تترجم مبلغ المطامع اليابانية فى الصين فى وقت مبكر . لأننا سنرى فيما بعد أنها سوف تستولى على شمال الصين وتحتله بكامله عام ١٩٣٧ . وعلى أية حال فان الصين بدأت فى مقاطعة البضائع اليابانية لكن اليابانيين مضوا قدما ولم يلقوا لذلك بالا .

وانتهزت اليابان فرصة دخول الولايات المتحدة فى الحرب وبعثت فى عام ١٩١٧ بالفايكونت ايشى (Ishi) وزير خارجيتها القديم على رأس بعثة عسكرية الى واشنطن قويل بحماس كبير وتم تبادل مذكرات فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ عرفت باتفاقيات « لانسنج - ايشى » من أجل تفاهم البلدين لمتابعة الحرب « وأن لهما مصالح مشتركة ينبغى أن تكون رائدا لسياستهما فى المحيط الهادى »^(١) . والواقع أن هذه المذكرات تضمنت عنصريين أساسيين هما : تأكيد سياسة الباب المفتوح وضمان سلامة الصين ، واعتراف الولايات المتحدة بالعلاقات الخاصة بين اليابان والصين على أساس الجوار والتشابه العنصرى .

واعتبرت الولايات المتحدة هذا الاتفاق من وجهة نظرها أنه تأكيد لسياسة الباب المفتوح التى طرحها وزير خارجيتها فى حين أن اليابان اعتبرته من وجهة نظرها تدعيم لمركزها فى الصين .

واذا كان اليابانيون فى مؤتمر فرساي قد تمكنوا من تحقيق بعض المكاسب فيما يتعلق بالصين ، فان الأمر ليس كذلك الحال بالنسبة

(1) Grousset, R, Op. cit. 393.

للممتلكات فى المحيط الهادى ، ذلك أن احتلال اليابان للمستعمرات الألمانية فى المحيط الهادى منذ أكتوبر ١٩١٤ قد أصاب الولايات المتحدة بالقلق الشديد . فمنذ إبرام المعاهدة بين البلدين عام ١٩٠٨ ، فإن علاقات القوى البحرية فى ذلك المحيط الهائل قد أصابها التعديل . وعلى ذلك فإن اليابان فى مؤتمر فرساي لم تحقق سوى انتداب من مرتبة حرف (ج) على جزر المحيط الهادى . واعتبرت الولايات المتحدة أن فى ذلك الكفاية أن تعامل اليابان على قدم المساواة مع الولايات المتحدة بعد انقضاء ٦٥ عاما فقط من زيادة الكومودور بيرى الشهيرة الى اليابان^(١) . وسوف نراها تسعى لعقد مؤتمر واشنطن ١٩٢٢ من أجل ارغام اليابانيين على الاعتراف بمبدأ « الباب المفتوح » فى الصين ، وتحجيم الأسطول اليابانى .

وإذا استعرضنا كشف الأرباح والخسائر فى هذه الحرب لوجدنا أن اليابان قد خرجت مستفيدة من هذه الحرب مع ذلك أيما استفادة دون أن يكلفها ذلك أية تضحيات ، فقد أعطيت جزر شمال المحيط الهادى وهى : مارشال ، وكارولينا ، وماريان ، كذلك أعطيت أراضى كياو - تشاو فى شبه جزيرة شانتونج^(٢) . ثم ها هى اليابان قد شاركت لأول مرة فى المؤتمرات الدولية وأصبح لها مقعد دائم فى عصبة الأمم ، واعتبرت من ثم من القوى الكبرى . وفى مؤتمر الصلح فى فرساي قدم وقدها برئاسة الأمير سايونجى اقتراحا يطالب فيه بأن يدرج ضمن ميثاق العصبة مبدأ المساواة العنصرية ولما لم يلق هذا الاقتراح أية استجابة خابت ظنون اليابان فى العصبة وأدركت أن

(1) Grousset, R, Ibid. P. 393.

(٢) بيير رونوفان تاريخ القرن العشرين تعريب د. نور الدين حاطوم ، الطبعة الثانية ص ١٢٠ .

الآمال العريضة فيها سوف يكون مآلها الاخفاق لا محالة^(١) .

ونحاول فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى والتي تسبق دخول اليابان الحرب العالمية الثانية تناول المواضيع التالية :

الأوضاع الداخلية فى تلك الفترة ، ويتضمن ذلك اختبار النظام البرلمانى ، والحزبى الوليد ، وتطور الأوضاع الاقتصادية التى سوف تتحول فيما بعد الى ما سسمى بالمعجزة الاقتصادية . وسنعرض للأوضاع الخارجية وتشمل مؤتمر واشنطن ١٩٢٢ ، وسيطرة العسكريين على دفة الحكم وادعاءاتهم فى مواجهة عصبة الأمم ، ثم ميثاق «مناهضة الكومنتيرن» الى أن قامت اليابان بضرب قاعدة بيرل هاربور عام ١٩٤١ .

ثانيا : أوضاع اليابان فيما بين الحربين

١ - تطور النظام البرلمانى والحزبى

برز على مسرح الأحزاب السياسية فى تلك الفترة حزبان سياسيان كبيران على درجة كبيرة من التنظيم . وهذان الحزبان يمثلان مصالح تجارية ومالية ، وهما حزب السيوكاى (Seiyukai) وهو أكثر الحزبين نزعة الى « المحافظة » . وحزب المنسيتو (Minseito) وهو أكثرهما ليبرالية ، كما ظهرت الى جانبهما حركة نقابية كانت تبذل وسعها أن يبقى فى النطاق المهنى فقط . وظهر حزب شيوعى كان يعارض تدخل اليابان فى سيبيريا ، . ولكن أفراد هذا الحزب كانوا محدودى العدد ، كما كانوا يعملون فى الخفاء .

(1) Yoshida. Ch. Japan's Decisive Century P. 32.

٢ - الحكومات المحافظة

وصار هذا الحزبان الكبيران من القوة بحيث استطاعا أن يباشرا كل منهما نفوذا محسوسا فى الجيش ، وفى أوساط النبلاء . ولأول مرة فى سبتمبر ١٩١٨ يتولى رئاسة الحكومة يابانى من أعضاء البرلمان لايحمل لقباً من ألقاب النبلاء وهو « هارا - كى » وكان « هارا » رئيساً لحزب السيوكاى « المحافظ » الذى كان قد قام بإنشائه عام ١٩٠٠ بالاشتراك مع الأمير « إيتو » . وكان ذلك فى حقيقة الأمر بمثابة « ثورة » فى نظام الحكم اليابانى ، ذلك أن البرلمان اليابانى درج حتى ذلك التاريخ على معارضة الحكومة التى كان يرأسها زعيم من النبلاء وليس فى الأصل برلمانيا ، وصار هناك منذ ذلك لتاريخ فصاعدا نوع من التعاون بين الحكومة والبرلمان . وكانت هذه الفترة فى حقيقة الأمر أول تجربة للنظام البرلمانى ووضعه موضع الاختبار . ونظرا لأن البرلمان كما سبق أن أسلفنا كان نوعا من المحاكاة لدول الغرب لكى تلقى اليابان قبولا لديهم فتستطيع تعديل المعاهدات غير المتكافئة ، فان التجربة لم تكن صادقة أصيلة . والدليل على ذلك أن « الدايت » عقد جلساته فى فترة تقل عن ثلاثة شهور فى السنة . وكان الحزبان الكبيران على علاقة وثيقة جدا بالمؤسسات الاقتصادية . وكان الفساد الانتخابى أمرا معتادا فى تلك الفترة .

بيد أن اليابان تعرضت فيما بين الحربين لأزمة اقتصادية كانت لها انعكاسات على النظام الحزبى بظهور عدد من الأحزاب الاشتراكية لأول مرة .

٣ - الأزمة الاقتصادية (١٩٢٢ - ١٩٢٩)

ولقد ارتبطت الأفكار التوسعية اليابانية بحالة القلق الاقتصادى والاجتماعى الذى عانت منه اليابان فى الفترة ما بين ١٩٢٢ - ١٩٢٩ . وارتبط هذا النوع من القلق بدوره بأزميتين إحداهما صناعية ، والأخرى تتعلق بالأراضى .

فأما الأزمة الصناعية ، فإن الصناعة اليابانية ازدهرت خلال الحرب العالمية الأولى فى ظروف ملائمة ، وكان ذلك وضعا استثنائيا فلم يكن لليابان منافسون فى أسواق منطقة الشرق الأقصى ، نظرا لأن الصناعات الأوروبية كانت متوقفة لدواعى الحرب ، ولذلك انتهزت اليابان هذه الفرصة ، واستطاعت أن تحرز تقدما سريعا فى جميع أسواق الشرق الأقصى ، وأن تعمل على تنمية إنتاجها الصناعى . فالصناعة المعدنية التى لم تكن تستطيع الوقوف على قدميها إلا بفضل المساعدات التى تمنحها إياها الحكومة لكنها حققت خلال الحرب العالمية الأولى تقدما هائلا .

لكن هذا الوضع لم يدم طويلا . ففي بداية عام ١٩٢١ استأنفت المنافسة الأوروبية سيرتها الأولى فى الأسواق الآسيوية مما جعل الصناعات اليابانية تشعر بالأزمة التى امتدت من ذلك الوقت وحتى عام ١٩٢٩ . واضطرت الصناعات القطنية أن تقلل من عدد مغازلها بنسبة ٢٠٪ . وفى مجال الصناعات المعدنية نجد أن ٣٢ شركة قد أغلقت أبوابها منذ عام ١٩٢٢ حتى أن الحكومة اليابانية اضطرت الى أن تدفع مساعدات لدعم المشروعات الخاصة، وخصوصا بالنسبة لمصرف فرموزا الذى كان أكبر مصارف اليابان ، وذلك لانقاده من الإفلاس^(١) .

على أن هذا الوضع الاقتصادي والمالى ترتبت عليه انعكاسات سياسية أدت الى نمو الحركة الاشتراكية . ففي عام ١٩٢٩ تم انشاء ثلاثة أحزاب اشتراكية كانت يرامجها كلها متشابهة ، وكانت تطالب بجعل يوم العمل ثمانى ساعات ، وأن يكون هناك حدا أدنى للأجور ، وتحديد أسعار المواد الغذائية ، حتى إنه فى انتخابات عام ١٩٣٠ حصل

(١) بيير رونوفان ، تاريخ القرن العشرين ، تعريب د. نور الدين حاطوم الطبعة الثانية ص ٢٩٠

الاشتراكيون على ٥٢٠.٠٠٠ صوتاً من جملة عدد أصوات الناخبين وعددهم ٨ ملايين صوتاً . ولم يكن هذا العدد شديد الكبر إلا بقدر ما يمثل اتجاهها جديداً بدأ اليابانيون يشعرون من خلاله بخطر الماركسية .

وكان الاقتصاد الياباني بوجه عام مركزاً بشكل شديد الوضوح ، ولا يعدو أن يكون بمثابة الشكل الجديد من أشكال الاقطاع القديم . فهناك عشرة مؤسسات ضخمة تمتلك في أيديها ناصية الاقتصاد القومي بأسره . من هذه الشركات العشر اثنتان على قدر هائل من الضخامة وهما : « ميتسوى » ، « وميتسوبيشى » ، ويليهما في الضخامة مؤسستان وهما : « سوميتومو » ، « وياسودا » . والمؤسسات الباقية وهى « شيبوزاوا » ، « وأوكورا » وعدد آخر منها أقل ضخامة ، ولكنها تعتبر تكتلات اقتصادية ومالية قوية . فغالبية القروض البنكية هى الأخرى تقع تحت طائلة هذه المؤسسات . وأنشطة هذه المؤسسات بدورها تطول كافة المجالات على اختلاف أنشطتها . فهى تقدم المعونات الضخمة للجامعات حسب هواها ، وتسيطر - بما لديها من امكانيات هائلة - على أجهزة الصحافة . وقد انعكس أثر هذه المؤسسات على النظام الحزبى والبرلمانى . فقد قدمت مؤسسة ميتسوى دعمها لحزب « السيوكاى » ، فى حين قدمت ميتسوبيشى دعمها لحزب « المنسيتو » . ورغم أن هذا التركيز الشديد فى الاقتصاد القومى كان سبباً رئيسياً فى نمو عملية التصنيع بشكل فائق إلا أن هذه السيطرة التجارية والمالية لهذه المؤسسات العملاقة عمل على تلاشى المنافسة الحرة التى يتسم بها النظام الرأسمالى عادة .

على أن الحكومة اليابانية تحت ضغط الرأي العام وافقت فى عام ١٩١٩ على تخفيض النصاب الضريبى الذى يتيح حق الانتخاب مما أسفر عن وصول عدد الناخبين الى الضعف . لكن غالبية الشعب اليابانى التى لازالت فقيرة طالبت بحق الانتخاب العام أسوة بالغرب .

وكان الفايسكونت سايونجى فى مؤتمر الصلح فى باريس يحاول ما وسعه
الجهد الحصول على نص دولى يعترف بمبدأ تساوى الأجناس ولكن باءت
جهوده بالفشل^(١). واعتبرت اليابان التى وقفت مع الغرب فى الحرب العالمية
الأولى هذا الرفض بمثابة اهانة لها . وفى نوفمبر ١٩٢١ تم اغتيال رئيس
الحكومة هارا على يد شاب كورى وكانت كوريا قد ضمت الى اليابان تماما
منذ عام ١٩١٠ .

وفى أبريل ١٩٢٧ عين الامبراطور على رأس الحكومة رئيس حزب
السيوكاى (المحافظ) البارون تاناكا . وكان الامبراطور لا يجرى أية تعيينات
فى المناصب الهامة إلا بعد استشارة الأمير سايونجى آخر الحكماء القدامى
من عهد الميجى . وأخذ تاناكا مقاليد الشئون الخارجية أيضا فى يده . وكان
هناك توتر شديد فى السياسة اليابانية تجاه الصين فقد تمركزت قوات يابانية
ضخمة فى شانغونج واستعملت الشدة مع قوات الزعيم الصينى تشانج كاي
شيك التى كانت قد اخترقت مناطق النفوذ اليابانى فى تسينان .

وفى شهر يوليو ١٩٢٧ قدم البارون تاناكا مخططا سريا فى غاية
الخطورة . ويتضمن المخطط احتلال منشوريا وشمال الصين بكامله ، وتوسعا
ضخما فى سيبيريا بالاضافة الى توسع باتجاه الهند . ولم يستبعد هذا
المخطط الدخول فى حرب مع الولايات المتحدة . وبالرغم من تكذيب المسؤولين
اليابانيين ، فان الأحداث التى تلت ذلك أثبتت حقيقة هذه الآمال والمطامع
الجامحة^(٢).

(1) Mourin, M., Histoire des grandes Puissances de 1918 -
1958. P. 579.

(2) Mourin, M. Ibid. P. 582.

هذه السياسة العدوانية التي انتهجتها حكومة تاناكا كانت تصبدم بالمصالح الأمريكية التي كانت ترمى الى الابقاء على سياسة الباب المفتوح بالنسبة للصين . وهذا التوتر الذي أحدثه حزب السيوكاي استدعى تطورا فى الأحزاب « الثورية » . وكان على حكومة تاناكا « المحافظة » أن تبحث عن وسيلة لقمع الحركات ذات التوجه الشيوعى .

٤ - الحكومات الليبرالية

كان على الجنرال بارون تاناكا أن يترك مكانه لتأتى وزارة ليبرالية برئاسة هاماجوشى ويتولى الشئون الخارجية فيها البارون شيديهارا . وتم تخفيض سن الانتخاب الى ٢٠ عاما كما حصلت المرأة على حق الانتخاب بالنسبة للمجالس المحلية . وتم سحب الجانب الأعظم من القوات اليابانية المتمركزة فى شانتونج . وحاولت الحكومة الجديدة تهدئة الأوضاع فى منشوريا . وقبلت الاتفاق البحرى فى لندن وهو الاتفاق الذى يضع قيودا على حمولات السفن الصغيرة . كذلك انتهت الحكومة الى تخفيض عدد الجيش .

وهذه السياسة الليبرالية المتسمة بالتواضع والاعتدال لم ترق للحزب المحافظ ولا للعسكريين ، ولهذا جرت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء هاماجوشى ، وأصيب من جراء ذلك باصابة خطيرة وكلف وزير الخارجية شيديهارا بتولى رئاسة الوزارة بدلا منه حتى شهر مارس ١٩٣١ ، حيث قام واكاتسوكى من الحزب الليبرالى بتأليف وزارة جديدة انتهجت نفس نهج حكومة هاماجوشى ، ومن ثم لقيت نفس الكراهية . من جانب العناصر المحافظة .

واختمر فى ذهن العسكريين أنه لا سبيل لحل الأزمة الاقتصادية اليابانية إلا باتباع أسلوب سياسى بحت . ولكن كان من المتعين مراجعة

المؤسسات التجارية والمالية الكبرى (Trusts) . وهذه المؤسسات شديدة الحساسية لردود الفعل العالمية ، ترتعد فرائصها فرقا أمام عواقب أى صدام عسكرى . فالعسكريون اليابانيون الجدد ليسوا من الطبقة الأرستقراطية كما كان حال أسلافهم العسكريين من طبقة الساموراي الأرستقراطية . فمعظم الضباط جاءوا فى غالبيتهم من أوساط الفلاحين خصوصا بعد انشاء الجيش النظامى الحديث فى عهد الميجى بل كانوا مضادين للرأسماليين ، بل غالبا ما كانت لهم اتجاهات ماركسية . ونظرا لأن رواتبهم كانت منخفضة ، فانهم كانوا من ألد أعداء الكماليات ، ومع ذلك كان شعورهم القومى جارفا .

ولقد كان العسكريون اليابانيون على اقتناع تام بقدرسية امبراطورهم، وبسمو عنصرهم اليابانى ، وكانوا يحلمون بانشاء قوة يابانية كبرى تفرض هيمنتها وسياستها على مساحات هائلة من الأراضى الآسيوية . وكانوا يعتقدون اعتقادا كاملا أن هذه الأسواق الضخمة سوف توفر الحل لمتاعب اليابان الاقتصادية على نحو ما سنرى فيما بعد ، وأن العلاج فى ظنهم يكمن فى شن الحرب . وسادت هذه الأفكار فى أماكن شتى . واعتنقتها منظمات كثيرة بعضها يعمل بطريقة سرية مثل « المنظمة الامبريالية اليابانية » وكان أشهر المنضمين اليها الجنرال أراكى ، وجماعة « أخوة الدم » التى يسيطر على « أنيوى » شديد التعصب لقوميته ، وجمعية « التنين الأسود » التى تزعمها الفيلسوف توياما . وكان الضباط اليابانيون كثيرا ما يواظبون على التردد على هذه المنظمات التى تعمل على بعث روح « الساموراي »^(١) .

(1) Mourin, M., Ibid. P. 584.

ه - المتاعب الاقتصادية

كان حلول الحرب العالمية الأولى خيرا وبركة على اليابان ، إذ أنقذت الحرب اقتصادها الوطنى ، فقد انهالت على اليابان الطلبات من دول الحلفاء التى أقبلت على الشراء من منتجات اليابان دون مناقشة أسعارها لشدة الاحتياج اليها مما هباً لليابان وضعا احتكاريًا فريداً لصالحها وجنبها فترة استكمال الجودة فى مراحلها الأولى هذا بالإضافة الى أن أسواق الدول المحايدة وبخاصة فى آسيا بدأت تتجه نحو اليابان لشراء شتى أنواع السلع فى الوقت التى كانت الدول الصناعية منهمكة فى الحرب .

بيد أنه بعد الحرب أصبحت اليابان تواجه مشكلة حادة من نوع جديد وهى زيادة عدد السكان فى حين لم يعد القطاع الزراعى قادراً على إطعام هذه الأفواه الجديدة حيث حدث انفجار سكاني رهيب . وقد ساهم هذا الانفجار مع توافر الوقاية والرعاية الصحية من ناحية ، وإلغاء القيود التى كانت الشوجنية قد فرضتها على الإنجاب . فزاد عدد السكان من ٢٥ مليون فى عام ١٨٥٢ الى ٣٣ مليون عام ١٨٧٢ ثم صار عدد السكان فى عام ١٩٠٤ نحو ٤٢ مليون وزاد هذا الرقم الى ٥٤ مليوناً فى عام ١٩١٤ فى بداية الحرب العالمية الأولى ليصل الى ٦١ مليوناً عام ١٩٢٤ وبذلك تكون الكثافة السكانية ١٨٥ مواطناً للكيلومتر المربع من الأرض القابلة للزراعة .

وكان على اليابان نظراً لأن الرقعة الصالحة للزراعة لا تتجاوز ١٧٪ من جملة مساحة اليابان - أن تستورد الغذاء والمواد الأولية اللازمة للصناعة والتى لا يتوافر من مواردها الأولية شئ فى الأرض اليابانية فى آن واحد . ولم يكن البروز التكنولوجى قد ظهر جلياً على نحو ما سنرى فيما بعد .

وفى أول سبتمبر ١٩٢٣ حدثت هزة أرضية ضخمة أصابت كلا من طوكيو ويوكوهاما بأضرار مادية جسيمة فضلا عن تشريد عشرات الألوف من الضحايا فى منطقة شديدة الاكتظاظ بالسكان مما شكل عبئا إضافيا على اقتصاد بدأ يعرف طعم الركود . وعلى الرغم من أن البطالة لم تكن ظاهرة للعيان لأن العمال والعاملات كانوا يعودون الى نوبيهم فى الريف إلا أن البطالة كانت قائمة كما أنها أضافت الى بؤس الأرياف بؤسا .

وكان من جراء هذه الأزمة وهذا الكساد أن قوى مركز الأحزاب المتطرفة وأشاع روح الثورة والتذمر فى أوساط المثقفين . وكانت أول إجراءات لجأت اليها الحكومة اذ ذاك أنها عمدت الى حل المنظمات الشيوعية وشدت قبضتها على الجامعات ووفرت فى ذات الوقت مزيدا من الحريات السياسية لجموع الشعب . ومن هذا المنطلق نرى الحكومة اليابانية وقد أصدرت تشريعا عام ١٩٢٥ بحق الانتخاب العام (Suffrage Universel) يستفيد منه الذكور من البالغين ٢٥ عاما ، الأمر الذى رفع عدد من لهم حق الانتخاب الى ١٠ ملايين بدلا من ٣ ملايين ناخب .

وخلف الامبراطور يوشوهيتو (Yoshihito) الاميراطور ميتسوهيتو (الميجى) فى عام ١٩١٢ . ولما كانت صحة هذا الأول معتلة فقد تنازل عن العرش لإبنه هيروهيتو . ثم أصبح هيرهيتو امبراطورا رسميا فى ديسمبر ١٩٢٦ . وكان هيروهيتو أول امبراطور يابانى يقوم بزيارة خارج اليابان .

المهم أن الين اليابانى قد أصابه التاكل نتيجة هذا الكساد التجارى مما عمل تدريجيا على تحسين الميزان التجارى لصالح اليابان . لكن ضرورات الاستيراد كما أسلفنا عملت على تفاقم الأزمة الاقتصادية فحدث ركود جديد

عام ١٩٢٦ وتعددت حالات الافلاس فى المؤسسات بل وأغلق عدد من البنوك أبوابه .

غير أن هذه الصعوبات الاقتصادية ساعدت على تخفيف الغلواء اليابانى بالنسبة للخارج ، تلك السياسة التى كان يتولاها شيديهارا ، ولذلك فان هذه السياسة الجديدة المعتدلة كانت تتنافى مع الاتجاهات التوسعية التى سادت الفترة من ١٩١٤ - ١٩٢٢ وسعت الحكومة اليابانية قدر طاقتها الى تفادى أية صدامات عسكرية مع القوى الدولية الأخرى بل إنها كانت تسعى الى الظهور أمام العالم بأنها العضو النموذجى فى الأسرة الدولية .

٦ - سيطرة المجموعة العسكرية

رأينا فيما سبق اقتناع العسكريين بضرورة الحل العسكرى للأزمة الاقتصادية ، وأنهم أخذوا يتحینون الفرص ويبحثون عن المعاذير لتنفيذ مخططهم . ووجدوا الفرصة السانحة متمثلة فى أحداث طفيفة عملوا من جانبهم على تضخيمها . وسرعان ما أعلنت الحكومة اليابانية أن السلطات الصينية قد أساءت الى التجار فى منشوريا هذا الى شعور خفى بأن سككها الحديدية وسائر استثماراتها فى منشوريا تتهددها المنافسة من جانب الصين .

فصدرت الأوامر للجيش فى سبتمبر ١٩٣١ بالتقدم صوب منشوريا . وكانت الصين فى حالة من القوضى بسبب وجود حركة انفصالية بين أقاليمها . فلم يكن لديها ماتقلعه فى هذا الظرف سوى مقاطعة البضائع اليابانية - مرة أخرى كما فعلت عقب هزيمتها على يد اليابانيين عام ١٨٩٥ . ثم تذرعت اليابان بحجة الدعاية الصينية لمقاطعة التجارة اليابانية وغزت شنغهاى عام ١٩٣٢ ، ولم تنهض الصين فى هذه المرة أيضا لمقاومة هذا الغزو بالقدر الكافى .

وفى مارس ١٩٣٢ عينت السلطات اليابانية الطفل هنرى بو - بى الذى كان آخر أباطرة الصين فى عهد المانشو رئيسا لدولة امصطنعتها وأطلقت عليها اسم دولة منشوكو . وسرعان ما تدفقت رعوس الأموال اليابانية الى الدولة الجديدة تدفقا غزيرا ، وتم مد الخطوط الحديدية لأغراض تجارية وعسكرية . ولم يكتف هذا الجيش اليابانى الظافر بتنظيم دولة منشوكو بل جعل يملئ سياسة حكومتها من طوكيو وغزا إقليم جيهول نيابة عن الملك بوى^(١) . وتم وضع هذه الدولة تماما تحت السيطرة الكاملة لليابان . ولكن الدول العظمى رفضت الاعتراف بها ورغم ذلك احتفظت معها بعلاقات اقتصادية بشكل متزايد .

هذا النجاح العسكرى أدى الى تعاظم التعصب للقومية اليابانية . وأثار الآمال العراض للعسكريين اليابانيين وأوحى اليهم بأن الحلم الذى طالما راودهم فى وجود أسيا الكبرى المتحررة من كل وجود امبريالى غريبى « أبيض » قد بدأ يتحقق ، وأن لليابان رسالة عظمى ينبغى أن تؤديها . وكتب وزير الحرب اليابانى أراكى يقول : « نحن من سلالة الآلهة ، وينبغى لنا أن نحكم العالم^(٢) » . وظهرت فى نفس الوقت كتيبات تتحدث عن حتمية الحرب مع الدول الأوربية « البيضاء » ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفى رأيهم أنه لا البرلمان الذى نخر فيه الفساد ، والذى لا عمل له إلا الثثرة . ولا الشركات الكبرى سوف يتسنى لها اعاقه هذه المسيرة المظفرة .

وفى فبراير ١٩٣٢ قامت جماعة من العسكريين باغتيال كل من وزير المالية السابق واكاتسوكى والبارون دان مدير شركة ميتسوى الكبرى . وتم

(١) ول ديورانت قصة الحضارة نفس المرجع ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(2) Mourin, M. Op. cit. P. 58.

إجراء انتخابات عامة فى فبراير ١٩٣٢ وحصل حزب السيوكاى (المحافظ) على الأغلبية ، وظلت وزارة اينوكاى فى الحكم . ولكن نظرا لأنه قد تم ابرام اتفاق يضع حدا للمعارك فى شنغهاى فقد أصدر اينوكاى أوامره بسحب القوات اليابانية من هذه المدينة . ونتيجة لذلك تم فى ١٥ مايو من نفس العام اغتيال رئيس الوزراء اينوكاى على يد جماعة من العسكريين الغاضبة ، وقام الأدميرال سايبوتو بتأليف الحكومة الجديدة كحل وسط وهى حكومة وحدة وطنية تضم عناصر حزب السيوكاى المحافظ وحزب المنسيتو الليبرالى .

على أن هذه الحكومة الجديدة كان عليها أن تجابه اتخاذ قرار مصيرى صعب ، إذ كان عليها أن تتخذ قرارا سوف تتضح أبعاد مخاطره فيما بعد . فقد صوتت ٤٢ دولة فى ٢٢ فبراير ١٩٣٢ فى عصبة الأمم لتوجيه اللوم الى اليابان على موقفها من منشوريا ، واعتبرت اليابان بعض هذه الفقرات التى تضمنها تقرير ليتون (Lyttton) مندوب العصبة لتقصى الأحوال فى منشوريا مسيئا الى اليابان . وعلى الفور انسحب وفد اليابان برئاسة ماتسوكا من جنيف وأعلنت اليابان فى ٢٧ مارس انسحابها رسميا من العصبة . وحقيقة الأمر ، فان عصبة الأمم المتحدة والأمن الجماعى قد حالفهما الاخفاق فى تناول هذه المشكلة .

٧ - الازدهار الاقتصادى الكبير

خفضت بريطانيا قيمة الجنيه الاسترلى فى ديسمبر ١٩٣١ وعلى الفور قامت اليابان هى الأخرى بتخفيض الين اليابانى كرد فعل مضاد لهذا الاجراء بنسبة تصل الى ٦٠٪ تقريبا ونجم عن ذلك انخفاض فى أسعار المنتجات اليابانية بالمقارنة بالأسعار العالمية ، وبالتالي زيادة صادرات اليابان بنسبة كبيرة وانخفاض حدة البطالة . وهذا الاتجاه نحو التوسع التجارى الجديد استغلته الشركات اليابانية الكبرى (الترست) الى أقصى مدى مستخدمة فى ذلك انخفاض قيمة العملة من جهة ووفرة الأيدى العاملة الرخيصة من جهة أخرى .

وطرحت اليابان منسوجاتها ومنتجاتها الصناعية الأخرى بأسعار لا تنافسها على مستوى العالم منتجات مماثلة خصوصا في الأسواق الاستعمارية . وفي حين كانت اليابان تحتل المرتبة التاسعة في العالم في عام ١٩٢٧ بالنسبة للحريير الصناعي أصبحت تحتل المرتبة الأولى عام ١٩٣٥ وقد استدعى ذلك توظيف استثمارات جديدة ضخمة في الصناعة الى جانب اقامة هياكل صناعية أكثر ضخامة . ورغم أن اليابان ظلت تستورد الجانب الأكبر من المواد الأولية إلا أن الميزان التجاري أصبح يميل لصالحها بوجه عام . بيد أن انخفاض أسعار السلع اليابانية كان يستوجب السيطرة المالية الكاملة لذلك كان الاقتصاد الياباني اقتصادا موجهة في تلك الآونة الى جانب أنه تم تخفيض أجور العمال بنسبة تصل الى ٢٠٪ .

ولقد حصل المسئولون عن الشركات الكبرى وعن الحزبين الكبيرين (السيوكاي والمنسيتو) من المسئولين العسكريين على بعض الضمانات والوعود بأن يخففوا من قفزاتهم المتهورة . ولذا فان مغامراتهم العسكرية كانت تتخذ طابع « التغلغل » مع التواطؤ مع العناصر المحلية في شمال الصين . وفي شهر أبريل ١٩٣٣ احتل اليابانيون مقاطعة هوبي الصينية وصاروا يهددون بكين بشكل مباشر .

٨ - الاضطرابات الحزبية

لم يكن من السهل على العسكريين أن يكبحوا جماح أنفسهم لفترة طويلة ، فليس هذا من طبائع العسكريين بوجه عام . اذ بدأوا يشعرون أن أسلوب الاستيلاء على الأراضي عن طريق التغلغل البطيء وبالتواطؤ مع العناصر المحلية أمر مهين لكرامتهم جارح لكبريائهم .

على أنه قد ظهر في أوساط الجيش الياباني في تلك الآونة فريقان: فريق الأقلية وعلى رأسهم الجنرال أوجاكي ويعارض جميع أوجه الانفاق العسكري

الذى يتسم بالأبهة على اعتبار أن جموع الشعب الأخرى هى التى ستدفع التكاليف . أما الأغلبية فتتزع الى اعتناق مبادئ الجنرال أراكى المتطرفة . وفى تصور هذا الفريق أن الجيش سوف يكون الملاذ الأخير واليه يعود القرار النهائى . ووضع هذا الفريق الجيش فوق الأمة اليابانية ، وبالأخص فوق الشركات الكبرى . ويرغب هذا الفريق فى السيطرة على ما تحققه من أرباح ضخمة . وأعلنوا أنهم إنما يريدون وقف الفساد وتحرير الشعب اليابانى من ريقة البيروقراطية .

ونظرا لأن اليابان صارت تصيخ السمع الى أوروبا فان الحملات الدعائية القادمة من أوروبا بدأت تجد صداها فى أوساط الشعب اليابانى حيث لوحظ فى تلك الآونة تمتع أنظمة الحكومات الشمولية بقدر براق من المكانة . وكانت النتيجة ظهور أحزاب جديدة كان أبرزها على وجه الخصوص الحزب الديمقراطى الاشتراكى بزعامة البروفيسور أبى (Abe) ومجموعة أخرى من الفاشستيين اليابانيين . وقد تميز البرنامج السياسى لهؤلاء على وجه الخصوص بأن الجميع ممن سواهم كان امبرياليا محليا من ناحية ومعاديا للامبرالية « البيضاء » (الأوروبية) من جهة أخرى ، اذ كانوا على اقتناع بسلطة الامبراطور المقدسة . لكننا نجد أحد أساتذة الجامعات يعلن أن الامبراطور ليس هو الدولة ، لكنه عضو فى الدولة وقد لقى كثيرا من اللوم والتأنيب لأن هذه النعمة كانت جديدة على المسامع اليابانية التى طالما قدست الامبراطور .

وعلى أية حال فان هذه الأحزاب الجديدة مثلت تحولا فى العقلية اليابانية بأكثر من كونها تعبير عن تحول ديمقراطى لىدى جماهير الشعب . وبقي الحزبان الكبيران التقليديان كأساس عريض للقاعدة البرلمانية .

وسارع حزب المنسيتو (الليبرالى) بتوجيه حملة ضارية ضد الفاشية ، واستطاع فى انتخابات فبراير ١٩٣٦ انتزاع عدد كبير من المقاعد وبذلك

تمكن من إحراز أغلبية ضئيلة على حزب السيوكاي (المحافظ) . وفى نفس الوقت استطاع الاشتراكيون الحصول على ٢٦ مقعدا فى البرلمان . المهم أن التجديد الذى دب فى أوصال البرلمان قد جعله معاديا بدرجة أكبر لسياسة استعراض القوة حسبما يتصور العسكريون .

ولكن هل سيرضى الجيش بهذه السياسة ؟ . الحقيقة أن أول ريدود فعله تمثلت فى قيام جماعة من الضباط فى تحريض بعض الجنود على التمرد . وعلى أثر ذلك تم اغتيال عدد من السياسيين ، ونجا « أوكادا » رئيس الوزراء من محاولة لاغتياله بأعجوبة . ورغم أنه قد تم محاكمة الجناة فان حكومة أوكادا قدمت استقالتها ، وشكل «هيروتا» الحكومة الجديدة فى أوائل مارس التى حاولت إرضاء الجيش وكسبت ود البرلمان الذى كان يعارضها باستمرار .

ولم تمكث حكومة هيروتا طويلا اذ سرعان ما صارت حكومة أقلية فانتقلت الحكومة الى الجنرال هاياشى الذى شكل وزارة فى فبراير ١٩٣٧ ليسيطر عليها العسكريون وإن كانت قد ضمت عددا من كبار موظفى الدولة ولكن البرلمان وقف بالمرصاد رافضا رفضا قاطعا الاعتمادات الإضافية التى طلبها الجيش . ووصلت الأمور الى مأزق شديد ، فتم حل البرلمان فى مارس وأجريت انتخابات جديدة فى شهر أبريل أسفرت عن مزيد من الدعم لمركز الحزب الليبرالى ومعارضة أنصار أراكي ، وهكذا انخفضت أسهم العسكريين، فحاولوا عبثا إنشاء حزب جديد يكون مواليا لهم ولأساليب نظام الحكم الشمولى الذى ينزعون الى تحقيقه .

وأخيرا قبل الأمير كونوى أحد المقربين الى القصر الامبراطورى والمشهورين بالتعقل تأليف الحكومة فى يونيو ١٩٣٧ وقد كانت هذه الوزارة

وزارة وحدة وطنية تهدف مرة أخرى الى اتباع سياسة المصالحة، وتقديم صورة مشرقة لليابان أمام العالم الخارجى .

١ - السياسة الخارجية لليابان فيما بين الحربين

(١) مؤتمر واشنطن ١٩٢٢

يعتبر هذا المؤتمر من العلامات البارزة فى التاريخ السياسى اليابانى الحديث ، ذلك أن الولايات المتحدة أرادت من عقده تحجيم الطموحات اليابانية فى المنطقة خصوصا وأنها أدركت أن العسكريين اليابانيين قد بدأوا يتحرقون شوقا الى السيطرة على أداة الحكم .

وفى نوفمبر ١٩٢٢ تم افتتاح مؤتمر واشنطن من أجل « وضع قيود على التسليح وأطلق البعض على المؤتمر اسم « مؤتمر المحيط الهادى » . وقد دعا اليه وزير الخارجية الأمريكى هيوز ممثلين عن كل من بريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، والبرتغال ، واليابان ، والصين وحضر مندوب عن هولندا بصفة مراقب . أما بالنسبة لروسيا فرغم أنها تعتبر دولة معنية بالمنطقة فقد اعتبرت فى نظر الغرب أنها قد تخلت عن معسكر الحلفاء لذلك لم توجه اليها الدعوة لحضور المؤتمر .

ولقد تمخض المؤتمر عن ثلاثة معاهدات هامة : الأولى تتناول تحديد علاقات القوى البحرية فى المحيط الهادى بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا واليابان لتكون على التوالى بنسبة ٥ : ٣٠٥ . أما المعاهدتان الأخريان فتنصيان بالكامل على الوضع بالنسبة للصين . فاحدهما تدعو الى عقد مؤتمر جمركى يعطى للصين حق زيادة دخلها من الجمارك عما قضت به المعاهدات غير المتكافئة (٧٥٪ بدلا من ٥٪) ، والثانية عرفت باسم « معاهدة

الدول التسعة الكبرى » ، وترمى الى تأكيد سيادة واستقلال وسلامة أراضي الصين ، فضلا عن توكيدها على مبدأ « الفرص المتساوية » ، أى سياسة الباب المفتوح بمعنى آخر ، وفى كل هذا وضع حد لمطامع اليابان من جهة ، وإيجاد متصرف للمصنوعات الأمريكية من جهة أخرى . أما بالنسبة للصين ذاتها فإن ذلك يعنى مراجعة مقررات مؤتمر فرساي بالنسبة لاقليم شانغتونج ، والبدء فى الالفاء التدريجى لحق امتداد القوانين الأجنبية فى أراضي الصين (Exterritorialité) .

وواقع الأمر ، فإن معاهدة « الدول التسع » تضمنت بطريق غير مباشر وضع نهاية للتحالف الانجليزى - اليابانى الذى كان قد تم تجديده فى السنوات ١٩٠٥ ، ١٩١١ على التوالى . فقد وجدت الولايات المتحدة أن أحد شروط هذا التحالف يقضى بدخول بريطانيا الحرب الى جانب اليابان فى حالة وقوع العدوان عليها من جانب دولة ثالثة ، وتساعلت الولايات المتحدة عما يكون عليه الحال لو أن هذه الدولة الثالثة كانت الولايات المتحدة ذاتها ؟ وأمام هذا الافتراض اعترفت بريطانيا بأن معاهدة التحالف هذه لا يمكن تجديدها بعد ذلك . ولكى تعمل بريطانيا على اظهار عطفها على الصين وافقت على أن تعيد لها الأراضي التى قد استأجرتها فى « واى هاى واى » .

وتحت الضغط الأمريكى - وعلى أمل تحسين علاقاتها فى الأخرى مع الصين - قبلت اليابان التفاوض المباشر مع بكين من أجل إعادة شانغتونج اليها . وتم توقيع هذا الاتفاق فى ٤ فبراير ١٩٢٢ . والواقع أن اليابان اضطرت فى النهاية الى القبول بالتنازل عن الخط الحديدى عابر منشوريا الى الصين أيضا .

وبدأ العسكريون اليابانيون من ذوى النزعات التوسعية يظهرون استياءهم الشديد من نتائج المؤتمر . ويمكن القول بأن حقد اليابانيين على الولايات المتحدة بدأ منذ انتهاء المؤتمر ، الذى شعرت اليابان بأنه موجه لضرب

طموحاتهم فى المقام الأول . وبذلك انتهى هذا المؤتمر الذى دام انعقاده نحو ثلاثة أشهر من نوفمبر ١٩٢١ حتى فبراير ١٩٢٢ .

ولقد زاد من حقيظة اليابان على الأمريكين صدور القانون الأمريكى لعام ١٩٢٤ بمنع أية هجرة يابانية الى الولايات المتحدة ، وشعرت اليابان بأنه إساءة بالغة لها . وأثار ذلك احتجاجات عنيفة من جانب اليابانيين على الصعيدين الحكومى والشعبى (١) . وبدأت اليابان تبحث لها عن حلفاء جدد . ومادامت اليابان تبحث عن هؤلاء الحلفاء فهى تبين شيئا عسكريا ، كذلك الذى حدث حينما تحالفت مع بريطانيا ١٩٠٢ لتضرب الروس عام ١٩٠٤ كما رأينا .

(ب) حلف مناهضة الكومنترن والحرب مع الصين

العجيب أن كافة الاتجاهات الامبريالية فى أوساط كافة الأحزاب المحافظ والليبرالى دفعت الحكومات الأخيرة فى اليابان الى اتخاذ سياسة خارجية ترمى الى توكيد حق اليابان فى حرية الحركة ، ولم يعد الأمر مقصورا على العسكريين وحدهم . وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ تنصلت اليابان من المعاهدة البحرية التى وقعت عليها أثناء مؤتمر واشنطن لعام ١٩٢٢ ، ثم من معاهدة المحيط الهادى ، ومن ثم استطاعت بناء أسطول بحرى أكثر قوة بقدر ما وسعها الجهد . كذلك قامت ببناء قواعد بحرية وجوية جديدة ، وعملت على « تحديث » أسلحة الجيش وتخزين احتياطات عسكرية ضخمة . ورغم صعوبة حصول اليابان على قروض خارجية فى ذلك الظرف فانها أنبرت لاعداد نفسها للحرب .

(1) Mourin, M. Histoire Des Grandes Puissances. P. 580.

وقامت اليابان في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ بتوقيع تحالف ألماني - ياباني أطلق عليه اسم « حلف مناهضة الكومنترن » (Anti-Komintern Pact) الذي ينص على « أن الدولتين الساميتين المتعاقبتين متفقتان على أن تنبئ أحدهما الأخرى بنشاط الدولية الشيوعية وأن تتشاورا في تدابير الدفاع الضرورية ، وأن تنفذا هذه التدابير بالتعاون وثيق »^(١) . وقد كان هدف هذا الحلف من الناحية النظرية هو النضال المشترك ضد التوسع البلشفي . وأصبح هذا الحلف من جهة أخرى يجسد العلاقات غير الودية بين موسكو وطوكيو ، يضاف الى ذلك وقوع عدة أحداث عملت تباعا على تكدير صفو العلاقات بين البلدين من أمثال مشكلات الحدود في منغوليا ، ومنشوريا ، والملاحة في نهر أمور ، والمصايد في سخالين . ومن جهة أخرى فإن اليابان كانت دائمة القلق من جراء قيام الروس بتعزيز دفاعاتهم باستمرار في شرق سيبيريا .

وصارت الصين تحظى بالدعم المتزايد من جانب كل من إنجلترا والولايات المتحدة ، لذلك صمدت حكومة الصين التي اتخذت لها مستقرا في نانكينج ، وأعلنت رغبتها في بسط سيادتها على أية رقعة من الأراضي تعتبر قانونيا تابعة للصين لذلك أعلنت معارضتها لوجود أية حاميات يابانية في الصين حتى لو كان ذلك بحجة مناهضة الشيوعية ، حتى أن التغلغل الذي حدث من جانب الجيش الياباني في المقاطعات الشمالية للصين والذي تم بالتواطؤ مع عناصر صينية محلية بدأ يلقي مقاومة فعالة .

وفي يوليو ١٩٣٧ وقعت الواقعة التي أشعلت فتيل الحرب بين اليابان والصين . وتمت هذه الواقعة في منطقة « لو - كو - كياو » حيث قام الجيش الياباني بعمليات عسكرية على نطاق واسع ضد القوات

(١) بيير رونوفان ، المرجع السابق ص ٤٣٠ ، ٤٣١ .

الصينية المتمركزة هناك . وبدأت حرب فعلية غير معلنة بتقدم سريع كاسح فى مقاطعات الصين الشمالية وساعد على هذه السرعة أن نفوذ اليابانيين كان قد امتد من قبل الى هذه المقاطعات . وانتهاز العسكريون هذه الفرصة لتشديد قبضتهم عليها . وفى نهاية عام ١٩٣٧ صار الجنرال أراكى والأدميرال « سويتسوجو » وزيرين فى الحكومة اليابانية وهما شخصيتان متشابهتان من حيث الغلواء والنزوع الى الحرب . وفى يناير ١٩٣٨ وتحت ضغط الجيش حصلت الحكومة اليابانية على التأييد اللازم لصدور قانون التعبئة العامة بحيث أصبح نظام الحكم يقترب رويدا رويدا الى نظم الحكم الشمولية . وتم وضع خطة مداها أربع سنوات لتطوير الصناعات الثقيلة والعمل على رفع الروح المعنوية للشعب .

هذا التطور الذى وضع الأمة اليابانية تحت السيطرة الكاملة للجيش لم يجر التصويت عليه من جانب البرلمان إلا بعد انتقادات مرة من جانب حزب المنسيتو (الليبرالى) على أمل أن يتمكن كونهى من الحفاظ على ما تبقى من النظام البرلمانى .

ولقد كان الجيش اليابانى يأمل فى انتهاء « المسألة الصينية فى فترة لا تتجاوز الثلاثة شهور ، فإذا به يفوض فى مستنقع وعر . وقد تراجع الزعيم الصينى تشانج كاي شيك الى مدينة هانكاو ليتابع منها النضال ضد اليابانيين بمساعدة مادية ومعنوية من جانب الدول الكبرى، ولكن الأمر أصبح يتعلق بكرامة اليابان وهيبتها .

(ج) انعكاس الأوضاع فى أوروبا على اليابانيين

يلاحظ أنه فى حين أن اندفاع اليابانيين نحو هانكاو فى أواخر ربيع عام ١٩٣٧ والتي عاقتها فيضانات نهر « يالو » الجارفة قد تزامنت هى وما تبعها من أحداث فى منطقة الشرق الأقصى مع الأحداث التى تقع فى أوروبا

وانعكست هذه الأحداث على اليابان فى تناولها لمشكلات المنطقة . فالمؤتمر الذى عقد فى بروكسل فى نوفمبر ١٩٣٧ والذى كان من المقرر أن تحضره الدول التسع الموقعة على معاهدة ١٩٢٢ فى واشنطن والتي رفضت حضوره كل من ألمانيا واليابان لم يحقق أية نتائج تذكر .

ومن جهة أخرى نجد إيطاليا تعترف بدولة منشوكو فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ، وتبعتها فى ذلك ألمانيا فاعترفت بها فى ٢١ فبراير من العام التالى . وطلبت ألمانيا من بعثتها الدبلوماسية فى الصين العودة الى برلين .

وقام هتلر كما هو معلوم بضم النمسا دون أن تحرك الدول الديمقراطية ساكنا ويندفع خطوة أخرى ليطلب ضم اقليم السوديت فى تشيكوسلوفاكيا ، وكان رد هذه الدول الديمقراطية مماثلا . فقد كان من الواضح أن لندن وباريس ليستا على استعداد للدخول فى حرب ، الأمر الذى هبأ للدول الشمولية فرض إرادتها والقلو فى مطامعها .

ومن ناحية أخرى نجد أنه فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، وفى نفس اللحظة التى كان يجرى فيها توقيع اتفاق ميونيخ كانت الطائرات اليابانية تقصف منطقة يونانفو التى تقع على نهاية الخط الحديدى للهند الصينية والتى كان يرجى لفرنسا أن ترسل مساعداتها منها للصين لمقاومة الغزو اليابانى . وفى ٢١ أكتوبر من نفس العام نزلت القوات اليابانية واحتلت مدينة كانتون ثم تمركزت بكيفية جعلتها فى مواجهة هونغ كونج .

ومما زاد الطين بلة أن أريتا الذى وقع ميثاق مناهضة الكومنترن أصبح وزيرا للشئون الخارجية اليابانية . ولكى تكتمل المسرحية فصولا قام بتعيين الجنرال أوشيما سفيراً لبلاده فى برلين لكى يتفاوض من أجل تحقيق تقارب

أوثق مع الألمان^(١).

وطالت الحرب مع الصين ولم تعد نزعة حربية كما تخيلها اليابانيون، فقد انسحبت الحكومة الصينية الى شانكنج لتواصل القتال من هناك . وأنهكت القوات اليابانية واستطالت خطوط امداداتها وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب تقتضى أن يعيد اليابانيون تنظيم صفوفهم ليتهيأوا من جديد لهجوم جديد .

كان على اليابانيين البحث من جديد عن شخصيات صينية لتأليف حكومة مركزية تعادى الزعيم الصينى تشانج كاي شيك . وكان هذا يتطلب وقتا طويلا. وغاصت قدما اليابان بعمق . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ عقد مؤتمر امبراطورى أعلن فيه الأمير كوني أن اليابان ليست لها طموحات لضم مزيد من الأراضى ، وأنها لا تريد من شىء سوى أن تتفهم الدول الكبرى أن هناك « نظاما جديدا » فى شرق آسيا . وأصبح وضع حكومة كوني متأرجحا فقدم استقالته فى ٣ يناير ١٩٣٤ ليخلفه البارون هيرانوما .

ويلاحظ أن اليابان حتى ذلك الحين لم تنضم الى التحالف العسكرى الألمانى - الإيطالى الذى أنشئ فى ٢٢ مايو ١٩٣٩ وتريثت اليابان لتتضح أمامها نتيجة المفاوضات التى كانت دائرة بين انجلترا وفرنسا والروس .

أما الولايات المتحدة فقد عمدت من جانبها فى ٢٦ يوليو ١٩٣٩ الى فسخ المعاهدة التجارية والبحرية التى كانت مبرمة بينها وبين اليابان منذ ١٩١١ وذلك كوسيلة للضغط على اليابانيين وتأكيدا لرفضها القاطع

(1) Mourin, M. Ibid. P. 592.

الاعتراف بضرورة وجود ما أسمته اليابان « بالنظام الجديد » فى شرق آسيا . وكانت اليابان تستورد من الولايات المتحدة ٧٥٪ من قيمة بترولها وأكثر من ٥٠٪ من المواد الأولية التى تحتاجها وصار احتياجها اليها أشد فى ظروف حربها مع الصين .

ولما قامت ألمانيا بتوقيع معاهدة مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ فان ذلك أسقط فى يد اليابانيين فصار من العسير عليهم ايجاد شئ من التوافق بين هذه المعاهدة وبين اتفاق مناهضة الكومنترن الذى وقعوه مع الألمان فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ ، وعلى الفور قدمت وزارة هيرانوما استقالتها ، وألف الجنرال أبى (Abe) وزارته . وتقدمت الوزارة الجديدة باقتراح مؤداه انتظار وترقب ما يحدث فى المسرح السياسى والعسكرى الأوروبى ، والاستفادة من الحرب فى الغرب للاسراع فى التخلص من ورطة المسألة الصينية .

لكن الحرب فى الصين كانت قد أخذت شكلا مختلفا تماما لصالح الصينيين ، اذ ابتدعت الصين حينذاك حرب العصابات لأول مرة لتلقى خلف الخطوط اليابانية رجال العصابات الذين كبوا اليابانيين خسائر هائلة وعادت حكومة أبى تحاول عبثا إبرام معاهدة تجارية مع الأمريكيين . لكن هذه الحكومة عانت نفس المشكلات التى عانت منها سابقتها فقدمت استقالتها فى يناير ١٩٤٠ . وشكل الأدميرال يوناى الحكومة الجديدة وتولى فيها آريتا وزارة الخارجية مرة أخرى . ولم يختلف موقفه هذه المرة عن مواقفه السابقة . لكن النصر الألمانى السريع على الفرنسيين بهر اليابانيين بشدة وعزز من دعاوى العسكريين فى اليابان .

(د) اتجاه اليابان نحو البحار الجنوبية :

وعلى الفور انتبرت اليابان - بعد الهزيمة الفرنسية . لتطلب من فرنسا فى ٢٠ يونيو ١٩٤٠ التنازل عن عدة قواعد فى تونكين ، وبالفعل وقع السفير الفرنسى اتفاقا تعترف فيه فرنسا لليابان بوضعها الخاص فى الصين . كذلك فعلت بريطانيا نفس الشئ . وكان معنى ذلك أن الخط الحديدى فى يونان

سوف يكون معطلا . ومع ذلك فان فرنسا رفضت فى ١٠ يوليو ١٩٤٠ طلبا
يابانيا بعبور قواتها اقليم تونكين .

وفى ١٨ يوليو ١٩٤٠ شكل كونوى حكومة جديدة صارت تستخدم
انتصار الألمان على المسرح العسكرى الأوروبى بمثابة ورقة ضغط رابحة،
وصار ماتسوكا - أحد أشد المناصرين للنظم الشمولية وزيرا للخارجية .
وطرح الأمير كونوى برنامج اليابان فى تلك الفترة . وكان من بين هذا البرنامج
تحقيق اصلاحات فى الداخل تسير على نمط الفاشية الهتلرية ، وبالتالى تم
حل جميع الأحزاب اليابانية ، واتشاء حزب وطنى واحد كبير يتولى ادارة دفة
الحكم . ولم يخفى هذا الحزب الكبير هدفه فأعلنه على رعوس الأشهاد :
« التحالف الوطنى من أجل اعلاء السياسة الامبريالية »^(١) .

أما على الصعيد الخارجى فان حكومة كونوى وضعت لنفسها هدفا
محددا وواضحا هو اخضاع واستغلال الصين « ومنطقة البحار الجنوبية » .
وتعبير البحار الجنوبية هذا يعنى الهند الصينية وجزر الهند الهولندية .

وما لبثت الحكومة أن قدمت فى ٢ أغسطس ١٩٤٠ انذارا للسفير
الفرنسى تطلب فيه حق عبور القوات اليابانية واستخدام مطارات الهند
الصينية . وفى ٣٠ أغسطس تم توقيع اتفاق لهذا الغرض بين حكومة فيشى
الفرنسية وبين طوكيو . وما لبثت اليابان ان وجهت انذارا جديدا تم تسليمه
للسفير الفرنسى فى ١٥ سبتمبر يطلب من فرنسا تسليم القواعد البحرية فى
هايفونج، ومناطق أخرى استراتيجية ، وتعديل الحقوق الجمركية من أجل تعاون
اقتصادى أكبر مع اليابان .

(1) Mourin, M, Op. cit P. 595 .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠ انتقلت اليابان خطوة أخرى ، حيث وقع وزير الخارجية ماتسوكا الحلف الثلاثى الذى يقضى - على سبيل المعاملة بالمثل - أن تعترف كل من المانيا وايطاليا لليابان بحق اقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى وأن تقدم هاتان الدولتان مساعدتهما لليابان لتحقيق هذا الهدف . غير أن الرد الأمريكى على هذا التحالف جاء قوريا اذ أمرت حكومة الولايات المتحدة بايقاف كافة شحنات الحديد والطائرات والبتروال التى كانت فى طريقها الى اليابان ، ومنحت فى المقابل قروضا جديدة للصين . وقامت اليابان بغزو سيام اقتصاديا وأصبحت خاضعة لنفوذ اليابانيين تماما .

غير أن احتلال الهند الصينية وتمركز قوات يابانية ضخمة فى مقاطعة هاينان الصينية شكل فى نظر الولايات المتحدة تهديدا خطيرا لممتلكاتها وقواعدها فى المحيط الهادى ، كذلك للممتلكات البريطانية والهولندية .

ولقد صار ماثلا فى الأذهان فى بداية عام ١٩٤١ أن هناك امكانيتين : امكانية قيام حرب بين اليابان والولايات المتحدة ، وامكانية العدوان الألمانى على الاتحاد السوفيتى ولما كانت كل دولة من هذه الدول تحاول أن تتحاشى القتال على أكثر من جبهة واحدة ، لذلك عمدت كل من اليابان والاتحاد السوفيتى الى التخفيف من نزاعاتها ووقعت اليابان والاتحاد السوفيتى فى ١٣ ابريل ١٩٤١ معاهدة صداقة وعدم اعتداء مدتها خمس سنوات .

لذلك صارت اليابان طليقة اليدين فى المحيط الهادى . وفى ٢٢ يونيو ١٩٤١ هاجم الألمان الاتحاد السوفيتى ففضلت اليابان الالتزام بمعاهدة صداقتها مع الاتحاد السوفيتى الموقعة فى ١٣ ابريل ولم تقدم لحليفها المانيا

أية مساعدات في حربها مع الروس^(١) .

(هـ) توتر العلاقات مع الولايات المتحدة :

استقالت وزارة كونوى في ١٦ يوليو ١٩٤١ ، وهي تلك التي شهدت كما رأينا كثيرا من التعديلات . وكان الأمر يتطلب في تلك الظروف قدرا كبيرا من الحكمة . وفي ١٨ يوليو قام كونوى مرة ثانية بتأليف وزارة جديدة دون أن يشترك فيها ماتسوكا وعين الاميرال تويودا وزيرا للخارجية والجنرال توجو (Tojo) وزيرا للحربية . وفي ٢٩ يوليو وتحت ضغط من هتلر تم توقيع بروتوكول بين طوكيو وحكومة فيشي (Vichy) للدفاع المشترك عن الهند الصينية الفرنسية وبذلك امتد الاحتلال الياباني الى هذه المنطقة .

ولكن امتداد السيطرة اليابانية على أراضى الهند الصينية أكد المخاوف الأمريكية ، فأعلنت الحكومة الأمريكية بأن ذلك يهدد خطوط أمنها . وسارعت الى اتخاذ خطوة أخرى أكثر عنفا بتجميد كافة الممتلكات اليابانية الموجودة في الولايات المتحدة وفي إنجلترا . وفي شهر أغسطس ١٩٤١ انقطعت كافة سبل الاتصال المباشرة بين الولايات المتحدة واليابان سواء منها الاتصال بالبواخر أو بالطائرات أو بالتلغراف أو بالتليفون . ثم في شهر أكتوبر تم ايقاف كل الصادرات البترولية من الولايات المتحدة ومن الممتلكات البريطانية والممتلكات الهولندية لليابان . وحتى المفاوضات التي حاول السفير الياباني في واشنطن الأدميرال نومورا عقدها لم تصل الى أية نتيجة . وأصبح صدام السياستين الأمريكية واليابانية أمرا لا يمكن تحاشيه .

ولكن كونوى الذي طالما لم يرضخ لضغوط برلين بدخول اليابان الحرب ، لم يعد يملك الآن أن يقاوم ازاء هذا الصدام الياباني - الأمريكي

(1) Mourin, M. Ibid P. 596 .

الذى صار قدرا محتما . وفى ٢٧ أغسطس بعث برسالة تنقسم لهجتها بالاعتدال الى الرئيس روزفلت ، ولكنه سرعان ما بهره حجم الانتصارات الألمانية على الروس من ناحية ، وكذلك الانتصار العسكرى الذى حققه الجيش الألمانى فى افريقيا (Afrika Korps) . لذلك أخذ العسكريون اليابانيون يميلون الى املاء وجهات نظرهم العدوانية من منطق قوة موضحين أن اليابان على أتم استعداد فى الوقت الذى لا يتوافر ذلك للأمريكيين لانشغالهم بمساعدة انجلترا والاتحاد السوفيتى . ومع ذلك قدم الأمير كونوى استقالته^(١) . وألف الجنرال توجو الحكومة الجديدة فى ١٨ أكتوبر تضم ١٤ وزيرا من بينهم ٧ جنرالات بحريين فضلا عن أن توجو نفسه كان يمثل أشد الفئات العسكرية تطرفا . وهكذا اتجهت اليابان لدخول الحرب .

ثالثا : دخول اليابان الحرب العالمية الثانية :

١ - الوضع السياسى قبل ضرب بيرل هاربور

ما من شك فى أن الولايات المتحدة كانت منحازة بعواطفها للحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، وقدمت لهم مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة بينما احتفظت اسميا بحيادها وعند نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ أقر الرئيس روزفلت قانون الحياد الأمريكى الذى يقضى بحظر تصدير الأسلحة على اختلاف أنواعها الى جميع الدول المتحاربة دون استثناء ، الأمر الذى أضر بكل من بريطانيا وفرنسا بأكبر من ضرره على ألمانيا .

ولما كان الرئيس روزفلت يعطف على قضية الحلفاء كما أسلفنا فانه أوعز الى الكونجرس بتعديل أحكام ذلك القانون بحيث يبيح للرعايا

(1) Mourin, M. Ibid. P. 597.

الأمريكيين بيع العتاد الحربى . وأقر الكونجرس فى ٣ نوفمبر ١٩٣٩ قانونا يسمح للدول المتحاربة أن تشتري نقدا ما تحتاجه من أسلحة شريطة ألا يتم نقلها على بواخر أمريكية .

على أن السبب المباشر لدخول الولايات المتحدة الحرب هو تطور الاحداث فى منطقة الشرق الأقصى ، وازدياد توتر علاقاتها مع اليابان بوجه الخصوص^(١) . ذلك أن المعارك كما رأينا قد أحتدمت فى الصين بين الجيوش اليابانية و جيوش تشانج كاي شيك الذى عولت عليه الولايات المتحدة كثيرا فى بادئ الأمر ، بالإضافة الى التوتر الشديد بينها وبين اليابان . ولما أعلنت اليابان فى ٢٥ يوليو أنها أخذت على عاتقها حماية مستعمرة الهند الصينية الفرنسية كان رد الرئيس روزفلت على ذلك حاسما . فقد اتخذ قرارين فى أن واحد هما : ضم القوات المسلحة الفلبينية الى جيش الولايات المتحدة ، وتعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائدا أعلى لقوات الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى .

حينذاك بيئت العسكريون اليابانيون النية على اعلان الحرب بعد أن اتخذوا من المانيا النازية وايطاليا الفاشية حليفين طبقا لمعاهدة الدول الثلاث (اليابان ، وايطاليا وألمانيا) . لكن الحكومة اليابانية فى محاولة أخيرة أرسلت وفدا الى واشنطن لازالة أسباب الاحتكاك بين الدولتين ، وقد تكون فعلت ذلك كسبا للوقت وإتماما لاستعداداتها .

٢ - ضرب بيرل هاربور (١٩٤١)

وفى حين كانت المفاوضات دائرة فى واشنطن على قدم وساق ، فوجئ الأمريكيون ، والعالم أجمع بنبا قيام القاذفات اليابانية المنقولة على حاملات للطائرات بقذف الطوربيدات وإمطار الأسطول الأمريكى الراسى

(١) هـ . فيشر ، تاريخ أوربا الحديث ، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع
الطبعة السابعة ص ٦٨٦ ، ٦٨٧

فى بيرل هاربور بوابل من القنابل . وقد تم هذا القذف - كعادة اليابان فى حروبها دون سابق انذار . وكان ذلك فى الساعة السابعة والدقيقة الخمسة والخمسين من صباح الأحد ٧ ديسمبر ١٩٤١^(١) .

ولم تكتف اليابان بذلك فهاجمت فى نفس الوقت انطلاقا من جزيرة فرموزا مطارات الجيش الأمريكى بالقرب من مانىلا فأحدثت بها خسائر مروعة . وهكذا أخذ القادة الأمريكيون المحليون ورجال الحكومة فى واشنطن على غرة كاملة ولكن سرعان ما تحولت دهشتهم الى غضب محموم ، وتصميم على الانتقام . فقطعت المفاوضات على الفور ، وأعلن الكونجرس فى اليوم التالى نشوء حالة حرب مع اليابان . وبعد ثلاثة أيام أعلنت كل من ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة .

وكان الموقف الحربى على الساحة الأوروبية فى ذلك الظرف يميل لصالح جيوش ألمانيا حيث كان هتلر مسيطرا على أوروبا الغربية والبلقان وكانت جيوشه متوغلة فى قلب الاتحاد السوفيتى الذى كان يبدو فى عيون العالم ، وكأن الجيوش السوفيتية على وشك القاء سلاحها أمام ضغط الجيش الألمانى ، الى جانب أن أسبانيا صارت تخضع لحكم دكتاتورى يدين بوجوده لمساعدة دولتى المحور -

٣ - الانتصارات الأولى لليابانيين

فى خلال الأشهر الثمانية الأولى التى دخلت فيها اليابان الحرب ونتيجة الضربات التى شلت فيها الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور ، استطاعت القوات اليابانية البحرية احتلال سيام وشمال شرقى الملايو . وعمل سقوط سيام على فتح الطريق لدخول الجيوش اليابانية الى الملايو . وفى ١٠ ديسمبر أغرق اليابانيون فى هجمة مركزة البارجيتين البريطانيتين

(١) هـ فيشر نفس المرجع ص ٦٨٨ .

« ريبالس » ، « وفرنس أوف ويلز » فعملوا كذلك على شل حركة السلاح البحرى البريطانى فى الشرق الأقصى .

وسهلت هذه الضربات الموفقة على اليابانيين تحقيق جميع أهدافهم الرئيسية فى جنوب شرق أسيا . فسقطت هونج كونج فى أيديهم فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤١ . كما سقطت سنغافورة - أهم القواعد البريطانية فى المنطقة - فى أيديهم فى ١٥ فبراير بعد قصفها بالقنابل يومين متوالين . واستولى اليابانيون كذلك على سومطرة وجافا ، وبانى ، وتيمور وغيرها من جزر الهند الشرقية التى تزخر بموارد الثروة الطبيعية الهائلة سواء من البترول أو من مزارع المطاط الضخمة . ويتسلم جافا فى ٩ مارس ١٩٤٢ إنهار حاجز الملايو ليفسح الطريق أمام تقدم القوات اليابانية .

وبعد سقوط الملايو تحول جانب من الجيش اليابانى الى بورما . وسرعان ما سقطت رانجون عاصمة بورما فى أيديهم فى ٧ مارس . وبلغت الجيوش اليابانية بعد ذلك بأسبوع واحد أكياب على خليج البنغال .

وحاول الأمريكيون دون جدوى الدفاع عن باتان وكورييجيدور يعاونهم فى ذلك الجنود الفلبينيون ولكن الجنرال كنج King أبى التسليم مع جنوده البالغ عددهم ١٢٥٩٠ أمريكى ، وأكثر من ٦٠.٠٠٠ فلبينى كما اضطر الجنرال وين رايت الى التسليم مع جيشه البالغ ١١.٠٠٠ من الأمريكيين وما يزيد على ٥٠.٠٠٠ من الفلبينيين. وبذلك يكون قد تقوض فى أقل من ستة شهور الجانب الأكبر من الامبراطوريات الاستعمارية التابعة لكل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

وقبل أن نعرض لوقف الزحف اليابانى ، نود الإشارة الى أثر الغزو اليابانى للصين بالقدر الذى سمح برجحان كفة الشيوعيين على خصومهم »

الوطنيين « من أنصار تشانج كاي شيك كذلك كان للسياسة الأمريكية المترددة والتي اظهرت الحياد بين الجانبين الصينيين المتصارعين ، فى حين كانت تلقى بثقلها الى جانب « الوطنيين » مما جعلها تخسر كلا الجانبين ، فلا الشيوعيون صدقوها ، ولا الوطنيون وثقوا فى قاعليتها – الأمر الذى أسهم كذلك فى زيادة رجحان كفة الشيوعيين .

٤ - أثر الموقف الأمريكى أثناء الغزو اليابانى للصين

لقد كان المسرح الصينى مهياً للانتصار الشيوعى . فعند نهاية عام ١٩٤١ كانت حكومة تشانج كاي شيك التى اتخذت مدينة شانجكجج مقرا لها قد أنهكتها الصراع الذى دام أربع سنوات فى مقاومة اليابانيين . ولقد استطاعت هذه الحكومة أن تستمر قائمة فقط لأن اليابانيين رأوا عدم جدوى محاربتها لشدة هزالتها .

أما الأمريكيون فقد كانوا يبذلون جهد المستطاع لكى تبقى الصين فى الحرب لإلهاء اليابانيين ، فساعدوا الصين بنصف مليار دولار كقرض فى عام ١٩٤٢ ، بالإضافة الى عمليات اسقاط جوى للامدادات على جبال الهيمالايا ، فضلا عن ارسال المستشارين العسكريين الأمريكين الى شانجكجج . ولكن هذه الاجراءات لم تجد فتىلا . وسعى الرئيس الأمريكى روزفلت ومستشاروه ، لتدبير خطط لدعم الصين لما بعد الحرب لكى يقيموا منها قوة كبرى . واستطاع الرئيس الأمريكى أن يجتذب الى صفه كلا من تشرشل وستالين ليصدروا اعلان القاهرة فى ديسمبر ١٩٤٣ الذى ينص على اعادة كل من منشوريا وفرموزا الى الصين^(١) .

(1) Link, A & Catton, W, American Epoch, A history of The United States since 1900 P. 123 .

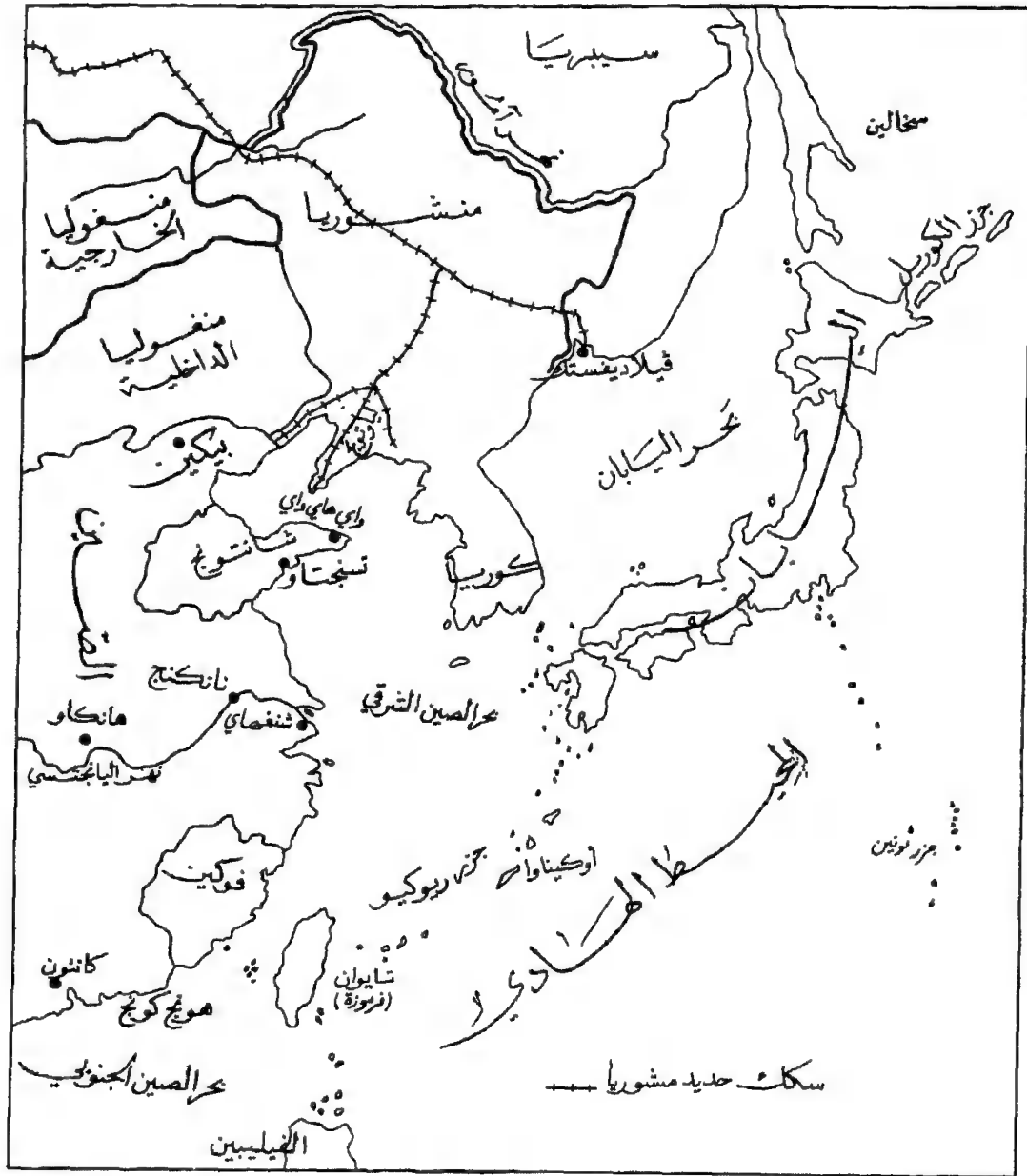
على أنه لا ينبغي لنا أن نغفل أن تشانج كاي شيك كان يواجه طوال الحرب ليس فقط اليابانيين ، وإنما كان يواجه الخطر الداخلى المتمثل فى الضغط الشيوعى ، ذلك أن الشيوعيين لما تم طردهم من جنوب الصين عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ اتجهوا إلى بينان (Yenan) فى مقاطعة شانسى (Shensi) شمال غربى الصين وهناك أقاموا لهم حكومة تستهدف لهجمات متكررة من قوات « الوطنيين » لكنهم لم ينهزموا أمامهم أبدا .

لكن الشيوعيين اشتد عودهم بعد الغزو اليابانى لبلادهم عام ١٩٣٧ لذلك رفض الشيوعيون دعوة تشانج كاي شيك للخضوع للحكومة المركزية والتكاتف مع الدفاع عن الصين بكاملها - . ولقد تزايدت قوة الشيوعيين فى مستهل عام ١٩٤٤ حتى أن تشانج كاي شيك خصص لهم ٤٠٠.٠٠٠ جندي من خيرة قواته من أجل محاصرتهم^(١) .

ولقد أتخذ تشانج كاي شيك جانب العناد ، فكلما ضغط عليه الأمريكيون للاتفاق مع الشيوعيين كلما أصر على القول بأن الشيوعيين يودون السيطرة الكاملة على الصين . وعلى ذلك رأى الأمريكيون أن شدة اصراره على رفض هذه الوحدة مع الشيوعيين الا بعد خضوع حكومة بينان لسيطرته بالأجدوى من الاتفاق معه وأن الفساد قد أستشرى فى صفوف أعوانه .

ومنذ عام ١٩٤٥ صارت السياسة الأمريكية واضحة ، وهى الاستمرار فى مساندة تشانج كاي شيك ، وفى نفس الوقت محاولة تجنب اتساع نطاق الحرب الأهلية فى الصين والسعى لوجود ائتلاف حكومى بين الجانبين المتصارعين .

(1) Link, A & Catton, W, Ibid, P. 123 .



(الصين الشرقية وسكك حديد منشوريا)
(شكل رقم ٣)

على أن الحرب فى المحيط الهادى قد انتهت نهاية مفاجئة وكان على الولايات المتحدة أن تكيف سياستها . فكان أول ما أقدمت عليه الولايات المتحدة مساعدة تشانج كاي شيك وقبلت التسليم اليابانى ، وسارعت الى احتلال أهم الموانى الصينية وأهم المدن قبل أن يحتلها الشيوعيون . كما قام سلاح الجو الأمريكى بحمل ثلاثة جيوش صينية من الداخل الى المقاطعات الشرقية والشمالية خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٥ . بل الأكثر من ذلك أن الأسطول الأمريكى قام بنقل ٤٠٠.٠٠٠ جندي من القوات « الوطنية » الى موانى منشوريا ، وقامت قوات مشاة البحرية الأمريكية باحتلال المدن الهامة مثل تسنجاتاو (Tsingtao) وتيان - تسين (Tien - Tsin) ريثما يتسنى للقوات « الوطنية » التمكن من احتلالها .

ومع كل ذلك فان القوات الشيوعية كانت أكثر قوة ومتحصنة فى الشمال وفى منشوريا حيث كانت القوات الروسية تدمم بالسلاح اليابانى الذى خلفه اليابانيون المهزومون وراءهم .

واتخذ الأمريكيون قرارهم الأخير فى أواخر سنة ١٩٤٥ بإرسال الجنرال مارشال (Marshall) للصين لعقد هدنة توطئة لاقامة حكومة ائتلافية يتعاون فيها الكومنتانج مع الأحزاب الشيوعية ، ليتنافس الفريقان منافسة سلمية للوصول الى الحكم . والحقيقة أن هذه الجهود الأمريكية لم تسفر عن شئ . فقد استولى الشيوعيون على موكدن (Mukden) فى أكتوبر ١٩٤٨ وعبروا نهر اليانجتسى فى أبريل ١٩٤٩ واحتلوا هانكاو (Hankow) ، ثم شنغهاى، وكانتون وبقية الموانى الجنوبية ، وانسحب تشانج كاي شيك الى تشانكنج فى أكتوبر ١٩٤٩ ولان بالفرار بطريق الجومع فلول أتباعه وحكومته الى تايوان فى ديسمبر ١٩٤٩ . وتمكن القادة الشيوعيون بزعامة ماوتسى - تونج - وتشو - اين لاي من إقامة جمهورية للصين الشعبية فى بكين فى ٢١

سبتمبر ١٩٤٩ وأعلنوا صداقتهم للاتحاد السوفيتي ، وبدأوا حملة مكثفة لطرد كافة المسئولين الأمريكيين والبعثات التبشيرية الأمريكية^(١) .

ه - وقف الزحف الياباني

نعود الآن للزحف الياباني وقد رأينا فيما سبق الانتصارات اليابانية الكاسحة وانهيار الجانب الأكبر من الامبراطوريات التابعة لكل من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة أمام الزحف الياباني . غير أن الحرب ما قتنت أن تحولت تحولا في غير صالح اليابانيين . إذ كان رد الفعل الأمريكي قد تبلور في خطة مدروسة ومحدودة لسحق اليابانيين . فقد بذلت المعونات المكثفة للصينيين عن طريق الجو وتم ايجاد طرق لتزويدهم بالذخائر والمؤن كذلك قامت السفن والطائرات الأمريكية معززة بالتشكيلات العسكرية الاسترالية والنيوزيلندية بضرب خطوط المواصلات اليابانية محققة لأول مرة خسائر جسيمة في الخطوط البحرية والتجارية اليابانية . وتم انزال قوات أمريكية ومتحالفة في بعض جزر المحيط الهادئ . وبعد معارك شرسة تم استعادة جوادل كانال (Guadal canal) في معركة استطال مداها من أكتوبر ١٩٤٢ حتى فبراير ١٩٤٣ .

لكن الروح القتالية العالية لليابانيين وشجاعتهم في الحرب أذهلت الجميع . وما أن شارف عام ١٩٤٣ على نهايته حتى كانت كل جزر سالمون وجانب كبير من غينيا الجديدة قد سقطت في أيدي الحلفاء . وانتهج الحلفاء أسلوب القفز من جزيرة لجزيرة في المحيط الهادئ ثم أتبعوا ذلك بأسلوب أسمى « قفز الحمل » (Saute - mouton) أي الوثب من أعلى طريق وثوب آخر بحيث يتركون وراءهم جزرا قد تم احتلالها بواسطة جنودهم .

(1) Link, A & Catton, W, Ibid, P. 127 .

وهنا نجد أنفسنا أمام نقطة حاسمة فى المعارك ربما تكون قد غابت عن أذهان العسكريين اليابانيين وهى أن طاقة الانتاج الأمريكى سمحت بسرعة بزيادة الطاقات والامكانيات المتاحة لدى الجنرال ماك آرثر والأدميرال الأمريكى نيميتز . وبسرعة استعاض الأمريكيون عن خسائرهم التى تكبدها فى بيرل هاربور .

أما الحكومة اليابانية فكان عليها أن تعود الى حساب الصعوبات والمشكلات التى عليها أن تواجهها . فالقدرات الصناعية اليابانية كانت بعيدة عن أن تزيد بنفس معدل زيادة الطاقات والقدرات الصناعية الأمريكية . كذلك فإن الترسانات البحرية اليابانية لم تعد تلاحق الخسائر الهائلة التى منى بها اليابانيون .

وفى سبتمبر ١٩٤٣ أعلن الجنرال توجو ضرورة تنظيم اليابان واعدادها للحرب الكاملة . وفى هذا الظرف وفى شهر نوفمبر ١٩٤٣ اجتمع كل من الرئيس روزفلت وتشرنشل وتشانج كاي شيك فى القاهرة ليصدروا قرارهم بما سمي اعلان القاهرة بفرض التسليم غير المشروط على اليابان ، وحرمانها من كافة الأراضى التى احتلتها منذ بداية توسعها أو بمعنى آخر اعادتها الى حدودها عام ١٨٥٣^(١) .

وفى بداية عام ١٩٤٤ تقدم الأمريكيون لمهاجمة جزر مارشال ، وكارولينا ، وصارت القوات اليابانية تتراجع أمام هذه الهجمات . وشعر الرأى العام اليابانى أن الدائرة بدأت تنور عليهم ، وأرجعوا ذلك الى عدم توجيه الحرب وجهتها السليمة من ناحية ، ولظهور خلافات بين القادة العسكريين والقادة المدنيين من جهة أخرى . ولجأت الحكومة اليابانية الى اجراءات صارمة على الصعيد المحلى لتحويل شكل الحياة تحولا

(1) Mourin, M. Op. cit P. 601.

جذريا : من ذلك العمل على اختفاء كافة أوجه الصرف غير المجدية وأغلقت المطاعم الفاخرة ، وأماكن اللهو سوى منها ما كانت ترتاده جماهير الشعب الكادحة . وذلك بالإضافة الى اغلاق المقاهى والحانات . أما بنات الجيشا فقد تم الحاقهن للعمل بالمصانع أو الحقول ، كذلك صار العمل إجباريا لكل اليابانيين على اختلاف طبقاتهم وإلغاء الراحة الأسبوعية .

وتمكن الأمريكيون فى شهر يونيو ١٩٤٤ من النزول فى جزيرة سايبان (Saipan) ثم أشفعوا ذلك باحتلال جزر ماريان . وسرعان ما وجهت الانتقادات اللانعة الى الجنرال توجو (Tojo) الذى اعترف بشجاعة بأن العدو قد « نجح فى اختراق آسيا الشرقية الكبرى » وسرعان ما قدمت حكومة توجو استقالتها .

ثم عمد الامبراطور الى استشارة مجلس مكون من رؤساء الحكومات اليابانية السابقين وقام الجنرال كايسو (Kaiso) بتشكيل الحكومة الجديدة . ثم فى ٥ أغسطس ١٩٤٤ تم تشكيل مجلس أعلى لقيادة الحرب . لكن الوضع العسكرى بدأ يتهاوى نظرا لأن الألمان قد تضعضع وضعهم العسكرى على الساحة الأوروبية .

على أن آخر الهجمات اليابانية كان لإبعاد التهديد من جانب قاذفات القنابل الأمريكية التى اتخذت قواعدا فى جنوب الصين فقام اليابانيون فى صيف ١٩٤٤ بهجوم موفق احتلوا فيه المطارات الأمريكية. ولكن هذا النصر كان عديم الجدوى طالما أن حاملات الطائرات الأمريكية كان بوسعها الاقتراب من الشواطئ اليابانية ذاتها .

وتمكن الأمريكيون فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٤ من النزول فى الفلبين فى ليت (Leyte) وتمركزوا فى مانيلا ، ثم تمكنوا فى فبراير ١٩٤٥ من احتلال أيو

وجيما التى تبعد ١٢٠٠ كيلومترا عن طوكيو . وفى أبريل احتل الأمريكيون أوكيناوا ، فاشتدت مقاومة اليابانيين ، وحاربوا حتى الموت واستخدموا تكتيكا هو القريد من نوعه بطلعات انتحارية بالطائرات على شكل مجموعات . لكن شراسة الهجوم الأمريكى كانت أكبر من شجاعة الجنود الذين شهد لهم العالم أجمع . وتم قصف طوكيو لأول مرة بغارة مقردة يوم ١٨ أبريل ١٩٤٤ ، ثم تم قصفها مرة ثانية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٤ . ثم بعد ذلك كان يتم قصفها بمعدل يومى تقريبا . ونظرا لتركز الصناعات اليابانية فى أماكن محددة فقد صارت هدفا سهلا للقصف الجوى .

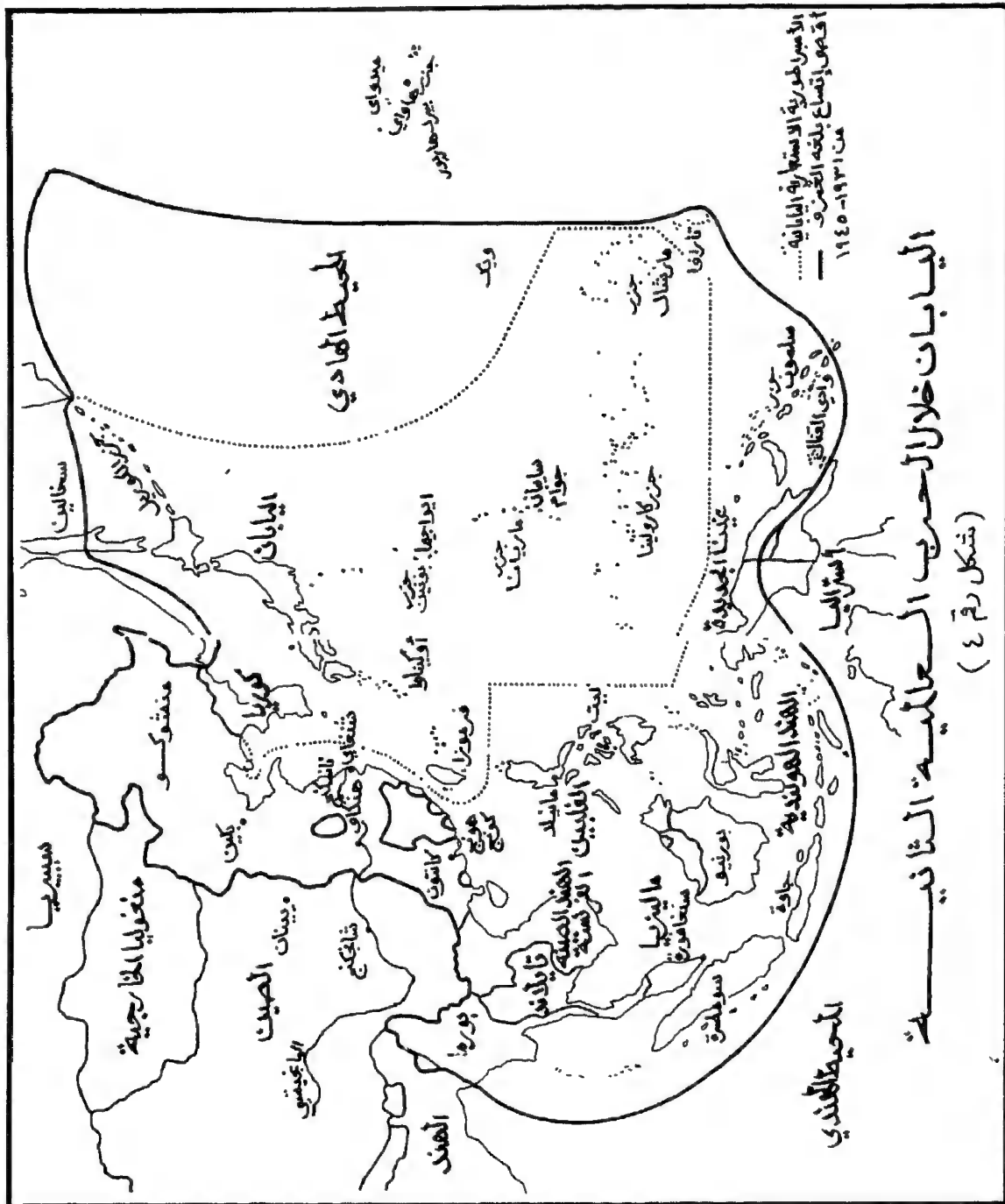
وارتفعت أصوات الشعب ، والبرلمان اليابانى ، وممثلو الحزب الوحيد الحاكم مطالبة بتحول جذرى فى الهيكل الإدارى لليابان ، وبإيجاد قدر أكبر من الوحدة فى إدارة الحرب . وصدر قرار بتعبئة الذكور من ١٢ الى ٦٠ سنة والانات من ١٢ الى ٤٠ سنة . وأغلقت المدارس مؤقتا لدواعى الحرب .

وحتى تكتمل المأساة فصولا فقد أخطر مولوتوف سفير اليابان فى موسكو ، « ساتو » أن حلف عدم الاعتداء اليابانى - السوفيتى المبرم فى ١٣ أبريل ١٩٤١ قد فقد مضمونه منذ هجوم الرايخ على السوفييت ، وهجوم اليابان على الولايات المتحدة وانجلترا وأنه لا محل لتجديده^(١) .

٦ - تسليم اليابان

ولما استقالت حكومة كايسو ، شكل الأدميرال المسن سوزوكى وزارة جديدة ، كانت آخر وزارات الحرب تولى فيها وزارة الخارجية توجو

(1) Mourin, M. Ibid. P. 603.



اليابان خلال الحرب العالمية الثانية

(شكل رقم ٤)

(Togo) ، وكذلك وزارة آسيا الكبرى وما لبثت ألمانيا أن استسلمت فى ٧ مايو ١٩٤٥ وقام توجو بالاحتجاج ضد هذا « الانتهاك الخطير » للميثاق الثلاثى . وفى ٢٢ مايو أعلنت الاذاعة اليابانية أن الوضع الحرج للحرب قد خلق اتجاهها نحو الاضطرابات فى المحيط الهادى وكان يلزم لمجابهة هذا الوضع وجود أكبر درجة من الوحدة فى رأى . وفى ١٠ يونيو خول الدايت اليابانى صلاحيات دكتاتورية واسعة لسوزوكى . ومع ذلك فقد ظلت القنابل تنهمر كالمطر على المدن اليابانية ، وتتزايد حدة كل يوم . وفى ١٢ يوليو كلف الامبراطور الأمير كونيوى بأن يحمل رسالة شخصية منه الى ستالين ليطلب نيابة عنه من الحلفاء شروط وقف اطلاق النار بحيث يكون ذلك بطريقة مشرفة . واتصل كونيوى تليفونيا بـستالين يوم ١٣ يوليو لكن ستالين كان يعد حقائبه للذهاب فى الغد الى مؤتمر بوتسدام . ورفض أن يبلغ هذا الطلب بالتوسط رسميا ، وإن كان قد أبلغ ذلك لكل من ترومان وتشيرشل فى بوتسدام .

وقد وجه كل من الرئيس الأمريكى ترومان ورئيس الوزراء البريطانى تشيرشل وبموافقة الزعيم الصينى تشانج كاي شيك رسالة فى ٢٦ يوليو ١٩٤٥ الى الشعب اليابانى من بوتسدام - أطلق عليها البعض انذار بوتسدام - يطلبون منه التخلص من حكوماته التى فرضت عليه حربا لا أمل فيها ، وأن يقبل تسليما لا قيد فيه ولا شرط ، وإلا لقيت المدن اليابانية الدمار والحريق الشامل - وقد تضمنت هذه الرسالة أنه من بين شروط الاستسلام إلغاء النظام العسكرى ، ونزع السلاح الشامل ، وإلغاء الصناعات الحربية ، وحصر سيادة اليابان على الجزر الأربعة الكبرى وأن يجرى إحتلال اليابان من جانب قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الشروط . وتم إلقاء منشورات من الجوفى اليوم التالى على احدى عشرة مدينة يابانية لإخبارهم بهذه الشروط .

وفى ٢٧ يوليو ردت وكالة الأنباء اليابانية الرسمية بأن الحكومة تجاهلت هذا الانذار ، وأن اليابانيين يفضلون الهلاك التام على أن يقبلوا شروط

بوتسدام . وفى ٦ أغسطس أُلقيت القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما ودمرت المدينة تدميرا شديدا وتسبب عن ذلك أن لقى ١٦٠.٠٠٠ يابانى مصرعهم .

وفى ٨ أغسطس طلبت الحكومة اليابانية من الحكومة السويسرية التدخل لدى الأمريكين لمنع استخدام هذا السلاح الشيطانى مرة أخرى، وأن تقول للأمريكين لو أن سياستهم هى سياسة جورج واشنطن أو ابراهام لنكولن فانه يصير من السهل التفاهم معهم .

بيد أن المصائب عادة لا تأتى فرادى ، فقد بعث الاتحاد السوفيتى فى الثامن من أغسطس لليابان ينبئها أنه من أجل اختصار الحرب وازهاق مساندة الاتحاد السوفيتى لحلفائه فانه سوف يكون فى حالة حرب مع اليابان اعتبارا من يوم ٩ أغسطس . وعلى الفور قامت الجيوش السوفيتية بغزو منشوريا فى فجر يوم ٩ أغسطس . وفى نفس هذا اليوم أُلقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة نجازاكى^(١) .

على أن العدوان السوفيتى على اليابان وإلقاء القنبلة الذرية عليها هيا لليابان فرصة للتسليم دون إراقة ماء وجهها ودون جرح للكبرياء اليابانى . وفى ١٠ أغسطس اتصلت الحكومة اليابانية بالحكومتين السويسرية والسويدية لتخطرهم أنه طبقا لرغبات جلالة الامبراطور لاحلال السلام فإنها مستعدة لقبول شروط بوتسدام تحت تحفظ واحد ، إنه لا تمس امتيازات جلالة الامبراطور . وتشاور الحلفاء فيما بينهم ووافقوا على ابقاء الامبراطور على عرشه .

وفى ١٤ أغسطس أعلنت الحكومة اليابانية أن الامبراطور قبل شروط بوتسدام ، وأصدر أوامره السامية طبقا لذلك . وفى اليوم التالى

(1) Mourin. M. Ibid. P. 604.

- ١٥ أغسطس ١٩٤٥ - وجه الامبراطور رسالة الى شعبه بنفسه لانتهاء الحرب . أما وثيقة الاستسلام فقد وقعت فى ٢ سبتمبر على الباخرة ميسورى عند مرسى طوكيو وكانت الباخرة ترفع العلم القديم للكومودور بيرى الذى كان قد حضر عند هذا الشاطئ عام ١٨٥٣ . وهكذا لقى أحفاد الساموراي الهزيمة وأصبحت أراضي آبائهم المقدسة حطاما وركاما .

٧ - دواعى القصف الذرى لليابان :

لقد دخلت اليابان الحرب العالمية الثانية ضمن دول المحور ، وخرجت ايطاليا مبكرا (عام ١٩٤٣) من هذه الحرب بل وعدت ايطاليا دولة محاربة فى صفوف الحلفاء ، وقعت ألمانيا وثيقة التسليم فى السابع من مايو ١٩٤٥^(١) . فكان تسليم اليابان فى هذه الحرب أمرا محتما عاجلا أو آجلا . فلم يكن من المتصور أن تحارب اليابان الحلفاء مجتمعين بما فيهم الولايات المتحدة بكل ثقلها . ولا شك أن الولايات المتحدة كانت تدرك ذلك تمام الادراك فما سبب هذه القسوة التى اتبعتها فى محاربة اليابان بأن تلقى عليها قنبلتين ذريتين ، فى نهاية الحرب فى أوائل أغسطس . لتدك اليابان دكا ؟

الواقع أننا عثرنا على جانب هام من الاجلية على هذا السؤال فى مفكرات السفير الأمريكى لدى اليابان جوزيف جرو (Joseph Grew) وفى وثائقه الخاصة والرسمية التى تضمنها المؤلف : (Dix Ans au Japon) . وقد أمضى « جرو » عشر سنوات سفيرا لبلاده فى اليابان (من ١٩٣٢ - ١٩٤٢) ، وشهد استعدادات اليابان الحربية ، كما عاصر ضرب بيرل هاربور (١٩٤١) وما اكتنفها من

(١) هـ أ . فيشر تاريخ أوروبا فى العصر الحديث تعريب أحمد بخيت هاشم ووديع الضبع الطبعة السابعة ص ٧١٠

أحداث . ومما تضمنته ذلك المؤلف خطابا من السفير جوزيف جرو الى الشعب الأمريكي بثته شبكة اذاعة كولومبيا فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ .

وقد بدأ السفير حديثه الى الشعب الأمريكى بوصف حوادث التعذيب التى تقشع منها الأبدان التى تعرض لها الصحفيون الأمريكيون ورجال الارساليات المسيحية لانتزاع اعترافاتهم فور اعلان حالة الحرب بين البلدين (١٩٤١) . ورغم أن السفير أشار الى مجاملات بعض فئات الشعب اليابانى لهم وتعاطفهم معه وطاقم السفارة وأن هؤلاء كانوا لايريثون الحرب فقد عطف الى وصف آلة الحرب اليابانية وهو أبرز ما جاء فى حديثه المذاع .

لقد نصح فى حديثه هذا بوجوب سحق هذه الطبقة المغلقة (طبقة العسكريين اليابانيين) ، وهذا النظام العسكرى سحقا كاملا وإيادة هذا الكيان وتلك القوة اليابانية إيادة تامة . باعتبار أن ذلك لصالح أمن الأمريكيين فى المستقبل ، ولصالح البشرية والمدنية والانسانية جمعاء . وأشار الى أنه ليس هناك مجال يتسع فى المحيط الهادى للتعايش بين أمريكا والأمم الباسفيكية من جهة وبين البايان المتطرفة القومية ، النزاعة الى القتال من جهة أخرى .

وأضاف القول : « إن آلة الحرب اليابانية التى نتصدى لها الآن قد دربت وتم استكمال كافة جوانبها منذ سنوات طوال لأنه كان فى مخيلة القائمين عليها حتى قبل غزؤهم منشوريا عام ١٩٣١ مشروعات لتوسع اليابان ليس فقط باتجاه الشمال على حساب الروس ، ولكن نحو الغرب والجنوب بكيفية تسمح لها بالسيطرة على ما أسماه اليابانيون أنفسهم « المجال المشترك لرخاء أسيا الشرقية الأعظم والتى تشمل منطقة البحار الجنوبية » (La Sphère de Co-prosperité de la plus Grande Asie Orientale, y compris la Zone des Mers du Sud) .

وأن اليابانيين غزوا منشوريا عام ١٩٣١ ، وفى عام ١٩٣٧ غزوا ذلك الجزء من الصين الذى يقع جنوبى سور الصين العظيم .

وأضاف القول بأنه اذا كان المرء يفكر اللحظة أن ما عاناه الجيش اليابانى من خسائر فى الصين قد ثبط من عزم الشعب اليابانى ، فان العكس هو الصحيح ، فان هذه الخسائر عملت على تقوية عزائمه لبذل المزيد من التضحيات واستعداد اليابانيين بدرجة أكبر لمواصلة الغزو . وأنه ليس هناك من عنصر ساهم فى الانتصارات الأولى المذهلة التى حققها اليابانيون سوى ما يسمى « بالروح القتالية » التى أشربت بها كل القوات المسلحة فى الامبراطورية اليابانية وأن هذه الروح القتالية التى يعترف كافة الخبراء العسكريين بأنها العنصر الذى لا غنى عنه والحاسم فى بلوغ النصر قد زرعت زرعاً فى الجيش اليابانى الحديث منذ إنشائه^(١) .

وأضاف فى حديثه بأن اليابان قد رمت بأسهمها على أمرين : أولهما روح القتال لدى جنودها ، وثانيهما اعتقادها فى « طراوة » الرجل الأبيض معلقا : « بأن اليابانيين يعتبروننا ضعفاء بدنيا وأننا بحاجة دائمة الى وسائل الراحة اليومية ، وأننا أقل استعدادا لبذل التضحيات الضرورية للانتصار فى الحرب ضد آلة للحرب أعدت خصيصا للقتال ، وأننا من ثم لا تتوافر لدينا القوة اللازمة ، ولا الإصرار إللزام لخوض حرب حديثه ، كما أنهم يعلقون آمالا كبيرة على انفراط وحدة الأمة الأمريكية كما كان سائدا فى الماضى .

ثم يردف السفير القول : « إننى أقول لكم الآتى فى ضوء عشر سنوات من الخبرة فى اليابان مدركا لقدرة الجيش والأسطول اليابانى ،

(1) Grew, J. Dix Ans, au Japon, 1933-1942 (Tiré du Journal de l'Ambassadeur (Grew) et de Documents Privés et Officiels) P. 487.

ولدى صلابة الروح القتالية لليابانيين ، وإننى أعتبر من واجباتى المقدسة أن أحذرکم أنتم معشر المواطنين . إننى أعرف بلادى أيضا أفضل من معرفتى لليابان ، وليس لدى أدنى شك فى أننا سوف نحز النصر فى نهاية المطاف . لكننى لا أرى إطالة فترة تضحياتنا من الدم والعرق والدموع الى ما لا نهاية وبدون جدوى . فهذه الفترة لا ينبغى لها أن تمتد إلا إذا لم يتمكن شعبنا من التحقق من صحة ما قلته لكم لتوى، وهو أن علينا أن نجابه آلة حرب قوية ، وأن نجابه شعبا روحه المعنوية لا يمكن إخضاعها حتى اذا لقي الهزائم المتكررة، شعبا لا ينحنى بالتاكيد لتوالى الآلام والمعاناة ، ولا للمصاعب الاقتصادية ، شعبا يقدم بابتهاج على المستوى الفردى أو الجماعى روحه فداء للامبراطور وبلاده، شعبا لا يعود الى جادة الصواب إلا اذا ألحقنا به هزيمة مادية ، وإلا اذا استأصلنا شأفته من المناطق التى قام بغزوها ، وإلا اذا أضعفنا قواه البحرية وأسطوله التجارى إضعافا بالقدر الذى يتمخض فى النهاية عن عزل أراضيه الأصلية وقطع كل الصلات التى تربطه بالمناطق التى قام بغزوها - وبكلمة واحدة أننا نجابه شعبا لا يمكن إخضاعه إلا بعد إلحاق هزيمة عسكرية كاملة به . ولا يمكننى أن أقول لكم أكثر من هذا ، فقد قلت لكم الحقيقة كما أراها من خبرتى الطويلة ومعرفتى العميقة باليابان⁽¹⁾ .

لذلك فأننا نضيف من ناحيتنا القول أليس هذا هو شعب «الكاميكاز» ، وعلى أية حال فانه بعد سحق هذا الشعب - كما تنبأ السفير جرو - فى الحرب العالمية الثانية سوف نرى فى الفصل القادم أن الحاجة الى جهده صارت أكبر عون له وسوف تأخذ الولايات المتحدة بيده بعد أن تزيل عنه فى فترة الاحتلال كل ما من شأنه أن يعيد اليه روحه القتالية بقدر ما تقدر وتطبق .

(1) Grew, J. Ibid. P.489.

الفصل الخامس

اليابان الحديثة والدور الأمريكى

الفصل الخامس

اليابان الحديثة والدور الأمريكى

رأينا كيف نجح العسكريون اليابانيون بدوافع الأزمة الاقتصادية أول الأمر، ثم بنشوة النصر الأولى فى السيطرة على مساحات واسعة من الأراضى الآسيوية فقد استولوا على منشوريا ، ثم على جانب كبير من الصين وخصوصا المقاطعات الشمالية ، ثم تقدموا نحو منطقة البحار الجنوبية ، وكونوا امبراطورية واسعة تكفى لمد اليابان بالغذاء والمواد الأولية . لكن العسكريين اليابانيين لم يضعوا فى حسابهم مدى الامتداد الذى ينبغى الوقوف عنده فجرفهم تيار النصر ، ونسوا القاعدة التى تصدق على الأمم كصدقها على الأفراد أن قوة المرء هى فى قدرته على معرفة حدود قوته ، نسوا بأن على الجانب الشرقى للمحيط الهادى قوة أخرى يتعاظم شأنها هى الولايات المتحدة ، وأن هذه القوة تقف لتوسعهم بالمرصاد .

كذلك لم تسعفهم حساباتهم فى توقع إنتصار الألمان ، قبهرتهم إنتصارات الألمان الساحقة فى الساحة الأوروبية وبنوا حساباتهم على هذه الفرضية . وسوف نرى فى هذا الفصل معاهدة الصلح بعد انكسار اليابانيين ، كما سنرى التحول الأمريكى الجذرى تجاه اليابان وتقديم المعونة المكثفة لها لتكون حارسة على مصالح الغرب فى المنطقة ولتقف حائلا ضد المد الشيوعى سواء داخل اليابان أو خارجها بعد أن فقدت الولايات المتحدة كل أمل لها فى الصين الوطنية وبعد قيام الصين الشعبية منذ عام ١٩٤٩ وسوف تسعى الولايات المتحدة لتغيير العقلية اليابانية لتجعلها حصنا للديموقراطية الغربية وتلفظ الفاشية الى غير رجعة . وسيتناول هذا الفصل خمسة أجزاء أولها اليابان تحت الاحتلال ، وثانيها الدور الأمريكى وثالثها : إعادة اليابان ترتيب أوضاعها ورابعها : تطور علاقاتها الدولية وخاصة مع الولايات المتحدة ، وخامسها كيفية صنع القرار السياسى .

أولا : اليابان تحت الاحتلال :

١ - ظروف عقد معاهدة الصلح :

وصلت طلائع القوات الأمريكية الى اليابان فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٥ ودخل الجنرال ماك آرثر الى طوكيو رسميا فى ٨ سبتمبر ، وأصبحت الأراضي اليابانية لأول مرة منذ عصورها القديمة موطنًا للقوات الأجنبية الغازية . وبر الحلقاء بما وعدوا به ، فظل الامبراطور على عرشه لأنهم وجدوا ذلك أكثر جوى وأقرب توافقا فى ظل سلطة القائد الأمريكى ، ووجه الامبراطور هيروهيرو الى شعبه خطابا داعيا إياه للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ، وإنشاء ملكية دستورية وإرساء المبادئ الديمقراطية فأصدر اعلانا « ثوريا » فى الاذاعة بمناسبة العام الجديد يدعو فيه الى التخلي عن « الفكرة الخاصة بقدسية الامبراطور » . ثم قام بأول زيارة له للجنرال ماك آرثر الذى تولى قيادة قوات الاحتلال .

وطبقا لإنذار بوتسدام فان « القيادة العليا للقوات المتحالفة » بدأت فى اتخاذ التدابير اللازمة لنزع السلاح وإقرار النظام الديموقراطى الذى عصف به العسكريون . فقامت القيادة العليا بتسريح الجيش ، والاستيلاء على مخزون الحرب الاحتياطى ، والسيطرة على كافة نواحي النشاط الاقتصادى . كما عملت على تصفية الشركات العملاقة (الترست) بما فى ذلك ثروة الامبراطور . واستولت على كافة الممتلكات اليابانية فى الخارج بصفة تعويضات . ووزعت المواد الغذائية والملابس المخصصة للجيش على المدنيين . وإلى جانب ذلك فقد تم القبض على القادة العسكريين الذين اعتبروا مسئولين عن الحرب وخاصة الجنرال توجو (Tojo) الذى حاول الانتحار وعلى الجنرال أبى (Abe) مؤسس ورئيس جهاز «الجستابو» اليابانى . وتم اعداد برامج واسعة للتربية تتولى الاعلان عنها أجهزة الصحافة والاذاعة والسينما فى اليابان . وتم

حظر مزاولة الأحزاب السياسية لعملها إلا ما كان منها ديموقراطى
النزعة^(١).

أما العلاقات الدبلوماسية المباشرة فقد قطعت تماما بين الولايات المتحدة
واليابان ، وعلى الرغم من ذلك فقد سمح ببقاء وزارة الخارجية اليابانية . وفى
١٧ سبتمبر ١٩٤٥ قدمت حكومة شيجيميتسو (Shigemitsu) استقالتها
لترك مكانها لحكومة يوشيدا . وما لبثت هذه قليلا حتى تم تأليف حكومة
شيديهارا وبقي فيها يوشيدا وزيرا للخارجية كما ضمت أيضا الأمير كونيوى
وزيرا بلا وزارة . لكنه إنتحر فى ديسمبر فى الوقت الذى قرر فيه ماك آرثر
إلقاء القبض عليه .

وفى موسكو تم عقد مؤتمر فى ديسمبر ١٩٤٥ لإنشاء « مجلس متحالف
لشئون الشرق الأقصى » ، ومع ذلك فقد ظلت سلطة الجنرال ماك آرثر مطلقة
ومؤثرة من الناحية العملية . وفى بداية عام ١٩٤٦ انكمشت اليابان واقتصرت
سيادتها على الجزر الأربعة التاريخية . ولم تعد اليابان تلك القوة الكبرى ،
كأنها لم تكن كذلك بالأمس القريب .

ومنذ انتخابات ١٩٤٥ نشأ حزب معتدل يمثل البرجوازية هو الحزب
الليبرالى برئاسة شخصية هامة فى تاريخ اليابان الحديثة سيكون لها شأن
كبير فى حسن ادارة دفة اليابان تلك الشخصية هى شخصية شيجيرو يوشيدا
(Shigeru Yoshida) . لقد حاز الحزب فى الانتخابات على ٢٣٦ مقعدا من
جملة مقاعد « الدايت » اليابانى وعددها ٤٤٣ . لكن هذه القيادة المعتدلة
المستنيرة استطاعت التفاهم مع الأمريكين وترتيب الأوضاع اليابانية لما بعد
الحرب بما حقق لها الازدهار وإعادة البناء وبما أدى بالتالى الى ظهور المعجزة
الاقتصادية على نحو ماسنرى .

(1) Mourin, M, Histoire des Grandes Puissances de 1918,
1958. P. 606.

وقد ساعد هذا الحزب على تثبيت أقدامه ظهور بعض الفضائح المالية فى أوساط الحزب الاشتراكى اليابانى (حصل فى تلك الانتخابات على ١٢٧ مقعدا). أما الحزب الشيوعى فبالرغم من عودة آلاف عديدة من الأسرى من الاتحاد السوفيتى فلم يعد لهذا الحزب نفس الأهمية فى اليابان كما هو الحال فى البلاد الأخرى . وكان الاتحاد السوفيتى قد أطلق سراح هؤلاء الأسرى بعد تلقينهم مبادئ الشيوعية ليكونوا طلائع المد الشيوعى السوفيتى فى اليابان^(١).

ويجب أن نشير الى تطور هام ومفاجئ فى سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان قبل ابرام معاهدة الصلح معها . وهو أن تدهور الصين الوطنية بزعامة تشانج كاي شيك فى أوائل عام ١٩٤٩ تسبب فى هذا التحول المفاجئ فى تركيز سياسة الولايات المتحدة نحو اليابان. فبحلول ربيع عام ١٩٤٩ صار لدى اليابانيين دستور جديد وحكومة منتخبة من الشعب كما كان كبار مجرمى الحرب قد اختفوا من مسرح السياسة ، وتم تخفيف قيود الاحتلال . وأصبحت الولايات المتحدة تدعو اليابانيين الى القيام بدور مسئول بالنسبة لشئونهم .

وفى ٦ مايو ١٩٤٩ أصدر « مجلس الأمن القومى » الأمريكى وثيقة هامة (٣/١٣) وافق عليها الرئيس ترومان . هذه الوثيقة تعبر عن رغبة الادارة الأمريكية فى وجود اليابان القوية . وإنهاء كل القيود حول المصانع اليابانية ، والسماح باستخدام الصناعات الحربية القديمة فى أغراض الصناعات غير العسكرية . وكان ذلك محرما من قبل .

وثيقة مجلس الأمن القومى (رقم ٣/١٣) هذه لا تدعو فقط الى ابقاء القواعد العسكرية الأمريكية فى أوكيناوا للدفاع عن اليابان ، ولكنها

(1) Grousset, R, La Face de L'Asie, P. 436.

وضعت فى تصورها أيضا وجود قواعد دائمة فى اليابان ، وعلى الخصوص القاعدة البحرية الأمريكية فى « يوكوسوكا » وصارت اليابان – وليست الصين – هى الصديق وهى الحليف المنشود للولايات المتحدة من أجل حفظ السلام والاستقرار فى آسيا^(١).

ومنذ شهر سبتمبر ١٩٤٩ أعلن الجنرال ماك آرثر أن اليابان صارت فى وضع يسمح بإبرام معاهدة سلام معها . وكان قد أثير هذا الموضوع قبل ذلك فى عام ١٩٤٧ ، لكن الاتحاد السوفيتى عارض انعقاد مؤتمر مكون من ١١ دولة كبرى هم أعضاء ما سعى بلجنة الشرق الأقصى (Commission Pour l'Extreme Orient) وكانت وجهة نظر الاتحاد السوفيتى هى أن المخولين فقط لإبرام مثل تلك المعاهدة هم الدول الأوروبية الكبرى الموقعون على انذار بوتسدام . لكن رأى العام اليابانى كان يراوده الأمل فى أن تستعيد اليابان استقلالها وتعيد بناء نفسها من خلال معاهدة السلام . وكانت الحكومة الأمريكية من جانبها تود توجيه التجارة اليابانية الوليدة بعد الحرب نحو جنوب شرق آسيا أو نحو أفريقيا .

وعلى أية حال فإنه اعتبارا من عام ١٩٥٠ عرفت اليابان بدلا من نظام الاحتلال بمفهومه المعتاد نظاما يمكن تسميته بنظام « الحرية المقيدة » . ولقد كان احتلال اليابان وإدارة شئونها كما سنرى عملية أكثر بساطة بالقياس الى حالة الاحتلال بالنسبة لألمانيا . ذلك أن حكومة الميكافو ظلت تنهض بأعباء الحكم حينما أُلقت الجيوش اليابانية بسلاحها . وصحيح أن الاقتصاد اليابانى عانى الكثير ، لكن اليابان لم يتحطم اقتصادها بمثل ما حدث للاقتصاد

(1) Donovan, R., Tumultuous Years, The Presidency of Harry Truman, (1949 - 1953) P. 78.

الألماني ، كذلك لم تقسم البلاد الى مناطق احتلال ، بل عهد الى الجنرال ماك آرثر وحده بادرة شئونها على النحو الذي يروق له من خلال عدة مبادئ تم تحديدها سلفا في واشنطن .

وحيثا حثيثا ، إستردت اليابان بعض مظاهر سيادتها فوقعت - في ظل الاحتلال - اتفاقات تجارية خصوصا مع ألمانيا ، وحضر ممثلوها عدة مؤتمرات دولية أول الأمر كمراقب ، ثم كعضو في مختلف المنظمات الدولية وتم تكوين احتياطي للبوليس الياباني قوامه ٧٥٠٠٠ فرد ووضع تحت التعبئة ٤٠٠٠٠٠ فرد آخر . وفي فبراير ١٩٥١ كانت هناك عشرون دولة لها تمثيل في اليابان ومخول لها حق الاتصال المباشر مع وزارة الخارجية اليابانية ، فيما عدا إلزامها بتسليم صورة من مذكراتها الى القائد الأعلى للقوات الحليفة أو بمعنى أدق للجنرال الأمريكي ماك آرثر الذي تقدم اليه أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب^(١).

على أن المشكلة الشائكة تمثلت في كيفية إيجاد الوسيلة لتحرير اليابان دون تزويدها بالامكانيات العسكرية اللازمة لحماية هذه الحرية . إن الدستور الياباني الجديد الذي صدر في ٣ نوفمبر ١٩٤٦ وأصبح ساري المفعول اعتبارا من أول مايو ١٩٤٧ تضمن في فصله الحادي عشر المادة التاسعة أن : « آملا باخلاص في اقامة سلام يستند على النظام والعدالة ، فان الشعب الياباني يرفض والى الأيد الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة كما يرفض التهديد بالقوة أو استخداما كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية . ولكي يتسنى تحقيق الهدف الذي ترمى اليه الفقرة السابقة فانها سوف لا تستبقى قوات في البر ولا في البحر ولا في الجو أو أية طاقات أخرى متعلقة بالحرب . كذلك سوف لا يتسنى الاعتراف بحق الدولة في شن الحرب^(٢) » .

(1) Grousset, R. Ibid P.P. 436, 437.

(2) Grousset, R. Ibid P. 437.

وفى ظل هذه الظروف طرح دين راسك مستشار وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأقصى فى بداية عام ١٩٥٤ تصوره لوضع حد لعملية احتلال اليابان ، وأن يتم إبرام « ميثاق للمحيط الهادى » يكون النظير لحلف « شمال الأطلسى » . لكن هذه لم تحقق النجاح المنشود أمام الموقف السلبى من جانب كل من الهند وأندونيسيا اللتين أبديتا رغبتهما فى الحفاظ على حيادهما وحريةهما فى المناورة فى حالة نشوء صراع شامل . ومن هنا جاء قرار الرئيس ترومان بتكليف جون فوستر دالاس بالقيام بجولة دبلوماسية لتجميع وجهات النظر فى الدول المختلفة المعنية ودمجها فى نص وحيد يكون بمثابة مسودة مشروع لمعاهدة السلام مع اليابان .

وبعد أن ذهب دالاس الى استراليا ونيوزيلندا ، كان عليه أن ينقل مخاوف هذين البلدين من امكانية اعادة تسليح اليابان ، كذلك قام دالاس بزيارة عدد آخر من العواصم ، وتبادل عشرات المذكرات مع الاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص . وتلقى مشروعا من بريطانيا ، وأخيرا تم فى ١٣ أغسطس ١٩٥١ نشر نص نهائى يتضمن كافة التعديلات لتقديمه الى مؤتمر سان فرانسيسكو .

٢ - مؤتمر سان فرانسيسكو (١٩٥١) :

واقع الأمر أن الولايات المتحدة كانت قد توصلت منذ يناير ١٩٤٧ الى الأهداف الرئيسية من عملية الاحتلال . ولكن سرعة رد الولايات المتحدة بالنسبة للهجوم الشيوعى فى كوريا فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ كان يركز الى حد بعيد على اليابان ، حيث أصبح لموقع اليابان الجغرافى أهمية قصوى فى تلك الأزمة . فقد أعلنت اليابان فى ١٩ أغسطس ١٩٥٠ موافقتها على السياسة الأمريكية فى المنطقة . ولما دخلت الولايات المتحدة فى صراع مكشوف مع الشيوعيين كان عليها أن تحصل من اليابان على دعم مباشر . ولما تمكنت الولايات المتحدة من اقضاء العناصر الشيوعية اليابانية ، أصبحت تعترف بحق

اليابان فى تأمين دفاعها بواسطة جيشها الذاتى . لكن تسليحا لليابان بهذه
الكيفية يفترض عودتها لسيادتها ومن ثم أصبح توقيع المعاهدة أمرا لا مفر
منه (١) .

وحقيقة الأمر أنه كان هناك ميل واضح من جانب كل من حكومتى
الولايات المتحدة واليابان لعقد صلح منقرد بشرط أن توفر الولايات المتحدة
الضمانات اللازمة لليابان ضد أى هجوم شيوعى ، سواء كان ذلك من الداخل
أم من الخارج . وتمهيدا لذلك عمد وزير الخارجية الأمريكى دالاس الى عقد
معاهدة مع الفلبين فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١ ثم أعقبها بتوقيع « ميثاق أمن
المحيط الهادى » بين الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا لوضع صمام الأمان
ضد عودة روح العسكرية اليابانية .

وفى ٢٠ يونيو ١٩٥١ وجهت الولايات المتحدة الدعوة الى ٥٢ دولة لعقد
مؤتمر فى سان فرانسيسكو وتم افتتاح المؤتمر فى ٤ سبتمبر ١٩٥١ ضم ٤٨
دولة وتم توقيع الوثيقة فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، ولم توقع الدول الشيوعية
الثلاث : الاتحاد السوفيتى وبولنده وتشيكوسلوفاكيا كما لم يتم توجيه الدعوة
الى الصين (لا عن فرموزا ولا عن بكين) رغم أهمية المؤتمر بالنسبة لها .
وامتنعت الهند عن التصويت ريثما يتم اقرار علاقتها مع كل من الاتحاد
السوفيتى والصين الشعبية .

ولقد انصبت المعاهدة على تجريد اليابان من امبراطوريتها ، وأن
تتنازل عن كوريا وفرموزا ، وجزر البسكاور ، وجزر كوريل ، وسخالين ،
وكافة جزر المحيط الهادى الصغرى التى كانت تحت وصاية اليابان

(1) Mourin, M. Op. cit P. 614.

(مثل ماريان وكارولينا ، ومارشال) لتتول الوصاية عليها للولايات المتحدة .
وتخلت اليابان عن حقوقها الخاصة فى الصين واقتصرت سيادتها من ثم على
الجزر والأرخبيلات اليابانية المتاخمة .

وفى الجهة المقابلة ، فان الدول الحليفة تعهدت بسحب قوات الاحتلال
الخاصة بها فى ظرف ٩٠ يوما . ولكن تضمنت المعاهدة نصا بجواز عقد
اتفاقيات ثنائية لابقائها على التراب اليابانى . (وهذا ما تم بالفعل حيث انتهزت
الولايات المتحدة فرصة عدم وجود قوات يابانية كافية لحماية اليابان فعقدت مع
اليابان معاهدة أمن تخول لها حق إبقاء قواتها فى اليابان بصفة مؤقتة ريثما
تتمكن اليابان من تحمل عبء الدفاع عن نفسها) .

على أن المعاهدة اعترفت بمبدأ التعويضات عن الخسائر والمعاناة التى
تسببت فيها اليابان ، ولكنها من جهة أخرى اعترفت بأن اليابان ليس لديها من
الموارد ما يكفى لدفع هذه التعويضات واقترحت أن تقدم اليابان خدمات شعبها
سدادا لهذه التعويضات . واقتضت المعاهدة أن تقدم اليابان للدول الموقعة على
المعاهدة شرط الدولة الأولى بالرعاية . وتعهدت اليابان أن توفى أوضاعها
السياسية لتتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . كما نصت على أن اليابان
لا تخضع الى أية معاملة فيها تمييز ولا أن تفرض عليها أية قيود فى حقها فى
التجارة الدولية .

ويلاحظ أنه فى ذات يوم توقيع المعاهدة أبرمت اليابان مع الولايات المتحدة
كما أسلفنا اتفاقية اعترفت فيها بعدم قدرتها على ضمان دفاعها بنفسها ،
وعبرت عن رغبتها فى أن تبقى على أراضيها وبجوارها مباشرة قوات عسكرية
أمريكية . وهذه القوات تتولى - بناء على طلب الحكومة اليابانية - أمر استتباب
النظام فى حالة قيام اضطرابات بتدبير من أية دولة أجنبية . وهى التى أطلق
عليها معاهدة الأمن مع اليابان (Security Treaty)

ومن هنا نلاحظ التشابه الواضح بين موقف الولايات المتحدة من ألمانيا فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وموقفها من اليابان فى نفس الفترة ، إذ كان إبعاد الخطر الشيوعى عن غرب أوروبا من جانب الاتحاد السوفيتى هو الذى دفع الولايات المتحدة الى انتهاء احتلال ألمانيا وضمها الى حلف الأطلسى ، كما نجد أن إبعاد الخطر الشيوعى الصينى هو الذى دفعها الى انتهاء احتلال اليابان ، وأختت اليابان تؤدى نفس الدور الذى تؤديه ألمانيا - كل فى مجاله - كجزء من المخطط الأمريكى الكبير دفاعا عن الرأسمالية العالمية .

والتوقع أن الولايات المتحدة عقدت معاهدات أخرى مع اليابان بالإضافة الى المعاهدتين اللتين أشرنا اليهما فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ . إذ أشقعت ذلك بسلسلة أخرى من المعاهدات فى مارس ١٩٥٤ ، وفى أكتوبر ١٩٦٠ ، وبموجب هذه المعاهدات يصبح للولايات المتحدة عدد من القواعد العسكرية فى الجزر اليابانية فضلا عن قيام تعاون عسكرى واقتصادى بصفة منتظمة^(١) .

ويهمنا الآن أن نعرف رأى « الميكافو » ، حيث نلاحظ بوضوح عنصر المرونة فى الشخصية اليابانية :

لقد أصبح الامبراطور أمرا ساميا حول إعادة بناء اليابان ، وذلك فى أول يناير ١٩٤٦ عاد فيه الامبراطور الى ذكر القسم الامبراطورى لعام ١٨٦٨ وذكر النص الكامل للقسم الذى تضمن فى بنوده الخمسة الشهيرة القول : « بأن العادات والأعراف الشاذة المنحدرة من الماضى ينبغى إلغاؤها » . وأضاف الامبراطور قوله : « إن المدن الكبرى والصغرى التى لقيت خراب

(١) د. بطرس بطرس غالى ، دكتور محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة الطبعة السادسة ١٩٧٩ . ص ٣٦٩ .

الحرب ودمارها ، وإن معاناة الشعب المكثوم ، وركود الصناعة ، ونقص المواد الغذائية ، والاتجاه المتزايد نحو البطالة هذه أمور كلها تدمى القلب . ومع ذلك فإنه لا يرقى الى يقيننا الشك فى أنه اذا واجه مواطنونا هذه المحن ، واتخذوا القرار الصارم بالبحث عن المدينة من خلال السلام ، واذا حملوا هذا المشروع فى أجلى صوره ، ليس لبلدنا فحسب ، وإنما للبشرية جمعاء ، فانتنا سنصل الى غد مشرق . ثم أدان الامبراطور من جهة أخرى الأوهام والخزعبلات التى تقول بأن الامبراطور إله مرئى ، وأن الشعب اليابانى هو عنصر يسمو على بقية العناصر البشرية ، وأنه مهياً لهذا السبب أن يحكم العالم^(١) .

ثانيا : الدور الأمريكى فى فترة الاحتلال :

لا نغنى بذلك أن الدور الأمريكى كان حاضرا فقط فى تلك الفترة الحرجة من حياة اليابان ، فهو حاضر منذ الاقتحام الأول لبعثة الكومودور بيرى ١٨٥٣ ، ليطلب الى اليابانيين التعامل التجارى مع الولايات المتحدة . وسنجد أن الولايات المتحدة بعد أن ناصبت اليابانيين العداء وحرمتهم من الهجرة اليها ، وبعد هزيمتها لهم فى الحرب العالمية الثانية تقدم لليابان طوعا المساعدات المكثفة . وسنرى عما قليل أنها احتلت اليابان ومعها برامج اصلاحية ضخمة ساعدت اليابانيين على الوقوف على أقدامهم .

(١) العملية التمهيدية للإصلاح :

على أية حال فإن البرنامج العام للجنرال ماك آرثر كان واضحا منذ البداية أعدته واشنطن بعناية تامة منذ أغسطس ١٩٤٥ . ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية هى : نزع سلاح اليابان ، وغرس الديمقراطية فى المؤسسات والحياة السياسية اليابانية ، ثم تهيئة الظروف

(1) Wang, N. L'Asie Orientale de 1840 à nos Jours. P. 194.

اللازمة لكى يستعيد الاقتصاد اليابانى قواه فى اطار يجعل من اليابان « سويسرا الشرق الأقصى»^(١) .

ومن الطبيعى أن يكون نزع السلاح هو العملية التمهيدية الأولى . وقد فهم هذا النزع بمعناه الواسع ، بمعنى أنه تم تسريح كافة اليابانيين من تحت السلاح ، وبعبارة القوات وإلغاء وزارتى الحربية والبحرية كلية. وانتحر عدد من القادة العسكريين والمدنيين ساعة تسليم اليابان . كذلك تم اعتقال ٢٨ من كبار مجرمى الحرب ومحاكمتهم أمام محكمة أقامها الحلفاء فى الفترة من مايو ١٩٤٦ الى نوفمبر ١٩٤٨ وتم اصدار حكم الاعدام على غالبيتهم . وكذلك لقي نحو ٤٠٠٠ ممن هم أقل خطرا نفس المصير .

ومن جهة أخرى تم تنفيذ حركة تطهير واسعة فى ظرف سنتين (١٩٤٦ - ١٩٤٨) . وقد شملت هذه الحركة ٢٢٠.٠٠٠ شخصا - ثلثا هذا العدد من العسكريين . وليس هذا فحسب ، بل تم ابعاد أعداد ضخمة من المدنيين من الحياة العامة بتهمة تواطؤهم مع العسكريين . لذلك أصبح الجو مهيا لاجداث عملية تجديد عميقة وجذرية فى المجتمع اليابانى لما بعد الحرب .

(ب) زرع الديمقراطية فى نفوس الشعب :

بداية نقول أن قوات الاحتلال التى وصلت لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن لها مثيل فى التاريخ لأنها لم تصل فقط كجيوش غازية منتصرة ، ولكنها أتت معها برامج اصلاحية ليس فقط لنزع السلاح وإنما لزرع الديمقراطية فى اليابان . فهذه القوات وبالأحرى من قاموا بارسالها كانوا يدركون تمام الادراك أن سبب هذه الحرب يرجع الى الفئة العسكرية

(1) Wang, N. Ibid, P. 194.

التي تسلمت مقاليد اليابان وألمانيا ومن ثم فانه يلزم لاقرار السلام فى العالم قلب ذلك الهيكل الاجتماعى فى اليابان الذى أدى الى ظهور هذه العسكرية وبالتالي سوف يتعذر على اليابان أن تخوض مغامرات مماثلة فى المستقبل .

ولهذا الغرض وضعت خطط مفصلة لعملية الاحتلال قبل أن تطأ أرض اليابان قوات الاحتلال فشرعت سلطات الاحتلال فى تنفيذ هذه الخطط لتحقيق نزع السلاح ثم زرع الديمقراطية ومنذ نهاية أغسطس ١٩٤٥ شرعت هذه القوات فى تدابير نزع السلاح كما أسلفنا الإشارة .

وإذا حكمنا بالنتائج ، فانه يمكن القول بأن سياسة الحلفاء (وغالبيتهم بالطبع من الأمريكيين) فى احتلال اليابان حققت نجاحا مؤكدا . ففى المقام الأول ، فإن النطاق الواسع الذى شملته الاصلاحات والمركز على المثالية وفر أمام اليابانيين الآمال العريضة فى المستقبل فى أيام حالكة السواد مفعمة باليأس والقنوط . هذه الاصلاحات شجعتهم على الاعتقاد بأن الضئك الذى أصابهم سوف يكون بمثابة سحابة صيف وأن أياما مزدهرة تنتظرهم فى المستقبل .

ويأتى فى نفس الأهمية حقيقة أن الشعب اليابانى كانت له القدرة على استيعاب هذه الاصلاحات . وقد يكون من المفيد فى هذا السياق أن نذكر أنه قامت محاولات لتوسيع رقعة الديمقراطية أثناء عهد تايشو (١٩١٢ - ١٩٢٦) وأن هذه المحاولات لم يحالفها التوفيق فى غرس جذورها ، ومع ذلك فانها قامت بالتجربة الأولى للاصلاحات العظمى لسنى ما بعد الحرب .

ونلاحظ أن دستور ما بعد الحرب الذى أصبح القانون الأساسى للأمة اليابانية فى مايو ١٩٤٧ فان حق السيادة لم ينتقل فحسب من الامبراطور الى

الشعب . ولكن « الدايت » الوطنى (الذى يجرى تكوين مجلسيه الآن بطريق الانتخاب العام) أصبح أعلى سلطة تشريعية للدولة . ذلك أنه فى ظل الدستور السابق كانت حقوق الشعب وحرياته يعبر عنها فى فقرات عامة . ولكن فى ظل الدستور الجديد حذفت هذه الفقرات العامة الغامضة . ومن أجل ضمان حقوق الشعب وحتى لا تنتهك حقوقه ، أدخلت فقرات واضحة ومحددة (١) . ومن جهة أخرى تم إلغاء كل مظاهر الطبقات النبيلة . وضمان حرية النقابات لتؤدى دورها فى نشر روح الديمقراطية .

(ج) قوانين الإصلاح الزراعى والتعليم :

من المبادئ المقررة أنه من السهل نسبيا تعديل القوانين أو تغيير النظام السياسى فى دولة من الدول ، ولكنه من العسير تأصيل جذور هذه التغييرات فى نفوس الجماهير وجعلها جزءا من واقعها وجانبا من سلوكها اليومى .

ومن الملاحظ أن الإصلاحات التى تمت فى اليابان عقب الحرب كانت لها جذور ثابتة ، ولكنها تعرضت لعملية كبت أو قمع فهم تمثل إذن رغبة مكبوتة تنتظر الوقت المناسب . فعلى سبيل المثال كانت هناك رغبة للإصلاح الزراعى قبل الحرب ولقيت استجابة وانتشرت أفكارها فى المناطق الريفية ، لكن كان هناك من تضرهم هذه القوانين . ولهذا السبب نجد أن الإصلاح الزراعى فى اليابان صار أقوى نظام للإصلاح الزراعى طبق فى بلد غير شيوعى ، وأنجح نظام يتم بفاعلية ومقدرة . وطبقا لهذا النظام ، فإن الأراضى التى يزرعها المستأجر والتى ظلت حتى ذلك التاريخ تمثل نسبة ٤٦٪ من إجمالى الأراضى

(1) Shigeru Yoshida, Japan's Decisive Century (1867 - 1967)
P. 60.

اليابانية المزروعة قد تناقصت لتصل فقط الى نسبة ١٠٪ ، وصارت ملكية الأرض لمن يزرعها فى الغالب الأعم .

وهذا القانون الهام جدا يعتبر بحق ثورة إصلاحية كبرى فى اليابان، ولم يتم مناقشته كثيرا لأن الإعداد له وضعت جذوره منذ زمن بعيد . وتطلعت الجماهير اليه منذ ثورة مشهورة فى عهد تايشو منذ حوالى ٣٠ سنة وأطلق عليها « مشاغبات الأرز » نظرا لنقصه فى الأسواق واحتكار القادرين له .

١ - الإصلاح الزراعى :

لقد كان الركود الذى أصاب الزراعة فيما قبل الحرب شديدا بالمقارنة بحركة التصنيع ، ولم تعد البلاد قادرة على الاكتفاء الذاتى من الأرز ، وكان عليها أن تستورد كميات متزايدة منه . وصار واضحا ضرورة رفع انتاجية القطاع الزراعى ، ولذلك نودى بتوسيع نطاق نظام « الزارع - المالك » . وأجريت دراسات مفصلة على هذا الموضوع . لكن هذا المشروع لقى معارضة شديدة من جانب المتضررين منه بصفة مباشرة . ولكن بدون قوات الاحتلال ومساندتها الصارمة للمشروع فما كان له أن يتحقق .

وصدر قانون الإصلاح الزراعى متضمنا تحديد الملكية الفردية للأرض المستأجرة ليصل نصيب الفرد منها نحو ٢ر٤٥ « أكر » فقط . وتم ذلك بفضل تعليمات سلطات الاحتلال . وبذلك يمكن القول بأن الحكومة اليابانية هى التى أخذت المبادرة وشجعتها سلطات الاحتلال على التنفيذ . وفى النهاية فإن ملاك الأراضى خضعوا قسرا للحتميات إزاء نقل ملكية أراضيهم دون حدوث اضطرابات كبرى ودون اراقة للدماء^(١) .

(1) Shigeru, Y, Ibid. P. 63.

لذلك فان قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى أكتوبر ١٩٤٦ كان أحد عمودى الاصلاحات الضخمة التى كانت تقصد منه قوات الاحتلال الى تحويل الفلاح اليابانى ليكون مالكا صغيرا لأرضه . أما الملاك الذين لا يفلحون الأرض ، فقد أرغموا على بيع أراضيتهم لمستأجريها بشروط ميسرة جدا . وبذلك يتسنى ضرب العائلات الكبيرة . وهناك إجراء مكمل وهام وهو تفتيت الكارتيلات الكبرى وقد تم ذلك على مدى ثلاث سنوات (١٩٤٦ - ١٩٤٩) وتناولت هذه العملية ثمانين شركة كبرى من شركات الزايباتسو (Zibatsu) . فمثلا تم تجزئة كل من شركتى « ميتسوى » ، « وميتسوبيشى » الى ما يزيد على ٢٠٠ شركة أصغر حجما ، ذلك أن هذه الشركات الكبرى (الترسست) عدت فى نظر سلطات الاحتلال مسئولة عن الامبريالية اليابانية . ولعلنا لانزال نذكر ذلك التحالف القديم بين طبقة التجار ورجال الساموراي النبلاء منذ نهاية شوجونية التوكوجاوا وبداية عصر الميجى . وظلت هذه العلاقة تشكل « أوليجاركية » ضيقة حاکمة يسيطر عليها العسكريون والعائلات النبيلة وأصهارهم من التجار الممولين . لذلك لم يكن من العسير اكتشاف دور هذه الشركات فى دفع عجلة الامبريالية اليابانية ، الأمر الذى أدخل اليابان فى حرب ضروس لم تجن من ورائها شيئا . ولذلك كان التصور الأمريكى هو تفتيت شركات الزايباتسو الى وحدات أصغر مستقلة عن بعضها البعض وسحق أسطورة العائلات اليابانية الكبرى . ولكى يتسنى بلوغ هذا الهدف شكلت سلطات الاحتلال لجنة أسميت « لجنة التصفية » للاستيلاء على أملاك هذه العائلات وتوزيع ممتلكاتها على جماهير الشعب اليابانى^(١) .

٢ - اصلاح نظام التعليم :

وعلى قدر بروز قانون الاصلاح الزراعى ، فلم تكن برامج اصلاح التعليم على نفس القدر من الوضوح . ففى مارس ١٩٤٦ أوفدت الولايات المتحدة بعثة تعليمية الى اليابان بناء على طلب من سلطات الاحتلال ،

(1) Wang, N. Op. cit P. 195.

وذلك من أجل دراسة النظام التعليمى فى اليابان وتطويره . وصدرت عن هذه اللجنة توصيات تركز على أفكار أساسية منها احترام حقوق الانسان ، وتكافؤ الفرص فى التعليم للجميع . وفى أغسطس من نفس العام كوَّنت الحكومة اليابانية ما سُمى بمجلس إصلاح التعليم (Educational Reform Council) شرع على الفور فى ارساء ديموقراطية التعليم اليابانى على نسق التوصيات التى أصدرتها اللجنة الأمريكية . ومن الملاحظ أن كثيرين من أعضاء هذا المجلس كانوا من أشد المؤيدين لتوصيات اللجنة .

وفى نهاية عام ١٩٤٦ قدم المجلس تقريراً ضافياً للحكومة يتضمن أن يكون التعليم الاجبارى فى اليابان تسع سنوات بأن تضاف ثلاث سنوات للتعليم الاجبارى على الست سنوات القائمة فعلاً ، وأن هذا النظام الجديد لابد أن يجرى تنفيذه فى العام التالى مباشرة . ومن الطبيعى أن يثير هذا التقرير حماساً لدى الجماهير اليابانية المحبة للتعليم رغم شظف العيش وخراب الحرب . ووردت خطابات لا حصر لها تؤيد هذا البرنامج الاصلاحى للتعليم - وردت لوزارة التعليم ، « وللمجلس اصلاح التعليم » ، وللمجلس الدايت ، والسلطات الاحتلال من كافة أرجاء اليابان ومن جميع طبقات الشعب . وكانت كل هذه الخطابات تعبر عن نفس الشئ ، وهو أن اصلاح التعليم يعتبر اللازمة الأولى من اللوازم الهامة لإعادة بناء الوطن .

ومن العجيب أنه نظراً لأن الحرب قد خربت البلاد فلم يكن لدى مرسلى هذه الخطابات ما يتركونه لأطفالهم سوى إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على أعلى وأرقى قدر من التعليم . وقد لوحظ من جهة أخرى أن بعض هذه الخطابات كانت مكتوبة بطريقة جيدة كما أن بعضها الآخر تبدو أنها جاءت من

طبقات فقيرة معدمة . لكن محتوى هذه الخطابات يكاد يكون واحداً^(١) .

هذا الشغف بالتعليم أثار انبهار سلطات الاحتلال خاصة المسؤولين في قيادة الجنرال ماك آرثر . وهذا أكد الظن لدى الأمريكيين في مثالية سياساتهم من جهة كما أن هذه الظاهرة عكست واحدة من الصفات الهامة للشخصية اليابانية المحبة يوما للعلم ، الموقنة بأهميته .

ومن المفارقات أيضا ، أن اليابان حين كانت في قمة ازدهارها الاقتصادي قبل الحرب ، كانت إمكانياتها تكفى لدفع تكاليف ستة سنوات من التعليم الإلجبارى الابتدائى فلما حلت الحرب تم التصديق على قانون يجعل التعليم الإلجبارى ثمانية سنوات . ولكن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ . ومن ثم فإن وضع خطة تسمح بتسع سنوات من التعليم الإلجبارى في بلد خربته الحرب يجعل هذا الأمر بعيد المنال . أى أنه في ظرف كان فيه التضخم يتفاقم يوما بعد يوم يتم مد نطاق التعليم الإلجبارى فمهما كان ذلك الأمر مرغوبا فيه فانه كان فرضا مستحيلا . ورغم أن قلة من المفكرين اليابانيين كانوا يرون تنفيذ هذا البرنامج تدريجيا لسوء الأحوال المالية ، فان أغلبية الرأى العام اليابانى والمسؤولين عن التعليم أصروا على تقديم هذا النظام دفعة واحدة . أما الجنرال ماك آرثر نفسه فقد قرر أن يتم تنفيذ نظام التسع سنوات قورا ومهما كانت التكاليف بحيث لا يجاوز ذلك عام ١٩٤٧^(٢) .

وعلى هذا النحو فان نظام التعليم اتجه منذ زمن الاحتلال نحو «الواجبات المدنية» للمواطن اليابانى لتمهيد الطريق نحو مستقبل جديد لليابان فى إطار من الدستورية المستوحاة من الخط الدستورى البريطانى -

(1) Shigeru. y. Op. cit P.P. 64, 65.

(2) Shigeru. y. Op. cit P.P. 64, 67.

الأمريكي اذ صار رئيس الوزراء مسئولاً لأول مرة أمام مجلس النواب بدلاً من مسئوليته أمام الامبراطور . ولم يعد وضع الامبراطور في ظل الدستور الجديد كما كان في الماضي ، اذ صار فقط رمزاً للدولة طبقاً لنص المادة الأولى : « الامبراطور رمز للدولة ووحدة الشعب ، يستمد وضعه القانوني من إرادة الشعب التي تكمن فيها السلطة والسيادة » . كذلك نصت المادة (٦٧) من الدستور الجديد على : « إن رئيس الوزراء يتم تعيينه من بين أعضاء الداييت ، وبقرار يصدره الداييت » .

هكذا ظهرت اليابان المثالية مرة أخرى ، وقد أخذت جرعة من الغرب ، متمثلة هذه المرة في سيادة الديمقراطية حتى أنها أصبحت تتخذ الطابع الأمريكي الخالص . كذلك فإن النظام البيروقراطي للقائد الأعلى للقوات الحليفة عمل على غرس التنظيمات الأمريكية بحذافيرها في اليابان . ولكن يثور السؤال : ماذا تمخضت عنه هذه الاصلاحات السريعة والجذرية وما هو أثرها الحقيقي على الشعب الياباني ؟ .

الحقيقة التي لا شك فيها أن السنوات الخمس (١٩٤٥ - ١٩٤٩) تكاد تعطى الانطباع بأن هناك صفحة طويت في تاريخ اليابان . فالاجراءات التي اتخذتها قيادة القوات الحليفة دفعت أناساً جدداً وسياسيين دهاة كانوا معزولين ومهملين بسبب آرائهم الليبرالية - دفعت بهم الى مقدمة مسرح الأحداث ، خاصة وأنه أصبح هناك اعترافاً واسعاً بالتنظيمات النقابية على مختلف أشكالها وألوانها ، ثم إن تلك الحريات الجديدة أعطت ثقباً جديداً لليسار في الحياة العامة . فمثلاً خرج الحزب الشيوعي للمرة الأولى من دائرة عدم المشروعية ، كما أن منظمات العمال نالت حريتها وتوافرت لها الحماية للمرة الأولى أيضاً ، فأصبحت تلعب دوراً هاماً وبناءً في الحياة العامة اليابانية .

ففي أول انتخابات بعد الحرب العالمية الثانية في أبريل ١٩٤٦ شهدت البلاد ظهور خمسة أحزاب سياسية . فإذا كان الحزب الليبرالي برئاسة

«هاتو ياما - إيشيرو» والحزب التقدمى برئاسة «ماشيدا شوجى» ليسا إلا امتدادا جديدا لحزبى السيوكاى والمنسييتو ، فان الاشتراكيين نجحوا فى التجمع تحت ظل الحزب الديموقراطى الاشتراكى. أما الحزب الشيوعى فقد شهد للمرة الأولى فى ٤ أكتوبر ١٩٤٥ أن وجوده معترف به . ثم أن أهل الريف وأفراد الطبقة الوسطى كوّنوا حزبا عرف « بالحزب التعاونى » . ولكن الى جانب هذه التشكيلات الكبرى وجو الحرية فى انشاء الأحزاب ، تم انشاء أعداد كثيرة من الأحزاب الصغرى المحلية . وشهدت اليابان انشاء ٣٦٣ حزبا دخلت المعركة الانتخابية ، بحيث صار هناك ٢٧٧٠ مرشحا يتنافسون على ٤٦٦ مقعدا لمجلس النواب^(١) .

ولقد أسفرت أول انتخابات لما بعد الحرب عن حصول الليبراليين على الأغلبية ، الأمر الذى سمح لشخصية هامة مثل شيجيرو يوشيدا بتشكيل أول وزارة بعد الحرب . والواقع أن هذه الحكومة واجهت من الصعوبات ما ينوء عن حمله أولو العزم من الرجال ، فكان عليها استيعاب العسكريين العائدين من الخارج بعد الحرب وكذلك المدنيين العائدين من قارة آسيا والمحيط الهادى . وقد بلغ مجموع هؤلاء ٢ مليون شخصا ، أضف الى ذلك تفاقم المشكلة السكانية والدمار الشديد الذى حاق بالبلاد من جراء الحرب .

وتماما كما وضع اليابانيون فى عصر الميجى قواعد نهضتهم ، ورتبوا أوضاعهم للانطلاق . فكذلك رتبوا أنفسهم هذه المرة فى جو من التخلص الكامل من كل رواسب الماضى السحيق ليبدأوا انطلاقة جبارة جرى تسميتها بالمعجزة الاقتصادية لازالت تنتج آثارها حتى اليوم .

(1) Wang, N. Op. cit P.P. 196 , 197.

ثالثا : إعادة ترتيب الأوضاع اليابانية :

١ - رد فعل الشعب الياباني تجاه الاحتلال :

يتصف الشعب الياباني بصفتين ساعدتاه كثيرا على تجاوز كثير من العقبات . فهو شعب متفائل ، تعود على الصدمات وعلى تجاوزها . ولربما كانت البراكين والهزات الأرضية التي تميزت بها أرضه قد أصقلت فيه هذه الصفة . ولكنه دوما يمتلك الثقة في نفسه وفي قدرته على تجاوز الأزمات وهو مرن في تفكيره وتصرفه الى أبعد الحدود . فاليابان لقيت الهزيمة في الحرب العالمية الثانية لأول مرة في تاريخها الطويل . وهذه صدمة ولا شك ، لكن اليابانيين سرعان ما كيفوا أنفسهم تجاه ما أصابهم ، وبالإضافة الى ذلك فهم عنصر قادر ، قد توصل الى مستوى عال من التعليم . واليابانيون يفخرون دائما بتراثهم . هذه الصفات جميعها اعانتهم على تحديث بلادهم وتصنيعها في مدى بضعة سنين معدودة . وهذه الصفات أصبحت ارثا قوميا مكن اليابانيين من تحقيق النهضة الكبرى في عصر الميجي ولعبت دورا هاما في إعادة البناء في الأربعينيات على نحو ما سنرى .

ويتصف الياباني بقدر كبير من الواقعية . فقد قبل اليابانيون بالهزيمة بسهولة وبدون تردد . فهذه القوات اليابانية الرابضة على أرض اليابان وخارجها والتي أعلنت رغبتها في القتال حتى النهاية والتي تجاوز عددها المليون جندي مبعثرين عبر شرق آسيا وجنوبها الشرقي ألقت السلاح طبقا لأوامر الامبراطور واستسلمت ، وهذا ينهض دليلا حيا على النظام الصارم والانضباط الذي تلتزم به جماهير الشعب يقل نظيره في العصور الحديثة وبين شعوب العالم .

مرة أخرى نقول إنه حينما وطأت أقدام الموجات الأولى للقوات الأمريكية أرض اليابان مدججة بالسلاح مستعدة لتنفيذ إجراءات الاحتلال الصارمة لم

تحدث من اليابانيين حوادث مضادة . ولم يلبث هؤلاء أن أصبح اليابانيون يشيرون إليهم بالقول بأنهم « الزوار » . ويرجع كل هذا الى الموقف المنظم الذى وقفه المدنيون اليابانيون ازاء هذه القوات . وهناك صفة أصيلة أخرى فى أخلاقيات اليابانيين ، وهى احترام السلطة إحتراما شديدا - وكان ذلك عاملا ساهم كثيرا فى قبول الموقف الذى أصبحوا فيه . ولابد لنا أن نضيف أن الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين قدموا مع قوات الاحتلال كانوا هم الآخرين على درجة من النظام والميل للصدقة . وهذا بدوره أحدث أثره على اليابانيين الذين تردد فى تلك الآونة قولهم : « لقد توقعنا الأسوأ ، وهذا لم يحدث أبدا » .

فلو أن اليابانيين أعرضوا عن القبول بالهزيمة لكانت النتائج المترتبة على ذلك قد أخذت منعطفا آخر . وكان شعار المسئولين اليابانيين فى تلك الفترة « من المهم أن تكون منتصرا جيدا فى الحرب ، ولكنه فى نفس الدرجة من الأهمية أن تكون أفضل الخاسرين^(١) » .

وهكذا كان موقف اليابانيين تجاه عملية الاحتلال ، وهكذا رتبوا أمورهم ، وأعادوا تنظيم بيتهم من الداخل على نسق جيد . فهل كان ذلك بداية المعجزة الاقتصادية ؟ .

٢ - المعجزة الاقتصادية :

(١) المساعدات الأمريكية :

إن بداية الازدهار الاقتصادى اليابانى كانت خلال عام ١٩٤٨ . وفى خريف ذلك العام بدأت بشائر بأن اليابان قد بدأت تنفض عن نفسها غبار الهزيمة ، وصارت تتجه نحو إعادة البناء الاقتصادى . فقد بدأ الموقف الغذائى

(1) Shigeru, y. Op. cit P.P. 48 , 49.

فى التحسن ، ومن ثم وجدت أعوص مشكلات اليابان وأكثرها إلحاحا - لما بعد الحرب - سبيلها الى الحل . وكان ذلك نتيجة محصول جيد من الأرز لعام ١٩٤٧ فى الوقت الذى بدأت الزراعة اليابانية تجنى ثمار قانون الإصلاح الزراعى . كذلك بدأ الموقف التصنيعى يتحسن. فى هذا الظرف أيضا بدأت سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان تشهد تحولا كبيرا إنعكس بالفوائد الجمة على اليابان .

فحين قدمت القوات الأمريكية الى اليابان كانت مصممة على تنفيذ سياستها الرامية الى نزع سلاح اليابان وارساء الديمقراطية . والى هذا الحد كان المحتلون لا يعينهم كثيرا إعادة بناء الاقتصاد اليابانى . وقد كانوا متساهلين تجاه إعادة ظهور الحزب الشيوعى اليابانى ، كما ساءتوا الحركات العمالية ذات الاتجاهات اليسارية وهذا الموقف سرعان ما استغلته القوى المدمرة التى اندست فى المجتمع والتى أرادت أن تستفيد من الظروف المتردية للشعب اليابانى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخه . كذلك فإن المظاهرات ، والمنازعات العمالية وغالبيتها من ذات النزعات السياسية - جعلت سلطات الاحتلال تعيد النظر جديا فى موقفها .

وفى نفس الوقت ظهر عنصر خارجى عمل فى نفس الاتجاه . فان روح العداء المتعاضمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أسفرت عن قيام الولايات المتحدة بإعادة تقييم سياستها الخارجية بوجه عام . على أن هذا التطور أدى الى العمل على تحجيم نفوذ الحزب الشيوعى فى اليابان عن طريق إعادة بناء وتقوية الاقتصاد القومى لليابان .

وهذا التحول الأساسى فى السياسة الأمريكية أصبح واضحا منذ عام ١٩٤٨ حينما قدمت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة لتنمية التجارة اليابانية. كذلك قدمت لليابان هبات سلعية كبيرة (Commodity Grants) فى ظل قانون

المساعدات الخارجية (Foreign Assistance Act) . وفى نفس السياق عملت الولايات المتحدة على وقف كافة أنواع التعويضات المؤقتة التى التزمت اليابان بدفعها . وتم إجراء تعديلات على قانون التجزئة الاقتصادية (Decentralization Law) وعلى قانون مناهضة الاحتكار (Antimonopoly Law) وهى قوانين كان قد أريد بها وضع قيود على الاقتصاد اليابانى .

ومن الصدف المواتية أن الموقف الدولى فيما يتعلق بالغذاء قد تحسن وكان قد ظل سيئا حتى ذلك الوقت . فسجلت الأسواق العالمية تحسنا واضحا فى عام ١٩٤٨ نظرا لظروف جوية مواتية وزيادة انتاج الأسمدة .

وعلى أية حال ففى خريف عام ١٩٤٨ كانت مشكلة اليابان الكبرى هى محاربة التضخم المتزايد - أى أنه كان على اليابان أن تكسر الحلقة المفرغة بين الأجور والأسعار وأن تحقق الاستقرار الاقتصادى ، وإعادة بناء اقتصادها القومى . وأدرك المسئولون اليابانيون وعلى رأسهم رئيس الوزارة شيجيرو يوشيدا ضرورة ربط الاقتصاد اليابانى بالظروف الاقتصادية العالمية فما دواعى ذلك ؟

لقد فقدت اليابان ما يقرب من نصف أراضيها وبددت فى الحرب كثيرا من ثروتها القومية . كذلك تزايد سكانها بسرعة متزايدة وكان مقدرا أن يبلغوا ٩٠ مليون نسمة فى أواخر الخمسينيات . وفى هذا الظرف - وطبقا لرأى المسئولين اليابانيين - فإن أية خطوات تتخذ لتطوير الاقتصاد اليابانى بمعزل عن الاتجاهات العالمية سوف لا يكون لها سوى تأثير محدود جدا . لذلك كان على اليابان أن تعود الى مكانها الصحيح ضمن المجتمع الاقتصادى الدولى فى أسرع وقت مستطاع . وأنه لا يمكن للاقتصاد اليابانى أن يستعيد قوته إلا « بتعريضه » للمناخ العالمى ، وتمكين الصناعات اليابانية من منافسة تجارة

وصناعات الأمم الأخرى « وينفس شروطهم » . ورغم أن هذا الاتجاه الجديد سوف يضع على كاهل الشعب الياباني كثيرا من المصاعب والتضحيات إلا أنه الطريق السليم - فى رأى المخططين اليابانيين - لعلاج الوضع الاقتصادى عاجلا جذريا .

ولقى هذا الرأى دعما واسعا من الاقتصاديين اليابانيين ومن أعضاء الحزب الليبرالى الحاكم . وتضافرت الهمم لوضعه موضع التنفيذ . وكان لزاما التخلّى عن محاولات توجيه الاقتصاد الياباني عن طريق الرقابة وتقديم الاعانات، والمضى به قدما حيث يدعم نفسه بنفسه . وعلى ذلك فان السياسة العامة التى سار على نهجها بعض الخبراء الاقتصاديين من خلال قيادة الدول الحليفة للجنرال ماك أرثر كان عليها أن تتغير تغيرا جذريا .

ولهذا الغرض ، فى عام ١٩٤٩ عين رئيس الوزراء الياباني أحد الخبراء الاقتصاديين اليابانيين « هاياتو - إيكيدا » وزيرا للمالية لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ .

وأنت بعد ذلك خطوة هامة بوصول جوزيف دودج أحد رجال البنوك وخبراء المال الأمريكين الى اليابان . وتلاقت آراء هذا الخبير لحسن حظ اليابان مع آراء الحكومة القائمة . واستحث دودج اليابانيين على إنهاء مشكلة التضخم باقامة ميزانية متوازنة ، والعودة الى الاقتصاد الطبيعى بوضع الاقتصاد القومى على أساس تجارى ، وذلك عن طريق الغاء المساعدات المالية التى تمنحها الحكومة لتشجيع الصادرات ، والواردات الأساسية .

وحقيقة الأمر ، فان رئيس الحكومة اليابانية شيجيرو عبر عن أن الحكومة اليابانية والأمة اليابانية بأسرها مدينة للخبير دودج لتصديه الواقعى لمشكلات

الاقتصاد اليابانى فى تلك الفترة الحرجة^(١)

ونتيجة للجهود المتضافرة بين دودج والحكومة اليابانية فقد تم تحقيق أول ميزانية متوازنة لليابان بعد الحرب . كذلك تم ايقاف الاعانات التى تمنحها الحكومة . وتم تثبيت سعر الصرف الخارجى ليكون ٣٦٠ ين للدولار . وعلى هذا النحو ، وعلى أساس استمرار ثبات سعر الصرف لمدة طويلة باعتباره حجر الزاوية للأنشطة الاقتصادية اليابانية ، بدأت البلاد فى تنفيذ أولى أولوياتها ، وهى تحقيق الثبات والاستقرار للاقتصاد القومى . ثم اتبعت ذلك بزيادة الصادرات لتحقيق إعادة البنيان الاقتصادى بصفة عامة .

(ب) أثر الحرب الكورية :

لقد جنّب الله اليابان عقبة كبرى كادت لتودى بها لولا سعة أفق ودراية رئيس وزرائها شيجيرو . وفى يونيو ١٩٥٠ وصل الى اليابان چون فوستر دالاس باعتباره مستشارا لوزير الخارجية الأمريكى دين أتشيسون . وكان الغرض من زيارته دراسة مسودة معاهدة الصلح . وبمناسبة هذه الزيارة استحث دالاس اليابانيين على أن يقبلوا إعادة تسليح اليابان لنفسها كشرط مسبق لتوقيع معاهدة السلام معها وإعادة استقلالها اليها . وكان فى رأيه أن الوضع الدولى القائم يقتضى المبادرة باتخاذ مثل هذه الخطوة . لكن المسئولين اليابانيين وعلى رأسهم شيجيرو رفضوا ذلك رفضا قاطعا على أساس أن بلادهم لم تستكمل بعد استعادة قوة اقتصادها ، وأن الشعب اليابانى الذى أصبح ضحية حرب لا معنى لها لا يزال يحمل فى قلبه وعقله آثار الهزيمة . وأن اليابان لوفعلت ذلك لآثارت شكوك وعداوة الدول الاسيوية المجاورة .

وفى هذا الظرف لعب القدر لعبته ، وأنتت ضربة حظ لشعب عانى الولايات فى صبر وترقب ، وفى ظرف أيام معدودة من وصول دالاس الى

(1) Shigeru, y. Ibid P. 74.

طوكيو نشبت الحرب الكورية التى بدأها الشيوعيون . وهذه النقطة تعتبر نقطة تحول هامة بالنسبة لاستعادة الاقتصاد اليابانى قوته ، واندفاعه نحو الأمام ، وهذا أول فصل من فصول المعجزة الاقتصادية . فقد أتت هذه الحرب فى أعز اللحظة التى كان فيها الاتجاه العام للاقتصاد اليابانى يتجه نحو الصعود نتيجة تطبيق سياسة بودج . وانهالت الطلبات على اليابان لطلب السلع والامدادات للجهد الحربى من جانب قوات الأمم المتحدة التى تحارب فى كوريا .

وفى نفس الوقت تصادف أن تحسن الوضع بالنسبة للأسواق الخارجىة . لهذه الأسباب مجتمعة زاد حجم الصادرات زيادة كبيرة . وبحلول شهر سبتمبر ١٩٥٠ تخلت اليابان عن نظام توزيع الأقمشة على المواطنين بالبطاقات . وفى خلال عام واحد من اندلاع الحرب الكورية ارتفعت الطاقة الانتاجية للتعدين والصناعة بنسبة خمسين بالمائة . وتضاعف الدخل الاجمالى ثلاث مرات . وفى بعض الحالات تضاعف أربعة مرات فى الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥١ فقط .

(ج) بداية المعجزة الاقتصادية :

لقد مضى الاقتصاد اليابانى منذ عام ١٩٥٠ يتقدم بسرعة وبدون انقطاع . واتخذ سمة جديدة هى ارتفاع معدلات الاستثمار وظلت هذه السمة ملازمة له حتى الآن . وعندما ارتفعت الأرباح فى عام ١٩٥٠ ، قامت المشروعات الخاصة باستثمار مبالغ ضخمة لتجديد الانشاءات الصناعية ، أما الحكومة اليابانية فقد عملت من جانبها على تدبير الأسس اللازمة والبنية الأساسية لاقتصاد متوسع ببذل المعونات للصناعات الهامة كالصلب لرفع طاقتها الانتاجية ، وبناء السفن ، وإعادة بناء الأسطول التجارى ، وبناء السدود والمحطات الهيدروإليكية . وهنا تظهر خاصية أساسية من خصائص الشخصية اليابانية ، وهى الميل نحو العمل الشاق والتقشف فى ذات الوقت مما وفر حصيلة ادخارية هامة لاعادة الاستثمار .

وتغير الموقف تغيرا هاما فى سلوكيات الشعب الاقتصادية منذ ما قبل الحرب . فقد ظهرت فى الأسواق المحلية كميات ضخمة من السلع الاستهلاكية وصاحب ذلك ما سسمى « بثورة المستهلك » . فازدهرت المحال التجارية بعد نحو عشر سنوات من التقشف ، وأصبح الفرد اليابانى ينعم بغذاء أفضل وكساء أوفر . فالاصلاحات التى تمت بعد الحرب وفرت الأساس اللازم للاقتصاد المحلى بوسيلتين : أولهما قانون الاصلاح الزراعى الذى رفع مستوى الفلاحين . قهؤلاء كانوا يمثلون ربع سكان البلاد فأصبحوا لأول مرة مستهلكين يمتلكون فى أيديهم قوة شرائية كبيرة . وثانيهما انتشار الأفكار الديموقراطية الأمر الذى شجع على انتشار اتحادات العمال التى عملت بدورها على عدالة توزيع الثروة فى القطاع الصناعى ، وبالتالي اتساع نطاق السوق المحلية التى هى اللزمة الأولى للازدهار الاقتصادى .

كذلك حدث تحول هام بالنسبة لنوعية الصادرات ففى سنوات ما قبل الحرب كانت اليابان تسعى جاهدة للمنافسة الدولية بتصدير منتجات مثل الحرير وخيوط غزل القطن والصناعات التى تستخدم الأيدى العاملة الرخيصة للثلاث والتى يمكن جلبها من المجتمعات الزراعية . هذا الاتجاه تغير تغيرا جذريا بعد الحرب .

فالولع اليابانى الشديد بآلات التصوير أمر مشهور . فكل فرد يابانى تقريبا اشترى « كاميرا » من السوق المحلى - وفى بعض الأحيان أكثر من واحدة - بتكاليف يمكن أن تنافس نظائرها فى الأسواق العالمية . ونفس الشئ حدث بالنسبة لأجهزة التليفزيون . فالتليفزيون أدخل الى اليابان لأول مرة بواسطة الأمريكين أثناء فترة الاحتلال . وكانت الأجهزة المتاحة حينذاك مرتفعة الثمن لأنها مستوردة . وكان الناس يذهبون لمشاهدة هذا « الصندوق الأعجوبة » فى المطاعم وأماكن الاجتماعات العامة . ولكن حينما بدأ انتاج هذه الأجهزة محليا ، أصبحت أثمانها منخفضة تدريجيا ، ووجدت أعداد ضخمة طريقها الى

المنازل . وحينما أصبحت حياة التليفزيون أمرا معتادا لدى اليابانيين بدأت البلاد فى تصديره الى الأسواق الأمريكية والأوروبية ، وبكميات هائلة .

وفى عام ١٩٥٤ بلغ اجمالى صادرات اليابان ١٦ بليون دولار ، وفى ١٩٥٥ بلغت ٢ بليون دولار وفى عام ١٩٥٦ بلغت ٢٥ بليون دولار ، كذلك ارتفعت الزيادة فى الدخل القومى لليابان بنسبة ١٢٪ فى حين بلغت نسبة رأس المال المستثمر للنتاج القومى الاجمالى ١٧٣٪ .

وفى عام ١٩٦٠ ارتفعت قيمة الصادرات الى ٤ بليون دولار . وفى الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٣ زاد عدد الأفراد ممن يقع دخلهم السنوى ضمن الشريحة (٢٠٠.٠٠٠ الى ٢٥٠.٠٠٠ ين) أى من (٥٥٨ - ٧٠٠ دولار) بنسبة ١٥٪ . أما اللذين يقع دخلهم ضمن الشريحة من ٢ - ٥ مليون ين فقد زاد عددهم بنسبة ٧٠٪ . وقد انعكس كل هذا على الانفاق الاستهلاكى .

وعلى أية حال ، ففى خلال خمسة عشر عاما من النمو الاقتصادى المتواصل منذ ١٩٥٠ والتى كانت انطلاقتها بداية الحرب الكورية كما أسلفنا ، عملت الولايات المتحدة على ارخاء قبضتها ، وسمحت بتنمية الصناعات الأساسية . ومنذ ذلك الحين زاد الانتاج القومى الاجمالى بنسبة متوسطة بلغت ١٠٪ سنويا أى بمعدل مضاعف لمعدله فى ألمانيا وفرنسا ، وثلاثة أضعاف معدله بالنسبة للولايات المتحدة أو بريطانيا . وخلال عشرة أعوام زادت الصادرات اليابانية بنسبة ٤٣٪ مقابل ٢٧٪ لألمانيا ، ٢٠٪ لفرنسا ، ١٣١٪ لبريطانيا . وسرعان ما عرف العالم منذ عام ١٩٦٦ أن اليابان صارت تحتل المركز الأول عالميا فى الانشاءات البحرية (تزيد بنسبة ٤٥٪ عن الوزن المطلق المحمول برا) . وفى صنع الترانزستور . كما تحتل المكان الثانى فى

الآليكترونيات بعد الولايات المتحدة ، وإنتاج السيارات (ما يزيد على ٤ ملايين سيارة) . والمكان الثالث فى إنتاج الصلب (أكثر من ٦٣ مليون طن عام ١٩٦٧) بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وقبل ألمانيا الاتحادية . وتحتل المكان الرابع فى الصناعات الكيماوية بعد الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وبريطانيا^(١) .

(د) ثورة التكنولوجيا :

بيد أن هناك عنصرا هاما ساعد هذه المعجزة على أن تبلغ مداها ، وهو التجديد التكنولوجى خاصة فى القطاع الصناعى ويمكن القول بأن هذه الثورة التكنولوجية أخذت طريقها بكل قوة ابتداء من عام ١٩٥٥ ولانالت تتعاضم حتى اليوم . فظهر صناعة الآليكترونيات ، والبتروكيماويات ، والاتجاهات الحديثة نحو الميكنة (Automation) ، والأشكال الأخرى من ترشيد الإنتاج لم تغب عن أعين اليابانيين الذين اندفعوا لاستخدام أحدث الابتكارات . وهنا يحق لنا أن نقول مرة أخرى أن الصفة الأصيلة فى الشخصية اليابانية ، وهى محاولة ملاحقة أى تقدم فى العالم أصبحت قوة دافعة ، وصارت سلوكا يوميا للبحث عن الاتقان التكنولوجى كما لا ننسى أن اصلاح نظام التعليم الذى جعل التعليم الاجبارى تسع سنوات منذ ١٩٤٧ قد وفر كوادرا صالحة لتلقى وتفهم ما يلقن لها من تكنولوجيا .

وقام المسئولون اليابانيون بإجراء حصر شامل للاتجاهات فى المستقبل بالنسبة للاقتصاد العالمى . فقد كان لدى هؤلاء تقديرات دقيقة جاهزة وتحليلات صائبة لتركز عليها خططهم للتوسع فى الصادرات .

(١) قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥ ، تعريب الدكتور نور الدين حاطوم ، الموسوعة التاريخية الحديثة ، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

ووصلوا الى نتيجة هامة بأن التركيز لابد من أن يكون فى التحول من الصناعات الخفيفة التى كانت لا تزال تمثل ٥٠٪ من إجمالى الصادرات اليابانية الى الصناعات الثقيلة والمنتجات الكيماوية . وأعدوا لذلك خططا شديدة التفصيل لتحقيق هذا التحول . وكان تقديرهم أن الدول الأقل نموا عن اليابان سرعان ما تبدأ انتاج السلع التى تنتجها الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات ، وسرعان ما تبدأ فى منافسة اليابان فى الأسواق العالمية . ولهذا اعتقدوا أن السرعة التى يتحول بها « الهيكل » التصديرى يجب العناية بها لمواجهة الأحوال الدولية المتغيرة ، وأن ذلك سيكون أهم العوامل فى مستقبل التطور الاقتصادى اليابانى ، وقد كان .

وكما تلقى الاقتصاد اليابانى قوة دافعة من جانب هذه الثورة التكنولوجية ، فان عملية التقدم التكنولوجى بدوره تلقى الدعم من واقع الحقيقة التى لا يمكن تجاهلها بأن الفرد اليابانى يعتبر فى المتوسط من بين أحسن المتعلمين بين شعوب العالم . فنسبة الالتحاق بالمدارس وهى سلفا مرتفعة ، فيما قبل الحرب ، ارتفعت الى آفاق أوسع بسبب اصلاحات التعليم فى فترة الاحتلال كما سبق الإشارة .

على أن من بين أهم أسباب لجوء اليابانيين للتكنولوجيا شعورهم بأنهم عرضة للمخاطر . وحقيقة الأمر ، فانهم صاروا الآن أكثر اعتمادا على الخارج عما كانوا عليه من قبل ، وذلك بالنسبة للمواد الأولية والأسواق . وكان رد فعلهم إزاء ذلك هو اللجوء للتكنولوجيا التى تخفف من حاجاتهم للمواد الأولية نسبيا وتغزو أسواقا جديدة بسلع جديدة دوما . وفى الآونة الراهنة ، فان وزارة التجارة الخارجية والصناعة تحبذ هذا الاتجاه فى الثمانينيات كما يحبذها « الكتاب الأبيض » التى تصدره «الوكالة العلمية والتكنولوجية اليابانية» .

ويمكن القول أن لدى اليابانيين ما يمكن تسميته « بالقدرة الاجتماعية الفريدة للتجديد » كـرأسمال معنوى اضافى . فاليابانيون يتعلمون بسرعة كل ما يتصل بالتكنولوجيا الحديثة وخاصة ما يجرى منها فى الخارج ثم يدخلونها لبلادهم بسرعة فائقة ويجرون التطبيقات العملية عليها أسرع من الدول التى قامت فيها أساسا ويجرون التعديلات لتطغى بعد ذلك على أسواق العالم .

وأصدق مثال على ذلك أنه بحلول عام ١٩٧٧ كانت اليابان تصدر ١/٨ الصادرات التكنولوجية فى العالم معظمها مبنى على تقنيات واردة لها من دول أخرى . وزادت هذه النسبة فى عام ١٩٨٣ . ففى نهاية عام ١٩٨٢ كان اليابانيون يستخدمون أكثر من ثلاثة أضعاف ما يستخدمه الأمريكيون من « الروبوت » (Robot) الصناعى المبرمج وذلك على الرغم من أن سكان اليابان من ناحية وإجمالى ناتجها القومى من ناحية أخرى أقل من نصف نظيرهم فى الولايات المتحدة . ثم نجد المجالات العلمية اليابانية تقول بأنه من المحتمل بحلول عام ١٩٩٠ أن تتزعم اليابان عالم الكمبيوتر ، والتكنولوجيا الخاصة بعلوم الأحياء (biotechnology) .

وقد يتبادر الى الذهن السؤال التالى : كيف تسنى لليابانيين الحصول على التكنولوجيا وبهذه الدرجة من الفاعلية ؟ ولماذا هم دون سواهم أسرع فى استخدامها مثل الروبوت الصناعى ؟ وما هى احتمالات نجاحهم فى مسعاهم الرامى لزعامة التكنولوجيا فى العالم تلك التكنولوجيا المتطورة التى تشكل القاعدة الصلبة للصناعات المتقدمة فى السنوات العشر القادمة مثلا ؟

(هـ) اليابان الحديثة والتكنولوجيا :

من العجيب أن اليابانيين رغم ما وصلوا اليه من أفاق واسعة وتقدم مذهل فى المجال التكنولوجى لا يزالون يستوردون ما تقع عليه أعينهم وما يترامى الى أسماعهم من فنونها أينما وفى أى وقت يجدونه .

من ذلك أن اليابانيين وقعوا منذ عام ١٩٥٠ ٣٦٠٠٠ عقدا من عقود شراء براءات الاختراع لاستيراد التكنولوجيا لبلادهم . هذه العقود تكلفت نحو ١٢ بليون دولار . وفي لحظة من اللحظات ساد الظن بأن اليابان قد تمكنت من تضيق الهوة التكنولوجية بينها وبين الولايات المتحدة والدول الغربية وأن اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية سوف يتناقص لا محالة . لكن العجيب أن الأمر لم يجر على هذا النحو .

ف نجد أن عدد الاتفاقيات التي أبرمتها اليابان لهذا الغرض زادت ، بدلا من أن تنقص . ففي عام ١٩٨١ على سبيل المثال بلغ عدد هذه الاتفاقيات لاستيراد براءات الاختراع ٢٠٧٦ عقدا في حين كان هذا الرقم عام ١٩٧١ قد بلغ ٢٠٠٧ عقدا ، أى أنها زادت أو ظلت تقريبا نفس العدد . ولقد دفعت اليابان ثمنا لاستيراد هذه التكنولوجيا عام ١٩٨١ مبالغ وصلت الى ١٧ بليون دولارا . وهذا الرقم يعتبر أعلى رقم حدث في التاريخ^(١) .

وليس من شك في أن التكنولوجيا المتقدمة أمر حيوى لليابان باعتبارها قوة اقتصادية دولية . فتكنولوجيا صناعة الصلب التى استوردتها اليابان من الخارج من أمثال الأفران ذات القاعدة الأوكسيجينية ، والصب المستمر (Continuous Casting) مكنت اليابان من تخفيض نفقات إنتاجها من الصلب لتتحول من أعلى تكلفة فى العالم الى أقل تكلفة فيه .

كذلك فإن تكنولوجيا الترانزستور التى استوردتها اليابان فى أوائل الخمسينيات ساعدت على قيام اليابان ببناء صناعاتها الأليكترونية . ونجد

(1) Current History, A World Affairs Journal Nov. 1983
P. 367.

أن شركة كوازاكي (Kawasaki) للصناعات الثقيلة والتي تعتبر رائدة العالم فى صناعة الروبوت الصناعى تصنع هذه الأجهزة (Robots) بموجب ترخيص من إحدى الشركات الأمريكية . وفى كثير من الحالات فإن اليابانيين كانوا سراعاً فى لمح الامكانيات التى توفرها التكنولوجيا ربما فى حالات كثيرة يكون مخترعوها الأصليون قد أغفلوا جانباً نافعاً منها .

وواقع الأمر ، فإن اليابانيين شددوا انتباه العالم ليس فقط فى مقدرتهم الفائقة على اكتشاف التقنيات الجديدة التى طورتها أمم أخرى ولكن فى مقدرتهم أيضاً على تحويلها الى منتجات جديدة ذات قدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . وأبرز مثال حديث على ذلك هو فى استخدام الروبوت الصناعى . فعلى الرغم من أن هذه التقنية نشأت وتطورت فى الولايات المتحدة وجرى تسويقها فيها لأول مرة ، فإن اليابان أصبحت تستخدم الروبوت على نطاق أكثر اتساعاً عن أى مكان آخر فى العالم بما فيه الولايات المتحدة ذاتها . ورغم أن تعريف الروبوت يختلف من بلد الى آخر فإن المعلومات المؤكدة تدل على أنه فى نهاية عام ١٩٨٢ كان اليابانيون يستخدمون حوالى ٢١٠٠٠ نوع منها مما ينطبق عليه تعريف الولايات المتحدة بأنه « الروبوت الصناعى » (Industrial Robot) فى حين تمتلك الولايات المتحدة عدداً من نفس النوع لا يصل الى ١/٣ هذا العدد^(١) .

وبعد الحرب تبقى لليابانيين بعض معداتهم العسكرية واستخدم اليابانيون مهاراتهم التطبيقية لتحويل تكنولوجيا صناعة المدافع الرشاشة مثلاً لى تستخدم فى صناعة ماكينات الخياطة ، وتم تحويل تكنولوجيا صناعة المناظير المكبرة الخاصة بالأغراض العسكرية لاستخدامها فى صناعة الكاميرات فى الأغراض السلمية بكفاءة تامة .

(1) Current History, Ibid. P. 368.

رابعاً : اليابان بعد معاهدة الصلح :

١ - المناخ السياسى بعد معاهدة الصلح :

هاهى اليابان فى أوائل السبعينيات وقد حققت معجزتها الاقتصادية وأصبحت ثالث أكبر قوة اقتصادية فى العالم . لكن الشعب اليابانى بدأ يشعر بأنه مفرغ روحياً ، يبحث عن آماله القومية يراوده الأمل فى أن تلعب اليابان دوراً قيادياً على المسرح الدولى يتمشى مع هذه العظمة الاقتصادية وصار ينظر حوله ويتأمل فى داخله كيف يتأتى له تحقيق ذلك . لقد ظلت اليابان معقودة اللسان فى الأمور الدولية ، رغم ما حققت من إنجازات اقتصادية هائلة ، ومع ذلك فقد ظل الأوروبيون ينظرون إليها باعتبارها « حيوان اقتصادى » ، فقد انصبت استراتيجية اليابان على الناحية التجارية وتقليص اشتراكها فى المشكلات السياسية الدولية .

ولقد أصبح عدد كبير من اليابانيين يرون أن مشكلتهم تكمن فى علاقات بلادهم القريضة مع الولايات المتحدة ، فبعد انقضاء أكثر من خمسة عشر عاماً من الاحتلال الأمريكى لبلادهم ، فلا تزال اليابان تحتوى تحت المظلة الأمريكية لا حول لها ولا طول ، مجبرة على مضيض - على التعاون مع الولايات المتحدة تنفيذاً لاستراتيجيتها فى الشرق الأقصى نظراً لاعتمادها على التجارة الأمريكية . فلا شأن لها فى التنافس النووى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولا بالمواجهة بين الاتحاد السوفيتى والصين ، ولا بالحرب الدائرة فى فيتنام والى بلغت ذروتها فى عام ١٩٦٥ .

فكثير من اليابانيين لم يرقهم ما كان يدور فى فيتنام ، وخرجت المظاهرات ضد الدور الأمريكى هناك ، وأوشكت النظرية الماركسية أن تصبح فى أذهانهم حقيقة واقعة بأن أكبر الدول الرأسمالية قد كشفت النقاب عن نفسها بأنها

تهديد امبريالى . فقد كان من المحتمل أن تمتد لظى الحرب الى الصين ، وحتى الى الاتحاد السوفيتى ، ثم الى اليابان ذاتها - نظرا لوجود القواعد الأمريكية بها ، ونظرا للتحالف الدفاعى بين البلدين ، ومن ثم فإن معاهدة الأمن صارت تهدد سلامة اليابان بدلا من حمايتها كما روج لذلك اليساريون اليابانيون .

ولقد صارت أهم المشكلات حدة فى العلاقات الأمريكية - اليابانية فى أوائل السبعينيات هى مسألة التحالف الدفاعى ووجود القواعد الأمريكية فى اليابان . وكلما اشتد عود الاقتصاد اليابانى وأصبح اليابانيون أكثر ثقة بأنفسهم أصبحوا أقل تسامحا بالنسبة لتبعيتهم للسياسة الخارجية الأمريكية ضد ارادتهم الحرة ، وأكثر جرحا فى كرامتهم من وجود القوات الأمريكية على أراضيهم .

واستمرت الجماهير اليابانية تنظر الى التحالف الدفاعى مع الأمريكين على أنه بمثابة مكرمة منحوها بدون وجه حق للولايات المتحدة وليست لصالح اليابان . ودعا الاشتراكيون الى ما أسموه « بالحياد غير المسلح » . أما الشيوعيون فأيدوا رغبتهم فى وجود دولة مسلحة ولكن شيوعية المبدأ . أما حزب الكوميتو (Komeito) فقد نادى بتخفيف قيود معاهدة الأمن ليصير الغاؤها فى نهاية المطاف . وطرح الاشتراكيون الديموقراطيون تصورهم بأن تظل القواعد العسكرية الأمريكية كما هى ، ولكن لا يتم تشغيلها من جانب العسكريين إلا فى وقت الأزمات . وعلى أية حال فقد ظل رجل الشارع اليابانى يشعر بالعداء تجاه القواعد الأمريكية متشككا فى أهمية وجدوى علاقات الدفاع مع الولايات المتحدة .

ولقد رانت على العلاقات بين البلدين عدة مشكلات ولدت الشك فى نفوس اليابانيين تجاه هذا التحالف لعل أولها مشكلة جزر أوкинаوا .

مشكلة أوكيناوا :

طفت مشكلة أوكيناوا على سطح العلاقات بين البلدين بطريقة مفاجئة . وكانت أوكيناوا تشكل الولاية رقم ٤٧ لبقية اليابان فى عام ١٩٤٥ . وظل الأمريكيون يحكمونها بصفتها قاعدة عسكرية كبرى بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية . ولم يكن ذلك يشغل بال اليابانيين كثيرا لانشغالهم فى استعادة بنائهم الاقتصادى بعد الحرب . أما أهل أوكيناوا أنفسهم فكانوا متأرجحين فى موقفهم ، اذ كان تاريخهم منفصلا عن الوطن الأم قبل نهاية القرن التاسع عشر . فكان لهم ملوكهم ، وكانوا يكرهون أن يعاملوا من جانب أشقائهم اليابانيين كمواطنين من الدرجة الثانية . كما أنهم قاسوا كثيرا أثناء الحرب . لكن الحكم الأمريكى لهم جعل منهم أشد اليابانيين تمسكا بقوميتهم اليابانية ومن ثم صاروا يطالبون بالعودة للانضمام لبلادهم .

وبمقتضى معاهدة عام ١٩٥٢ ، فقد وعدت اليابان أن تساند المقترحات الأمريكية بأن تكون أوكيناوا أحد أقاليم الوصاية التابعة للولايات المتحدة ، ولكن أصبح واضحا أن الأمم المتحدة لن تسمح بهذه الوصاية . لذلك بدأ وزير الخارجية الأمريكى دالاس الحديث عن حق اليابان فى السيادة على هذه الجزر.

وفى عام ١٩٦٥ ، وبزيادة المخاوف تجاه الحرب فى فيتنام ، فقد ثارت مسألة ضم أوكيناوا بشكل حاد . وفى يونيو ١٩٦٥ عادت جزر بونين الصغيرة الحجم الى اليابان ولم يخفف ذلك من حدة المطالبة بأوكيناوا . وشعر اليابانيون أن حكم ما يقرب من مليون يابانى يسكنون هذه الجزر من جانب الأمريكيين قد خلق المستعمرة الوحيدة فى العالم لما بعد الحرب العالمية الثانية . وصار من الواضح ضرورة حل هذه المشكلة . ورأى اليابانيون فى عام ١٩٧٠ - حين يحل موعد نهاية معاهدة الأمن المبرمة لعشر سنوات (منذ ١٩٦٠) - ظرفا يحمل فى طياته أزمة فى العلاقات اليابانية - الأمريكية . لذلك كان من المحتم

تفادى تفاقم المطالبة بانتهاء معاهدة الأمن بعدم اضافة مشكلة أو كيناوا هي الأخرى .

وتأتى صعوبة اعادة أو كيناوا لليابان من أن القواعد الأمريكية المقامة فى أو كيناوا كانت تعتبر أكثر القواعد الأمريكية أهمية فى شرق آسيا بأسرها فى وقت كانت فيه حرب فيتنام دائرة على قدم وساق . وكانت المشاعر اليابانية تتجه الى أن تجديد معاهدة أمن ١٩٦٠ يجب أن ينطبق على هذه القواعد أيضا حين تعود أو كيناوا للوطن الأم .

على أن المشكلة قد تم حلها نهائيا بموجب اتفاق أعلنه ساتو (Sato) رئيس الوزراء اليابانى والرئيس نيكسون فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٩ (أى قبل حلول موعد انتهاء معاهدة الأمن) ، متضمنا اعادة أو كيناوا لليابان فى عام ١٩٧٢ ، وأن يجرى تطبيق القيود التى تضمنتها معاهدة الأمن على القواعد الأمريكية المقامة على هذه الجزر . ونظرا لأن اعادة الجزر لليابان يجعل استخدام القواعد تحت سيطرة اليابانيين ، فان رئيس الوزراء اليابانى ساتو حاول من جانبه أن يؤكد للجانب الأمريكى استمرارية استخدام هذه القواعد فى الدفاع عن كوريا الجنوبية وعن تايوان ، بأن جعل نص الاتفاق يتضمن أن : « أمن جمهورية كوريا يعتبر أمرا أساسيا بالنسبة لأمن اليابان ذاتها^(١) » .

وتم توقيع اتفاق رسمى لاعادة أو كيناوا للوطن الأم فى يونيو ١٩٧٠ وعادت الجزر لليابان فى ١٥ مايو ١٩٧٢ ، لتصبح مرة أخرى المقاطعة رقم ٤٧ من مقاطعات اليابان ، وانتهت مشكلة أو كيناوا التى شكلت لفترة من الزمن اختبارا قاسيا للعلاقات بين أمريكا واليابان .

(1) Reichauer, E.O. The Story of a Nation p. 325.

المطالبة بإلغاء معاهدة الأمن :

واقع الأمر أنه خلال الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات كان الانشغال السياسى فى اليابان يدور حول مشكلات القواعد العسكرية والمظاهرات ضد التسليح النووى ومعارضة معاهدة الأمن . غير أن تعديل المعاهدة فى عام ١٩٦٠ أدى الى عقد الأزمات السياسية التالية للحرب .

وكان هذا التعديل ضروريا لأن المعاهدة الأصلية كانت تتضمن نصوصا لا تتفق مع كون اليابان قد أصبحت دولة مستقلة منذ انتهاء الاحتلال ١٩٥٢ . فقد كان النص الأصلي - يجيز استخدام القوات الأمريكية داخل اليابان لقمع الاضطرابات اذا طلبت ذلك الحكومة اليابانية . وكانت تقضى ألا يكون لليابانيين حق السيطرة على الأسلحة الذرية الأمريكية . وتلك كانت نقطة حساسة بالنسبة للجماهير اليابانية ، كما أن المعاهدة لم يكن لها تاريخ لانتهاء سريانها أو وسيلة من وسائل انهاءها .

لذلك جاء تعديل المعاهدة فى عام ١٩٦٠ لاغيا لامكانية قيام الولايات المتحدة باستخدام قواتها داخل اليابان ، كما نصت على مدة سريان عشر سنوات تستطيع بعدها أى من الدولتين طلب انهاءها باخطار الطرف الآخر عن ذلك قبل الانتهاء بسنة على الأقل .

أما بالنسبة للمسألة النووية فإن المعاهدة الجديدة وما أرفق بها من اتفاقيات ، قضت ألا تقوم الولايات المتحدة بأية تغييرات كبرى على نظام تسليحها فى اليابان دون أن تشير الحكومة اليابانية . وهذا يعنى باختصار أن الولايات المتحدة سوف لا تقوم بتكديس أسلحة نووية أو حتى احضارها الى اليابان دون موافقة رسمية من حكومة اليابان حيث يشعر غالبية اليابانيين أن مثل هذه الموافقة سوف لا تمنح على الاطلاق^(١) .

(1) Reichauer, E.O. The Japanese Today p. 355.

وقد تصادف أن تراكبت المخاوف من انغماس الأمريكيين فى الحرب الفيتنامية منذ أوائل الستينيات ، والمطالبة برد أوكيناوا الى الوطن فى أواخر الستينيات مع تصاعد المطالبة الشعبية بعدم تجديد معاهدة الأمن بعد انقضاء السنوات العشر فى ٢٣ يونيو ١٩٧٠ .

ولقد تكاثفت كل الأصوات التى عارضت توقيع معاهدة الأمن منذ عام ١٩٦٠ لتوجيه جهدها نحو عام ١٩٧٠ لضرب العلاقات مع الولايات المتحدة ، والاطاحة بالعناصر المحافظة اليابانية لاقصائها خارج دائرة الحكم .

وفى هذا السياق نظم الطلاب اليابانيون حركتهم المشهورة . وقبل نهاية الستينيات تكونت ثلاث طوائف رئيسية متطرفة تسيطر كل واحدة منها على حركة الطلاب فى بعض الجامعات . وتناحرت كل طائفة مع الأخرى لكى تتقلد مركز الزعامة على الباقيين . وصار الطلاب من أنصار هذه الطوائف يلبسون الخوذات ذات الألوان الفاقعة كتلك التى يضعها عمال البناء على رؤوسهم ، وليميزوا أنفسهم أمام الجماهير . كذلك أصبحوا يستخدمون فى اضطراباتهم المواسير وزجاجات مولوتوف الحارقة .

على أن أكبر التنظيمات الطلابية ، وأشداهم انضباطا وتنظيما كانوا تحت سيطرة الشيوعيين ، والاشتراكيين . والواقع أن اضطرابات الطلاب لم تكن بكاملها ظاهرة سياسية ، فالطلاب اليابانيون شأنهم شأن الشباب فى أى مكان آخر من العالم صاروا أكثر حساسية نحو الأهداف النهائية ، ونوعية الحياة التى يحيونها فى مجتمع حضرى صناعى متقدم . وكان كل شئ فى حياتهم يتوقف على درجة التعليم الذى يتلقونه والرغبة فى الالتحاق فى أفضل الجامعات من خلال امتحانات وصلت فى تغلغلها الى أدنى مستوى تعليمى فصاروا يمرون بفترة من الكبت النفسى من جراء المنافسة على الالتحاق

بمراحل التعليم المختلفة حتى على المستوى الابتدائي . كذلك كانت امتحانات دخول الجامعات توصف بأنها « امتحانات الجحيم » وبمجرد أن يجرى قبول الطلاب فى الجامعات يجدون الدراسة وقد أصبحت مملة تتخذ لها نمطا أليا يبعث على الضجر .

وكان لدى الطلبة اليابانيين أسباب كثيرة تدعوهم الى عدم الرضا والسأم مع جامعاتهم ، فالقيد فيها قد تزايد بدرجة كبيرة وصلت الى أكثر من ٢٠٪ من الفئة العمرية التى تجعلهم يلتحقون بجامعات ومعاهد عليا لأربع سنوات . وهذا التزايد فى التحاق الطلاب بالتعليم العالى لم يواكبه استثمار موازى من جانب المجتمع فى هذا النوع من التعليم .

وأقدمت الحكومة اليابانية فى ٣ أغسطس ١٩٦٩ على اصدار قانون لاصلاح الجامعات ينص على تخفيض مرتبات أعضاء التدريس فى الجامعات التى تسودها الاضطرابات ، والوصول فى نهاية الأمر الى حل الهيئات الدراسية التى تعجز عن توفير استتباب الأوضاع فيها .

ومع ذلك فقد استمر بعض الطلاب المتطرفين فى مزاولة أعمال الشغب ولكن عددهم كان مع ذلك قليلا ، ورييدا رويدا ، تحولت اهتماماتهم خارج نطاق الجامعات ، وحتى ، خارج نطاق الانشغال بعلاقات الدفاع مع الولايات المتحدة لكى تتجه نحو أوضاع المجتمع اليابانى ذاته . وانقسم هؤلاء الطلاب المتطرفون الى قطاعات : مثل « الجيش الأحمر » لكنهم سرعان ما فقدوا الدعم الشعبى بقيامهم ببعض الأعمال الارهابية مثل خطف طائرة نفائة والذهاب بها الى كوريا الشمالية فى مارس ١٩٧٠ ، والقيام بهجوم دموى على المسافرين فى مطار تل أبيب فى ٣٠ مايو ١٩٧٢ ، الى غير ذلك من القرصنة الدموية. ورغم أن حركة هؤلاء الطلاب لم تشغل جانبا هاما من المسرح السياسى اليابانى ، إلا أن مشكلتهم بقيت بمثابة مرض مزمن فى المجتمع اليابانى الحديث.

وعلى هذا النحو انتهت أزمة معاهدة الأمن العام لعام ١٩٧٠ ، أما بالنسبة لحركة الطلاب ، فقد تصاعدت حدتها على مدى سنة ونصف ، ولكنها لم يكتب لها استقطاب جماهير عريضة من الشعب اليابانى ، كذلك عمل الاتفاق فى نوفمبر ١٩٦٩ حول اعادة جزر أو كيناوا على حل واحدة من أعتى القضايا المضادة للوجود الأمريكى فى اليابان . لذلك لما حل ٢٣ يونيو ١٩٧٠ لم يبق هناك شئ يستند عليه معارضو معاهدة الأمن كما كان عليه الحال فى عام ١٩٦٠ حينما عارضوا التصديق عليها من جانب الدايت . وظلت المعاهدة نافذة المفعول طالما لم يطلب أحد انهاءها ، كما أن كلا من البلدين لم يكن فى نيته الاقدام على تلك الخطوة فى حقيقة الأمر . وسرعان ما اتجه الاهتمام الشعبى الى أحداث أخرى رأى أولوية الاتجاه اليها .

انعكاس التقارب الصينى - الأمريكى على اليابان :

على الرغم من حل مشكلة أو كيناوا ، وانتهاء أزمة معاهدة الأمن ، فإن القلق الكامن ظل فى وجدان الشعب اليابانى ، وهو افتقاره للوضع القانونى الدولى ، وشعور اليابانيين بدور التابع للسياسة الخارجية الأمريكية . وحقيقة الأمر ، فإن الازدهار الاقتصادى المستمر الذى أصابته اليابان ضاعف من حدة هذا الشعور .

وعلى الرغم من أن معارضى العلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة قد فشلوا مرة أخرى فى تحقيق مرامهم ، فإن المؤيدين لهذه العلاقات قد جاء عليهم الدور ليساورهم الشك فى جدواها . فلطالما اعتراهم القلق أنه نظرا للصلف الذى يتسم به أهل الغرب ، واعتيادهم السيطرة على اليابان - تلك العادة التى ألفها الأمريكيون فى فترة الاحتلال ، فانه من العسير عليهم معاملة اليابانيين معاملة الأنداد . هذا القلق الكامن ، أضيف اليه قلق جديد مؤداه أن الولايات المتحدة قد تصبح يوما حليفا لا يمكن الركون اليه فى الدفاع عن بلادهم .

هذه الشكوك تجلت أول الأمر أثناء حرب فيتنام . فالمشكلات الداخلية الأمريكية المتسمة بالعنصرية دفعت بنسبة الجرائم نحو الارتفاع، وتسببت في عدم الثقة بالنفس على المستوى القومى الأمريكى مما جعل اليابانيين يتشككون فى دوام الاستقرار فى أمريكا . ورغم أن غالبية اليابانيين نظروا بعين الرضا لما أقدم عليه الرئيس جونسون بتحديد عدد القوات المشتركة فى حرب فيتنام فى ربيع ١٩٦٨ ، ولما قرره الرئيس نيكسون فى العام التالى من الانسحاب العسكرى البطئ ، فإن مؤيدى معاهدة الأمن أصابهم الانزعاج من أن هذا التحول فى الموقف الأمريكى قد يذهب بعيدا عن الحد المنشود ، فقد راودهم الخوف من أن تعود الولايات المتحدة الى سياسة العزلة والتفوق التقليدي ، الأمر الذى قد يترك اليابان معرضة للخطر ، لا حول لها ولا قوة .

وزاد الطين بلة . وزاد فى هواجس اليابانيين ظهور ما أطلق عليه مبدأ نيكسون (Nixon Doctrine) الذى أعلنه الرئيس الأمريكى أول مرة فى ٢٥ يوليو ١٩٦٩ فى جزيرة جوام فى المحيط الهادى . وقد تضمن هذا المبدأ الوعد بأنه سوف لن تكون هناك فيتنام أخرى ، وأنه طالما لا يكون هناك محل للأسلحة النووية ، فإن الولايات المتحدة تتوقع من الدول الآسيوية أن تتحمل العبء الأكبر من أمور الدفاع عن نفسها ، وأن الولايات المتحدة سوف لا تقدم لها فى هذه الأحوال سوى دعما تكميليا .

وصار التساؤل لدى اليابانيين : هل ينطبق على هذا المبدأ على اليابان أيضا ؟ فاليابان التى تتمتع بقدر معقول من الاستقرار وتسودها الديمقراطية الصناعية - شأنها شأن دول أوروبا - تشارك الولايات المتحدة مصالح وثيقة ولا تتطلب الدفاع إلا ضد العدوان الخارجى . ولكن بدا فى أعين اليابانيين أن مبدأ نيكسون هذا قد ميز بين اليابان وأقرانها فى أوروبا من ناحية ووضعها فى سلة واحدة مع بقية حلفاء أمريكا فى آسيا من ناحية أخرى .

هذه المخاوف تحولت الى ما يشبه الفرع حينما أعلنت الولايات المتحدة فجأة في ١٥ يوليو ١٩٧١ عن أن هنري كيسنجر كان يتفاوض في السر مع الصينيين في بكين وأن الرئيس الأمريكي نيكسون سوف يزور الصين في العام التالي^(١). وكان اليابانيون يشعرون بأن الأمريكيين يضعون القيود على العلاقات الصينية - اليابانية . وما هم يتوجسون خيفة من أن تعترف الولايات المتحدة بالصين . ولقد صدق حدسهم رغم ما قاله الأمريكيون على مدى عدة سنين من أنهم يؤدون التنسيق الأمريكي - الياباني تجاه الصين ، وما وعدوا به بدوام المشورة بين البلدين في هذا السبيل .

ورأت اليابان في تجاهل الأمريكيين لها وتقاربهم مع الصين بهذه الصورة المفاجئة امتهاانا لها . وجعل فريق من المسئولين اليابانيين يشعرون بأن الولايات المتحدة ربما تراعى لها في وقت من الأوقات أن تتخلى عن اليابان كحليف كبير لها في آسيا في سبيل تحقيق علاقات أوثق مع الصين الشعبية . لذلك فإن مبدأ نيكسون هذا قد وجه صدمة قاسية للثقة اليابانية في الحلفاء الأمريكيين .

وتبدو المرونة في الفكر السياسي الياباني في أنه رغم قسوة الطريقة التي تعترف بها الولايات المتحدة في تقاربها المفاجئ مع الصين ، فإنهم عمدوا الى الاستفادة من تقليل حدة التوتر الصيني الأمريكي . فهذا التقارب الأمريكي الصيني جعل من الميسور على اليابان المضي في علاقاتها مع الصين حتى أن رئيس الوزراء الياباني « تاناكا - كاكوي » بادر بزيارة الصين وأعلن في بيان صدر في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٢ الاعتراف الياباني بالصين الشعبية^(٢) . وبذلك تكون اليابان قد خطت خطوة أبعد من الولايات المتحدة في هذا المجال .

(١) د. فوزي درويش ، الشرق الأقصى ، الصين واليابان ١٨٥٣ - ١٩٧٢ ص ص ١٨٠ - ١٨٦ .

(2) Reichauer, E.O. Op. cit P. 334.

لكن هذا التقارب الصيني - الأمريكي أثار فى نفوس اليابانيين متطلباتهم الدفاعية . وكانت بعض الأوساط السياسية الأمريكية تقول بأن معاهدة الأمن قد قدمت لليابان حرية الحركة على حساب دافعى الضرائب الأمريكيين . وأتى مبدأ نيكسون ليؤكد هذا المعنى ، وبدأ كل من الدكتور كيسنجر والرئيس نيكسون يتحدثان عن بؤار ظهور توازن فى القوى الدولية يركز على خمسة قواعد ، تشكل كل من اليابان ، وغرب أوروبا ، والصين ثلاثة قوى مستقلة فيه ، بالإضافة الى القوتين الأعظم . وكانت دلالة هذه التصريحات لا تنطوى على قيام اليابان فحسب بدور عسكرى أكبر ، ولكن على قيامها كذلك بدور أكثر استقلالا ، مما جعل اليابانيين فى حالة من الشك حول نوايا الأمريكيين ومستقبل معاهدة الأمن .

لكن اليابان كانت من جهة أخرى لا تعتقد فى جدوى دورها العسكرى المستقل ، لأن أية دولة - فى نظرها - تحاول غزو بلادهم سوف تشعل نار حرب عالمية ثالثة . كما أن اليابانيين لا يعتقدون من ناحية أخرى فى جدوى لعبهم لدور عسكرى خارج بلادهم . فقد علمتهم دروس الحرب العالمية الثانية أن السيطرة العسكرية على منطقتهم لا طائل من ورائها . هذا من ناحية ، والأهم من ذلك أن الأسواق العالمية الحيوية بالنسبة لهم ، وكذلك الموارد الطبيعية ، وخطوط المواصلات التجارية شديدة التباعد بحيث لا تطولها أية ذراع عسكرية يابانية مهما طالت . وأن اليابان لكى تعيش وتزدهر ، فإن عليها العيش فى مناخ دولى مفتوح سواء بالنسبة لتصريف منتجاتها أو جلب المواد الخام اليها من شتى بقاع العالم .

ولذلك فإن معاهدة الأمن بما توفره من مظلة نووية أمريكية ، ووجود الأسطول السابع الأمريكى فى المياه اليابانية حققت لليابان نوعا من الدعم مكنها من التركيز على الجانب التجارى ولكن إذا فرضنا جدلا أنه سوف لا يجرى تجديدها فما هو البديل الآخر بالنسبة لأمن اليابانيين من الناحية النظرية البحتة ؟

٢ - بدائل معاهدة الأمن الأمريكى - اليابانى :

(١) تحالف اليابان مع دول المنطقة :

لقد ظلت اليابان على نحو عشرين عاما من نهاية الحرب العالمية الثانية تستبعد العودة الى الروح العسكرية . ولكن ظهرت منذ أواخر الستينيات بعض الأصوات تحن الى الروح العسكرية التى كانت سائدة فى الماضى . وفى فترة من الزمن راودت اليابانيين اقامة حلف آسيوى للأمن المتبادل . ولكن هل يستند ذلك الى حقائق تاريخية أو استراتيجية سليمة ؟ . كانت الهند الصينية لازالت منقسمة ، كما أن مشكلة تايوان - ولو أنها ساكنة مرحليا - إلا أنها لم تحل نهائيا . ونظرة أخرى على الخريطة السياسية للمنطقة نجد أن كوريا لازالت منقسمة هي الأخرى الى دولتين : واحدة تتخذ لها الشيوعية مذهبها ، والأخرى ذات توجه رأسمالى غربى ، وتناصب كل منهما الأخرى العداء كما تقع كوريا استراتيجيا بين الصين والاتحاد السوفيتى واليابان ، وتعتبر كوريا بمثابة برميل البارود قابل للاشتعال فى أى وقت . كذلك فإن كوريا لا تنسى - وهى أشد الدول الآسيوية قربا لليابان - ذلك العهد الاستعماري البغيض فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية . ولذلك فيمكن اعتبار العلاقات اليابانية - الكورية أضعف حلقة ضمن أى نظام أمن آسيوى مشترك متصور .

فاذا نظرنا لعلاقات اليابان مع منطقة جنوب شرق آسيا لوجدناها أكثر ضعفا ، فهى فى غالبيتها عبارة عن دول فى طريق النمو وهى ضعيفة عسكريا ، تنظر بعين الشك والريب الى اليابان . وقد تكون العلاقة مع الصين أكثر هذه العلاقات قبولا لدى اليابانيين . لكن هناك اختلافا بين الدولتين فى المجال الاقتصادى والسياسى ، والنظم الاجتماعية . وتميل الصين الى التوقع بحيث لا يحتمل أن تكون شريكا وثيق الصلة مع اليابان .

ولعلنا لا نزال نذكر أنه قبيل الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تنظر الى منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقى كمنطقة أمل لما أسمته : « المنطقة العظمى للرخاء المشترك فى شرق آسيا » . هذه المنطقة لم تعد على اتساعها تمثل أكثر من ربع أسواق اليابان الخارجية أو مصادرها من المواد الخام . لذلك فان علاقة اليابان مع جيرانها فى تلك المنطقة سوف يُحملها من المشكلات بأكثر مما يحقق لها من أمن .

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتى فهى أقل قبولا بالنسبة لليابان عنها بالنسبة للولايات المتحدة . فمواقف الاتحاد السوفيتى هى مواقف دولة غربية كانت اليابان تنظر اليها عبر قرنين من الزمان باعتبارها العدو التقليدى . ولقد صارت العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتى طبيعية فى عام ١٩٥٦ ، وتحسنت بدرجة كبيرة طيلة الستينيات من هذا القرن، على الرغم من عدم إبرام معاهدة سلام بين الطرفين كما أن تحسن العلاقات التدريجى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خفف كثيرا من التوتر فى العلاقات اليابانية - السوفيتية . كذلك فان الصدع المذهبى الذى حدث بين الصين والاتحاد السوفيتى جعل الروس أكثر صداقة تجاه اليابان فى محاولة منهم ألا يحدث تقارب بين طوكيو وبكين . وقد أطلق اليابانيون على هذا التقارب مع السوفييت اسم الدبلوماسية المبتسمة (Smiling Diplomacy) .

ولا يمكن لنا أن نفعل العلاقات الاقتصادية اليابانية مع الاتحاد السوفيتى حيث بدأت اليابان فى استغلال الخشب والمصادر الطبيعية الأخرى فى سيبيريا ، فضلا عن المفاوضات الجارية بين البلدين لاستغلال الغاز الطبيعى والبتروى ومصادر الفحم الهائلة فى سخالين وسيبيريا . فاليابانيون ينظرون الى سيبيريا وإمكاناتها كمصدر من مصادر الثروة الطبيعية الأكثر قربا من بلادهم . كما ينظر الروس الى أن استغلال سيبيريا وتطويرها يجعلها كتلة صامدة أمام أى

تهديد من جانب الموجات البشرية الصينية التى تقع على حدودها الجنوبية .
على أن الضوابط والقيود السوفيتية ، والاختلاف الواضح بين النظم
الاقتصادية فى البلدين جعلت مثل هذه الصفقات بطيئة الانجاز .

(ب) سياسة الحياد منزوع السلاح :

إن الظن السائد لدى غالبية اليابانيين فى الآونة الراهنة يذهب الى أن قيام
اليابان بكيان عسكرى مستقل هو أكثر هذه البدائل جاذبية عن معاهدة الأمن
مع الأمريكيين ، وعن إجراء تحالفات عسكرية أخرى . لكن هذا الحلم بعيد
المنال . فلقد كانت السياسة العسكرية التقليدية للاشتراكيين هى الحياد غير
المسلح على الصعيد العالمى ولا يزال الحزب الاشتراكى يدعوا الى هذه
السياسة رسميا . لكن سياسة الحياد منزوع السلاح لا تشبع الاحتياجات
السيكلوجية فى الضمير اليابانى ، وليست سياسة عملية بالنسبة لثانى أكبر
قوة اقتصادية فى العالم ينظر اليها من الدول بروح العداء والكراهية والحسد .

بيد أن « الحياد المسلح » فى الجهة المقابلة ، وإن كان لم يطرح على نطاق
واسع على الصعيد الداخلى اليابانى هو البديل الواضح فى عقول عدد كبير
من اليابانيين ، سواء بالنسبة للعناصر السياسية اليابانية فى أقصى اليمين أو
فى أقصى اليسار . لكن هذه السياسة تطرح مشكلات كبرى . فليس بوسع
اليابان وليس من المتصور أن تكون قوة عسكرية بالقدر الكافى لحماية
مصالحها الحيوية على اتساع العالم الذى يربطها به الآن مصالح تجارية
هائلة . وحقيقى أن اليابان تمتلك طاقات اقتصادية وتكنولوجية تكفى لبناء قوة
نووية لها وزنها ، ولكن أراضيتها من ضيق المساحة ومن الكثافة السكانية
العالية بما لا يسمح لها بتكوين مثل هذه القوة المستقلة لتجعل منها رادعا
نوويا يعول عليه على الصعيد العالمى ، اللهم إلا اذا جرى النظر الى ذلك من
قبيل المكانة ، فحيازة السلاح النووى صار من سمات القوى العظمى ، ولا

عجب أن الدول الخمس التي تمتلكه هي الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن .

ولقد يكون من المحتمل أن يكون التسليح المكثف المنشود «للملحاد المسلح» عاملا على تقليل درجة الأمان لليابان بدلا من أن يكون عاملا على زيادته . فمثل هذه الخطوة - إن أقدمت اليابان عليها - قد تثير بلبلة داخل اليابان ، وتزيد من حدة التوتر بينها وبين جيرانها الذين لا يزالون يذكرون اعتداءاتها منذ جيل مضى .

وعلى هذا النحو فإن اليابان رغم نفورها وعدم رضاها - لنوعى قومية - عن روابطها الدفاعية مع الولايات المتحدة ، فإن ذلك هو السبيل الوحيد من الناحية العملية لمواجهة احتياجات اليابان الأمنية . لكن اليابان ينبغي أن تتال ما يرضى غرورها فى المساواة فى هذا النوع من العلاقة . وعلى سبيل المثال ينبغي تقليل الوجود الأمريكى على أرض اليابان فى نفس الوقت الذى ينبغي فيه توفير التزام أمريكى أشد لضمان الأمن السيكلوچى الذى ينشونه . فاذا كانت معاهدة الأمن من المرونة لتتسع لهذا التصور فإن السؤال يظل قائما : هل تظل الولايات المتحدة الحليف الدفاعى الذى يمكن الاعتماد عليه بصفة دائمة لتحقيق الأمن اليابانى ، وهل تقدم الولايات المتحدة على معاملة اليابان كند حقيقى ؟ .

إن النمو الاقصادى الهائل الذى حققته اليابان جلب معه توترات حادة فى علاقاتها مع الدول الصناعية الأخرى ، خاصة مع حليفها الأولى ، الولايات المتحدة . ولقد ظل الاقصاد اليابانى ينمو بمعدل متوسط حقيقى - أى بعد استبعاد أثر التضخم - مقداره ١٠٪ سنويا ، وكانت النتيجة مضاعفة الاقصاد اليابانى كل سبع سنوات . ومثل هذا الانجاز فى بلد فقير فى موارده

الطبيعية كان يتطلب مضاعفة تجارته الخارجية بالتالى على الأقل كل خمس سنوات . وهذا بدوره يعنى زيادة نصيب اليابان بسرعة فى الأسواق العالمية واستهلاكها للموارد الطبيعية العالمية لتحقيق هذا المعدل . وتكون النتيجة النهائية أنه بقدر ما يتعاظم نمو الاقتصاد اليابانى ، بقدر ما يجور ذلك التعاظم على مستقبل دول صناعية أخرى تنمو بمعدل أكثر بطئا . وهذا يحرك ولا شك لدى اليابان شعورا أكبر بالحاجة لتوفير الأمن .

وتتضح الصورة اذا نظرنا لميزان المدفوعات والميزان التجارى لليابان . وفى عام ١٩٦٥ حققت اليابان أرقاما هائلة لصالحها فى كلا الميزانين . وفى عام ١٩٧١ ارتفع ميزان المدفوعات السنوى ليصل الى ٦ بليون دولار كما ارتفع ميزانها التجارى الى ٨ بليون دولار . ولقد كان الميزان التجارى تقليديا فى صالح الولايات المتحدة . ولكن من بداية عام ١٩٦٨ بدأ اليابانيون فى تحقيق فوائض تجارية . وفى عام ١٩٧٢ حقق الميزان التجارى لليابان مع الولايات المتحدة وحدها ٢ بليون دولار^(١) .

خامسا : كيفية صنع القرار :

القصد هنا من صنع القرار هو المراحل التى يمر بها ، والأجهزة التى تتناوله من مهده حتى يصبح قرارا سياسيا نافذ المفعول . ونظرا لما لهذه العملية من أهمية خاصة حين ينعكس أثر القرار على الصعيدين الداخلى والخارجى ، فسوف نتناول الموضوع من عدة جوانب بدءا بالتقاليد اليابانية الموروثة التى تكيّف القرار والسلطات التى تتناوله كالدائى والأحزاب ثم «عمالقة المال والأعمال» ومجموعات الضغط المختلفة وانتهاء بديناميكية صنع هذا القرار .

(1) Reichauer, E.O. Ibid P. 345.

(١) التقاليد اليابانية الموروثة :

قد يستهوى البعض الحديث عن « المعجزة » اليابانية فيتوارد على الذهن عملية التصنيع الهائلة التي حققتها اليابان وصعودها لتصبح قوة اقتصادية ضخمة في العصر الراهن . بيد أنه قد تبدى لنا أن كلمة «معجزة» ليست هي التعبير السليم كما حدث لليابان . فالمعجزة تحدث عادة بين يوم وليلة . غير أن اليابانيين قد وضعوا بأيديهم أسس هذه القفزة الرائعة مع توافر خلقية مواتية تمثلت في خصائص متميزة في أخلاقيات هذا الشعب . ونعود فنقول أن هذا التحول الهائل حدث في أقل من قرن ونصف من الزمان ، فتحول اليابان من مجتمع اقطاعى بكل معانى الكلمة الى دولة حديثة ديموقراطية مرموقة ، وهنا وجه من الاعجاز .

لكن هناك جانباً لا ينبغي أن يفوت الباحث ، وهو الاطار السياسى الذى تم هذا الجهد من خلاله والذى يسرُّ حدوث ذلك فى الماضى ، ويتولى الحفاظ على هذه الانجازات فى الحاضر والمستقبل . فللشعب اليابانى ولا شك ميراث سياسى له سمات متميزة . فبالنسبة للغرب مثلاً نجد الحقوق الفردية وممارسة حق التمثيل قد تبلورت من خلال التجربة الاقطاعية التى كانت تولى قدراً كبيراً من الأهمية على تبادل الحقوق الاقطاعية ، والالتزامات ، أما فى اليابان فان الروابط الاقطاعية كانت ترتكز على أسس أخلاقية . فقد كان على رأس النظام الاقطاعى اليابانى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر قدر ما من العلاقات الاقطاعية . ثم فى أواخر العهد الاقطاعى فى عهد شوغونية التوكوجاوا كان هناك نوع من النظام المتشابه بدرجة كبيرة بين السادة الاقطاعيين وأتباعهم . وكانت العلاقة بين الشوجن وأمراء الاقطاع (الدايميو) والساموراي من أتباعهم يجرى النظر اليها طبقاً للأعراف اليابانية على أنها نوع من الالتزام من جانب التابع بالطاعة الكاملة والولاء مع التسليم للذين هم فى السلم الاجتماعى الأعلى بالسلطة دون قيود.

فليس هناك اذن ما يسمى بالحقوق التى لا تمس ، وليس هناك تجربة خاصة بالأجهزة التمثيلية . وبالتالى لم يكن من المتصور أن يكون هناك نظاما أبعد ما يكون عن الفكر الديموقراطى بمثل بعد الإرث اليابانى عنه عشية انفتاح اليابان على الغرب .

ثم ان القادة اليابانيين فى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن يتوافر لديهم الرغبة فى اقامة نظام ديموقراطى . وعلى العكس من الدول التى تأخذ بنظام لتحديث نفسها فى القرن العشرين ، فان اليابانيين أنفسهم لم تكن الديموقراطية لديهم فكرة مستحسنة ولم يحاولوا خلق مثل هذا النظام ، لكنهم رأوا حتمية اقامة اليابان القوية كدولة مركزية حديثة فى أسرع وقت لمجابهة التهديد العسكرى والاقتصادى من دول الغرب . ومن خلال سعيهم للتوصل الى ذلك تولدت لديهم القناعة بأن العناصر التى قامت عليها الديموقراطية الغربية ربما كانت ذات فائدة لهم. ولكن هذه الأفكار الديموقراطية كانت بالنسبة لهم بمثابة وسيلة لبلوغ غاية وليست غاية فى حد ذاتها .

ورغم افتقار اليابانيين للتجربة الديموقراطية فى إرثهم السياسى القديم فانهم استطاعوا مع ذلك استنباط مزايا كثيرة منه لبناء دولة مركزية قوية . وهذه المزايا فى أخلاقياتهم يسرت عليهم بل شجعتهم على اقامة هذا النظام الديموقراطى المنشود . وأول هذه المزايا هو الشعور بوحدة عناصر الأمة اليابانية . وهذا على طرفى نقيض مع الوضع فى كثير من الدول النامية فى الوقت الراهن التى لا تشعر كثيرا بشعور الوحدة إلا بعد أن مرت بالتجربة الاستعمارية . أما فى اليابان فرغم أن الانقسامات القطاعية ربما حجبت هذه الوحدة بقدر ما إلا أن الوحدة فى مجملها ارتكزت على العزلة النسبية التى ضربتها اليابان حول نفسها بقدر أكبر ثم على التجانس العرقى غير العادى وعلى تقاليدها القديمة المستندة على المركزية السياسية .

على أن اليابانيين وإن كانوا يشتركون فى التقاليد الخاصة بالوحدة السياسية مع بعض دول شرق آسيا ، إلا أن هناك عوامل أربعة ميزتهم عن جيرانهم هؤلاء : أول هذه العوامل وعيهم من قديم الزمن بالتميز عن الصين . فالصينيون أنفسهم كانوا ينظرون الى من حولهم من الشعوب كتابعين لامبراطوريتهم . وكان الكوريون يقبلون هذه النظرة ولا يجدون فيها غضاضة لتفوق الحضارة الصينية اذ ذاك . لكن اليابانيين كانوا يشعرون بقوميتهم ويأن الحضارة الصينية مع عظمتها فهى دخيلة عليهم رغم تأثرهم بها ونهلهم من مواردها . هذا الموقف جعل اليابانيين أكثر تهيأ عن كلا الصينيين والكوريين لتقبل الفكرة الأوروبية بوجود علاقات دولية كان على هذه الدول الثلاث أن توطن نفسها على قبولها .

أما ثانى أوجه هذا الاختلاف ، فيتمثل فى أن التجانس العرقى الأمتل فى اليابان مع تمتع اليابانيين بحكم مركزى كان يتعارض بطبيعته تعارضا شديدا مع الأوضاع الاقطاعية التى تقضى بالاستقلال المحلى لكل اقطاعية وبالتقسيم الطبقي . وهذا التعارض أدى بدوره الى وجود توترات داخلية فى اليابان خلال القرن التاسع عشر ، بحيث أنه بمجرد حدوث أول احتكاك بالمجتمع صار التغيير أكثر يسرا عما عليه الحال بالنسبة لكل من الصين وكوريا .

وثالث هذه الاختلافات عن بقية دول شرق آسيا هو أن اليابانيين فى القرن التاسع عشر بحثوا حوالىهم فاهتدوا الى التبرير القومى الكافى للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى فرضت عليهم نتيجة التهديد الغربى - ووجدوا هذا التبرير فى استعادة الحكم الامبراطورى الذى يمكن أن ينهى تلك الانقسامات السياسية والاجتماعية التى خلقها نظام الاقطاع وتحديث اقتصادهم . وعلى العكس من ذلك فان الصينيين لم يتوافر لديهم مثل هذا التبرير القومى لاجراء مثل هذه التغيرات الكبرى . اللهم فى استبدال أسرة

حاكمة مكان أخرى ، مما لا يسفر عنه أية تغيرات فى الأوضاع القائمة . فكان عليهم والحال هكذا أن يبحثوا عن أيديولوجيات أجنبية مثل النظام الجمهورى ، والديموقراطية ، ثم اعتناق الفكر الشيوعى فى نهاية المطاف.

وأما وجه الاختلاف الرابع فى اليابان فى القرن التاسع عشر فيتمثل فى أن اليابانيين اختلفوا عن جيرانهم فى توافر الرغبة فى أن يتعلموا من الغرب على الرغم من أن تعلمهم هذا كان يهدف فى المقام الأول الى طرد الغرب واستعادة نظمهم السياسية القديمة . أما الصينيون فقد كان لديهم الشعور بأن هناك القليل مما قد يتعلمونه من أية دولة أخرى ، وأما الكوريون فكانوا على استعداد أن يتعلموا لكن من الصين دون سواها .

تلك هى أوجه الاختلاف الأربعة الرئيسية التى توافرت لليابان عن جيرانها الآسيويين فى القرن التاسع عشر . بيد أن هناك ميزة سياسية كبرى استقاها اليابانيون من ماضيهم وهى شعور قوى بالأصول الراسخة لفكرة الحكومة استمدوها من إرثهم الذى تعلموه من الكنفوشية ، ويرتبط بهذا المبدأ ارتباطا وثيقا ما لدى اليابانى من مستوى عال من الأمانة والكفاءة فى الادارة السياسية . وصحيح أن عادة تقديم الهدايا للرؤساء أمر طبيعى موروث لدى اليابانيين . ولكن على الرغم من أن ذلك قد يفسر على أنه ضرب من الفساد فإنه كان ينظر اليه آنذاك كجزء من النظام فى ظل تقاليد معينة .

وفى اطار هذا النظام فإن كافة رجال الادارة كانوا على ولاء مطلق لرؤسائهم يتميزون بقدر عال من الأمانة ودقة متناهية فى انجاز ما يوكل اليهم من مهام . وعلى سبيل المثال . فإن حفظ النظام ، وجباية الضرائب الزراعية فى « الدومين » المترامى الأطراف الخاص بالشوجن كانت تؤدى بواسطة حفنة من المشرفين لا يتعدون أصابع اليد . وكان ذلك يتم باتقان شديد وتكلفة

متواضعة يحسدهم عليه أى نظام فى العالم فى القرن الثامن عشر (١).

هذا المستوى العالى من الكفاءة الادارية ، استمر دون انقطاع فى الفترة الحديثة من التاريخ اليابانى وأسهم فى انتقال السلطة فى سهولة ويسر ، وفى تبدل النظام بعد نهضة الميجى . ورغم الارتباك الذى حدث فى ذلك الوقت ، فلم تحدث هناك أزمة أصابت القانون والنظام أو أى تراخى فى جباية الضرائب حين آلت السلطة فى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر من يد ما يزيد على ٢٦٠ دومين اقطاعى الى الحكومة المركزية الجديدة فى عهد الميجى .

(ب) النظام البرلمانى (الدايت) :

رأينا أن دستور عام ١٩٤٧ قد جرد الامبراطور من كافة سلطاته السياسية ، وأبان بما لا يرقى اليه الشك أين تكون السلطة الحقيقية . فقد جعلها فى أيدي « الدايت » اذ عرّف الدستور الامبراطور بأنه « رمز الدولة ، ووحدة الشعب ، يستمد مركزه من ارادة الشعب الذى تكمن معه سلطة السيادة » .

ولقد مر الدايت بمنعطقات كثيرة قبل الحرب العالمية الثانية أشرنا الى جانب منها فى الفصل الرابع ، ولا بأس من أن نستكمل الصورة فى هذا المقام . فمن خلال دستور اليابان الأول لعام ١٨٨٩ قرر قادة عهد الميجى أن تقوم « الجمعية الوطنية » على أساس الانتخاب المقيد . وكان ذلك يهدف فى الأساس الى اكتساب احترام دول الغرب من جهة، وكسب تأييد العامة من الشعب اليابانى من جهة أخرى . وأن تكون « الجمعية الوطنية » بمثابة

(1) Reichauer, E.O. The Japanese Today, Change and Continuity, P.P. 231 - 234.

صمام أمن ضد مشاعر الرضا من جانب رجال الساموراي الذين لم يشاركوا في ادارة دفة الحكم .

لكن رجال حكومة الميجي كانوا قد عملوا على أن يسبق هذا الحدث الجريء تجربة محلية بانشاء أجهزة منتخبة على مستوى القرى والمدن . وكانت هذه المجالس المحلية المنتخبة من ناحية ، و « الدايت » القومى الجديد من ناحية أخرى لا تتمتع فى حقيقة الأمر إلا بقدر محدود جدا من السلطات ، كما أن حق الانتخاب لها كان مقيدا . فلم يكن له هذا الحق فى انتخابات الدايت إلا الذكور ممن تجاوزوا سن الخامسة والعشرين ، وأن يكونوا من المسدين لنصاب من الضرائب يبلغ ١٥ ين أو أكثر . وهذا جعل نسبة السكان الذين يباشرون هذا الحق الانتخابى لا يتعدى ١/٢٦٪ فى عام ١٨٩٠ .

لكن أعمالا كثيرة كانت تقوم بها الحكومة - كما هو الحال بالنسبة للشئون الخارجية - لم تكن تستدعى استصدار أية قوانين ومن ثم موافقة الدايت عليها . غير أن الشئون المالية على وجه الخصوص هى التى كانت امتيازًا خاصا بالدايت باعتبار أن الأموال تأتى فى نهاية الأمر كضرائب يدفعها الشعب .

غير أن سلطات مجلس النواب فى اطار الدايت كانت مقيدة أيضا من قبل مجلس الشيوخ الذى أنشئ على النسق البريطانى (مجلس اللوردات) . وخولت لهذا المجلس الأخير صلاحيات تتساوى مع صلاحيات مجلس النواب . ولكى يتسنى للحكومة أن تحكم قبضتها على مجلس الشيوخ ، عمدت فى عام ١٨٨٤ الى ابتداء « مجلس أعلى » جديد آخر يتكون من قدامى نبلاء البلاط وبعض أمراء الاقطاع السابقين ، بالاضافة الى بعض القادة الجدد ، وخصصت المراكز العليا فى هذا المجلس الأعلى الجديد لأعضاء مجلس الشيوخ ، وخول للطبقات الثلاثة الأدنى فيه أن يقوموا بانتخاب عدد محدود من

الأعضاء يضاف اليهم بعض المعينين من قبل الامبراطور يكونون من الفقهاء وذوى الرأى، هذا بالاضافة الى عضو منتخب من كل مقاطعة ممن يدفعون أكبر قسط من الضرائب . وعلى هذا النحو تكون الحكومة قد أقامت كيانا من ذوى الاتجاهات المحافظة يعمل كرقابة اضافية على تصرفات مجلس النواب .

وعلى الرغم من كل هذه الاحتياطات ، فان الدايت أثبت مقدرته على توسيع نطاق سلطاته ، واستطاعت الأحزاب السياسية الناشئة أن تدخل المعركة الانتخابية منذ بداية عهدها بها عام ١٨٩٠ حتى الحرب العالمية الثانية كما رأينا فى الفصل الرابع . وحتى بالنسبة لثانى انتخابات عامة فى ١٨٩٢ حينما عمد رجال الحكومة الى الفش والرشوة وعمليات القهر المختلفة ، فان الفشل حاق بأئصار الحكومة فى الحصول على الأغلبية البرلمانية . ولقد صارت المشاورات السنوية لتمرير الميزانية من خلال الدايت أمرا صعبا حتى أن بعض رجال الحكومة اقترحوا مرارا إلغاء الدايت من أساسه ، لكن البعض الآخر حذر من ذلك لأنه سوف يصيب كرامة اليابانيين أمام الغرب ، ويحول دون نجاح اليابانيين فى التخلص من ربة المعاهدات غير المتكافئة .

وعلى أية حال ، فقد تم التوصل الى حل توفيقى فى النصف الثانى من التسعينيات ثم صار هناك اتفاق نهائى بعد عام ١٩٠٠ بين الحكومة وحزب « السيوكاى » (المحافظ) ، ذلك الحزب الذى ألفه إيتو عام ١٩٠٠ بأن أدمج البيروقراطية الحاكمة مع التيار السياسى الحزبى الذى كان يتزعمه إيتاجاكى . ففى مقابل الحصول على دعم الدايت حصل حزب السيوكاى على دور فى الحياة السياسية وبعض المناصب الوزارية القليلة العدد .

وكما رأينا فى الفصل الرابع ، فان حزب السيوكاى والحزب المنافس له توافرت لهما فى عام ١٩١٣ مزيد من السيطرة الى أن تمكن هارا (Hara)

فى عام ١٩١٣ (وهو زعيم حزبى صرف) من تقلد منصب رئيس الوزراء بسبب حصول حزب السيوكاى على أغلبية الأصوات فى المجلس النيابى . وخلال الأربعة عشر عاما التالية - فيما عدا فترة قصيرة (١٩٢٢ - ١٩٢٤) - أصبح كافة رؤساء الوزراء من بين قادة الأحزاب السياسية ، تم اختيارهم على أساس دعم حزبهم لهم فى الدايت . ومن ثم يكون قد استقر مبدأ تشكيل مجلس الوزراء فى أغلييته من رجال الأحزاب السياسية ، باستثناء وزارتى الجيش والبحرية .

وهكذا نرى أن النظام السياسى اليابانى قد تحول فى ظرف ٣٥ عاما من نظام يستند على السلطة المطلقة الى نظام يقترب من النظام الديموقراطى البريطانى خاصة بعد أن توصل هذا النظام اليابانى الى توفير حق الانتخاب الشامل غير المقيد بالنسبة للناخبين الذكور منذ عام ١٨٧٦ . وصحيح أنه لم يماثل النظام البريطانى تماما ، خصوصا بعد سيطرة الزمرة العسكرية على مقاليد البلاد فى الثلاثينيات ، وصحيح أن رئيس الوزارة صار رئيس حزب الأغلبية فى مجلس النواب ولم يكن انتخابه رئيسا للوزارة أمرا تلقائيا ، ولا كان باستطاعة « الدايت » نفسه أن يفعل ذلك ، وإنما كان ذلك رهنا بموافقة الامبراطور .

أما النظام البرلمانى الحالى فى ظل دستور ١٩٤٧ الذى جاء بمثابة توضيح وتعديل أساسى للدستور القديم خاصة بالنسبة لتطبيقاته خلال العشرينيات فكان أبرز ما احتواه من مستجدات هو جعل الدايت «أعلى أجهزة الدولة فى السلطة » ، وأنه « الجهاز الوحيد المختص بسن القوانين » . وكذلك منحه للدايت سلطة اختيار رئيس الوزراء ، فيجرى انتخابه من بين أعضاء الدايت من جانب مجلس النواب . ثم يختار هو بدوره الوزراء الذين يكونون مجلس الوزراء ، وكذا كبار الموظفين العموميين . ومن حق مجلس النواب أن يحجب الثقة عن الوزارة ، وفى هذه الحالة يكون على رئيس الوزراء إما أن

يستقيل أو أن يقوم بحل مجلس النواب ، ويعقد انتخابات جديدة لكسب ثقة الأغلبية .

وهناك تغييران هاما آخران أجريا على النظام البرلماني الجديد مؤخرا وهما : مد نطاق الانتخاب الشامل للناث أسوة بالذكر ممن يتجاوزن سن العشرين . وكذلك تغيير طبيعة تشكيل مجلس الشيوخ . فقد حل محل مجلس الشيوخ القديم مجلس جديد أطلق عليه اسم « مجلس المستشارين » (House of Councillors) وصار انتخاب أعضاء مجلس المستشارين هذا بأسلوب مغاير لمجلس النواب بهدف منح هذا المجلس الجديد لونا حزبيا أكثر . فأعضاؤه البالغ عددهم ٢٥٢ يجرى انتخابهم لفترة ست سنوات ويجرى تجديد النصف كل ثلاث سنوات . ومن بين هذا العدد ١٥٢ مقعدا يجرى انتخابهم من بين المحافظات السبعة والأربعين . ولكل محافظة مقعدان على الأقل لانتخاب مقعد واحد لكل منها .

أما بالنسبة للمائة مقعد الباقية « لمجلس المستشارين » ، فإنه يجرى انتخابهم على مستوى الدولة بأسرها كما هو الحال بالنسبة لمجلس النواب انتخابا حرا مباشرا وكان يتم هذا الانتخاب فيما سبق على أساس الاختيار الفردي والكفاءة الذاتية . ولكن في الآونة الراهنة أصبح يتم اختيارهم طبقا لقوائم حزبية تطرحها الأحزاب السياسية .

وعلى هذا النحو لم يعد « مجلس الشيوخ » في صورته الجديدة وهي « مجلس المستشارين » - لم يعد يقوم بدور الرقيب على أنشطة مجلس النواب كما كان عليه الحال قبل الحرب نظرا لأنه يتم انتخاب كافة أعضائه على غرار ما يتم في مجلس النواب تقريبا . وصار مجلس النواب يختار رئيس الوزراء من بين أعضائه طبقا لأحكام الدستور . وينبغي أن تقدم له الميزانية أولا ويصبح رأيه بالنسبة لها نهائيا في ظرف ثلاثين يوما . وهذا الوضع ينطبق أيضا على

التصديق على المعاهدات . على أن السلطة الحاسمة لمجلس المستشارين تتمثل فى ضرورة الحصول على ثلثى الأصوات المطلوبة فى كلا المجلسين لتعديل الدستور .

ويضم كلا المجلسين عددا مماثلا من اللجان الدائمة وعددها ستة عشر لجنة ، ولكل منهما أن يشكل لجانا خاصة عندما تدعو الحاجة لذلك . على أن اللجنتين اللتين تحظيان بأهمية خاصة هما : لجنة المراجعة (Audit Committee) حيث تدور المناقشات الحامية حول أعمال الحكومة فى الفترة السابقة ويسترعى ذلك بشغف شديد انتباه وسائل الاعلام اليابانية ، ولجنة الميزانية (Budget Committee) التى صارت المصدر التقليدى للاستجابات المقدمة للوزراء .

وفى النهاية يمكن القول بأن تكون هذه اللجان يعتبر مجافيا للنظام البرلمانى البريطانى من جهة ، وتخليا مقصودا عن نظام الدايت لما قبل الحرب . والملاحظ أنه جهد يرمى الى جعل الاجراءات البرلمانية اليابانية تتسق مع الأعراف الخاصة بالكنجرس الأمريكى . غير أن هذا الجهد لم يصل الى مبتغاه لأن النظام الديموقراطى بنظاميه ، الرئاسى ، والبرلمانى ببساطة لا يختلطان . فطالما أن رئيس الوزراء اليابانى ومعه مجلس الوزراء - كما فى النظام البريطانى - هم نتاج الأغلبية البرلمانية ، ومن ثم يباشرون مهامهم وكأنهم لجنة تنفيذية منبثقة عن الدايت . فان الجهازين التشريعى والتنفيذى فى النظام اليابانى لايجرى التوازن بينهما كقوى سياسية متنافسة كما هو الحال بالنسبة للنظام الأمريكى . والنتيجة هو أن معظم القوانين - بما فى ذلك الهام منها - يجرى اعدادها ليس من جانب الدايت ، وإنما من جانب البيروقراطية الحكومية لصالح مجلس الوزراء . ثم يجرى تقديمها من مجلس الوزراء للدايت ويتم الموافقة من نفس الأغلبية فى الدايت التى اختارت رئيس الوزراء فى المقام الأول .

لذلك فإن لجان الدايت لا تأخذ على عاتقها إجراء الدراسات المفصلة للتشريعات المختلفة ، ولا تتفاوض بشأنها كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، ولكنها تترك هذه المهمة لأجهزة أخرى هى لجان الحزب الحاكم . أما بالنسبة لأحزاب المعارضة فإنه يمكن لها أو لى واحدة منها بالاضافة الى الجلسات الكاملة (Plenary) لكلا المجلسين عرقلة سير أو وقف التشريع ، ومن ثم مباشرة الضغوط على حزب الأغلبية للوصول الى حل توفيقى .

وهكذا نكون قد عرضنا لأحد عناصر صنع القرار الثلاثة وننتقل الآن الى النظام الحزبى الراهن .

(ج) النظام الحزبى :

١ - جذور الحزب الليبرالى الديموقراطى (L. D. P.) :
من الأمور المقررة أن النظم السياسية الديموقراطية تعمل عادة من خلال الأحزاب . وهذا النظام الحزبى فى اليابان سوف يكون ثانى القوى التى تصنع القرار .

فكما رأينا فى الفصل الثانى أن إيتاجاكى بدأ فى عام ١٨٧٤ بتكوين أول حزب سياسى فى اليابان ، وتبعه أوكوما بتكوين حزب ثان فى عام ١٨٨٢ . ومن هذين المصدرين انبثق التياران الحزبان الرئيسيان فى اليابان الحديثة ، وسرعان ما سيطر حزب إيتاجاكى على الدايت تحت اسم الحزب الليبرالى (Liberal Party) الذى أطلق عليه فى اليابان اسم الجيوتو (Jiyoto) وتعنى باليابانية (حزب الحرية) . ثم فى عام ١٩٠٠ انضم هذا الحزب مع رجال الحكومة التابعين لإيتو لتشكيل حزب جديد باسم السيوكاى (Seiyukai) وظل هذا الحزب يسيطر على الدايت الى أن اختار هارا (Hara) فى عام ١٩١٨

ليكون أول رئيس وزراء يابانى بسبب انتمائه الحزبى الصرف . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نهض الحزب مرة أخرى ليحمل اسم « الحزب الليبرالى » .

أما الحزب الثانى فقد تغير اسمه عدة مرات فصار اسمه فى عام ١٩٢٧ المنسيتو (Minseito) أى « حزب حكومة الشعب » . وأول أغلبية حققها هذا الحزب كان فى عام ١٩١٥ ، ثم تعاقب فى الحكم مع حزب السيوكاى وكان أول رئيس للوزراء أفرزه هذا الحزب كاتو (Kato) عام ١٩٢٤ . وبعد الحرب العالمية الثانية استعاد نشاطه تحت اسم الحزب الديموقراطى (Democratic Party) (وكان يطلق عليه أحيانا اسم الحزب التقدمى) . وفى عام ١٩٥٥ اندمج الحزبان الرئيسيان الديموقراطى والليبرالى ليكونا معا الحزب الحاكم الحالى : الحزب الليبرالى الديموقراطى (ويرمز له (L. D. P.)

٢ - الأحزاب السياسية الأخرى :

بذل المسيحيون من أصحاب المثل جهدا فى عام ١٩٠١ لإنشاء حزب اشتراكى النزعة ، لكن السلطات اليابانية قامت بقمع هذه الحركة . ومن جهة أخرى فقد كان الحزب الشيعوى الذى أنشئ عام ١٩٢٢ أول الأحزاب التى تسمى أحزاب البروليتاريا ولكن ما لبث الحزب عامين حتى تم حله وقام البوليس بقمع أتباعه . وابتداء من عام ١٩٢٥ برزت على الساحة أحزاب اشتراكية تبليورت فيما سمي بحزب الجماهير الاشتراكية (Social Mass Party) فى عام ١٩٣٢ . ولكن هذا الحزب ومعه الأحزاب المحافظة قد أجبروا جميعا على حل أنفسهم فى عام ١٩٤٠ أى قبيل دخول اليابان الحرب العالمية الثانية .

وبعد انقضاء تلك الحرب استعاد الحزب الشيعوى نشاطه بمن تبقى له من أتباع ، وهم الذين أفرج عنهم من السجون فى الداخل أو الذين عادوا من منقاهم فى الصين والاتحاد السوفيتى . ثم استعاد « حزب الجماهير

الاشتراكية « هو الآخر نشاطه تحست اسم الحزب الاشتراكي (Social Party) وحقق أصواتا فى انتخابات ١٩٤٦ بلغت ١٩٪ من جملة الأصوات ، ثم حقق فى انتخابات ١٩٤٧ نسبة أعلى وهى ٢٦٪ . لكن تصرفات هذا الحزب أبرزت ما كان يعمل فى داخله من انقسامات أيديولوجية ترجع الى ما قبل الحرب . وكانت هذه الانقسامات بين فئتين من خلاله : فئة ترجع كفة الاشتراكية كأولية أولى على الديمقراطية ، وفئة ترى العكس . ثم انشق الحزب الى جناحين : جناح يمينى ، وآخر يسارى فى الفترة ما بين ١٩٥١-١٩٥٥ . ثم عاد فأصابه الانشقاق مرة أخرى فى عام ١٩٦٠ حيث خرج من صفوفه المعتدلون ليكونوا الحزب الديموقراطى الاشتراكي (Democratic Social Party) .

لذلك نلاحظ أن غالبية الأحزاب الحالية لها جذور لما قبل الحرب . كما نلاحظ أن الخلفية « الريفية » للحزب الليبرالى الديموقراطى ، وأصوله المتعددة المشرب جعلته حزبا مركبا من ناحية ، وجعلت أيديولوجيته أكثر غموضا من ناحية أخرى . وهذا وفر له ميزة كبيرة ، فأحزاب اليسار وخاصة الشيوعيون والاشتراكيون قد وضعوا قيда على قابليته الجماهير لبرامجهم بتحديد منهجهم الحزبى . ولما فطنت هذه الأحزاب الى هذه الحقيقة بدأت تسعى الى تعديلها بقدر ما تسمح لها الظروف .

ويعتمد الاشتراكيون أساسا على الاتحاد السوفيتى (Sohyo) الأكثر تطرفا ويتشكل من العمال من ذوى الياقات البيضاء (White Collar) ، وعلى بعض موظفى الحكومة . أما الديموقراطيون الاشتراكيون ، فيعتمدون على اتحاد العمال الفيدرالى دومي (Domei) الذى يتشكل من العمال من ذوى الياقات الزرقاء (Blue Collar) . كما يستمد حزب الكوميتو (Komeito)

أسباب قوته من أصحاب عقيدة « سوكا - جاكى » (Soka - Gakki) (١).

وعلى الرغم مما اعتري المجتمع اليابانى من اضطرابات لدخول اليابان الحرب العالمية الثانية ، والاحتلال الأمريكى ، وأيام البؤس والشقاء التى أعقبت تدمير اليابان فى تلك الحرب ، فقد ظل الناضبون اليابانيون على حالهم من الولاء لاتجاهاتهم الحزبية . كما أن الحزبين الذين ظلوا يسيطرون على الحياة السياسية ردحا من الزمن قبل نشوب الحرب استمروا كذلك بعد انتهائها . فالأساس الريفى (Rural) هيا لهذين الحزبين لونا محافظا . بيد أن هذين الحزبين لم يحققا نفس القدر من النجاح فى المدن الكبرى التى تنامى حجمها عقب الحرب . لذلك اضطر الحزبان الى الاندماج عام ١٩٥٥ لمواجهة الأحزاب اليسارية .

٣ - تطور أوضاع الحزب الليبرالى الديمقراطى (الحاكم):

حصل هذا الحزب فى أول انتخابات لمجلس النواب عام ١٩٥٨ على نسبة ٥٩٪ من الأصوات وعلى ٦١٥٪ من جملة المقاعد . غير أن أسهمه هبطت بعد ذلك تدريجيا حتى حصل فى انتخابات عام ١٩٧٦ على ٤٢٪ من الأصوات . ونظرا لانشقاق المعارضة وانقسامها على نفسها ، فانه عند احتساب الأصوات، حصل الحزب على نسبة أكبر من المقاعد. كما أن هناك عددا من أصوات المستقلين عادة ما تنضم الى جانب الحزب بعد الانتخابات مباشرة . ولقد احتفظ الحزب الليبرالى الديمقراطى بالأغلبية المطلقة فى مجلس النواب ، وفى الحالات القليلة التى لم يتهيا له فيها ذلك ، فان الدعم الرسمى أو الضمنى لحزب الوسط (الذى انشق عن الحزب الليبرالى الديمقراطى من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ كجماعة منشقة) كان يعمل دائما على ابقائه حائزا على تلك الأغلبية .

(1) Reichauer, E.O, Ibid P. 267.

غير أن الحزب بدأ يستعيد قواه منذ عام ١٩٧٦ حتى أنه حصل فى انتخابات عام ١٩٨٦ على نسبة ٤٩ر٤٪ من الأصوات وعلى ٣٠٠ مقعدا فى مجلس النواب البالغة ٥١٢ مقعدا . ويرجع البعض أسباب هذا الانتصار فى سنتى ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ الى جعل موعد الانتخابين فى مجلس النواب والتجديد النصفى لمجلس الشيوخ مزدوجا ، كما يذهب البعض الى أن هذا ليس السبب الوحيد لانتصارات الحزب ، وإنما يضاف الى ذلك تدنى جاذبية الماركسية حتى فى المدن الكبرى ، واقتناع جماهير الشعب اليابانى بسياسات الحزب بالاضافة أيضا الى الجاذبية الشخصية لرئيس الوزراء ناكاسونى فى الداخل والخارج على حد سواء^(١) .

٤ - تطور أوضاع باقى الأحزاب :

يعتبر الحزب الاشتراكى منذ انشاء الحزب الليبرالى الديموقراطى (١٩٥٥) ثانى أقوى الأحزاب السياسية، فقد حصل فى انتخابات ١٩٥٨ على نسبة ٣٣٪ من الأصوات ، وكان الظن أن يتبادل المواقع مع الحزب الليبرالى الديموقراطى . لكن الحزب فشل فى تحقيق هذا الظن. فقد تناقص حظه فى انتخابات ١٩٧٢ ليحصل فقط على نسبة ٢٢٪ من الأصوات، ثم زاد هذا التناقص فى انتخابات ١٩٨٠ ليصل الى ١٣٪ ، ثم حصل فى انتخابات ١٩٨٦ على نسبة أعلى قليلا وهى ١٧٪ .

أما الحزب الديموقراطى الاشتراكى فقد تناقص حظه فى الحصول على أصوات الناخبين بصفة تدريجية من ٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٦ر٤٪ عام ١٩٨٦ ، فى حين أن سجل الشيوعيين فى الانتخابات لا يسير على وتيرة واحدة . فقد حصلوا على نسبة ١ / فقط عام ١٩٥٥ ، ثم

(1) Reichauer, E. O, Ibid P. 269.

ارتفعت أسهمهم ليحصلوا على ١١٪ من الأصوات عام ١٩٧٦ ، ثم - اذا بحظهم فى الأصوات ينخفض مرة أخرى ليصل الى ٨.٨٪ فى انتخابات ١٩٨٦ ، ويبقى الآن حزب الكوميتو فى تاريخه السياسى القصير (١٩٦٧) . فقد حصل على نسبة أصوات ١١٪ عام ١٩٦٩ ثم حصل فى انتخابات عام ١٩٨٦ الى ٩.٤٪ من الأصوات .

والسؤال الآن ماذا يكون عليه الحال لو أن هذه الأحزاب الأربعة المعارضة ضمت صفوفها لمجابهة الحزب الليبرالى الديمقراطى بالنظر الى أن إجمالى أصواتها قد فاقت أصواته فى كل انتخابات أجريت فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ وما الذى يمنع هذه الأحزاب من صنع ذلك ؟

الحقيقة أن ما منعها هو الانقسام التاريخى والأيدىولوجى عميق الفور بين الشيوعيين وبين الاشتراكيين ، وبين كليهما وأحزاب الوسط التى هى الديمقراطيون والاشتراكيون والكوميتو . وهذه الانقسامات من الاتساع بحيث تجعل التآلف بين هذه الأحزاب أمرا غير وارد .

هـ - ديناميكية عمل الحزب الليبرالى الديمقراطى :

ونظرا لأن هذا الحزب ظل متربعا فى السلطة لأكثر من ثلاثين عاما ، فإن ديناميكية عمله تستحق منا قدرا مناسبا من الاهتمام . الحقيقة أن قوة هذا الحزب تكمن فى عضويته للدايت التى تشكل أغلبية المنوبين للمؤتمر العام للحزب حيث ينتخبون رئيس الحزب ، والذى يصبح اختياره رئيسا للوزراء من جانب أغلبية أعضاء الحزب فى الدايت أمرا محتما . لذلك كان على الحزب أن يفرض نظاما صارما على أعضائه داخل الدايت .

وعلى الرغم مما يتمتع به الحزب من تماسك شديد ، فإن إحدى سماته البارزة هو انقسامه من الداخل الى عدد من الأجنحة المتنافسة

(Factions) ، عادة ما تكون ما بين أربعة الى خمسة منها ويتراوح عدد كل جناح من ٤٠ - ١٠٠ عضواً في كلا المجلسين . هذه الأجنحة المتنافسة تخضع كل منها لزعيم داخل اطار الحزب يحلوه الأمل في أن يستخدم جناحه كقاعدة للوصول الى رئاسة الحزب وبالتالي الى رئاسة الوزارة . وحين يتكاتف جناحان منها أو ثلاثة فيمكنها حينئذ تحقيق هذا الهدف لأحد أعضائها .

على أن الاتهامات توجه الى هذه الأجنحة المتنافسة بل تجرى الدعوة الى الغاء هذا التشرزم داخل الحزب . لكن شيئاً من ذلك لم يحدث . فقد رأى البعض أن وجود هذه الأجنحة أمر طبيعي ومفيد ، وأن التهم الموجهة اليها بأنها عنصر انقسام وأنها تجعل الحزب بمثابة مجموعة صغيرة من الأحزاب ليست صحيحة في حقيقة الأمر ، لو أن قادة هذه الأجنحة يستغلون هذه الاختلافات سياسياً في اتجاهات متعددة مما يعطى فرصة لكافة الأجنحة أن تتخذ مواقف على اتساع سياسة الحزب أما بالنسبة للأحداث الهامة التي تستدعى كثيراً من الآراء الخلافية فليست الأجنحة المتنافسة هي التي تقررها كلاً على انفراد ، وإنما يحيلها الحزب الى مجموعات دراسة يجرى تشكيلها من كافة الأجنحة لتعمل بمثابة مجموعات أساسية للضغط . وعلى أية حال ، فقد وجد الحزب أن تعدد الأجنحة يتيح مرونة في السياسة ويوفر إغراءات أكبر لكسب الأصوات .

وتحذو الأحزاب اليابانية الأخرى في نظامها حذو الحزب الليبرالي الديموقراطي في هذه الديناميكية لكن بدرجة أقل . فأعضاؤها في الدايت يلعبون دوراً هاماً ويعقدون المؤتمر العام للحزب . ويختار زعماء الحزب رئيس حزبهم ويسمونه عادة سكرتير عام الحزب . وليس من بين الأحزاب الأخرى من الضخامة سوى الحزب الاشتراكي من يكون بوسعه تكوين مثل هذه الأجنحة لكنهم كما سبق أن أشرنا يفصل بينهم الصراع الأيديولوجي بأكثر مما تفرق

بينهم الاعتبارات الشخصية . وفى حقيقة الأمر ، فإن الانقسام داخل الحزب الاشتراكي بين الاتجاهات اليسارية والاتجاهات الأكثر هي أعمق الانقسامات غورا في المجال السياسي الياباني .

وفى النهاية فانه يمكن القول بأنه ليس من بين الأحزاب الأخرى من يراوده الأمل أو ينتظر له أن يحل محل الحزب الليبرالي الديموقراطي في المستقبل القريب على الأقل . ومن ناحية أخرى ، فليس هناك سوى الحزب الديموقراطي الاشتراكي والكوميتو الذين يمكنهما تكوين رابطة ايجابية مع بعضهما أو مع الحزب الليبرالي الديموقراطي في حالة ما اذا فقد هذا الأخير تفوقه في يوم من الأيام ، وأكثر الاحتمالات ورودا هو أن يتحالف حزب أو أكثر من هذه الأحزاب مع الحزب الليبرالي الديموقراطي .

والآن فقد يكون من المناسب بعد أن تناولنا اثنين من العناصر الثلاثة المؤثرة في صنع القرار الياباني وهما الدايت ، ورجال الحزب الذين هم في الواقع رجال الادارة أن نعرض لعملية صنع القرار آخذين في الحسبان أن العنصر الثالث هم « عمالقة المال والأعمال » وسوف نعرض له من ثانيا تناول العملية .

٦ - عملية صنع القرار :

من الملاحظ أن المنهج البرلماني في اليابان يشابه النظام التشريعي البريطاني بدرجة أكثر عنه في النظم البرلمانية الديموقراطية الأخرى ، في حين يختلف بشكل واضح عنه في النظام البرلماني الأمريكي ، نظرا لوجود فكرة تقسيم السلطات في النظام الرئاسي الأمريكي .

ففي النظام الياباني نجد أن رئيس الوزراء ومعه مجلس الوزراء يباشرون مهامهم كما لو كانوا لجنة تنفيذية للدايت ، وليس قوة توازن في مواجهة

« الكنجرس » فهم يقدمون مشروعات القوانين للدايت وهم على يقين من موافقته عليها . ويقوم الدايت بطبيعة الحال بالتصويت على مشروعات القوانين سواء فى اللجان المختصة أو فى الجلسات الكاملة (Pelnary Sessions) ، ونادرا ما يجرى الدايت عليها أى تعديل .

وأهم ما فى الموضوع أن تطبيق هذا الأسلوب يعنى أن القرارات السياسية لا تصنع فى الدايت ، وإنما يتم ذلك على أيدى رجال الحزب الذى يتولى السلطة ، حيث يتم قدر كبير من الأعمال التمهيدية على هيئة قانون قبل أن يجرى تقديمه للدايت . ونتيجة لهذا الوضع ، فان تنظيم الحزب يجب أن يكون معبرا عن كافة الاتجاهات فى صفوفه كاملة ، وأن يكون هيكله موازيا بقدر معقول لهيكل الدايت . وحينما يتم اختيار رئيس الحزب الليبرالى الديموقراطى فى لجنة دورية أو بعد استقالة أو وفاة أحد رؤساء الوزارة ، فان انتخابه لهذا المنصب يتم عادة مصحوبا باتفاقيات حول من يشغل عددا من المناصب الهامة الأخرى فى الوزارة الجديدة ، ويشكل متوازن لكى يحقق العدالة بين أجنحة الحزب المختلفة .

ويلى منصب رئيس الحزب (وبالتالى رئيس الوزراء) فى الحزب الليبرالى الديموقراطى سكرتير عام الحزب الذى تناط به مهمة الاشراف على أجهزة الحزب المختلفة . ورئيس هذه الأجهزة هو المجلس التنفيذى ، ولجنة سياسات الانتخابات التى يوكل اليها المهمة الصعبة بتحديد المرشحين لانتخابات الدايت ، ولجنة أبحاث سياسة الحزب . وكل هذه المجموعات تشكل بكيفية ما نوعا من التوازن داخل أجنحة الحزب .

وطالما أن الحزب الحاكم هو العنصر الرئيسى فى العملية التشريعية كما سبق أن أشرنا ، فان هناك عناصر أخرى من عناصر المجتمع اليابانى لها دور فى القرار السياسى وما نحن قد رأينا أن مختلف العناصر فى بيروقراطية الحكم تقوم باعداد مسودات القوانين بنفسها ، وأن نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من

هذه المسودات يجرى الموافقة النهائية عليها من قبل الدايت ، ويتولى الدايت النسبة الباقية أى نحو ٣٠٪ ، فلا يكون متروكا للمعارضة أى قدر من الانجاز فى هذا السبيل .

وهناك قوى أخرى لها ثقلها فى عملية صنع القرار وهى مجموعات الضغط من « الخارج » وهى العنصر الثالث مع عنصرى الدايت والحزب الحاكم. وكان كثير من المعلقين السياسيين يظنون أن مجموعات الضغط هذه أول الأمر تقتصر على عمالقة المال والأعمال الذين كان لهم السيطرة الاقتصادية كما أنهم كانوا الممول الرئيسى للحزب الليبرالى الديموقراطى. ولهذا رسخت فى بعض الأذهان صورة أن اليابان بلد يديره مثلث محبوك عبارة عن : الحزب الحاكم ، الذى هو ماليا تحت سيطرة عمالقة المال والأعمال، ثم عمالقة المال والأعمال الذين هم بدورهم تحت سيطرة البيروقراطية الحكومية ، ثم البيروقراطية التى تعتمد بدورها على السلطة التشريعية للحزب لتيسير أدائها لمهامها .

بيد أن فكرة اقامة هذا « المثلث » كانت تلقى قابلية شديدة فيما مضى حينما كانت هذه المجموعات الثلاثة تولى اهتماما شديدا بنمو اليابان اقتصاديا، ومن ثم عمدت كل مجموعة الى مساندة الأخرى لبلوغ هذا الهدف . أما وقد تم بلوغه ، فان هذا التساند وتلك المنهجية الثلاثية المتحالفة والتى كان يحلو للبعض تسميتها (Japan Incorporation) قد تراجعت وأصرها بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة . فلم يعد النمو الاقتصادى هو الأولوية الأولى فى اهتمامات الحزب البيروقراطية . وعلى هذا النحو فان عمالقة المال والأعمال صاروا أقل وطأة فى سياستهم^(١) ، فقد ظهرت أشكال أخرى مثل التلوث ، والسياسة الخارجية ، واحتلت مكانا هاما من الاهتمامات .

(1) Reichauer, E. O. Ibid P. 275.

وأكثر من ذلك فإن دعم عمالقة المال والأعمال لم يعد قاصرا على الحزب الليبرالى الديموقراطى ، فقد صارت هذه المؤسسات المالية والتجارية العملاقة تسهم أيضا فى مساعدة الأحزاب الأخرى رغم أن هذه الأحزاب تعتمد فى تمويلها الرئيسى على مصادر أخرى ، فالحزب الاشتراكى ، والديموقراطى الاشتراكى ، والشيوعى يستمدون تمويلهم من الاتحادات العمالية كما رأينا كذلك يعتمد حزب الكوميتو على حركة «سوكا - جاكاي» الدينية . ويستمد الشيوعيون تمويلهم من صحيفتهم الناجحة « العلم الأحمر » .

ومع كل ذلك فانه يمكن اعتبار العملية السياسية فى اليابان نتاج ثلاثة عناصر - مع مراعاة التحول فى دور المؤسسات المالية والتجارية العملاقة بعض الشئ - وهى : البيروقراطية التى توفر استمرارية الخبرة والادارة ، والحزب الحاكم الذى يدير دفة الحكم ويصدر القرارات السياسية النهائية بما له من سلطة فى الدايت ، ثم جمهور الناخبين ومجموعات الضغط التى تؤثر على قرارات الحزب وعلى مواقف البيروقراطية أيضا . والحقيقة أن جمهور الناخبين أصبح أكبر القوى «الخارجية» أهمية لأنها هى التى تحدد مدى سيطرة الحزب أو الأحزاب فى الدايت خصوصا فى أوقات الانتخابات العامة أو تحسبا لها . ومع كل ، فلا يمكن استبعاد أثر « عمالقة المال والأعمال » من مجموعات الضغط فلا زالت أقواها ، فهى تلوح بقدرتها على مواصلة الأبحاث التكنولوجية لمواكبة الغرب أو التفوق عليه فى هذه المجالات .

ومن ناحية أخرى ، فلا يمكن التقليل من دور المعارضة . فهناك صفة أخلاقية أصيلة وموروثة فى الفكر اليابانى منذ القدم - ولا تزال واضحة حتى اليوم - تحبذ بشدة التوصل الى القرار بصفة جماعية . ولذا يحرص من بيده سلطة القرار من واقع حصوله على أغلبية الأصوات على تلاشى اصدار قرارات تحظى بأغلبية ضئيلة خاصة فى الأمور الهامة . كما يحرص على أن

يكون هناك إجماعاً عاماً (Consensus agreement) ترضى عنه كافة الجماهير قدر الامكان . وتعتبر هذه خصيصة من خصائص النظام البرلماني الياباني توفر لأحزاب المعارضة قدراً أكبر من الوجود على الساحة عنها في غالبية الديمقراطيات الأخرى في العالم^(١) .

فمناقشة الموضوعات أمام الدايت يهيئ لهذه الأحزاب المعارضة فرصة أخيرة لوقف أية تشريعات غير مرغوب فيها من خلال التسوية أو حتى مقاطعة الجلسات . ومثل هذه المواقف تحظى بترحيب وسائل الاعلام . ويعمد الحزب الليبرالي الديمقراطي لتلافى مثل هذه الأوضاع الى تحديد عدد التشريعات التي يرى أنها ستكون محل جدل كبير ، وأبرز مثال على ذلك أنه طالما نازعت الحزب الليبرالي الديمقراطي الرغبة في رفع وضع هيئة الدفاع (Defense Agency) لتكون وزارة للدفاع ، وتم تأجيل طرح هذا الاقتراح سنة بعد أخرى رغم أن الحزب يمتلك في الدايت من الأصوات ما يضع هذا الاقتراح موضع التشريع . وهكذا تمت التوضيح بهذه الرغبة من أجل عدم إثارة زويدة متوقعة وصدر تشريع لا يحظى بالاجماع .

ونستنتج من كل ما سلف أن العملية السياسية واصدار القرار في اليابان، رغم أنها تتسم بقدر من التعقيد إلا أنها تتمتع أيضاً بقدر من الكفاية . ويبدو أنها أكثر تكيفاً مع الأسلوب الياباني الذي يشتهر بوجود « العلاقات الشخصية » . فهو أسلوب مرن ولذا فهو بطيء الوقع الى حد ما . فهو يمنح قدراً من الاعتراض لصالح المجموعات المعارضة ولذا فهو يقرض بعض المواقف التوافقية عنه في الديمقراطية الغربية . فعملياته الأساسية تجري بعيداً عن الأنظار في مفاوضات ومشاورات غير رسمية بين البيروقراطية وأعضاء الحزب المعارضة ، ومجموعات الضغط المختلفة .

(1) Reichauer, E. O. Ibid P. 276.

الفصل السادس

اليابان المعاصرة

الفصل السادس

اليابان المعاصرة

أولا : الاقتصاد اليابانى والأمن القومى :

يتضح وضع اليابان على الساحة الدولية بدرجة أكبر من خلال محاولة الزعماء اليابانيين الدائبة لحل معادلتهم الصعبة : فأهم مصادر قوة اليابانيين هى أهم مصادر ضعفهم وتعرضهم للمخاطر . وهذه القوة بطبيعة الحال هى القوة الاقتصادية التى أقامتها اليابان على أنقاض هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية . فالإيابان دائمة الاعتماد على الخارج بالنسبة لموارد الطاقة ، والمواد الخام بأنواعها وأشكالها ، وحتى بالنسبة للمواد الغذائية ، فأنها تستورد ربع احتياجاتها من الخارج .

فاذا عرضنا لبعض الاحصائيات البسيطة لتجلى الصورة واضحة أمام أعيننا . ففي عام ١٩٨٠ استوردت اليابان ٨٧٪ من موارد طاقتها (كل احتياجاتها البترولية تقريبا) ، بتكلفة بلغت ٥٥ بليون دولار . وفى السنوات الأخيرة استوردت اليابان كل احتياجاتها من القطن ، والصوف ، والبوكسايت ، والنيكل . كما استوردت أكثر من ٩٠٪ من احتياجاتها من خامات الحديد والنحاس ، وأكثر من نصف احتياجاتها من الخشب ، ولب الخشب . فضلا عن المواد الغذائية .

ثانيا : مفهوم الأمن القومى اليابانى :

لذلك تحدد مفهوم الأمن القومى بالنسبة لليابان على نحو مختلف تماما بالنسبة للولايات المتحدة مثلا . فالمسائل الاقتصادية والسياسية فى اليابان لا يمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى . كما أن الخطوات السياسية لا يمكن

اتخاذها دون اعتبار شديد للعواقب الاقتصادية المترتبة عليها . كذلك يمكن القول بأن إقامة نظام عسكري أو قدرات عسكرية ليس هو بالضرورة أفضل السبل لضمان أمن اليابان . إذ على الرغم من قرب اليابان من الاتحاد السوفيتي جغرافيا ، فإن سياسات اليابان الخارجية لا يحكمها شعور جارف بالخوف من التهديد المادي . وعلى العكس من ذلك فإن قادة اليابان الذين يديرون دفة هذه الأمة بأسلوب تجارى يجدون الخطر الحقيقي على أمن بلادهم نابعا من الحفاظ على نظام وأيديولوجية التجارة الحرة . وتنويع الأسواق ، والمصادر الأساسية للمواد الخام ، وتجنب الدخول فى صراعات دولية تؤدي الى تهديد التجارة الدولية .

ومتابعة اليابان لمثل هذه الأهداف ينبغى أن تتم فى سياق دولى - تم تحديده ورسم اطاره بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . هذا السياق يشتمل على علاقات وثيقة جدا بالولايات المتحدة - القوة الغالبة فى الحرب ، وهى التى قامت بتحديد الأمن اليابانى بمفهوم خاص . فكان من نتيجة هذه العلاقة الأمريكية - اليابانية الوثيقة ، وجود علاقة معاكسة بين اليابان وبين الاتحاد السوفيتي .

هذه العلاقة المعاكسة عمقتها علاقات تاريخية إتسمت بالتنافس بين الاتحاد السوفيتي واليابان ، واستمرار إحتلال السوفييت لجزر الكوريل ، التى هى جانب من أراضى اليابان الشمالية . وفى النهاية ، فإن على اليابان التغلب أيضا على روح العداة والشك مع جيرانها من الدول الآسيوية ، هذا الشك الذى بذرت اليابان بنوره أيام الحرب العالمية الثانية نتيجة العدوان اليابانى واحتلال اليابان لأراضيهم .

كذلك فإن تجربة اليابان فى الحرب العالمية الثانية بالنسبة للشعب اليابانى ، والنظام السياسى الداخلى أيضا الذى اتضح فى أعقاب الحرب كان كل ذلك

عاملا على تحديد نمط الوسائل التي يتعين على اليابان اتخاذها بالنسبة لتحقيق أهدافها السياسية والخارجية . وبعض هذه المحددات تنفرد بها اليابان، مثل ما يسمى « بالحساسية الذرية (Atomic Allergy) نتيجة إلقاء القنبلتين الذريتين على كل من هيروشيما وناجازاكي . وهناك محدد آخر تنفرد به اليابان، وهو النص في الدستور الياباني لما بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك النص الذي صيغ تحت الاشراف الأمريكي والذي يستنكر «الحرب كحق من حقوق السيادة للدولة ، والتهديد أو استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية»، كما يضع القيود على الاحتفاظ بقوات عسكرية .

ثالثا : اليابان والاتحاد السوفيتي :

إن مخططي السياسة اليابانية يعرضون دوما عن زيادة الانفاق العسكري على شئون الدفاع . غير أن هذا الانفاق أو زيادته يتركز في الأساس على الاختلاف في تقييم نوايا الاتحاد السوفيتي تجاه اليابان من جانب اليابانيين أنفسهم وعلى التقييم الأمريكي لتلك النوايا خاصة بالنسبة لعهد الرئيس الأمريكي ريجان . وقد تولى ايضاح هذه النقطة أحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية اليابانية الرسميين أثناء الزيارة التي قام بها الى طوكيو نائب وزير الدفاع الأمريكي فرانك كارلوتشي حين قال ، « إن هناك اعترافا بوجه عام بأن الاتحاد السوفيتي يفرض نوعا من التهديد الكبير على اليابان » . « ولكن لا يمكن القول بكلمة واحدة إننا نشارك الأمريكيين تقييمهم هذا⁽¹⁾ » .

والحقيقة أن ما يعترض تحسن العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتي ليس هو التعزيزات البحرية السوفيتية في المحيط الهادئ ، وليس تركز ٦٠.٠٠٠ جندي من المشاة الروس في آسيا . اذ يرى

(1) Professor, Gerald Benjamin, Japan in the World of the 1980, Current History, April 1982, PP. 170 , 171.

اليابانيون أن ذلك موجه بالدرجة الأولى نحو الصين . ولكن الذى يعترض تحسن هذه العلاقات هو التواجد السوفيتى المستمر فى جزر الكوريل الى الشمال من جزيرة هوكايدو - تلك الجزر التى استولى عليها الاتحاد السوفيتى فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد حددت حكومة الحزب الليبرالى الديموقراطى مؤخرا يوم ٧ فبراير ليكون ذكرى توقيع أول معاهدة بين اليابان وروسيا « باعتباره الأراضى الشمالية اليابانية » ، وذلك بقصد تضخيم أهمية هذه الواقعة لدى اليابانيين .

وهذه الواقعة قد تأيدت فى شهر سبتمبر ١٩٨١ حينما صار زنكو سوزوكى أول رئيس وزراء يابانى يسافر الى تلك المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ليلقى بنظرة على هذه الجزر المتنازع عليها من احدى طائرات الهليكوبتر من داخل المجال الجوى اليابانى مستخدما «التليسكوب» .

أما القادة السوفييت ، فقد عملوا الى ابداء المرونة بالنسبة لهذا الموضوع حينما استأنفوا علاقاتهم الدبلوماسية مع اليابانيين عام ١٩٥٦ ، ثم فى عام ١٩٧٣ حينما وافقوا على أن هناك « مشكلات لم تحل بعد » بين البلدين بعد لقاء بين رئيس الوزراء ليونيد بريجنيف ، ورئيس الوزراء اليابانى تاناكا . وعلى أية حال ، فانه بعد أن وقعت اليابان معاهدة سلام مع الصين عام ١٩٧٨ - فى حين رفضت فى نفس الوقت عرضا سوفيتيا مماثلا - قام السوفييت بزيادة حاميتهم فى جزر الكوريل لنحو ١٠.٠٠٠ جندي ، وقد تفاقم الوضع بسبب عدم تمكن اليابانيين من الدخول الى هذه الجزر بدون جوازات سفر الى المواقع التى دفن فيها أجدادهم فضلا عن قيام السوفييت بفرض القيود على الصيد فى تلك المنطقة .

إن الاعتبارات الاستراتيجية والخاوف من جانب السوفييت من نشوء سابقة بعودة أية أراضى لأصحابها تكمن فى الأغلب وراء رفضهم إعادة هذه الجزر لليابان . وحتى لا تفتح الباب أمام دولة كالصين للمطالبة

بالمثل، حيث دأبت الصين على ترديد أن روسيا القيصرية استولت على أراضي صينية تصل مساحتها الى نصف مليون كيلو متر مربع^(١). وفى مارس ١٩٨١ حاول السفير السوفيتى ديمترى بوليانسكى مقابلة رئيس الوزراء اليابانى فى طوكيو للمرة الاولى منذ عام ١٩٧٨ للدخول فيما أسماه بالحوار الواقعى (Realistic Dialogue)، بطرح المواضيع الأخرى جانبا مثل جزر الكوريل التى لا تجدى مناقشتها - حسب منطق - سوى «توسيع هوة الخلاف القائمة». وفى الشهر السابق كان الرئيس بريجنيف قد دعا فى مؤتمر الحزب الشيوعى الى ما أسماه «الهجوم السلمى» (Peace - Offensive) لتحسين العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتى. فالقادة السوفييت راودتهم الآمال فى زيادة التبادل التجارى، وقيام اليابانيين بالاشتراك فى انشاء وتشغيل خط أنابيب الغاز من سيبيريا الى غرب أوروبا والذى يتكلف ما بين ١٠ بليون الى ١٥ بليون دولار والذى كان مدرجا فى آخر خططهم الخمسية^(٢).

وعلى الرغم من أن اليابان كانت فى عام ١٩٨٠ ثانى أكبر الدول التى تتبادل التجارة مع السوفييت خارج الكتلة الشيوعية، فإن السوفييت كانوا قلقين من بطء نمو التبادل التجارى بينهم وبين اليابانيين. وكان ذلك راجعا فى جانب كبير منه الى مساندة اليابانيين للولايات المتحدة فى فرض حظر تجارى عقب قيام السوفييت بغزو أفغانستان. ولكن بعد اعلان استئناف مبيعات القمح الأمريكى للاتحاد السوفيتى فى أبريل ١٩٨١ عادت اليابان الى الدخول بقوة فى تطوير سيبيريا، مثل استخراج البترول والغاز الطبيعى، والفحم، والخشب، ولباب الخشب - طبقا لمخططات يابانية طويلة الأمد ترمى الى تنويع مصادرها من المواد الخام. وقد بلغت صادرات اليابان للاتحاد السوفيتى فى النصف الأول فقط من عام ١٩٨١ من الصلب ١٤ مليون طن وذلك على وجه المثال.

(١) دكتور فوزى درويش، الشت الأقصى، الصين واليابان ص ٢٠٤.

(2) Current History, Ibid. P. 171.

ومن ناحية أخرى فقد وقفت مشكلة جزر الكوريل حائلا دون إنهاء حالة الحرب المستمرة بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما حالت دون توقيع معاهدة للسلام بينهما وعدم تحسن العلاقات رسميا حتى اليوم .

وتحاول الدبلوماسية السوفيتية من جديد تناول الموضوع فى أواخر عام ١٩٨٨ ، فى عهد الزعيم جورباتشوف التى توصف سياسته «بالواقعية» . وفى هذا السياق تأتى زيارة وزير خارجيته إدوارد شيفارنادزة لطوكيو فى أواخر ديسمبر للإعداد لعقد إجتماع للقمة بين الزعيم السوفيتى ، ونوبورو تاكيشيتا رئيس الوزراء اليابانى . وقد أسفرت هذه الزيارة عن تشكيل «مجموعة عمل دائمة» على مستوى نائبى وزير الخارجية لتذليل العقبات التاريخية والسياسية التى تقف فى طريق إبرام معاهدة السلام المنشودة .

وعلى قدر ما قد تسفر عنه القمة المرتقبة من ايجابيات فى هذا السبيل ، على قدر ما يكون ذلك بداية لعهد جديد فى العلاقات بين البلدين من ناحية ، وما سوف تتركه من آثار على الساحة الدولية من ناحية أخرى .

رابعا : اليابان والصين الشعبية :

لم تكن الولايات المتحدة وحدها هى التى تضغط فى الفترة الأخيرة على اليابان لزيادة تعزيزاتها العسكرية فى مواجهة التهديد السوفيتى ، فقد عمدت الصين فى مناسبة توقيع عقد المساعدات اليابانية لها فى ديسمبر ١٩٨١ والتى بلغت ١٣٨ بليون دولار - عمدت الى ادانة ما أسماه الصينيون « بالهيمنة السوفيتية » ، ووجهوا نداء الى المجتمع الدولى للتكاتف فى جهد موحد لتحجيم هذه « الهيمنة » . ومع ذلك فان الأمل يراود الصينيين لجر اليابانيين لايجاد كتلة ثلاثية من الولايات المتحدة والصين واليابان لاتخاذ تدابير ضد الاتحاد السوفيتى . ونرجع الآن قليلا لتتبع تطور هذه العلاقة حتى وصلت الى وضعها الحالى .

سبق أن أشرنا فى الفصل الخامس الى أن الدول المجاورة لليابان ليست فى وضع أو مزاج سياسى يسمح لها بالدخول فى تحالف مع اليابان يكون

بديلا عن تحالفها مع الولايات المتحدة ، فهي باستثناء الصين - دول صغرى ، وضعيفة عسكريا ، أو أنها تسير فى طريق التنمية . واذن فان علاقاتها مع اليابان هى علاقة مساعدات وتجارة فى المقام الأول . فمنذ حدوث التقارب الصينى - اليابانى عام ١٩٧٢ أنجزت كل من اليابان وجمهورية الصين الشعبية قدرا ملحوظا من التعاون فى المجالين الدبلوماسى والاقتصادى ، وأبرمت الدولتان سلسلة من الاتفاقات الحكومية والخاصة بل وحققنا زيادة بلغت العشرة أضعاف فى المجال التجارى .

وفى أعقاب الزيارة التاريخية للرئيس ريتشارد نيكسون للصين الشعبية عام ١٩٧٢ ، استطاع رئيس الوزراء اليابانى «تاناكا - كاكوى» أن يطوى صفحة من صفحات الشقاق التى تبناها الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى يرأسه ، وقام بزيارته التاريخية الى بكين فى سبتمبر ١٩٧٢ واشترك مع رئيس الوزراء الصينى شو إين - لاي فى ابداء العزم على انتهاء « الأوضاع غير الطبيعية بين البلدين » ، وأن يعمل اسويا على تطبيع العلاقات بين الصين واليابان وأنكرا أية سياسة ترمى الى الهيمنة (Hegemony) فى منطقة « آسيا الباسيفيكية » ، وقررا أن كلا البلدين « يعارض الجهود التى تبذل من جانب أى قطر أو مجموعة من الأقطار لاقامة مثل هذه الهيمنة^(١) » .

وقامت اليابان من جانب - اتساقا مع هذا الجهد - بإلغاء معاهدة السلام مع تايوان ١٩٥٢ ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع « تايبيه » التى استمرت عشرين عاما . ولكنها مع ذلك حصلت على نوع من التفاهم مع الصين الشعبية بأن اليابان سوف تستمر فى علاقاتها غير الدبلوماسية مع تايوان . وقامت الصين بخطوة هامة من جانبها بالتنازل عن مطالبتها بتعويضات الحرب من اليابان (تلك التعويضات التى قدرت بنحو ٥٠ بليون دولار) . ومن أجل تعزيز علاقات السلام والتعاون بين البلدين قرر الجانبان إبرام اتفاقيات حكومية فى المجال التجارى ، والملاحة ، والطيران ، ومسايد الأسماك ، فضلا عن ضرورة إبرام معاهدة سلام وصداقة .

(1) Professor Chae - Jinlee, Japanese Policy Toward China, Current History, Nov. 1983. P. 371.

وشاعت البهجة فى الأوساط اليابانية لهذا القرار الحاسم من جانب حكومة تاناكا لأنها أعقد المشكلات الدبلوماسية اليابانية لما بعد الحرب العالمية الثانية . وعلى الفور تم تبادل البعثات الدبلوماسية ، وفتح القنصليات بين البلدين ، وتبادل الوفود من أعلى المستويات ، كما بدأ التفاوض لإبرام معاهدة تجارية . وكانت المسألة الرئيسية التى دارت حولها المفاوضات هى الوضع القانونى المسمى بحق « الدولة الأولى بالرعاية » . وهذا الشرط لم يكن موجودا فى الاتفاقيات الحكومية التى أبرمت بين البلدين خلال الخمسينيات والستينيات . فقد وافقت اليابان على تطبيق هذا الوضع القانونى بالنسبة للصين حتى الحد الذى سمحت به « الجات » (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) لأعضائها . ومن ثم ، فإن شرط الدولة الأولى بالرعاية امتد ليشمل العوائد الجمركية ، والضرائب الداخلية ، ولكنه لم يشمل تراخيص التصدير والاستيراد .

وفى يناير ١٩٧٤ تم توقيع معاهدة بين الصين واليابان فى بكين ، وكانت بذلك أكبر الاتفاقيات الحكومية بين البلدين حتى أن كلا من الجانبين نعت الاتفاقية بأنها « دستور » يحكم العلاقات الاقتصادية بينهما مستقبلا ، وتلاها توقيع اتفاقية مصايد الأسماك فى أغسطس ١٩٧٥ . ويبقى الحدث الهام ، وهو إبرام معاهدة « سلام وصداقة » بين البلدين اللذين تحكم علاقاتهما عقدة كبرى ، سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو فى أثنائها .

(١) معاهدة السلام والصداقة (أغسطس ١٩٧٨) :

فى حين كانت المفاوضات بالنسبة لمختلف الاتفاقيات تجرى على قدم وساق ، لم يغب عن ذهن اليابانيين إبرام معاهدة للسلام والصداقة ، لأن كل متطلبات مثل تلك المعاهدة قد تضمنها اليابان المشترك الذى صدر فى بيان « تاناكا - شو إين - لاي » . ولكن اليابانيين أصابهم قدر من الاحباط حينما أصرت الصين ، وعلى حين فجأة بأن يجرى إدراج الفقرة الخاصة بعدم الهيمنة (Antihegemony) فى النص الأساسى لتلك المعاهدة المنشودة . لكن المفاوضات اليابانيين كانوا غير راغبين فى ذلك ، وحجتهم أن البيان المشترك « تاناكا - شو إين لاي » - لا يعدو أن يكون وثيقة سياسية ، فى حين أن المعاهدة باعتبارها وثيقة قانونية تتضمن عنصر الإلزام ، ومن ثم لا ينبغى لها أن تستخدم فكرة مطاطة مثيرة للجدل مثل « الهيمنة » .

ولأن اليابانيين كانوا يتبعون سياسة « الحفاظ على المسافة » (Equidistant Policy) تجاه كل من بكين وموسكو على حد سواء ، فقد كانوا يعرضون عن مساندة الحملة المقصودة من جانب الصينيين ضد « الهيمنة السوفيتية » . لذلك فإن هذه المسألة أُلقت بظلالها الكثيفة على العلاقات خلال عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

ولم يتمكن رئيس الوزراء الياباني ميكى تاكيو (Miki - Takeo) من أن يتخذ قرارا حاسما فى هذا الموضوع رغم ما اشتهر به بميله تجاه بكين . وأقصى ما تنازلت عنه وزارة « ميكى » هو أن يجرى ادخال مبدأ « معارضة الهيمنة » فى مقدمة المعاهدة ، أو الاعلان عن إستنكار اليابان لنهج الهيمنة فى صلب المعاهدة بشرط عدم الاشارة الى أن اليابان تعارض هيمنة قطر ثالث . ولكن الصين لم تقبل باصرار بأى من الصيغتين .

وحدث أن رئيس الوزراء الياباني ميكى جابه مأزقا داخليا يتعلق بقضية « لوكهيد » وامتدت لتطول رئيس الوزراء السابق تاناكا . والاكثر أهمية من ذلك ، هو أن عام ١٩٧٦ كان عاما مليئا بالصدمات بالنسبة للأوضاع الداخلية للصين وامتدت آثارها الى عام ١٩٧٧ . فقد تكاثفت الوفاة المتتالية لكل من رئيس الوزراء شو إين - لاي ، والزعيم الصينى ماوتسى تونج مع المظاهرات الصاخبة والعنيفة فى ميدان « تيان - مين » ، ثم طرد نائب رئيس الوزراء « دنج اكسياوبنج » ليحدث كل ذلك نوعا من عدم الاستقرار فى المسرح الداخلى فى الصين .

على أنه بعد وفاة الزعيم ماوتسى تونج قام رئيس الوزراء الصينى « هوا - جوفنج » (Hua - Guefeng) باعتقال من سماوا « بعصابة الأربعة » ، وأعلن نفسه رئيسا للحزب الشيوعى الصينى وكان الوضع حينذاك يقتضى حولا توفيقية بين الفئات المتناحرة لكى يستعيد دنج اكسيار - بينج وضعه

السياسى القانونى السابق فى يوليو ١٩٧٧ ، وكانت وزارة الخارجية اليابانية تنظر بترقب ما سيسفر عنه الوضع فى الصين .

وبمجرد أن استقر وضع التآلف الذى كونه « هوا - دنج » (Hua - Deng) فى الصين ، أعلن رئيس الوزراء اليابانى الجديد « فوكودا - تاكيو » الذى خلف « ميكى » التزامه بالمضى فى المفاوضات بطريقة جدية فى عام ١٩٧٨ . فقد كان فوكودا يرى أن صالح اليابان يقتضى مساندة العناصر المعتدلة والواقعية فى الصين تحت قيادة هوا - دنج (Hua - Deng) ، وسياسته المسماة « سياسة التحديث الرباعية » . وشعر فوكودا أيضا بأن المعاهدة سوف تدعم موقفه الداخلى فى منافسته ضد أوهيرا ماسايوشى (Ohira - Masayoshi) فى قيادة الحزب الليبرالى الديموقراطى . وكان معروفا أن أوهيرا وزير خارجية اليابان السابق هو المخطط الرئيسى لسياسة تاناكا ودبلوماسيته تجاه الصين .

وأكثر من ذلك فإن الرئيس كارتر الذى كان فى مستهل محاولاته الرامية للتطبيع مع الصين أكد من ناحية أخرى على أهمية وجود تعايش بين طوكيو وبكين ليكون ذلك بمثابة الثقل المعادل للنفوذ السوفيتى فى آسيا الباسفيكية^(١) .

ولذلك قبلت اليابان عددا من التنازلات « اللفظية » مع الصين ، وسمحت من جانبها لمعاهدة السلام والصداقة المكونة من خمسة مواد أن يجرى توقيعها فى أغسطس ١٩٧٨ . وقدم اليابانيون تنازلا حاسما تجاه الاصرار الصينى بضرورة ادراج شرط « مناهضة الهيمنة » فى صلب المعاهدة (المادة ٢) . ولكنهم نجحوا بمهارة فى تخفيف تضميناتها لكى لا تكون

(1) Current History. Ibid P. 372.

مضادة للسوفييت ، وذلك بالاصرار من جانبهم على ألا يكون مبدأ مناهضة الهيمنة « مقصورا على منطقة أسيا الباسيفيكية » ولكى يكون المبدأ قابلا للتطبيق عالميا ، وألا تؤثر المعاهدة على علاقات أى من الطرفين (وبالتحديد اليابان) مع قطر ثالث (الاتحاد السوفيتى مثلا) . واتفقت الحكومتان على اجراء مزيد من تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين .

وكان أجل هذه المعاهدة عشر سنوات ، ثم بعد ذلك تستمر الى أجل غير مسمى ، ما لم يقدم أحد الطرفين طلبا بانهاؤها قبل الموعد بسنة وعلق رئيس الوزراء اليابانى فوكودا على المعاهدة بأنها « اسهام ضخم » ليس فقط بالنسبة لمستقبل العلاقات بين البلدين ، ولكن كذلك للسلم والاستقرار فى منطقة «أسيا الباسيفيكية ، «وباقى أجزاء العالم» . وسارع الدايت اليابانى بالتصديق عليها بأغلبية ساحقة .

(ب) الاتفاق التجارى طويل الامد (٧٨-١٩٨٥) (Long - Term Trade Agreement)

لعل أبرز أوجه العلاقات بين الصين واليابان فى هذه الفترة تتمثل فى الجانب التجارى والتكنولوجى . وصحيح أن اليابان أبرمت معاهدة للسلام والصداقة بينها وبين الصين فى أغسطس من عام ١٩٧٨ ، لكن الجانب الأهم هو الجانب الاقتصادى . فلم تعد الموازين الدولية لتسمح فى الوقت الراهن كما حدث فى عام ١٩٣٧ ، والتي جرت اليابان الى دخول الحرب العالمية الثانية ، وتسببت فى تدميرها دون أن تصل اليابان الى مراميها وأطماعها فى كنوز الصين ومواردها الطبيعية الهائلة .

وبعد رحيل الزعيم ماوتسى تونج ، وقيام القيادة الجديدة بانتهاج سياسة الباب الاقتصادى المفتوح ، فان الهيئة اليابانية الصينية التى أنشئت لهذا

الغرض (Japan-China Economic Association) تمكنت بالاشتراك مع الوكالات الحكومية اليابانية ، ووزارة التجارة الخارجية الصينية - من صياغة اتفاقية تجارية طويلة الأمد (١٩٧٨ - ١٩٨٥) .

وكان المتوقع فى ظل هذه الاتفاقية أن يصدر كل من الجانبين للجانب الآخر ما قيمته نحو ١٠ بليون دولار خلال هذه الفترة . وفى الفترة المبدئية التى كونت الخمس سنوات الأولى من الاتفاقية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) خططت اليابان لكى تصدر للصين من ٧ - ٨ بليون دولار ممثلة فى تكنولوجيا صناعية ، ومصانع جاهزة ، وذلك بالإضافة الى تجهيزات بناء وأشياء أخرى قيمتها من ٢ بليون - ٣ بليون دولار . وقررت اليابان تمويل هذه الصادرات للصين بتسديدات مؤجلة وبسعر فائدة منخفض يقدمها بنك الصادرات والواردات اليابانى والبنوك التجارية اليابانية الأخرى .

وفى نفس الفترة وافقت الصين على أن تمد اليابان بكميات متزايدة من البترول الخام (٤٧١ مليون طن متري) وفحم الكوك (١٠-٣٠ مليون طن متري) ، والفحم البخارى (٣٣ - ٣٩ مليون طن متري) .

غير أن الأساس الذى يكمن وراء هذه الاتفاقية الهامة واضح وسهل : فالصين لكى تحقق خطط تصنيعها السريع سوف تستورد من اليابان التكنولوجيا المتطورة فى الفترة الأولى من فترات السنوات الثمانية ، وتقوم بسداد اليابان بصادراتها من مصادر الطاقة الطبيعية خاصة البترول الخام . وبعد توقيع معاهدة السلام والصداقة نجحت اليابان فى مد أجل هذا الاتفاق التجارى طويل الأمد حتى عام ١٩٩٠ ، كما نجحت فى الحصول من الصين على وعد بمضاعفة حجم التبادل التجارى الثنائى بين البلدين ما بين مرتين الى ثلاث مرات (أى ما بين ٤٠ بليون - ٦٠ بليون دولار) .

لكن اليابان استفادت أيضا استفادات من هذا الاتفاق بأن حظيت بنصيب الأسد من مشتريات الصين من المصانع الجاهزة - إذ حصلت على ٥٦٪ (أى نحو ١٠ بليون دولار) فى الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨١ خاصة فى مجال البتروكيماويات والحديد والصلب . ويكفى أن نعلم أن أكبر المصدرين الآخرين للمصانع الجاهزة للصين هم : غرب أوروبا (وحصلت على نسبة ٣٧٪) ، والولايات المتحدة (البتى لم تحصل إلا على نسبة ٦٪) .

أما أبرز حالة معبرة من حالات التعاون المالى والتكنولوجى بين البلدين فقد تمثل فى الاشتراك المكثف من جانب اليابان فى مجتمع باوشان (Baushan) للحديد والصلب بالقرب من شنغهاى . وكمثال حى لسعى الصين لتطوير نفسها صناعيا ، فان هذا المشروع الضخم الذى تكلف بضعة مليارات من الدولارات كان مخططا له أن يستورد أحدث التكنولوجيا الموجودة فى اليابان والدول الصناعية ، وذلك لكى ينتج ٦ مليون طن سنويا من الصلب عالى الجودة . وقد وقعت كل من شركة نيبون (Nippon Steel) ومجموعة شركات يابانية كبرى أخرى (مثل ميتسوبيشى وميتسوى ، وسوميتومو ، وهيتاشى ، وكوب ستيل) عقودا بلغت قيمتها ٣ بليون دولار لبناء مجمع باوشان بما فى ذلك نظام متكامل للنقل ، ومحطات حرارية عالية وغيرها^(١) .

وعلى الرغم من أن اليابانيين قد أصابتهم النشوة بسبب الفوائد الاقتصادية الضخمة الناشئة عن مجمع باوشان ، فسرعان ما أصابهم الاحباط الشديد من جراء فشل الصين فى تدبير الاعتمادات الداخلية والخارجية اللازمة لعدد من مشروعات الانشاءات الصناعية الطموحة . ففى أواخر عام ١٩٨٠ ، فان الصينيين تحت وطأة سياسة للتقشف الاقتصادى عمدوا الى حصر هذا

(1) Current History, Ibid. P. 374.

المجمع فى نطاق مرحلته الأولى (أى بطاقة ٢ مليون طن من الصلب سنويا) .
ثم أجلوا مرحلته الثانية الى أجل غير مسمى . كما عمدوا الى الغاء بعض
العقود المتعلقة به . وقوى اليابانيون باخطارهم بأن الصين قد ألغت - من
جانب واحد - عقودها معهم ، ليس فقط فى باوشان (١ بليون دولار) ، ولكن
كذلك بالنسبة للمشروعات الصينية البتروكيمياوية فى داكنج ، ونانكنج ،
وشنجلو ، ويانسان .

خامسا : اليابان والولايات المتحدة :

(أ) طبيعة العلاقات فى هذه الفترة :

الواقع أن العلاقات اليابانية - الأمريكية شهدت خلال الخمس سنوات من
١٩٧٨ - ١٩٨٣ تغيرا واضحا . فقد تركزت سياسة الرئيس كارتر فى عام
١٩٧٨ بالنسبة لمنطقة الشرق الأقصى ككل على تحقيق مزيد من تطبيع
العلاقات الأمريكية مع الصين الشعبية . وكانت السنتان الأخيرتان من فترة
رئاسته تتسم بملاطفة الصين وخطب ودها باعتبارها الضمان المقابل للتعزيزات
السوفيتية العسكرية فى المنطقة ، واقتصر اهتمام الولايات المتحدة بالنسبة
اليابان على معالجة الأوضاع التجارية .

ولكن بحلول عام ١٩٧٣ تغير الوضع تغيرا جذريا باسراع الاتحاد
السوفيتى بنشر القاذفات من طراز « باك فاير » ، والصواريخ SS 20 ذات
الرؤوس النووية قصيرة المدى فى المنطقة مما ألقى الرعب فى قلوب الجماهير
اليابانية . وكان هذا التهديد يقترب أكثر منذ قيامهم بغزو أفغانستان مما زاد
شعور اليابانيين بتعرضهم للخطر .

بيد أن هذه الفترة (١٩٧٨ - ١٩٧٣) شهدت بعض التغيرات فى
التصورات الأمريكية . اذ بدأ بريجنسكى مستشار الرئيس الأمريكى للأمن

القومى يتحدث عن امكانية الاستفادة بما أسماه « بالكارت الصينى » .
والواقع أن ذلك كان تطويرا من نوع ما لوجهة نظر الدكتور كيسنجر القائلة
بأن توازن القوى فى العالم يشكله مثلث ضلعاها الأكثر ثباتا هما الولايات
المتحدة والاتحاد السوفيتى فى حين تكوّن الصين الشعبية ضلعه المتحرك .
وكان كيسنجر - مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى - الذى أصبح بعد
ذلك وزيرا للخارجية يرى أنه من الأمور الحاسمة إبعاد الصين عن الاتحاد
السوفيتى وحرمانه من التأكد من نوايا الصين وأنه اذا تعاون الصينيون مع
الولايات المتحدة فان من شأن ذلك تعزيز السوفييت لوجودهم فى الشرق
الأقصى بالرجال والمعدات .

على أن أفكار كيسنجر سيطرت على فترة رئاسة كل من الرئيسين
ريتشارد نيكسون ، وجيرالد فورد على التوالى ، كما لعبت دورا رئيسيا فى
تنفيذ سياسة الانفراج (Détente) . ولعبت العلاقات الوثيقة بين الولايات
المتحدة والصين دورا بارزا فى تيسير إبرام سولت ١ (معاهدة الحد من
الأسلحة الاستراتيجية) .

وعلى الرغم من أن الرئيس كارتر وعد فى حملته الانتخابية بتخفيض
نفقات الدفاع بنسبة ٥% ، فانه عمل مع ذلك على توسيع نطاق الالتزامات
العسكرية الأمريكية فى يناير ١٩٨٠ . وقد أعلن دون مواربة عن أن منطقة
الخليج « الفارسى » ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة . وهذا ما
سمى بمبدأ كارتر (Carter Doctrine) واقترح زيادة حقيقية فى نفقات
الدفاع فى العام التالى (١٩٨١) .

هذا التركيز على منطقة الشرق الأقصى ، وقدرات التدخل العسكرى
الأمريكى فيه ترك أثره على العلاقات الأمريكية - اليابانية لأنه تسبب فى تحويل
الأسطول السابع الأمريكى وحاملات الطائرات من المحيط الهادى الى المحيط

الهندي . ولما اقتربت فترة رئاسة كارتر من نهايتها تساعل كثير من اليابانيين عما اذا كانت الولايات المتحدة ستوفى بالتزاماتها للدفاع عن اليابان . وطالما أن معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان هي حجر الزاوية في الدفاع عن اليابان ، فان مستقبل الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني الحاكم يكون قد وضع في الميزان طبقا لقيام الولايات المتحدة بتنفيذ التزاماتها بالدفاع عن اليابان أو عدم قيامها بذلك .

ورأت قيادة الحزب الليبرالي الديمقراطي أن التهديد العسكري السوفيتي أمر ملموس ولا يمكن تجاهله ، وأن على اليابان أن تقوم بدور أكبر في الاتفاق العسكري الى جانب الولايات المتحدة ، وفي نفس الوقت قامت واشنطن بعملية اعادة تقييم لدورها في المنطقة . فقام الكسندر هيج وزير خارجيتها بمبادرة ترمي الى عرض الأسلحة على الصين . ومع ذلك ، فبحلول عام ١٩٨٢ وحلول جورج شولتز محل هيج ، اتجهت الولايات المتحدة باهتماماتها نحو اليابان . فالأمريكيون لا يعتقدون فقط في أن اليابانيين لا ينفقون القدر المناسب على شئون دفاعهم ، وإنما هناك اقتناعا بأن حركة الصين لتحديث نفسها شديدة البطء ، وأن اليابان من ثم هي الحليف الوحيد الذي يمكن التعويل عليه .

وعلى الرغم من أن حكومة ريجان ظلت تستحث اليابان على زيادة نفقاتها الدفاعية ، فان تلك الدعوة لم تجد لها صدق إلا بعد تولي ياسوهيرو ناكاسوني رئاسة الوزارة اليابانية ، ومن ثم عادت الولايات المتحدة تعيد تقييم علاقاتها مع طوكيو بأكثر من اعادة تقييمها مع بكين .

وصار الانشغال الأمريكي الأكبر ، والأكثر إلحاحا لكل من ناكاسوني وريجان هو تعزيز علاقات بلديهما الواحد بالآخر ، ونظرا للمشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة خلال ذلك العام في منطقتي الشرق الأوسط ،

وأمرىكا الوسطى فقد كان عليها أن تسعى لاقرار الهدوء فى المحيط الهادى .
ونظرا لأهمية العلاقات اليابانية - الأمريكية، فقد يحسن تناولها طبقا لاعتبارين
رئيسيين هما : الاعتبار التجارى ، والاعتبار الأمنى فى فترة الثمانينيات .

(١) الاعتبارات التجارية :

رأينا أن فترة الاحتلال الأمريكى لليابان كانت بالغة الأثر فى مستقبل
البلاد . ولم يكن الأمريكيون يتوقعون بحال الأحوال أن تصبح اليابان قوة
اقتصادية عظمى تتحدى الولايات المتحدة . فما كان يريد الأمريكيون فى حقيقة
الأمر هو أن تتجنب اليابان نفس المصير الذى آلت اليه الصين باتجاهها نحو
الشيوعية وتخفيف العبء المالى عليهم من جهة أخرى .

ولقد ظلت المنافسة التجارية هى المصدر الرئيسى للتوتر بين الولايات
المتحدة واليابان على مدى الخمسة عشر سنة الماضية على وجه التقريب ولا
تزال هى المشكلة الشائكة التى تستعصى على الحل كما سنرى .

وإذا استعرضنا تطور العلاقات التجارية بين البلدين لوجدناها قد مرت
بفترة من الفتور فى عصر الرئيس نيكسون . فلم يكن هو أو الدكتور كيسنجر
من ذوى التعاطف الخاص نحو اليابان ، وأثناء فترة ترشيح الرئيس نيكسون
للرئاسة عام ١٩٦٨ وعد بتخفيض واردات بلاده من المنسوجات اليابانية . وثار
جدل كبير منذ ذلك التاريخ حول مشروعية السياسة الصناعية والممارسات
التجارية اليابانية . أما اليابانيون فقد ردوا بالقول بأنهم قد وجهت اليهم
الانتقادات ظلما ، وأن الولايات المتحدة هى التى أقامت عددا من الحواجز
التجارية ضد المنسوجات اليابانية والصلب ، وأنها أقامت نظاما للحصص
الاستيرادية بالنسبة للأحذية والتليفزيونات الملونة والسيارات .

وبادر واحد من أشهر رجال الاقتصاد اليابانيين هو سابورو أوكيتا الى القول بأن الأمر فى جوهره يرجع الى النمو البطئ والكساد الذى أصاب الاقتصاد الأمريكى منذ عام ١٩٧٩ ، وقال أنه رغم الاعتراف بأن الميزان التجارى الأمريكى مع اليابان قد حقق عجزا فى عام ١٩٨٢ بلغ ٢٠ بليون دولار فان الموازين الثنائية ليست هى المؤشر الحرج لأن الولايات المتحدة فى الوقت الذى عانت فيه من عجز بلغ ٣٥ بليون دولار مع منظمة الأوبك ، فانه حقق فائضا بلغ ١٠ بليون دولار مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، وأنه يرى أن هذا الوضع أمر مقبول^(١) .

بيد أن أكبر الأحداث أثرا على هذه العلاقة كانت الصدمتان اللتان أطلق عليهما تعبير «صدمتى نيكسون» (Nixon Shocks) وهما وقف تحويل الدولار ، وما ارتبط بهذه العملية من زيادة الضريبة على الواردات بنسبة ١٠٪ عام ١٩٧١ . أما الصدمة الثانية فقد تمثلت فى تطور العلاقات الأمريكية - الصينية تطورا مفاجئا عام ١٩٧٢ وبدون علم اليابان ، ثم أعقب هاتين الصدمتين الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على قول الصويا عام ١٩٧٣^(٢) .

أما فى عهد الرئيس كارتر فقد شهدت العلاقات قدرا من التحسن، فبذلت جهود كبيرة من أجل تحسين الأوضاع التجارية . إلا أن العلاقات قد اتخذت منعطفًا ايجابيا خلال الثمانينيات فى عهد الرئيس ريجان فى ظل الصداقة المعروفة بين الرئيس ريجان ورئيس الوزراء اليابانى ناكاسونى مما انعكس أثره على التخفيف من اللهجة السائدة فى الولايات المتحدة بأن اليابان استفادت على حساب الولايات المتحدة وجرى التعبير عنه باللغة الانجليزية (Free ride) . كما أن الخلاف الذى كان قائما حول تطوير اليابان للوقود النووى قد خفت حدته كثيرا .

(1) Current History Ibid. P. 354.

(2) Frost, E. The New U. S. - Japan Relationship. P. 4.

والحقيقة أن العلاقة بين الرئيس الأمريكى ريجان ورئيس الوزراء اليابانى ناكاسونى ازدهرت أثناء عام ١٩٨٣ خصوصا أثناء قمة وليامزبورج (Williamsburg) التى ضمت الدول الصناعية السبع الكبرى ذات النظم الديموقراطية . وساند ناكاسونى بشدة فكرة نشر الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى ذات الرؤوس النووية فى أوروبا . وفى نوفمبر ١٩٨٣ قام الرئيس ريجان بزيارة هامة لليابان وكان فائض الميزان التجارى اليابانى أكثر الموضوعات المطروحة للبحث حيث بلغ الفائض خلال عام ١٩٨٣ مبلغ ١٩٣ بليون دولار .

ولما كانت كل التوقعات تشير الى أن هذا الفائض فى عام ١٩٨٤ سوف يبلغ ٣٠ بليون دولار فقد أعقب زيارة الرئيس ريجان فى نوفمبر ١٩٨٣ عدة لقاءات على مستوى عال للبحث فى المسألة التجارية التى صارت تشغل الحكومة الأمريكية بدرجة كبيرة . وكان نائب الرئيس الأمريكى حينذاك جورج بوش على رأس وفد للتفاوض فى هذا الشأن . ويعد محادثات مكثفة تم ابرام سلسلة من الاتفاقيات لمحاولة فتح الأسواق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية وأخصها اللحوم والمواالح مع محاولة تخفيف الرقابة الانتاجية على هذه المنتجات.

ولكن الأكثر أهمية من كل ذلك هو ما تم اتخاذه من خطوات لفتح أسواق المال فى طوكيو ، وزيادة دور الين فى عمليات التبادل التجارى . ومع ذلك فان كافة هذه التدابير أثبتت عدم كفايتها لتخفيف حدة الفائض التجارى لصالح اليابان . وقد تنبأ ليونيل أولز وكيل وزارة الخارجية الأمريكى فى تقرير قدمه لمجلس الشيوخ الأمريكى فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٤ أن فائض الميزان التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة سوف يصل الى ٣٠.٩ بليون دولار عام ١٩٨٤ وأنه من المنتظر أن يصل الى ٣٦ بليون دولار عام ١٩٨٥ .

وفى نفس السياق قدم تقرير الى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى أول نوفمبر ١٩٨٤ يشير الى أنه رغم اتخاذ اليابان خمسة تدابير متوالية لفتح السوق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية فى الفترة من ديسمبر ١٩٨١ الى أبريل ١٩٨٤ « فان هناك حواجز هامة لا تزال قائمة فى وجه التجارة » . وأشار التقرير الى المشكلات التى استعصت على الحل فى بعض الحالات مثل تجهيزات الاتصالات اللاسلكية ، وتعريف الاستيراد ، ومجالات الخدمات المختلفة ، والاستثمار - وباختصار كافة مجالات التجارة الثنائية تقريبا^(١) .

عمق التبادل التجارى :

بيد أن نظرة فاحصة على تطور العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان فى السنوات الأخيرة تكشف بجلاء عن عمق التشابك واعتماد كل من البلدين على الآخر بدرجة غير عادية . ففى عام ١٩٨٦ صدرت اليابان سلعا تزيد قيمتها على ٨٠ بليون دولار للولايات المتحدة . وهذا يمثل نسبة ٣٨٪ من جملة الصادرات اليابانية للخارج . وكانت هذه النسبة ٣٥٪ عام ١٩٨٤ . وتأتى السوق الأوروبية المشتركة فى المرتبة الثانية اذ صدرت لها اليابان عام ١٩٨٦ ما قيمته ٣١ بليون دولار أو ١٤٪ من إجمالى صادراتها . وليست هناك أية دولة أخرى أو مجموعة من الدول تزيد صادرات اليابان اليها عن ٥٪ فى الوقت الراهن .

ومن ناحية أخرى فلا تستطيع أية دولة كبرى أن تحل محل الولايات المتحدة فى هذا الوضع بالنسبة لصادرات اليابان . فصادرات اليابان الى الصين فى اتجاه متناقص : من ٧٪ عام ١٩٨٥ الى ٤٪ عام ١٩٨٦ . على أن الأمر الأكثر أهمية أن السلع الكاملة الصنع تمثل مايزيد على ٩٥ /

(1) Current History Ibid. P. 354.

من الصادرات من بينها ٧٥٪ عبارة من عن آلات وتجهيزات . وض هذه المجموعة الأخيرة تحتل المركبات بأنواعها والتجهيزات العلمية والبصرية والفديو - كاسيت ، والسفن والتليفزيونات وآلات الاستقبال المركز الأول . وباختصار فان استراتيجية الصادرات اليابانية ذات توجه خاص من ناحية السيارات والبنود ذات التكنولوجيا العالمية .

لذلك فان الأمر يستغرق عشرات السنين من التطور التكنولوجي وإعادة هيكلة السياسات التجارية لكل من الصين والاتحاد السوفيتي لكي تشكل أى منهما بديلا عن الولايات المتحدة بالنسبة لليابان . فمن غير المحتمل أن تقبل السوق الأوروبية سلعا يابانية جديدة بالمستوى الذى يعوض اليابان عن خسارتها السوق الأمريكية . وعلى ذلك ، فإنه لعشرات السنين القادمة أيضا - ويفرض بقاء الاقتصاد اليابانى على حاله موجه للتصدير - فان اليابانيين سوف يعتمدون على أسواق الولايات المتحدة لازدهار اقتصادهم .

هذا عن جانب التصدير ، أما بالنسبة للجانب الاستيرادى لليابان ، فنجد أن اليابان قد استوردت فى عام ١٩٨٦ سلعا تزيد قيمتها عن ٢٩ بليون دولار من الولايات المتحدة أى نحو ٢٣٪ من جملة الواردات اليابانية ، وأكثر من ضعف وارداتها من السوق الأوروبية المشتركة . وأن نظرة على التركيب السلعى لهذه الواردات نجد أن أهمها المواد الغذائية ، والمواد البترولية ، و مواد الوقود المعدنى والآلات والتجهيزات ، ورغم أن هذه السلع يمكن لليابان تدبيرها من مصادر مختلفة فان اليابانيين على وعى كامل بحاجتهم الى شراء المنتجات الأمريكية نظرا لاعتمادهم فى صادراتهم على الولايات المتحدة ، ونظرا لأن هناك طلبا كبيرا فى أوساط المستهلكين اليابانيين على المنتجات الأمريكية بوجه الخصوص^(١).

(1) Professor Michael Nacht: United States-Japanese Relations.
Current History Vol. 87 No 528 April 1988. P. 150.

السياسات التجارية :

رأينا أن النواحي التجارية هي التي تعمل على تلبد الغيوم فى العلاقات بين البلدين ، وخاصة حين بلغ العجز فى الميزان التجارى الأمريكى حدا يصعب اصلاحه فكان لزاما على الحليفين وخاصة الجانب اليابانى أن يعدل من سياساته التصنيعية والتجارية لتسهيل الأمر أمام الميزان التجارى الأمريكى .

وبداية ، فإن العجز الاجمالى فى الميزان التجارى الأمريكى لعام ١٩٨٦ بلغ ١٧٠ بليون دولار . من هذا المبلغ ٥٩ بليون دولار حصيلة التعامل التجارى مع اليابان . ولقد كان هذا الرقم نحو ٥٠ بليون عام ١٩٨٥ ، ٣٧ بليون عام ١٩٨٤ . ومن جهة أخرى فإنه فى عام ١٩٨٦ كانت نسبة الواردات الأمريكية من اليابان الى نسبة الصادرات الأمريكية اليها ٣ : ١ . والواقع أنه منذ عام ١٩٨٠ ظل هذا الاتجاه فى اضطراب حتى بلغت الواردات الأمريكية من اليابان ستة أضعاف ما تصدره اليها^(١) .

وواقع الأمر ، فإن المفاوضين الأمريكيين يهتمون بدرجة أكبر بالنفاذ الى أسواق اليابان عن الحد من الصادرات اليابانية للولايات المتحدة . وهناك سببان مهمان لذلك : الأول هو كبر حجم السوق اليابانية التى تتكون من ١٢٢ مليون يابانى من ناحية كما يبلغ إجمالى ناتجهم القومى قدر اجمالى الناتج القومى لكل من فرنسا وألمانيا الغربية مجتمعين ، والسبب الثانى هو الاتجاه الاقتصادى الحديث الذى يتطلب من أية مؤسسة حديثة أن يكون موقفها التنافسى قويا على أصعدة ثلاثة فى وقت واحد وهى : أمريكا الشمالية ، وغرب أوروبا ، واليابان^(٢) .

(1) Frost, E. Op. cit. P. 13.

(1) Frost, E. Ibid. P. 13.

الحوار اليابانى - الأمريكى :

من الأمور المثيرة ما يدور من حوار بين الحليفين بصدد مطالبة الولايات المتحدة لليابان لإعادة هيكلة اقتصادها . فهى تدفع بأن اليابان تزيد الأمر صعوبة أمام الميزان التجارى الأمريكى بقيامها بعدة إجراءات « غير عادلة » منها أن اليابان تنمو وتتقدم على حساب الولايات المتحدة باستفادتها من القدرات الدفاعية الأمريكية التى تكفل أمن اليابان طبقا لمعاهدة الأمن المتبادل . كما يرى فريق من الأمريكيين أن اليابان وهى الدولة الغنية الدائنة لا تقوم بتحمل نصيبها العادل فى المساعدات للعالم الثالث . وفى حين تنعت الولايات المتحدة اليابان . بالثراء والغنى ، تحاول اليابان أن تنفض عن نفسها هذه الصفة . ويقول اليابانيون أن الأمريكيين اذا لم يستمروا فى تحقيق المكاسب فإن النظام العالمى فى نظرهم لا يتسم بالعدالة .

والواقع أنه فى عام ١٩٨٥ غرقت الولايات المتحدة فى الديون لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى وصارت اليابان أكبر الدائنين فى العالم . حيث سجلت ديونها الخارجية نحو ١٢٠ بليون دولار . وفى عام ١٩٨٧ صار فائضها التجارى نحو ٩٤ بليون دولار كما صارت كميات البين المتداولة عام ١٩٨٦ فى أكبر ثلاث أسواق مالية فى العالم نحو ٦٥ بليون دولار بزيادة عن المارك الألمانى قدرها ٢٠ بليون دولار . وفى ١٩٨٧ احتفظت البنوك المركزية فى عدد من الدول بنسبة تقدر بنحو ١٠٪ من احتياطياتها بالين وهى نسبة لا يفوقها إلا نسبة احتفاظ هذه البنوك بالدولار الأمريكى والمارك الألمانى . وهذه هى هى أسانيد الأمريكيين بأنهم أصبحوا أكثر فقرا فى حين أصبح اليابانيون أكثر غنى ، ثم يدفع الأمريكيون أيضا بالقول بأن الاحصائيات الحيوية تدل على أن اليابانيين قد أصبحوا أغنياء . فالتوقعات العمرية تدل على أن اليابانيين قد أصبحوا يتمتعون بأعلى متوسط أعمار فى العالم . ٨٠ سنة تقريبا للمرأة ، ٧٨ سنة للرجل بدلا من النسبة التى كانت سائدة لديهم عقب الحرب العالمية الثانية

وهى : ٥٤ للمرة ، ٥٠ سنة للرجل . وذلك أن المتوسط المقابل للأمريكيين : ٧٩ سنة للمرأة (من أصل أوروبى) ، ٧٢ للرجل (من نفس الأصول) . كما أن نسبة وفيات الأطفال اليابانيين هى أدنى نسبة فى العالم وهى ٥ره طفل فى الألف عام ١٩٨٥ مقارنا بنحو ٧ فى الألف للسويد ، ونحو ١٠٩ فى الألف للولايات المتحدة^(١) .

ويرى اليابانيون أنهم مع ذلك لا يزالون فقراء ، فان ثلثى أراضيهم لاتصلح للزراعة . وصحيح أن كل المساكن اليابانية تدخلها المياه الصالحة للشرب ، لكن ما يزيد قليلا على ثلث هذه المساكن هى التى تتمتع بنظم للصرف الصحى أما الباقي فيعتمد على النقل الذى توفره سيارات الصرف . وفى بريطانيا والولايات المتحدة يغطى نظام الصرف الصحى ٩٧ ، ٧٢٪ من كافة المساكن على التوالى ، وباختصار فان الطرق المرصوفة وأرصفة الشوارع الخاصة بالمشاة ، وباقى البنية التحتية المدنية أقل من المتوسطات السائدة لدى الدول الغربية . لذلك فان اليابانيين لايشعرون فى قرارة أنفسهم بالغنى الذى ينسب اليهم .

ويأخذ الأمريكيون على اليابانيين اندفاعهم نحو الاكتفاء الذاتى الكامل فى عدد من القطاعات ذات المستوى التكنولوجى الرفيع خاصة برنامج الفضاء والجيل الثانى من الطائرات الحربية وأجهزة الكمبيوتر عالية الكفاءة . وفى رأيهم أن اليابانيين يتصرفون على هذا النحو تصرف الأغنياء غير عابئين بمشكلات العالم الخارجى . والحقيقة هى أن طوكيو لاتقتأ بين يوم وآخر أن تعلن أن لها الحق فى أن تنفق أموالها أنى تشاء وكيفما تريد . ويعمد الأمريكيون بين حين وآخر أن يتخذوا من القرارات الانفرادية ما يذكر اليابانيين بشعورهم العميق نحو التعرض للمخاطر مثال ذلك قيام الرئيس نيكسون بفرض الحظر على فول الصويا عام ١٩٧٣ .

(1) Frost, E. Ibid. P. 32.

وفى الوقت الذى تنادى فيه الولايات المتحدة - تخفيفا لعجز ميزانها التجارى - بإعادة هيكلة الوضع الصناعى والتجارى فى اليابان (Restructuring) فإن اليابان تنزع - مدفوعة بالفكرة القديمة « اللحاق بالغرب ثم سبقه » - الى ولوج مجالات صناعية تتميز بالمستوى التكنولوجى الأكثر تقدما . وتدرك تمام الادراك أنها لو استوردت منتجات ذات مستوى تكنولوجى عال لانعكس ذلك على حالة العمالة بها . وفى هذا السياق قامت وزارة التجارة الدولية والصناعة . (MITI) بعد دراسات فى عام ١٩٨٦ لمعرفة أثر هذا الاستيراد على حالة العمالة فى عام ٢٠٠٠ . وخلصت الى أن مجرد زيادة وارداتها من السلع المصنعة بنسبة ١٠٠ / سوف يسفر عن فقدان ٥٥٠.٠٠٠ يابانى لوظائفهم فى قطاع السلع الوسيطة ، ٥٥٠.٠٠٠ آخرين فى قطاع السلع تامة الصنع . وأنها اذا زادت استثماراتها المباشرة فيما وراء البحار بنسبة ١٢ / فإن ذلك سوف يسفر عن فقدان ٦٥٠.٠٠٠ يابانى آخرين لوظائفهم^(١) . وفى هذا تفسير للرفض اليابانى لاستيراد سلع مصنوعة فى أسواقها .

بيد أن اليابان تتجه بكل قواها نحو الأبحاث المتقدمة جدا وقد أشرنا الى جانب من ذلك عند تناول موضوع استيراد التكنولوجيا . ونضيف هنا أن اليابان تبتغى الوصول الى ما يسمى بمجتمع المعلومات (Information Society) على حساب القاعدة الصناعية المعتادة . فهى تنأى بنفسها عن المنافسة بولوج مجالات جديدة يصعب فيها المنافسة . وهى مجالات يسمونها (Softnomics) وطاقت المعلومات الجبارة (Informationalization) . والمتأمل لخطوات اليابان فى هذا الاتجاه يجد أن اليابان مرت بالمراحل التالية : « عبرت من الصناعات التقليدية الى الصناعات ذات الأساس التكنولوجى المتقدم ، ثم الى الصناعات عالية الجودة ، ثم هى الآن تدخل نطاق الصناعات والخدمات ذات قاعدة المعلومات المكثفة .

(1) Frost, E. Ibid. P. 54.

ولا يزال هذا السعى اليابانى نحو ولوج مجالات جديدة يسير على قدم وساق نلمحه فى القوة العاملة : فاجمالى القوة العاملة الموظفة فى الصناعات التى تعتمد على المعلومات ارتفعت من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٥ . وفى أوائل التسعينيات فان العمال الذين سوف يجرى توظيفهم فى الصناعات والخدمات ذات قاعدة المعلومات المكثفة سوف يزيئون على كافة من يعملون فى الصناعات اليابانية بأسرها عند حلول ذلك التاريخ^(١) .

فهل لدى الولايات المتحدة من وسيلة للضغط على اليابان لكى تقوم بإعادة هيكلها الصناعى ، لتستورد أكثر من المنتجات الصناعية وتضخى بالتالى بفرص العمالة لأبنائها ليتحسن الميزان التجارى الأمريكى ؟

حقيقة الأمر ، أن هناك أسبابا تجعل الولايات المتحدة تفكر مرتين، قبل أن تطلب من اليابان إعادة هيكلة نظامها الاقتصادى بشكل جذرى سريع. فالادخارات ، ومن ثم الاستثمارات اليابانية تمول حاليا ثلث عجز الميزانية الأمريكية على الأقل . لذلك فان أى هبوط فجائى فى مستوى تلك الادخارات سوف يهبط بمستوى الاستثمارات اليابانية فى الخارج ، وينجم عن ذلك رفع معدلات أسعار الفائدة فى الخارج ، وسوف ترتفع معدلات أسعار الفائدة بشكل حاد فى الولايات المتحدة مما يعمل على تفاقم مشكلة الدين ويصيب الاقتصاد الأمريكى بالشلل^(٢) .

(ب) اعتبارات الأمن القومى اليابانى

ينبغى الإشارة الى أن علاقات الدفاع الثنائية الحالية بين اليابان والولايات المتحدة قد بدأت عام ١٩٥١ بتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو

(1) Frost, E. Ibid. P. 63.

(1) Frost, E. Ibid. P. 55.

للسلام بين البلدين . وقد جرى مد أجل هذه المعاهدة فى عام ١٩٦٠ بتوقيع ما يسمى بمعاهدة التعاون والأمن المتبادل (Treaty of Mutual Co - operation and Security) .

ويعتضى هذه المعاهدة ضمنت الولايات المتحدة الدفاع عن اليابان ضد أى هجوم ، فى مقابل إقامة قواعدهما العسكرية فى اليابان . وهذه المعاهدة تم مد أجلها هى الأخرى فى نهاية ١٩٧٠ . وطبقا لشروط المعاهدة تحتفظ الولايات المتحدة بقاعدة بحرية كبرى فى يوسوسوكا (Yososuka) ، وقاعدة جوية ووحدات بحرية فى أوكيناوا . وتدفع اليابان فى مقابل ذلك ما يزيد على نحو بليون دولار فى السنة لصيانة وتشغيل هذه التسهيلات الدفاعية . كما تشترك بعض الوحدات اليابانية والأمريكية بصفة دورية فى برامج تدريبية مشتركة^(١) .

ولكن على الرغم من أن اعتبارات الأمن أقل تأثيرا فى إحداث التوتر فى العلاقات بين البلدين عنها بالنسبة للاعتبارات التجارية ، فإن الولايات المتحدة لا تصر على أحداث تغييرات بالنسبة للمبادئ المناهضة للتسلح النووى اليابانى . رئيس الوزراء اليابانى سوزوكى ألزم حكومته بالدفاع الجوى والبحرى عن نطاق بحرى موازى للسواحل اليابانية يصل فى اتساعه الى ألف ميل جنوب وشرقى هذه السواحل ثم أتبعه ناكاسونى بالاتفاق على نوع من تقسيم الأدوار مع الولايات المتحدة وتنسيق المهام لكل منهما (Roles and Missions) .

إن المناقشات الأساسية بين طوكيو وواشنطن فى أمور الدفاع لا تتعلق بالمبدأ نفسه ولكن بالتحديد الكمى . ففى عام ١٩٨٣ أنفقت

٥ Professor, Gerald Beenjamin, Japan in the World of 1980
Current History April 1982, P. 169.

اليابان ٩٨.٠٪ من ناتجها القومى الاجمالى على « قوات الدفاع اليابانية ، فى حين أنفقت الولايات المتحدة نحو ٧٪ من ناتجها القومى على شئون الدفاع. هذا التفاوت الواسع فى نفقات الدفاع يثير كثيرا من الجدل للأسباب الآتية :

- أنه ما لم تزد اليابان النسبة المئوية لمواردها المخصصة للدفاع ، فإنها سوف تظل معتمدة على الدول الأخرى فى شئون دفاعها (وبالتحديد الولايات المتحدة) .

- إن المستوى المنخفض للانفاق العسكرى اليابانى يعمل على تحرير الأموال الضخمة التى توجهها نحو الأبحاث والاستثمار ، فى حين يتطلب ذلك فرض ضرائب عالية وتبديد الموارد للولايات المتحدة فى الوقت الراهن . وأنه من الواضح أن اليابان لا تستطيع حماية أجوائها وبحارها التى تحيط بجزرها مباشرة دون زيادة كبرى فى طاقاتها العسكرية المضادة للطائرات والمضادة للغواصات وهذا يجعل الالتزامات المطاطة التى وعد بها كل من سوزوكى ، وناكاسونى فى حقيقة الأمر وعودا نظرية .

لقد ظلت اليابان والولايات المتحدة خلال الخمسة عشرة سنة السابقة لعام ١٩٨٣ تحاول تناول أمورهما الدفاعية والاقتصادية كلا على حدة . وكان ذلك الأمر جائزا فى الماضى لأن نواحى التداخل فى هذين القطاعين كان يمكن معالجتها بسهولة نسبية . لكن ذلك الفصل لم يعد جائزا أو ممكنا ، لأن الشعب الأمريكى لم يعد يستسيغ أن يدفع الضرائب الى ما لا نهاية من أجل حماية الشعب اليابانى ، خصوصا وأن الكثيرين من المنتجين الأمريكين يرون صناعتهم وقد هددتها المنتجات اليابانية بقدرتها التنافسية العالية .

ولربما كان من المفيد أن نعود قليلا الى الوراء لتتضح الصورة أكثر فقد كانت مسألة تخصيص دور يابانى على المسرح الدولى أمرا شغل بال اليابانيين فى مرحلة مبكرة ، وكان مثارا للمناقشة فى عصر الميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢) . وكان قرار انتهاء قرنين كاملين من العزلة اليابانية سببا فى انطلاق سلسلة من الخيارات من عقالها بالنسبة لهذه المواضيع من أمثال : كم عدد الأجانب الذين يسمح لهم بالبقاء فى اليابان ؟ وما هى نوعية التكنولوجيا التى يقتضى نقلها من الخارج ومن أين ؟ وما هو هيكل وشكل القوة العسكرية والتحالفات التى تعتبر أكثر رشدا ؟ وكيف يمكن الوصول الى المواد الخام اللازمة للصناعات اليابانية الوليدة ؟

إن عجز الصين عن الدفاع عن نفسها ، وعدم مقدرتها على «تحديث» نفسها أصبح مثالا سلبيا ، لكن اليابانيين لم يتوصلوا على الإطلاق الى حل مشكلة أمنهم . وكان هناك ميل للتأرجح بين الشعور العميق بالاعتماد على الغير ، وبين الإفراط فى المشاعر القومية لا يزال يترك صداه حتى اليوم .

ومنذ عام ١٩٤٥ ارتبط الأمن القومى اليابانى ارتباطا لا انفصام له بالحماية الأمريكية وقد وقعت معاهدة التعاون والأمن المتبادل كما أشرنا تحقيقا لذلك . وفى مستهل الخمسينيات من هذا القرن رأت طوكيو نفسها ضعيفة اقتصاديا ، فركزت كل همها على الأداء الاقتصادى . ونظرا للتفوق النووى الأمريكى ، فانه لا الاتحاد السوفيتى، ولا الصين كانت تشكل بالنسبة لها أى تهديد ذى بال . وعلى هذا النحو ، فان رئيس الوزراء اليابانى يوشيدا أعد استراتيجية أساسية للأمن اليابانى دامت ثلاثة عقود كاملة من الزمن .

وجاءت المعارضة الرئيسية لاستراتيجية يوشيدا الرامية الى التفرغ للتركيز على الاقتصاد اليابانى من « اليسار » اليابانى الذى دعا الى ما سعى

« الحياد غير المسلح » . لكن هذا التعبير المطاط لم يرق فى نظر الشعب اليابانى الواقعى النظرة . ولكن لما تولت حكومة « نوبو سوكى كيشى » مقاليد الحكم فى عام ١٩٥٧ انحنت للمشاعر القومية الداعية للدفاع القومى ، وقالت إن اليابان سوف تسعى تدريجيا لبناء قوات دفاعها الذاتى (Self Defense Forces) ولكنها سوف تعتمد مع ذلك على المعاهدة مع الولايات المتحدة ، وعلى الأمم المتحدة كركيزتين أساسيتين لأمنها .

وفى الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ لم يحدث تطور ذو بال بالنسبة لسياسة اليابان الخارجية . فهذه كانت الفترة التى تبلورت فيها ما سُمى « بالمعجزة الاقتصادية اليابانية » وهى الفترة التى أطلق فيها الرئيس الفرنسى شارل ديغول على رئيس الوزراء اليابانى « ايكيدا » بأنه « مجرد بائع ترانزستور » . وعلى أية حال فان مبدأ نيكسون (Nixon Doctrine) وبيان شنغهاى ، بالاضافة الى الحظر البترولى العربى ، وزيادة أسعار البترول العالمى ، والانسحاب الأمريكى من فيتنام ١٩٧٥ ، كل ذلك دعا الى اعادة التقييم للموقف الأمنى . فهذه الأحداث جعلت من المستحيل تجاهل تعرض اليابان المتزايد للخطر ، وأثار ذلك شعورا لدى اليابانيين أنه لا يمكن الاعتماد كلية على الالتزامات الأمريكية للدفاع عن بلادهم .

وفى هذا السياق أيضا ، أصدرت اليابان فى عام ١٩٧٦ ، ما أطلق عليه « برنامج إطار الدفاع القومى (National Defense Program Outline) يقضى بابقاء « القوات البرية للدفاع الذاتى » عند ١٨٠.٠٠٠ رجل ، ولكن مع رفع معدلات تسليحها وتعزيز قدراتها أرض - جو ، وألا يزيد حجم القوات الجوية عن ٤٠٠ طائرة ، ولكن مع رفع كفاءتها بتزويدها بطائرات أمريكية من طراز إف ١٥ ، إف ١٦ ، كما تجرى زيادة عدد الغواصات الى ١٦ غواصة .

أما التعديل الثانى الهام فى سياسة اليابان الدفاعية ، فقد جاء بعد أن تلقت اليابان عدة صدمات أخرى تمثلت فى : سقوط شاه ايران ، والحرب العراقية الايرانية ، وقيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان . وهذه الأحداث وقعت بالقرب من الخليج « الفارسى » الذى يشكل ٧٠٪ من احتياجات اليابان البترولية . فاذا أضيف الى هذه الاعتبارات قيام السوفييت بتعزيز حاميتهم بنحو ١٠.٠٠٠ مقاتل فى شمال جزر الكوريل ، ونصب نحو ١٠٠ صاروخ إس إس ٢٠ ، بالإضافة الى ٩٠ قاذفة من طراز باك فاير فان هذا يكون قد أخل ولا شك بالتوازن العسكرى فى منطقة شمال شرق آسيا .

اذن فما هو مصدر الطاقة الأساسى لليابان قد أصبح فى خطر ، كما أن الدقة التى تشتهر بها صواريخ إس إس ٢٠ وقاذفات الباك - فاير يعنى ببساطة أن التجمعات السكانية الكبرى فى اليابان ، والأهداف العسكرية أيضا صارت على مرمى حجر من القوات العسكرية السوفيتية .

ومن الأمور المعروفة أن الاستراتيجية السوفيتية الحالية تهدف الى جذب الصين بعيدا عن علاقاتها الحديثة مع الولايات المتحدة من ناحية وتهديد اليابان بالقدر الذى تبو فيه معاهدة الأمن المتبادل مع الأمريكيين فى أعين اليابانيين أقرب الى العبء من أن تكون ذات جدوى لهم من ناحية أخرى . ومن هنا جاءت تعهدات رئيس الوزراء سوزوكى فى واشنطن فى مايو ١٩٨١ بأن اليابان سوف تتولى الدفاع عن شريط بعرض ١٠٠٠ ميل من سواحلها أمرا حاسما . وكان معنى ذلك أنه فى حين يتولى اليابانيون أمر الدفاع عن منطقة تمتد من بلادهم حتى جزيرة جوام ، ثم الى الطرف الشمالى للفلبين ، فان الولايات المتحدة ستكون قادرة على تركيز الجهد على شمال المحيط الهادىء ، وعلى بحر اكويسك ، وفلاديفستك حيث توجد القوة الرئيسية السوفيتية فى المنطقة .

كذلك فإن القسم الذى أقسمه ناكاسونى بجعل جزر اليابان بمثابة « حاملة طائرات لا يمكن انزاعها » ، واتفاقه على تقسيم أدوار الدفاع عن بلاده مع الولايات المتحدة تكون اليابان قد خطت خطوة أقرب الى نوع من التحالف الفعال منذ عام ١٩٨١ .

ولقد كانت الامم المتحدة ايجابية العامة للولايات المتحدة في الفترة التالية مباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية ترمى الى منع الاتحاد السوفيتى السيطرة على غرب أوروبا واليابان . بالإضافة الى المناطق التى تحتوى على الموارد الطبيعية الحيوية . ونظرا الى اتحاد السوفيتى هو فى الأغلب قوة برية ، فان القوة العسكرية السوفيتية كانت موجهة أساسا نحو غرب أوروبا وليس نحو اليابان .

كما كان السهل على الولايات المتحدة الوصول الى القواعد اليابانية ، فان الامم المتحدة التى إنتهجها يوشيدا بالتخلل عن النواحي المظهرية ودوامى العظمه (Low Profile) ، والتركيز على النمو الاقتصادى ظلت مقبولة من جانب المؤثرين . واستمر الحال على هذا طوال من بداية الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات .

ولقد كان وزير الدفاع الأمريكى شليزنجير اول من نادى بتقسيم المسئوليات الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة من منطلق انه طالما أن الولايات المتحدة قد قامت بتخفيض قواتها التقليدية بما فيها الأسطول السابع ، فان منطقة شمال شرق آسيا ستكون معرضة للخطر ما لم تقم اليابان باسهام أكبر فى الدفاع عن المنطقة . ولكن وزير الخارجية الدكتور كيسنجر لم يكن يود اتخاذ قرار من شأنه عرقلة الصداقة الوليدة مع الصين ، وأن تقوية اليابان اذن سوف يبعث الخوف فى نفوس جيرانها فى المحيط الهادى .

وبحلول عام ١٩٧٧ حدثت وحدة نظر فانس وزير الخارجية التي اتسمت بالمهادنة تجاه اليابان محل الأفكار التي نادى بها شلينجر . وعلى أية حال ، فإن اليابانيين أصيبوا بصدمة قاسية حين علموا بأن الرئيس كارتر كان جادا في سحب الجانب الأكبر من ٤٠.٠٠٠ جندي أمريكي من كوريا الجنوبية . فهناك شريحة ضخمة من اليابانيين يعتقدون أن الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تقوم بحركة تسفر عن اشاعة القلاقل في كوريا الجنوبية أو تخل بتوازن القوى العسكرية في شبه الجزيرة الكورية . ولم يطمئن اليابانيون بالا إلا بعد أن غيرت إدارة الرئيس ريغان خطها ، واتخذت موقفا صارما إزاء التوسع السوفيتي . آنذاك أدركوا أن عليهم أن يدفعوا شيئا لزيادة قدراتهم الدفاعية في المحيط الهادئ .

وعلى العموم ، فإن إدارة الرئيس ريغان لها وجهة نظر تشائمة نسبيا إزاء إمكانية زيادة القدرات الصينية في المجالين العسكري والاصصادي في الأجل القصير . واتجهت - اليابان - باعتبارها الحليف الأساسي في المنطقة . وقد تجلّى ذلك أولا الأمر في زيادة التوتر في اليابان الى الصين ، ثم اتسعت ذلك بدرجة أكبر في عهد الميثاق الجديد الذي ألقاه في فبراير ١٩٨١ في سان فرانسيسكو . هذا قد الدراسة التي أجراها تجاه آسيا . الأهم أن دوسيج من أن المساهمين الكبار للرئيس الأمر في اليد - من شددوا على أهمية التعاون المتمر الذي تؤديه اليابان ، الذي النظام - المعاصر . ويقدر - تتابع النظرة الاقتصادية الأمريكية - الجانب - في ذلك الى تأكيد في صالح الدولتين اللتين تحتل إحدا - في الحل - في وممثل الثانية الساعات العربي من المحيط الهادئ .

وفي النهاية ، فلطالما حاولت الولايات المتحدة الاقتراب من ذلك . تشانج كاي شيك لتجعل منها حليفا يعول عليه في المنطقة . و -

رحلة الرئيس نيكسون للصين عام ١٩٧٢ ، وتقاربها من الصين الشعبية ، ولكنها فى البداية لم تجد إلا اليابان التى ما لبثت أن دخلت معها فى حرب خروس ، وفى النهاية لم تجد إلا اليابان رغم أنها دخلت معها فى صراع اقتصادى وتكنولوجيا سلمى ، لأنها ربما وجدت مع ذلك أخف حركة وأسرع فى الاستجابة .

السياسة الدفاعية لليابان عام ١٩٨٨ (١) ميزانية الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠)

ربما كانت ميزانية الدفاع اليابانية لعام ١٩٨٨ ثالث أكبر الميزانيات الدفاعية على المستوى العالمى ، فهى تتجاوز إجمالى ما تنفقه كل من بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية فى شئون الدفاع . فقد وافق مجلس الوزراء اليابانى عام ١٩٨٨ على ميزانية دفاعية بلغت ٣٧ تريليون ين أى ما يربو على ٣٠ بليون دولار (١٢٣ ين للدولار) ، فى حين لم تصل ميزانية كل من بريطانيا وفرنسا ، وألمانيا الغربية ٣٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٧ . وحتى إذا لم تكن اليابان قد بلغت هذه المرتبة الثالثة فى هذا الانفاق فسوف تبلغه فى عام ١٩٨٩ أو فى عام ١٩٩٠^(١) .

ومن المعلوم أن اليابان صارت تنفق ما يزيد قليلا عن نسبة ١٪ من إجمالى ناتجها القومى فى شئون الدفاع . بيد أن « قوات الدفاع الذاتى » (Self Defense Forces) قد تغير وضعها لتشكل عنصرا له ثقله فى توازنات القوى فى المحيط الهادى . وقد بدأت بوادر هذا التغير حتى قبل مجئ ياسوهيرو ناكاسونى (Yasuhiro Nakasone)

(1) Auer, J. Japan's Defense Policy, in Current History, Vol 87, N. 528. April 1988 P. 145.

رئيسا للوزراء فى نوفمبر ١٩٨٢ ، وكان لابد أن يحدث ذلك حتى لو لم يكن قد ظل فى السلطة حتى نوفمبر ١٩٨٧ . ومع ذلك فقد لعبت شخصيته دورا هاما فى دفع قدرات اليابان الدفاعية خطوات نحو الأمام على نحو ما سنرى .

ولقد رأينا أثناء زيارة ناكاسونى لواشنطن فى يناير عام ١٩٨٢ أنه قد أذهل بعض مواطنيه حين أعلن أن الولايات المتحدة واليابان يجمعهما « مصير مشترك » (Common Destiny) ، وبعد هذه الزيارة المثيرة بأربعة شهور اجتمع هذا الزعيم اليابانى فى قمة وليمزبورج (Williamsburg) مع المستشار الألمانى هلموت كول فيما يتعلق بت نصب صواريخ بيرشينج ٢ ، ومع رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر بخصوص مقاضات القوة النووية متوسطة المدى . ولشد ما أدهش الشعب اليابانى والخبراء الأجانب أن يروا اليابان توقع البيان المشترك فى وليمزبورج .

ولقد استهل هذا البيان المشترك بالفقرة التالية : « إن واجبنا الأول هو حماية الحرية والعدالة التى ترتكز عليها ديموقراطياتنا ، ولهذا الغرض فسوف نحافظ بقوات عسكرية كافية لردع أى هجوم ، ولجابهة أى تهديد ، وتوكيد السلام » ، حتى لقد اعتقد بعض اليابانيين أن رئيس وزرائهم ذهب الى حد التخلّى عن الدفاع الفردى لينتقل الى الأمن الجماعى وأنه يدعو لانضمام اليابان الى حلف « الناتو » . وصحيح أنه ذهب الى هذا الحد نظريا ولكن تبين أن ذلك كان من قبيل الصيغ البلاغية بأكثر من كونه تغييرا فى السياسة الدفاعية اليابانية .

ولكن يلاحظ أن تحديد الانفاق على شئون الدفاع حال دون الاتفاق الكافى من جهة اليابان للحصول على القدرة الكافية للدفاع عن نفسها ، ولكن هذا التحديد يلقى من جهة أخرى تأييدا شعبيا ، حتى أن أى رئيس

للمنظمة الدفاع اليابانية لم يجرؤ على إلغائه ، ولكن فى عام ١٩٨٥ نجد أن هيئة الدفاع اليابانية (Japan Defense Agency) قد أكملت اعداد خطتها المسماة : «تقديرات الدفاع المتوسطة الأجل (Mid - Term Defense Estimate) للفترة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) - هذه الخطة أضافت كثيرا على « قوة الدفاع الذاتى » .

والحقيقة أنه كانت هناك خطتان سابقتين عليها هى الخطة (١٩٨٠-١٩٨٤) والخطة (١٩٨٣-١٩٨٧) . لكن أيا من هاتين الخطتين لم يتجاوز الاتفاق فيها أكثر من ١٪ من إجمالى الناتج القومى . لكن هذه الخطة المتوسطة الأجل الجديدة والتى تتفق مع نادى به ناكاسونى من ضرورة الدفاع عن الجزر اليابانية سوف تعمل ولا شك على زيادة الاتفاق على وسائل الدعم العسكرى مثل الصواريخ ، والطوربيدات ، وبقية أنواع الذخائر .

وتعمل الخطة (١٩٨٦-١٩٩٠) على تحقيق ما يلى :

- * زيادة عدد طائرات إف ١٥ الاعتراضية المقاتلة الى ٢٠٠ طائرة .
- * « تحديث » نحو ١٠٠ طائرة إف ٤ « فانتوم » الاعتراضية وبذلك يكون لدى اليابان إجمالى ٣٠٠ طائرة من المقاتلات التكتيكية (٢٠٠ طائرة من طراز إف ١٥ + ١٠٠ من طراز إف ٤ إس) . بما يوازى ما لدى السلاح الجوى الأمريكى للدفاع عن الولايات المتحدة .
- * إجراء البحوث للحصول على ١٠٠ مقاتلة أرض / جو من طراز (State of the Art) لاستخدامها فى التسعينيات لمراقبة البحر تحسبا لعملية غزو خارجية .
- * إجراء البحوث اللازمة للحصول على طائرات مضادة للدبابات لزيادة فاعلية ٤٠٠ طائرة اعتراضية ومقاتلات جو - سطح لتكون بحوزة اليابان فى التسعينيات .

- * إحلال الصواريخ من طراز (Nike - J) سطح / جو بالنظام الأمريكى الحديث (Patriotic System) .
- * إجراء البحوث للحصول على نظام إدارى طويل المدى (Over- the Horizon) قادر على الكشف المبكر عن الطائرات التى تحلق فى منطقة واسعة يدخل ضمنها المجال الجوى السوفيتى فى الشرق الأقصى .
- * الحصول على عدد اضافى من الطائرات قصيرة المدى ذات الانذار المبكر التى لها قدرة على اكتشاف الطائرات ذات الارتفاع المنخفض مثل طائرات ميغ ٢٥ روسية الصنع (التى حدث أن هبطت على جزيرة هوكايدو عام ١٩٧٦ لىون اكتشافها) .

أما بالنسبة للدفاع البحرى بما فى ذلك حماية « خطوط الممرات البحرية (Sea - Lanes) ، فإن الخطة تتطلب تحقيق ما يلى :

- * زيادة عدد المدمرات من ٥٠ الى ٦٠ مدمرة بما يعنى زيادة تبلغ ثلاثة أضعاف ما يملكه الأسطول السابع الأمريكى الذى يتحمل عبء الدفاع عن غربى المحيط الهادى ، والمحيط الهندى.
- * الحصول على مدمرتين مزودتين بصواريخ موجهة ذات النظام الأمريكى الدفاعى المسمى (State - of the art Aegis) .
- * مضاعفة عدد الطائرات المضادة للغواصات من طراز (P-3C) الأمريكية الصنع ، ليكون المجموع ١٠٠ طائرة من هذا النوع، وهوىوازى نحو أربعة أضعاف ما لدى الأسطول السابع الأمريكى^(١).

(1) Current History, Ibid, P. 148.

وتقوم وزارة الدفاع الأمريكية بتوجيهات من الكونجرس الأمريكي بتقديم تقييم سنوى عن مدى تقدم خطة اليابان الدفاعية (١٩٨٦-١٩٩٠). غير أن عملية التقييم الثلاثية الأولى قد أوضحت بأنه اذا استمرت الخطة فى طريق التمويل الكامل فان اليابان سوف تتمكن من تحقيق الحد الأدنى المطلوب لأهدافها الدفاعية ، وأنه اذا تم إنجاز الجانب المتعلق بالأبحاث فى التسعينيات فان قدرات اليابان سوف تكون أكثر كفاية .

(ب) تعديل إطار برنامج الدفاع القومى (National Defense Program Outline)

وعلى الرغم من صدور البيان المشترك ريجان - سونزوكى لعام ١٩٨١ بتقسيم مسئوليات الدفاع بين البلدين ، وكذلك تصريحات سونزوكى عن أهداف سياسة اليابان نحو الدفاع عن الأراضى ، والجو ، وشریط بحرى موازى للسواحل اليابانية بعرض ١٠٠٠ ميل ، فان سياسة اليابان الرسمية لازالت لم تتغير عما تقرر لها فى عام ١٩٧٦ المسماه : « إطار برنامج الدفاع القومى » (National Defense Program Outline) ، وهذا « الإطار » يتضمن أن تكون اليابان قادرة على التصدى لعملية غزو «محدودة ضيقة النطاق» (Limited and Small Scale) على أراضيتها ، وأن تتعاون مع الولايات المتحدة فى مجابهة هجوم أشد قوة . أما فى حالة التهديد النووى ، فان هذا « الإطار » يقتضى الاعتماد الكامل على إمكانات الولايات المتحدة للردع النووى .

ويرافق هذا « الإطار » ملحق بعدد الوحدات المختلفة الأساسية فى نطاقه بمعنى أنه يوضح عدد الفرق البرية ، والأساطيل البحرية ، وأسراب الطائرات ، والبنود الأساسية للتجهيزات ، وكذلك كيفية محافظة « قوات الدفاع الذاتى » على استمرار فاعليتها بما يمكن اليابان دوما من التصدى لعدوان « محدود وضيق النطاق » .

لذلك كان تعديل هذا « الاطار » الذى يرمز له (NDPO) محلًا لمناقشات
حامية ومستفيضة فى اليابان خصوصًا خلال عام ١٩٨٥ . فقد تم توجيه النقد
الى فكرة « العدوان المحدود ضيق النطاق » هذه باعتبارها فكرة غير واقعية .
لذلك فان اللجنة المؤقتة التى أمر بتشكيلها ناكاسونى وكذلك اللجنة الفرعية
للحزب الليبرالى الديموقراطى التى أوصت بتعديل حد نسبة ١٪ من إجمالى
الناتج القومى ، قد أوصت كذلك بتعديل هذا « الاطار » .

ثم إن الكتاب الأبيض (White Paper) لشئون الدفاع الصادر فى
أغسطس ١٩٨٦ قد ساعد كثيرًا فى تخفيف حدة هذه المسألة بإيراد تفسير
جديد للدستور اليابانى يطلق يد اليابان الى حد ما فى أمور «الدفاع عن
نفسها» (أرضا ، وبحرا ، وجوا) دون أن يكون فى ذلك مساس بالنص
الدستورى فى المادة التاسعة بأن الشعب اليابانى «يرفض والى الأبد الحرب
كحق من حقوق السيادة للأمة كما يرفض التهديد بالقوة أو استخدامها
كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية » . ولما كان تعديل الدستور أو معاهدة الأمن
المتبادل يترك أثارا عميقة فى اليابان كما يترك انعكاسات على الدول الآسيوية
المجاورة لها ، فان تعديل «الاطار» لا يواجه نفس الصعوبة .

ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد أن رئيس الوزراء اليابانى
ناكاسونى قد جابه فى سبتمبر ١٩٨٦ معضلة الوضع اليابانى
فى سياق ما سعى « بمبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكى
(United States Strategic Defense Initiative) ، إذ فوجئت الحكومة
اليابانية بدعوتها فى عام ١٩٨٥ جنبا الى جنب مع بعض الحلفاء الآخرين
المختارين للمشاركة فى بحوث هذه « المبادرة » . لكن رد الفعل اليابانى
الشعبى لم يكن مواتيا كلية كما تصدت لذلك أحزاب المعارضة ، والاتجاهات
الصحفية الليبرالية . ومن ثم كان على حكومة ناكاسونى أن تعد فى سبتمبر

١٩٨٦ بيانا أحكمت صياغته لكنه جاء أكثر ايجابية فى مساندة «المبادرة» عن أية حكومة أجنبية أخرى .

والعجيب أنه فى نفس الشهر تم تقديم ميزانية « هيئة الدفاع » بالنسبة للسنة الثانية من الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) السابق الاشارة اليها الى وزارة المالية ولم يحل أوائل ديسمبر ١٩٨٦ حتى كان من الواضح أن تمويل هذه السنة الثانية يتطلب انفاقا يزيد عن نسبة ١٪ من إجمالى الناتج القومى . وحدثت مناقشات مطولة فى الحزب الليبرالى الديموقراطى ، ومجلس الوزراء . ولكن فى ٣٠ ديسمبر كانت الميزانية التى تمول هذه السنة الثانية تمويلا كاملا قد تمت الموافقة عليها وبلغت ٤.٠٠١٪ من إجمالى الناتج القومى .

وطالما أنه قد تم تجاوز نسبة ١٪ فكان على ناكاسونى أن يتصدى لقرار مجلس الوزراء القديم أيام ميكى (Miki) عام ١٩٧٦ الذى حدد هذه النسبة . وبرزت مقترحات تذهب الى تغيير الصياغة تغييرا طفيفا ليكون منطوقه « حوالى ١٪ من إجمالى الناتج القومى » وبالفعل تم اتخاذ قرار فى يناير ١٩٨٧ لتجاوز نسبة ١٪ بالنسبة لعام ١٩٨٧ لزيادتها ٤.٠٠٠٪ . وعلى ذلك قام مجلس الوزراء باستبدال قرار مجلس الوزراء لعام ١٩٧٦ بقرار جديد ينص على أن تبلغ المجهودات الدفاعية حتى عام ١٩٩٠ مبلغ ١٨٤ تريليون ين . وبذلك فان حكومة ناكاسونى تكون قد نجحت بقرارها لعام ١٩٨٧ فى جعل جهود الدفاع اليابانى فى المستقبل ترتكز ولو من الوجهة النظرية على الأقل على متطلبات الدفاع الفعلية دون حدود تحكمية ، وتكون قد أغنت رؤساء الحكومات التى تأتى بعدها عن مجابهة هذا الموقف الصعب .

فى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٧ ويعد أقل من شهرين من تولى نوبورو - تاكشيتا (Noboru Takeshita) رئاسة الوزارة وافق مجلس الوزراء

على ميزانية دفاعية وصلت الى ١٣.١٪ من إجمالي الناتج القومى بما يعنى تمويل السنة الثالثة من الخطة الدفاعية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) تمويلا كاملا .

ومن ناحية أخرى فمن المقرر خلال عام ١٩٨٨ أن تجتمع « هيئة الدفاع اليابانية » لوضع الخطة الدفاعية للفترة (١٩٩١-١٩٩٥) مستفيدة من قرار مجلس وزراء ناكاسونى فى يناير ١٩٨٧ بون أن يكون أمامها أى حاجز كمى لتحديد البرنامج الدفاعى الجديد . ويرى البعض أن برنامج الخطة الدفاعية (١٩٩١-١٩٩٥) سوف يوفر لليابان إمكانات دفاعية جوية هائلة بحصولها على نظم ادارية ذات مدى طويل فوق الأفق (OTHR) . وعلى أجهزة انذار مبكر طويلة المدى محمولة جوا مع أجهزة للتحكم (AWACS) ، بالإضافة الى طائرات حاملة للدبابات .

ثم إن الحاجة الملحة الى توفير الغطاء الجوى على الممرات البحرية جنوبى وغربى اليابان سوف يبرر حصولها على عدد أكبر من الطائرات طراز (Aegis) ، بل إن البعض يتكهن أن اليابان قد تنظر بعين الاعتبار الى الحصول على غواصات مزودة برؤوس نووية .

لذلك يمكن القول بأنه فى ظل حكم ياسوهيرو ناكاسونى حققت اليابان قفزات كبرى فى القدرات الدفاعية وأزالت ما كان يعترضها من عقبات تحول دون تحقيق إمكانات دفاعية فى المستقبل وأنه من المتوقع أن تستمر اليابان فى تكوين قوة ردع فى المحيط الهادى تركز على التعاون مع الولايات المتحدة بشكل مضطرد .

سادسا : التنافس اليابانى - الأمريكى فى مجال التكنولوجيا:
رأينا أن اليابانيين بعد أن ساهموا فى الحرب العالمية الأولى الى جانب

الحلفاء وأثبتوا جدارتهم فى التصدى للغواصات الألمانية كان أهم مايشغل بالهم فى مؤتمر الصلح هو الحصول على نص فى ميثاق عصبة الأمم يقر المساواة العنصرية ، ولما لم تفلح اليابان فى ذلك عمدت الى توكيد ذاتها سلميا بالتقدم السريع فى مجال التكنولوجيا ، وأنجزوا لأنفسهم أسلوبا فريدا فى عملية النقل هذه بهضم التكنولوجيا الغربية هضما كاملا ثم إخراجها بعد ذلك إخراجا يابانيا ونجحت اليابان فى ذلك نجاحا باهرا حتى أنهم سبقوا الأمم التى ارتادت هذه المجالات بأن أضافت اليها شيئا فأت هذه الأمم ودفعت بها الى الأسواق العالمية بسعر أرخص كثيرا وأدعى للاستخدام الأمثل فى الحياة العملية فى نفس الوقت ، وأبرز مثال على ذلك الروبوت الصناعى الذى نشأ أساسا فى الولايات المتحدة فاذا باليابان تعمل على تطويره وتصديره .

وفى هذا الجزء من دراستنا سوف نلقى نظرة على التكنولوجيا اليابانية فى الثمانينيات لأنها تشهد فى حقيقة الأمر نقطة تحول هامة من ناحية ولأنها استدعت نوعا من التنافس مع الدولة التى تحتل الشاطئ الشرقى من المحيط الهادى (الولايات المتحدة) فى حين تحتل هى الجانب الغربى منه ، ثم بعد ذلك نعرض لأوجه المنافسة وإمكانياتها وبعد ذلك نشهد أن اليابان فى سعيها لهذا التنافس سوف تعتمد الى نقل الأسلوب الأمريكى من أساسه .

١ - نظرة على التكنولوجيا اليابانية فى الثمانينيات

كان معرض تسوكوبا (Tsukuba) الدولى لعام ١٩٨٥ ، فرصة لتأكيد اليابان لقدرتها المذهلة فى مجال التكنولوجيا المتطورة . وعلى الرغم من أن هذا المعرض الهائل كان معرضا دوليا ، فان التهافت كان واضحا على الأجنحة اليابانية على وجه الخصوص . وعمد المخططون اليابانيون لهذا المعرض الى عرض عينات من انتاجهم فى الماضى بقصد محوما علق فى الأذهان من أن

اليابانيين ليسوا سوى أمة من المقلدين. فقد عرض أحد أجنحة المعرض اليابانية جهازا للاستقبال التليفزيونى يرجع الى عام ١٩٢٤ قيل عنه أنه أول موديل عالمى جرى توزيعه بأسلوب تجارى .

وسرعان ما انتهزت المجلات الأجنبية هذه الفرصة لنشر اعداد خاصة عن التكنولوجيا اليابانية ، من ذلك أن أحد كتاب مجلة (OMNI) وهى المجلة الأمريكية المشهورة كتب يقول إنه ما من أحد إلا ويعترف الميل الفطرى لدى اليابانيين فى مجال التكنولوجيا المتقدمة . وكتب آخر فى نفس العدد من المجلة يقول أن اليابانيين لديهم قابلية عميقة الجنور نحو التكنولوجيا . أما المجلة الانجليزية « نيو ساينتست (New Scientist) فقد تناولت عدة مجالات يبدو فيها أن اليابانيين يتجهون الى مركز السيطرة على العالم .

ومع ذلك فهناك من يشيرون الى ضعف الأساس التكنولوجى لليابانيين . ودعنا نلقى نظرة متعمقة على الكتاب الأبيض الذى درجست اليابان على إصداره سنويا ، وهو الكتاب الأبيض لعام ١٩٨٥ والذى تصدره الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (The Japanese Science and Technology Agency) ويشير هذا الكتاب الى قلة عدد المنشرات العلمية التى يصدرها الباحثون اليابانيون فى مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل الكمبيوتر ، وتكنولوجيا علم الاحياء (Bio - technology) وأن اليابان لا زالت تستورد التكنولوجيا ، وأن هناك تصورا عميقا حتى فى اليابان ذاتها بأن اليابانيين كشعب أكثر تهيؤا للنقل التكنولوجى من أن يكونوا مبتدعين للتكنولوجيا .

٢ - الجهود اليابانية الحديثة فى المجال التكنولوجى

لقد صار هناك نوع من الالتزام من جانب اليابانيين إزاء التكنولوجيا الحديثة ، ويتجلى ذلك فى تزايد انفاقهم على نواحى الأبحاث من ناحية ، وفى

عدد العلماء والمهندسين الذين خصصتهم فى هذه المجالات من ناحية أخرى ، حتى لقد تولد لدى رجال الادارة اليابانيين الظن بأن شركاتهم صارت تتساوى أو تتجاوز المستوى الفنى لمنافسيهم من الأمريكيين على وجه الخصوص .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن كثيرا من اليابانيين يشعرون بالقلق من أن بلادهم لا تزال تنفق على استيراد التكنولوجيا الحديثة المستوردة بأكثر مما تتلقاه من مبالغ نظير تصدير ما لديهم من تكنولوجيا يابانية. ثم إن بعض هؤلاء المديرين الذين يشعرون بالثقة حول مستوى التكنولوجيا اليابانية لا يزالون يخامرهم الظن بضعف الثقة فى مقدرة شركاتهم على خلق وابتداع تكنولوجيا جديدة خاصة بهم .

ففى عام ١٩٦٥ انفق اليابانيون ما يقل عن ٦٪ مما أنفقه الأمريكيون على الأبحاث والتنمية التكنولوجية ، والذي يعادل أيضا نحو نصف ما أنفقه البريطانيون ، وبأقل من ذلك بالنسبة للفرنسيين والألمان الغربيين . ولم تنقضى خمس سنوات إلا وكان اليابانيون قد تجاوزوا كلا من البريطانيين والفرنسيين فى مجال الانفاق على الأبحاث التكنولوجية . وخلال ١٥ سنة تجاوزوا ألمانيا الغربية ، ثم استمرت قيادة اليابان على هذه الدول فى التأكد . وتدل الاحصاءات الرسمية أن الولايات المتحدة لا تزال تنفق نحو ثلاث مرات ما ينفقه اليابانيون على هذه الأبحاث .

لكننا نجد أن سكان الولايات المتحدة ضعف سكان اليابان من ناحية ، كما أن اقتصاد الأولى أكبر حجما من اقتصاد الثانية ، لذلك ، تم اللجوء الى مقياس آخر بمقارنة الانفاق على الأبحاث كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى . وتشير الأرقام الى أن الولايات المتحدة تزيد فى هذه النسبة زيادة بسيطة عن اليابان فى عام ١٩٨٣ ، اذ أنها كانت تنفق ٢٦٪ من إجمالى ناتجها القومى السنوى على الأبحاث فى حين كانت اليابان تنفق ٢٣٪ منه .

ونظرا لأن أبحاث الولايات المتحدة تتضمن جانبا من الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والانسانية - فى حين لا تفعل اليابان نفس الشئ وأن بعض الأبحاث الأمريكية تتعلق بالدفاع - فإنه يمكن القول بأن اليابانيين قد ألغوا هذا التمييز الأمريكى فى مجال الانفاق على الأبحاث .

وهناك مقياس آخر يتمثل فى عدد العلماء والمهندسين الذين يجرى تخصيصهم فى مجالات الأبحاث . ففى عام ١٩٦٥ كان هناك نحو ٢٥ باحث يابانى لكل ١٠.٠٠٠ من القوة العاملة ، فى حين كان هناك ٦٤ باحث أمريكى لكل ١٠.٠٠٠ من القوة العاملة . وما أن حل عام ١٩٨١ حتى قفزت هذه النسبة لتكون ٥٥ باحث يابانى مقابل ٦٢ باحث أمريكى فى كل ١٠.٠٠٠ من القوة العاملة فى كلا البلدين . لذلك فإن هناك فجوة لاتزال فى صالح الولايات المتحدة . ولكن كما قلنا بالنسبة للانفاق ، فإن هذا الرقم الخاص بالولايات المتحدة يتضمن علماء وباحثين فى العلوم الاجتماعية ، فى حين لا تفعل اليابان نفس الشئ ، كما أن باحثى الولايات المتحدة يعملون فى بحوث تتعلق بالدفاع ، ومن ثم تضيق هذه الهوة بعض الشئ .

ومن الطبيعى أن يتساعل المرء عن جدوى هذا الالتزام اليابانى نحو الأبحاث التكنولوجية وهل آتت أكلها بالقدر الذى يطمئن اليابانيين على غدهم ومستقبل أيامهم ؟ . فى هذا يمكن استخدام عدد براءات الاختراع كمؤشر هام فى هذا المضمار . لقد قفزت اليابان قفزات رائعة. ففى عام ١٩٦٦ نجد أن اليابانيين قد حصلوا على تسجيل ١١٢٢ براءة اختراع فى الولايات المتحدة . وهذا الرقم يقل عن ١/١ البراءات الأمريكية التى سجلت داخل اليابان وعددها ٦٨٨٣ براءة . وما أن حل عام ١٩٨٢ إلا وكان اليابانيون قد حصلوا على ٨١٤٩ براءة داخل الولايات المتحدة فى حين حصل الأمريكيون فقط على ٤١٠١ براءة فى اليابان . ومن ناحية أخرى فإنه فى عام ١٩٦٦ كانت كل من

ألمانيا وإنجلترا وفرنسا قد حصلت على براءات داخل الولايات المتحدة أكثر مما حصلت عليه اليابان . ولكن منذ عام ١٩٧٥ تصدرت اليابان كل الدول الأخرى فى عدد البراءات التى حصلت عليها فى الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٨٢ تلقى اليابانيون أكثر من ١/٣ كل البراءات التى حصلت عليها كافة الدول الأجنبية مجتمعة فى الولايات المتحدة^(١).

وفى سياق هذا الالتزام اليابانى فى تطوير تكنولوجيتها الحديثة ، واندفاع اليابانيين نحو تسجيلها ، تمكنت اليابان من تحقيق تقدم هائل فى بيع التكنولوجيا الخارج . فالنشرة السنوية لمعهد الحديد والصلب اليابانى لعام ١٩٦٢ تشير الى أن المساعدات التكنولوجية اليابانية قد تم تقديمها لصناع الصلب البرازيليين ، وعلى ذلك فإن اليابان صارت تصدر هذه التكنولوجيا وإن كان ذلك بقدر متواضع أول الأمر وللول غير متقدمة صناعيا . ولكن نشرة هذا المعهد ذاتها أشارت الى توقيع ٣٦ اتفاقية كبرى لاستيراد التكنولوجيا الخاصة بصناعة الصلب .

غير أنه بحلول عام ١٩٦٦ تمكنت اليابان من إبرام ستة عقود يابانية لتصدير هذه التكنولوجيا لشركة أمريكية كبرى للمرة الأولى . وفى بداية السبعينيات أبرمت اليابان ما بين ١٠ - ١٥ عقدا من عقود تكنولوجيا صناعة الصلب سنويا . ولذلك بدأ صناع الصلب اليابانيون يقولون أن اليابان صارت لها الزعامة فى هذا المجال فى العالم أجمع . وقبل حلول منتصف السبعينيات أبرمت اليابان ما بين ٥٠ - ١٠٠ عقد من العقود الكبرى سنويا لتصدير تكنولوجيا الصلب . وكان جانب كبير منها هذه المرة لشركات أمريكية وأوروبية كبيرة .

(1) Japanese Technology at a turning Point, by Professor Leonard Lynn, Prof. Social Science Carnegie Mellon University Current History Dec. 1985. P. 419.

٣ - التنافس التجارى فى مجال التكنولوجيا

حقيقة الأمر أن حالة الصلب أشرنا اليها ليست إلا مثالا من أمثلة تجارة التكنولوجيا فى اليابان . والتي لم يكن اليابانيون فى الخمسينيات وأوائل الستينيات قد قاموا بتصدير قدر ذى بال من التكنولوجيا بوجه عام . فكانت حصيلتهم من بيعها فى عام ١٩٦٠ لا تعدو كثيرا مليوناً واحداً من الدولارات . ثم ما لبث أن حدث نمو سريع فى عام ١٩٧٠ حيث بلغ هذا الرقم ٥٩ مليون دولار (بالمقارنة بما قيمته ٢ بليون دولار صدرتها الولايات المتحدة فى ذلك العام) .

وفى عام ١٩٨٠ بلغت صادرات اليابانيين من التكنولوجيا ما قيمته ٣٧٨ مليون دولار (بالمقارنة بما قيمته ٦ بليون دولار صدرها الأمريكيون) . ثم قفزت مبيعات اليابانيين منها فى عام ١٩٨٣ لتكون ما قيمته ٦٢٤ مليون دولار .

ومنذ عشر سنوات مضت اعتقد كثير من المهتمين بهذه الأمور أن اليابان تقترب كثيرا من الاكتفاء الذاتى فى تكنولوجيايتها ، وذلك استنادا الى أن اتفاقيات اليابانيين الخاصة باستيراد التكنولوجيا قد هبطت من ٢٤٥٠ اتفاقية عام ١٩٧٣ الى ١٨٣٦ فى عام ١٩٧٥ . لكن هذا المؤشر ما لبث أن أثبت عدم دقته حين عمد اليابانيون مرة أخرى الى إبرام ما يزيد على ٢٠٠٠ اتفاقية لاستيراد التكنولوجيا فى عام ١٩٨٣ . وهذا ربما أوحى باستمرار اعتماد اليابان على التكنولوجيا الأجنبية .

وفى النهاية ، فإن احصائيات التجارة اليابانية فى مجال التكنولوجيا أقل عنها فى مجالات انتاج التكنولوجيا . ففى عام ١٩٨٣ ظل اليابانيون يدفعون ما يقرب من ثلاثة أضعاف ونصف لما يتحصلون عليه من بيعهم للتكنولوجيا

الخاصة بهم . وإن كان ذلك يعتبر تحسنا عما كان عليه الوضع فى عام ١٩٧٣ حين دفع اليابانيون سبعة أضعاف ونصف لما باعوه منها . لكن الاحصائيات توفر لنا مؤشرا قويا على استمرار اعتماد اليابانيين على التكنولوجيا الأجنبية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الولايات المتحدة حصلت فى عام ١٩٧٠ على عشرة أضعاف ما دفعته لاستيراد التكنولوجيا . وفى عام ١٩٨٣ حصلت على ١٤ ضعفا لما استوردته منها .

وفى حين تمضى اليابان فى استيراد كميات ضخمة من التكنولوجيا الأجنبية فإن هناك شعورا متزايدا مع ذلك بأن مستواهم التكنولوجى يعادل الدول الأخرى . ومن الأمور ذات الدلالة فى هذا السياق أن «وزارة التجارة الدولية والصناعة» وزعت فى عام ١٩٨٢ استقصاء على الفنيين فى مختلف الصناعات من أجل تقييم مستوى ما لديهم من التكنولوجيا مقارنة بمنافسيهم الأجانب وعلى الأخص فى الولايات المتحدة . وقد ركزت هذه الدراسة على ١٨٦ ناحية من نواحي التكنولوجيا فى الصناعات التى تتفق بسخاء على الأبحاث ، والتى تعتمد بشدة على الصادرات . وتبين من هذه الدراسة أن اليابانيين يعتقدون أنهم فى مركز الزعامة فى ٥٤ مجال تكنولوجى فى حين يتزعم الأمريكيون ٧٢ مجالا ، وأن البلدين متساويان فى ٦٠ مجال آخر .

ومن ناحية أخرى فإن الوكالة اليابانية للتخطيط الاقتصادى (Japan Economic Planning Agency) قامت بحصر فى يناير ١٩٨٥ انتهى الى أن رجال الادارة اليابانيين يعتقدون أنهم فى مركز الزعامة بالنسبة للولايات المتحدة إذ قال ٢٥٪ ممن أدلوا برأيهم فى هذا الحصر إن التكنولوجيا اليابانية تفوق ما لدى منافسيهم من الأمريكيين ، فى حين قال ١١٪ منهم بأنها أقل مستوى . ثم أن ثلث الذين أدلوا برأيهم فى هذا الحصر قالوا أنهم سوف يتسنى لهم سبق الولايات المتحدة عند حلول عام ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من هذه الثقة التي أبدأها هؤلاء فى التكنولوجيا اليابانية ، فان كثيرا من اليابانيين يختمر لديهم الشك فى قدرتهم على الابتكار والابداع فى مجالات جديدة ومن ناحية أخرى فان ممثلى الشركات الذين قدمت لهم استفسارات من جانب الوكالة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا أبدوا اعتقادهم بأن شركاتهم تحاول اللحاق بمنافسيهم الأمريكين والأوروبيين فى مقدرتهم على ابتداء تكنولوجيا جديدة ولما سئلوا عن أسباب هذا الشعور بالنقص فى هذا المجال أشار غالبيتهم الى عدم كفاية تكامل أقسام الأبحاث الأساسية وانعدام الرابطة بينها ، والى النقص فى أعداد الباحثين ، والى النقص أيضا فى الانفاق على الأبحاث .

لذلك سارعت الشركات اليابانية الى اقامة طاقات جديدة للأبحاث والتنمية، وسارعت بزيادة أعداد الباحثين والانفاق عليها . لكن نحو ١/٢ أولئك الذين قالوا بأن مقدرة اليابانيين على ابتداء تكنولوجيا جديدة تحاول اللحاق بالغرب يساورهم الشك فى فاعلية هذه الاجراءات . فهم يعتقدون فى أن المشكلة تكمن فى ضعف مستوى الطاقة الابداعية للباحثين فى اليابان^(١).

٤ - نقل الاسلوب الأمريكى فى التكنولوجيا

وكما نقل اليابانيون من الصين أسلوب تقدمهم وحضارتهم فى القرن السابع الميلادى كما رأينا فى الفصل الأول ، وكما صنعوا فى عصر النهضة الحديثة - عصر الميجى - حين نقلوا شتات علوم الغرب وضموها هضما كما رأينا فى الفصل الثالث ، فان اليابانيين يعمدون وبنفس المهارة والحماس

(1) Japanese Technology at a turning Point Current History, Ibid. P. 420.

فى تاريخهم المعاصر الى نقل أسلوب تطوير التكنولوجيا الأمريكية.

ذلك أن مخططى السياسة اليابانية لا يزالون يدرسون مشكلة «الابداع» واحتلت مسألة اصلاح النظام التعليمى فى اليابان جانبا هاما فى تلك الدراسات إذ أن هناك اعتقادا شائعا بأن النظام التعليمى اليابانى لا يطلق فن الابداع من عقاله . كما أن الشركات التجارية بدأت فى اقامة امكانات جديدة للأبحاث بسرعة فائقة خلال السنوات القليلة الماضية .

ولطالما انبهر اليابانيون بمقدرة الأمريكيين على ربط الأنشطة الحكومية مع الجامعات ومع المؤسسات التجارية فى صعيد واحد لانتاج تكنولوجيا جديدة . وتستمد هذه الأبحاث المنسقة فى الولايات المتحدة أهميتها من وجود مناطق تشتهر بتكنولوجيا عالية . من أمثال تلك المناطق التى تحيط بجامعة ستانفورد ومعهد ماساشوسيت للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology) لذلك حاولت اليابان اقامة مثل هذه المناطق لديها من خلال عدة سياسات محلية ، وعلى الصعيد القومى أيضا . ومن قبيل ذلك أنها أنشأت مدينة تسوكوبا للعلوم وهو الموقع الذى صار محلا لاقامة معرض ٨٥ الدولى . ومن قبيل ذلك أيضا برنامج « تكنوبوليس » (Technopolis Program) .

ولقد تمت اقامة مدينة تسوكوبا للعلوم (Tsukuba Science City) حول مجموعة من المجتمعات الصغيرة ، وتبعد نحو ٦٠ كيلو مترا من طوكيو . وكانت الفكرة من إنشائها هو تحريك إحدى الجامعات ، والمعامل الحكومية الى تلك المنطقة على أن تلحق بهما الصناعات المختلفة ومعها مراكز أبحاثها . أما برنامج تكنوبوليس الذى بدأ إنشاؤه فى أوائل الثمانينيات ، فكان القصد من إعداده تجسيد النموذج الأمريكى الذى يتطلب وجود علاقة وثيقة بين البحوث من جهة والانتاج من جهة أخرى ، كما كان القصد أيضا تنشيط البحوث

الابداعية على نطاق واسع والتي يمكن أن تسمى « مناطق علمية » يجرى اعدادها عن طريق التعاون بين معامل الأبحاث من شتى فروع الصناعة والهيئات المشتركة للأبحاث بالإضافة الى الجامعات .

وفى النهاية ، فقد يثور التساؤل عن النواحي التكنولوجية اليابانية التى ينتظر لها البروز فى المستقبل . الواقع أنه قد كتب الكثير عن قدرات اليابان المتميزة فى الأليكترونيات والكمبيوتر . وتلك مجالات حقق فيها اليابانيون ذاتهم بشكل واضح . فقد ظهرت مقالة حديثة فى نشرة علمية أمريكية تشير الى أنه فى عام ١٩٨٥ أثناء المؤتمر الدولى الذى عقد فى نيويورك والذى سمي بمؤتمر (International Solid State Circuits Conference) تشير هذه المقالة الى أن اليابانيين قدموا فى ذلك المؤتمر ٤٩ ورقة بحث علمية من مجمل ١٠٩ ورقة قدمت فى هذا المجال وذكرت على لسان أحد الباحثين اليابانيين أن هذه الأبحاث اليابانية المقدمة تضمنت أهم الأبحاث ، وظهرت مقالة أخرى تشير الى أن اليابانيين يحاولون الآن أن يمدوا نطاق زعامتهم فى مجالات جديدة مثل « شرائح الذاكرة (Memory Chips) . وأشار البعض الآخر الى قوة اليابانيين التنافسية بالنسبة لتطوير أول قذائف بالترانزستور (Ballistic Transistors) .

وهناك مجال جديد يجسد القوة الصاعدة للتكنولوجيا اليابانية الجديدة هى تكنولوجيا علوم الأحياء (Biotechnology) . وفى عام ١٩٨٤ نشر المكتب الأمريكى للتقييم التكنولوجى (United States Office of Technology Assessment) - نشر تقريراً يخلص الى أن من المحتمل أن تصبح اليابان هى المنافس الوحيد للولايات المتحدة فى مجالات تكنولوجيا علم الكائنات الحية^(١) .

(1) Current History Dec 1985 Ibid. P. 421.

ه - النظام التعليمي :

(أ) خصائص عامة عن التعليم الياباني

لقد رأينا أن هناك ميلا قويا لدى اليابانيين للانقسام الى مجموعات هرمية ، وأن ذلك كان عاملا على إضعاف العلاقة الأفقية بين الطبقات والحرف المختلفة . وكان ذلك أمرا شديدا للوضوح أثناء عهد الاقطاع الذي شهد نهايته في عام ١٨٦٨ . ولكن منذ ذلك التاريخ تغير المجتمع الياباني تغيرا جذريا بعد أن حدثت عملية « الاقتحام » الأمريكي ، وانفتاح اليابان نحو الغرب . غير أن السبب المباشر لهذا التغير الاجتماعي هو النظام التعليمي الموحد الذي إنتهجه ثورة الميجي ، فالتعليم الاجباري والامتحانات الصارمة المرتكزة عليه حددت الوضع الاجتماعي ومستقبل أى فرد من أفراد المجتمع الياباني الحديث وأفسحت المجال لعنصر الكفاءة .

وبسبب التركيز التقليدي على التعليم الرسمي ، فان قادة نهضة الميجي لم يجدوا عقبة فى تفهم الدور الهام الذى لعبه التعليم فى اكتساب تكنولوجيا الغرب وضرورة وجود نظام دراسى حديث فى اليابان يمكن اليابان من اللحاق بالدول الغربية المتقدمة . ففى عام ١٨٧١ ، ولما لم يتقضى أربع سنوات على وجود حكومة الميجي ، قامت هذه الحكومة بإنشاء وزارة للتعليم ووضعت فى العام التالى مباشرة خطة طموحة لبناء نظام دراسى مركزى موحد ، بنى أول الأمر على النسق الفرنسى بهدف تعليم الشعب بكامله القراءة والكتابة .

ومن مفارقات القدر أن الصينيين هم الذين كانوا يشددون على أهمية القراءة والكتابة ومطالعة الكتب ، وجعلوا سلطة الحكام نابعة من اتساع علمهم ، ومن ثم نفاذ بصائرهم . وبمرور الوقت ، فان هذه الأفكار الصينية

اتخذت شكلا مجسدا فى نظام مفصل ومستقر لاختيار رجال الدولة على أساس عقد امتحانات مبنية على ما يحصله هؤلاء من معلومات . ونقل الكوريون عن الصينيين هذا النظام ثم ما لبث أن نقله اليابانيون عنهم . ورغم إخفاق اليابانيين فى نقل هذا النظام إلا أنهم ظلوا يقدسون فكرة التعليم . وحتى خلال العصر الاقطاعى اليابانى ، فإن القادة اليابانيين (من حملة السيوف) لم يكونوا يجيدون القراءة والكتابة فحسب ، بل كانت لديهم مهارات خاصة فى مجال العلم بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة لقادة أوروبا الاقطاعية الذين لم ينالوا قسطا مناسباً من التعليم^(١) .

ولكن فى أواخر عهد شوجنية التوكوجاوا كان اليابانيون قد تجاوزوا الصينيين والكوريين فى القراءة والكتابة وفى إقامة المؤسسات التعليمية . وكان غالبية التعليم فى عهد التوكوجاوا ترعاه الجهود الخاصة . ولكن ما أن حل منتصف القرن التاسع عشر إلا وكانت غالبية الاقطاعيات تمتلك مدارسها الرسمية ليتعلم فيها رجال الساموراي . وبالإضافة الى ذلك كانت هناك عشرات الألوف من المؤسسات القروية تسمى التراكويا (Terakoya) فى طول البلاد وعرضها أو مدارس المعابد ، نظرا لأنها كانت ملحقة بمعابد البوذية . وكان نحو ٤٥٪ من السكان اليابانيين الذكور ونحو ١٥٪ من الاناث يجيدون القراءة والكتابة فى منتصف القرن التاسع عشر ، وتلك نسبة لم تكن تقل كثيرا عن نظيراتها فى أكثر الدول الأوروبية تقدما آنذاك .

ونعود الآن لما حققته نهضة الميجى فى مجال التعليم ، فنشير الى أنه كانت هناك نقطتان هامتان بصدد هذا النظام التعليمى الوليد سوف يكون لهما أهمية خاصة . فأما النقطة الأولى فإنها كانت نقطة بداية

(1) Reichauer, E.O. The Japanese Today P. 187.

جديدة تماما . فلم يمتد تأثير مدارس التراكويأ أو مدارس الاقطاعيات الى هذا النظام الجديد . فالخطة التى وضعتها نهضة الميجى لم تكن - بعكس ما ساد فى أوروبا فى القرن التاسع عشر - تنوء بالنعرات الأرستقراطية ، ولا هى ناعت بالمؤثرات الدينية بل إن هذه الخطة كانت سابقة على غالبية نظم الغرب فى كونها علمانية النهج تحقق المساواة للجميع .

وأما النقطة الثانية فهى أن اليابانيين انصب اهتمامهم الشديد منذ البداية على التعليم الابتدائى . وبذلك أرسوا دعامة متينة لمستقبل البلاد بوجه عام ، ثم للتعليم العالى فيما بعد . ونجد الآن حولنا أمما ابتغت تحديث نظم تعليمها ، فاذا بها وقد ركزت اهتمامها على التعليم العالى مما جعل جامعاتها تخرج أآفا مؤلفة لا مكان لعلمهم فى مجتمع يسوده مستوى تعليمى منخفض أساسا فيصيبهم الاحباط ويقيمون فى دول الغرب فيما يسمى «بهجرة العقول» لا تجنى بلادهم شيئا مما أنفقته عليهم. وذلك ما تحاشته اليابان بتركيزها أولا على التعليم الابتدائى .

ولقد ظلت اليابان تناضل حتى تمكنت فى عام ١٩٠٧ من ادخال كافة أبنائها فى المدارس وجعلت التعليم إجباريا مجانيا بصفة كاملة خلال ست سنوات . وبعد ذلك تأتى مرحلة التعليم المتوسطة الذى خصص للصفوة ومدته خمس سنوات ينقصل فيه الذكور عن الاناث . وجعلت مرحلة موازية للتعليم المتوسط مخصصة للتعليم الفنى . ثم بعد ذلك مرحلة التعليم الثانوى لثلاث سنوات للذكور فقط يشابه كثيرا نظام «الجيمنازيوم» الألمانى أو الليسيه فى فرنسا . ثم مرة ثانية يوازى هذا التعليم الثانوى تعليم فنى مواز .

وجعلت اليابان مدة التعليم الجامعى فى ذلك العهد لثلاث سنوات أو أربعة وبذلك جرى تكييف مراحل التعليم لمواجهة احتياجات البلاد فى مرحلة مبكرة

كما كانت واضحة فى مخيلة قادة الميجى . فقد أمكن بهذا النسق التعليمى إيجاد مجموعة من الجنود والعمال ومن ربات البيوت انتفت عنهم جميعا صفة الأمية مع تعليم متوسط المستوى ومهارات كافية للبلاد .

وبعد الحرب العالمية الثانية كان على النظام التعليمى أن تعاد هيكلته فى ظل الاحتلال لتواكب الأفكار الأمريكية . فبدلا من نظام ما قبل الحرب الذى أطلق عليه : « ستة - خمسة - ثلاثة - ثلاثة » . صارت السنوات المقابلة للتعليم الابتدائى والمتوسط والثانوى ثم الجامعى حسب النظام الأمريكى : « ستة - ثلاثة - ثلاثة - أربعة » أى ست سنوات للابتدائى وثلاثة للثانوى الأدنى (Junior - High School) ، وثلاثة للتعليم الثانوى الأعلى (Senior - High School) ، ثم أربعة سنوات جامعية .

وكانت الفكرة الأمريكية تهدف الى إلغاء تعليم الصفوة وأن يناسب نظام التعليم الجديد نموذج المجتمع العريض المتطور . وعمدت الاصلاحات التى أدخلتها سلطات الاحتلال الى توسيع مدى التعليم الاجبارى ليكون تسع سنوات باضافة ثلاث سنوات أخرى اليه من « التعليم الثانوى الأدنى » . وجعلته مجانيا تماما ، كما تم جعل التعليم مشتركا بين الذكور والاناث فى كافة مراحله . وفى ظل هذا الهيكل التعليمى الجديد صار اليابانيون من بين أعلى المتعلمين نسبة فى العالم .

ومن الطبيعى ألا يقاس التعليم بعدد السنوات فان كثافة الخبرة فى كوادره من ناحية والطاقة على الاستيعاب من ناحية أخرى لها ثقلها الخاص فى هذا المجال . إلا أن الخبراء يقررون أن التعليم اليابانى يتفوق فى المتوسط على نظام التعليم الأمريكى بشكل ظاهر باستثناء مرحلة التعليم الجامعى . فالיום المدرسى فى اليابان أكثر طولا وأيام الدراسة فى الأسبوع خمسة أيام

ونصف ولا ينقطع الطالب على مدار السنة إلا فى عطلة تزيد قليلا عن شهر واحد فى أواخر شهر يوليو وأغسطس .

وحصيلة كل ذلك أن اليابانيين شعب متعلم بنسبة عالية على الرغم من بعض الضعف فى التعليم الجامعى عنه فى الولايات المتحدة . ويستوعب اليابانى قدرا أكبر من المعلومات فى دور التعليم المختلفة عن أى فرد فى العالم . وفى مجال الرياضيات والعلوم يتبوأ اليابانيون المركز الأول فى العالم^(١) .

امتحانات المسابقات :

لا يقنع اليابانيون بحضور مدارسهم العادية وهى التى رأينا أنها تدرس عدد ساعات وأيام أكثر من كل نظيراتها فى العالم . فما يزيد على نصف عدد الشبان اليابانيين يلتحقون بعض الوقت بمدارس تكميلية « الجوكو » أثناء دراساتهم الابتدائية أو الثانوية . والقصد من الالتحاق بهذه المدارس التكميلية هو تحسين فرصهم لاجتياز الامتحانات التى تعقد لدخول نوعيات أفضل من بين المدارس الثانوية والكليات الجامعية.

والغريب أنه بعد مرور هذه الامتحانات فإن نحو ١٨٪ من الذكور وأقل قليلا من الاناث الذين لم يحالفهم الحظ فى اجتياز هذه المسابقات (لدخول المدارس الثانوية أو كليات جامعية أكثر شهرة وتمتعا بمستوى تعليمى أعلى مما هم فيه) يظلون لسنة أو أكثر دون انتساب خلال هذه المدة لأية مدرسة ليعودوا أنفسهم لمحاولة جديدة لدخول هذه المسابقات دون يأس أو كلل . وتتبع الرغبة فى دخول مثل هذه المسابقات من أنها الوسيلة الوحيدة التى تحدد الالتحاق بدور العلم التى تتمتع بشهرة علمية وتؤهلهم للمرحلة الأعلى التالية من ذات المستوى العلمى المرموق .

(1) Reichauer, E.O. Ibid. P. 190.

على أن امتحانات المسابقات هذه تقيس المعارف المكتسبة على افتراض يلقي إجماعاً في الأوساط العلمية بأن النجاح يتوقف ليس على القدرات الذاتية للطالب ، ولا على قابليته العامة للعلم ، ولكن على قدرة الطالب على استخدام قدراته الذاتية للدراسة المنتظمة . ومن الأمور المعترف بها أن القدرة الذاتية تؤثر في أغلب الأحوال على مقدرة الشخص على استيعاب المعلومة ، ولكن من وجهة النظر اليابانية فإن هناك طريقة واحدة لقلب النتيجة وهي : المذاكرة . هؤلاء الذين ينفقون من عمرهم سنة أو أكثر بدخول مدارس « الجوكو » لتحضير أنفسهم لدخول لمسابقات دور العلم المرموقة لا يوجه إليهم أى لوم من مواطنيهم إنما يشجعون فيهم هذه المثابرة .

المستويات القومية الموحدة للتعليم :

كانت وزارة التعليم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقوم بطبع الكتب الدراسية لكل مادة ولكل فصل دراسي . ولكن بعد الحرب صدرت تعليمات جديدة من قوات الاحتلال لتوفير اتجاهات أكثر ديمقراطية عن طريق التعليم وذلك بتوسيع نطاق التعليم الإلزامي ، ولا يقاس التعليم الإلزامي في اليابان بالسن ولكن يقاس باستيفاء السنوات التسع التي يشملها هذا التعليم ، ولو أنه في حقيقة الأمر فإن كافة التلاميذ يكملون هذه المرحلة عند سن الخامسة عشرة . وهذه التعليمات التي فرضت أثناء الحرب للمناهج الدراسية تم اعدادها من جانب رجال التعليم الأمريكيين من ولايات مثل كاليفورنيا ونيويورك .

وبعد انقضاء فترة الاحتلال (١٩٥٢) عمدت وزارة التعليم اليابانية الى الابقاء على هذه الاندفاع الديمقراطية ، ولكنها أعدت كتباً منهجية مفصلة تحدد المعالم الأساسية للمقررات لكافة المدارس الابتدائية والثانوى « الأدنى » والثانوى « الأعلى » في كافة أرجاء اليابان .

فبالنسبة للمقررات الدراسية فى التعليم الأولى فعلى الطالب أن يدرس اللغة اليابانية ، والدراسات الاجتماعية ، والحساب والعلوم والموسيقى والفنون ، والحرف اليدوية ، والتدبير المنزلى ، والتربية الرياضية . أما بالنسبة للتعليم الثانوى الأدنى فيدرس اللغة اليابانية ، والدراسات الاجتماعية ، والرياضيات ، والعلوم ، والموسيقى ، والفنون الجميلة ، والصحة ، والتربية البدنية ، والفنون الصناعية ، والتدبير المنزلى ، ولغة أجنبية .

ولإعداد المقررات الدراسية تقوم وزارة التعليم بتكليف عشرين من أبرز رجال التعليم لاعداد مقرر كل مادة . ويقوم هؤلاء بعملية « وزن » البدائل المختلفة لتحديد طبيعة المهارات التى يرجى للطلاب أن يكتسبها . وبالإضافة الى تحديد الأهداف العامة وإدراجها فى قائمة كمواضيع ينبغى تغطيتها ثم يقدمون اقتراحاتهم حول طرق تدريسها وكانت أول مقررات تم اعدادها على هذا النسق فى عام ١٩٥٨ ، ثم جرى تعديلها فى عام ١٩٦٨ ثم فى عام ١٩٧٨ .

وعلى سبيل المثال ، فان الأهداف المتوخاة بالنسبة لطالب الصف الثانى الابتدائى تتضمن الآتى : « كيف يصغى الطالب بابتهاج الى قصة تسرد عليه أخذاً فى الحسبان تتابع الأحداث التى وردت فيها . وأن يتمكن من نقل رسالة دون أن يفغل النقطة الرئيسية المحورية . وأن يتحدث الى كل الحاضرين بصوت واضح وأن يتحدث مراعيًا تتابع المواضيع التى يتحدث عنها . وأن يتمكن من الرد على محتويات حديث موجه اليه من طرف آخر » .

أما بالنسبة للكتب المقررة ففى اليابان - كما هو حال فى الدول الأوروبية - يتولى النشر شركات خاصة بعد استصدار موافقة الأجهزة المختصة فى وزارة التعليم . وحقيقة الأمر فانه تجرى الموافقة على أربعة أو خمسة كتب دراسية بالنسبة لمادة من المواد لفصل دراسى معين . ويجب أن تكون الكتب

جيدة الطبع مزودة بأحسن المعلومات المتاحة وأن تغطي كافة الموضوعات فى المقرر الدراسى . أما أسعار هذه الكتب فمنخفضة جدا . ونظرا لأن السوق متسعة فان نور النشر تتنافس لاصدار كتب على مستوى رفيع .

وفضلا عما درجت عليه وزارة التعليم من تدريب المعلمين دوريا ، ففى نهاية كل عشر سنوات حينما يجرى تعديل المقررات تعد وزارة التعليم برامج لتقديم هذه المقررات للمدرسين . وتعتمد هذه الوزارة أولا الى دعوة قيادات التعليم فى المحافظات المختلفة الى «المراكز الوطنية للتعليم» للمناقشة والدراسة لمدة يومين . وتقوم هذه القيادات بدورها بنقل هذه البرامج الى محافظاتهم لمناقشتها لمدة يومين مع المسئولين عن المدارس . ثم تحدث آخر جولة من هذه الاجتماعات على مستوى كل مدرسة .

ومن المسائل البارزة ، والتي تسترعى اهتمام الأجانب المهتمين بالجال التعليمى هو كيفية تمكن المدارس اليابانية على اتساع البلاد ضمان انجاز كل طالب للحد الأدنى من المقررات التعليمية . ولا يرسب أى تلميذ خاصة فى التعليم الأساسى . فكافة التلاميذ من نفس المستوى العمرى يصلون الى الصف الدراسى التاسع من التعليم الأساسى .

وفى حين يتقبل رجال التعليم الأمريكيون عدم قابلية بعض التلاميذ للتعليم ، ومن ثم يتركون هؤلاء التلاميذ وشأنهم فان اليابانيين لا يتقبلون هذا الوضع ويبذل المعلمون أقصى الجهد لكى يتم كل تلميذ فى الفصل مستوى معين قبل نهاية العام . اذ يعتمد المدرسون اليابانيون الى تعبئة الطلبة الآخرين ، وأولياء أمور الطلبة الذين يتلقون العلم بصعوبة للعمل جميعا حتى ينهضوا ويلحقوا بأقرانهم لأن المدرسين يشعرون بمسئوليتهم ليس فقط عن تقديم المادة العلمية ، وإنما التأكد أيضا من أن الطلبة يستوعبون بالفعل .

استخدام التليفزيون فى التعليم :

لقد بدأ التعليم بالتليفزيون فى اليابان منذ عام ١٩٥٩ . ولكن بحلول عام ١٩٧٧ صارت شبكة البث التليفزيونى تقدم ٥٢ ساعة ارسال فى الأسبوع للبرامج التعليمية والثقافية . وتبث هذه الاذاعة كل أسبوع برامجها من التاسعة حتى الثانية عشرة وخمسة عشر دقيقة ، ثم من الواحدة ظهرا حتى الثالثة والرابع بعد الظهر من الاثنين حتى الجمعة . ومن ٩-١٢ فقط يوم السبت . ومنذ عام ١٩٧٦ صارت هذه البرامج التليفزيونية تستخدم من جانب أكثر من عشرة آلاف من بين ثلاثة عشر ألفا من مدارس رياض الأطفال . وما يزيد على ٢٣.٠٠٠ من بين ٢٤.٦٠٠ مدرسة ابتدائية ، وما يزيد على ٤٧٠٠ من بين ١٠.٧٠٠ من المدارس الثانوية « الأدنى » .

وتقرر المدارس بنفسها ما اذا كانت هذه البرامج نافعة كما تقرر كيفية الاستفادة من هذه البرامج . وتزخر هذه البرامج بمواد للطلبة المعوقين ، وبرامج للذين يريدون دروسا اضافية للحاق بمستوى صفوفهم الدراسية . كما أن هناك برامج دورية لجمهور الشعب تحمل اليهم المواد التعليمية والثقافية المختلفة ويجرى تمويل القناتين المخصصتين لبث هذه البرامج التعليمية من خلال ضريبة يدفعها حائزو الأجهزة التليفزيونية .

وهناك برنامج مستمر للأبحاث والاستشارات يقوم بعمله بالاشتراك مع المدارس لتطوير البرامج وتحسينها بصفة مستمرة . وفى شهرى أغسطس وسبتمبر من كل عام يقوم التليفزيون باعداد استقصاءات فى بعض المدارس المنتقاة من كل محافظة . وفى نوفمبر يعقد اجتماع لما يسمى «بالمؤتمر الاستشارى المركزى» على مستوى عال ، ويشكل من أربعة من كبار الفقهاء فى التعليم وأربعة من المختصين بالبث التليفزيونى « يختص أحدهم فى شئون رياض الأطفال والثانى فى التعليم الابتدائى ، والثالث فى الثانوى الأدنى والرابع فى الثانوى «الأعلى» ، وذلك بالاضافة الى أربعة من كبار رجال التعليم .

ويجتمع هؤلاء خلال شهرى نوفمبر وديسمبر لاعداد الخطة النهائية للسنة الدراسية القادمة التى تبدأ فى شهر أبريل^(١)

وقبل أن ننتقل الى أوضاع التعليم فى الثمانينيات نود الإشارة الى أن الجهد الجبار الذى بذله اليابانيون لمد نطاق التعليم الرسمى كان بنفس قوة جهدهم الموجه لزيادة ناتجهم القومى . وفى عام ١٩٥٥ لم يكن يلتحق بالتعليم الثانوى سوى ٥٠٪ من شبابهم ، والتحقّت نسبة تقل قليلا عن ١٠٪ فى المعاهد التالية للتعليم الثانوى . ولكن بحلول السبعينيات كان ما يزيد على ٩٠٪ من الجنسين يكملون تعليمهم فى التعليم الثانوى (مقارنا بحوالى ٨٠٪ فى الولايات المتحدة) . ويلاحظ أن كافة الطلبة اليابانيين الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية يكملون تعليمهم جميعا فى هذه المرحلة . وعلى سبيل المثال فإن ٩٧٪ ممن التحقوا فى التعليم الثانوى عام ١٩٧٥ أكملوا تعليمهم فى هذه المرحلة (بالمقارنة بنسبة ٧٩٪ فى الولايات المتحدة)^(٢) .

(ب) التعليم اليابانى فى الثمانينيات :

ذكرنا فيما سبق المحاولتين الاصلاحيتين فى مجال تطوير نظم التعليم - فى عصر الميجى ، وفى ظل الاحتلال . وقد جرت المحاولة الثالثة فى أوائل الثمانينيات بمبادرة من رئيس الوزراء يوساهيرو ناكاسونى على نحو ما سنرى عما قليل .

فعلى الرغم من أن التعليم اليابانى يكتسب كل يوم أرضا فى مجال اعتراف الأمريكيين به نظرا للتفوق الذى يحرزه الطلبة اليابانيين

(1) Vogel, E.F. Japan as No. 1 PP.181 , 182.

(2) Vogel, E F Ibid. P. 161.

حين يدخلون «الاختبارات الدولية فى الانجازات الأكاديمية» إلا أن هناك تيارا خفيا تحت السطح فى هذا المجتمع اليابانى المتقدم فى الثمانينيات. هذا التيار يتضمن عدم القناعة بحالة التعليم الحكومى فى اليابان .

ففى عام ١٩٨٥ كانت نسبة المتخرجين من التعليم المتوسط الذين يتجهون للتعليم الثانوى قد انخفضت للسنوات الدراسية الثلاث الأخيرة على التوالى . وجاء تقرير وزارة التعليم أن هذه النسبة انخفضت الى ٩٣٫٨٪ بدلا من أنها كانت فى عام ١٩٨٤ قد بلغت ٩٤٪ (وكانت فى عام ١٩٥٠ نسبة ٣٧٪ فقط كما أشرنا من قبل) . ورغم أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة جدا بالنسبة لبقية دول العالم إلا أن هذا الاتجاه للانخفاض سبب قلقا فى أوساط اليابانيين ؛ وبمناقشة الطلبة وأولياء أمورهم من جانب المختصين فى طوكيو عام ١٩٨٥ تبين أن هناك قلقا شديدا من جراء ما أسموه « الايجمى » (Igime) أى قيام الطلبة بالاعتداء وإغاضة بعضهم البعض ، أو سخريتهم من مدرسيهم والاستهزاء بهم حينما يرتكبون بعض الأخطاء حين الشرح على السبورة . وفى بعض المدارس وردت تقارير تشير الى أن الطالبات صرن يستخدمن لغة يستخدمها الطلبة الذكور ، وقد سبب ذلك صدمة للكثيرين ، فى مجتمع يحترم الفوارق فى السلوك بين الجنسين .

وخلال الأربع سنوات الماضية كانت هناك زيادة مضطردة فى عدد من يتسربون من المدارس الثانوية . وهى ظاهرة كانت شديدة الندرة فى المدارس اليابانية على وجه الخصوص. وتصدى زعيم سياسى ماهر، هو رئيس الوزراء اليابانى يوساهيرو ناكاسونى لهذه المشكلة . وفى عشية الانتخابات العامة فى أواخر عام ١٩٨٣ أعلن ناكاسونى عن مقترحاته الرامية لاعادة هيكلة النظام التعليمى لكى تدخل اليابان القرن الواحد والعشرين . وكانت مقترحاته من سبع نقاط كالآتى :

١ - إعادة النظر فى النظام التعليمى اليابانى الذى بنى فى الأساس على النسق الأمريكى ٦ - ٣ - ٣ - ٤ بالنسبة للتعليم الحكومى الذى أقيم أثناء فترة الاحتلال (أى ٦ سنوات للتعليم الابتدائى يتبعها ٣ سنوات للتعليم المتوسط وكلتا المرحلتين إجبارية لكافة الطلبة . ثم ٢ سنوات تعليم ثانوى ، ثم ٤ سنوات فى الجامعة) .

٢ - إصلاح نظام مسابقات دخول التعليم الثانوى لتوفير مرونة أكبر وبدائل متعددة أمام الطلبة .

٣ - إصلاح نظام مسابقات دخول الجامعة التى تعمل على تحويل التعليم الى نشاط علمى مضغوط ، الهدف الوحيد منه حق الحصول على مكان فى الجامعات ، الأمر الذى يجعل المرء يحصل فى النهاية على مركز ممتاز فى الدولة .

٤ - إصدار القوانين اللازمة بأن تكون هناك خدمة اجتماعية - جرى إهمالها الآن - كجزء من المناهج الدراسية .

٥ - الدعوة الى ايجاد علاقة وثيقة بين المدارس والمجتمعات المحلية مع التركيز على تفسير الظواهر الفنية والنواحى الجمالية فى الحياة وعلى النواحى الرياضية .

٦ - جعل الجامعات اليابانية جامعات دولية مع دعم دراسة اللغات الأجنبية ، وتعهد نشر فكرة « الفهم العالمى » ، وإتاحة فرص أكبر للطلبة القادمين للدراسة فى اليابان من دول أجنبية .

٧ - تحسين نوعية مهنة التعليم عن طريق تنويع الوسائل المختارة للتدريس ، وانتقاء المدرسين المؤهلين .

ولقد استقى ناكاسونى فى مقترحاته هذه من لجنة سميت « لجنة الثقافة والتعليم » ، ومن لجنة استشارية شكلها فى يونيو ١٩٨٣ اسجابة لما أعلنته الجماهير من انزعاجها من سماع ومشاهدة التقارير الخاصة بزيادة نسبة التسرب المدرسى وأحداث العنف ، وجرائم الأحداث عبر وسائل الاعلام .
وحيثما ألف ناكاسونى وزارته فى عام ١٩٨٢ أعلن أن اصلاح التعليم يَكُون واحدا من أولويات عمل حكومته . وفى أغسطس ١٩٨٤ أقام ناكاسونى مجلسا مؤقتا مكونا من ٢٥ عضوا لاصلاح التعليم لكى يرفع المجلس تقاريره مباشرة لمكتب رئيس الوزارة متجاوزا بذلك « المجلس المركزى للتعليم » .

هذا المجلس المؤقت أصدر توصياته بعد ذلك لوزارة التعليم . وكان على رأس هذا المجلس أحد رؤساء جامعة كيوتو السابقين . وانبثق عن المجلس أربع لجان للتخصص فى أربعة مجالات هى : « مستقبل التعليم فى اليابان » ، « التعليم والمجتمع » ، « التعليم الثانوى والابتدائى » ، « التعليم المتوسط » .

وفى ٢٦ يونيو ١٩٨٥ قدم المجلس توصياته ضمنها تقريره فى المجال الأول لمستقبل التعليم) ، ونادى التقرير بجعل التعليم « انسانيا » (Humanitization) . وتنمية الروح الفردية لدى الطلبة ، وإزكاء الشخصية اليابانية فى نفوسهم . ونادى التقرير أيضا بالتأكيد على تعليم الطلبة بأن يفكروا وأن يعبروا عن أنفسهم ، وتنمية روح الخلق والابداع ، فى حين ينادى بتقليل الاعتماد على الحفظ (Memorization) . والعمل على تخفيف التنافس لدخول المسابقات .

ومع ذلك ، فقد وجهت للتقرير عدة انتقادات أهمها عدم التحديد التى اتسمت بها توصياته . فقد قيل إن أعضاء المجلس كانوا منقسمين على أنفسهم فيما يختص بالتفاصيل ، وإن كانوا قد اتفقوا على الخطوط العريضة . لكن توصية واحدة من بين كافة التوصيات هى التى حظيت بالتحديد وهى إنشاء

نوع جديد من التعليم الثانوى تكون الدراسة فيه ٦ سنوات تسير جنباً الى جنب مع الدراسة فى المدارس الثانوية الحالية .

والفكرة من وراء هذه المدارس الجديدة المقترحة أنها سوف تمكن أولئك الطلبة الذين لديهم فكرة واضحة عن أهدافهم الأكاديمية لكى يستمتعوا بنظام مدرسى متواصل على مدى ست سنوات . لكن بعض المنتقدين قالوا إن إقامة المدارس الجديدة ذات السنوات الستة ، سوف تنقل « هستيريا » امتحانات المسابقات الى أدنى السلم التعليمى - الى المستوى الابتدائى ، طالما أن الطلبة سوف ينزعون الى الاستعداد لدخول مدرسة ثانوية واحدة لفترة ٦ سنوات .

ومن مقترحات المجلس المؤقت الأخرى الأكثر تحديدا نسبيا هى اقتراح الغاء امتحانات المسابقات الوطنية لأولئك الذين يودون الالتحاق بالكلية الجامعية الحكومية . وعلى أية حال فقد كانت طموحات ناكاسونى هو أن يأخذ زمام المبادرة لأحداث ثورة كبرى فى التعليم اليابانى .، ومثل هذه الثورة كان مقدرا لها أن تكون الحلقة الثالثة من حلقات إعادة بناء هيكل التعليم اليابانى .

تلك كانت جهود ناكاسونى ، ولأنه لا تتوافر لدينا معلومات وافية فى الآونة الراهنة حول ما نفذ من هذه التوصيات وما لم ينفذ ، فلقد يكون من المناسب القاء نظرة على أسلوب التعليم فى أوائل الثمانينيات.

(ج) نظرة على النظام التعليمى فى الثمانينيات :

رغم أن فترة الاحتلال قد تركت بصماتها واضحة جلية على هيكل التعليم اليابانى ، فإن هناك اصلاحات كثيرة قد أدخلت عليه . فالحكومة المركزية التى كانت تسيطر عليها العناصر السياسية المحافظة لم توافق على استمرار كثير

من الإصلاحات التي أتت بها فترة الاحتلال . وعلى ذلك ففي عام ١٩٥٦ أصدرت الحكومة قانونا يجعل الهيئات التعليمية في المحافظات بالتعيين وليس بالانتخاب كما كان مقرا . ثم اتجهت وزارة التعليم اليابانية نحو المركزية فاستعادت بعض سلطاتها التي كانت قد تنازلت عنها للمدارس والجامعات ، وصارت تتدخل في مراجعة الكتب الدراسية .

أما بالنسبة للمناهج ، فقد تدخلت الحكومة المركزية فيها تدخلا ملحوظا بالنسبة لطول هذه المناهج ونوعيتها ، فبالنسبة للمدارس الأولية أصدرت تعليماتها لادخال الموسيقى ، والفنون الرياضية ، والاقتصاد المنزلى . ومن أجل تنفيذ هذا المنهج كان على الطلبة اليابانيين أن يذهبوا خمسة أيام ونصف فى الأسبوع الى مدارسهم على مدى أربعين أسبوعا فى السنة أى بزيادة قدرها ٢٥٪ من الوقت الذى يقضيه نظرائهم من الطلبة الأمريكيين فى المتوسط .

وهناك قوة دافعة هامة وراء النظام التعليمى اليابانى تتمثل فى أن الشركات الكبرى ذات المكانة المرموقة تعتمد الى اختيار موظفيها الجدد من بين خريجي مجموعة مختارة من الجامعات اليابانية بعينها . لذلك فان الآباء وأبناءهم يعرفون جيدا هذه الحقيقة ويعرفون أيضا المزايا التى تعود عليهم وتؤثر على مجرى حياتهم اذا ما التحقوا بهذه الجامعات المختارة . لذلك فان الطلب على التعليم الجامعى قد أدى الى توسع مضطرد فى التعليم الثانوى لدرجة أنه فى الآونة الراهنة يكون من بين كل عشرة تلاميذ يبلغون سن التعليم الثانوى يلتحق منهم تسعة فى مدارسهم . وهى نسبة أعلى من أى مجتمع متقدم آخر على مستوى العالم . ولكن ما يزيد على نصف هؤلاء الطلاب المقيدون فى المراحل النهائية من التعليم الثانوى يتلقون دروسا اضافية فى مؤسسات تعليمية ومعاهد أنشئت خصيصا لذلك .

لذلك فإن الشبان الطموحين علميا يتعاونون مع آبائهم في البحث دون كلل عن المزايا التي يجنونها من الاستعداد لدخول مسابقات الالتحاق بالجامعة . والعنصر الهام في هذه الاستراتيجية هو ضمان دخول نوعية المدارس الثانوية التي لها سجل حافل في ارسال خريجيها الى الجامعات المختارة التي أشرنا اليها . ولكي تزيد فرصهم في الدخول سواء للمدارس الثانوية المنتقاة ، ومن ثم الى الجامعات المختارة فإن غالبية الشبان يشتركون في نفس الوقت في نظام تعليمي غير رسمي يتكون من مدرسين خصوصيين يسمونها « الجوكو » (وهي مدارس بعد الظهر للتقوية) والى « اليوبيكو » (وهي مدارس تعد الشبان لدخول مسابقات الجامعات) .

إن الدافع القوي للدراسة في أوساط الشباب الياباني التي أتاحتها تكافؤ الفرص في النظام الرسمي الحكومي ، والتعليم التكميلي غير الرسمي ساعدت هؤلاء الشباب اليابانيين على التفوق غير العادي لدى دخولهم ما يسمى « بالاختبارات الدولية للانجاز الأكاديمي » ، والعجيب أن اللجنة الأمريكية الوطنية للتعليم (The United States National on Excellence in Education) لاحظت أن المقارنات الدولية بالنسبة للطلبة والتي انتهت منذ عشر سنوات قد كشفت النقاب عن أنه من خلال ١٩ اختبارا أكاديميا فإن الطلبة الأمريكيين لم يحتلوا ، لا المركز الأول ولا المركز الثاني بالمقارنة لطلبة الدول الصناعية الكبرى ، وإنما احتلوا المراكز الأخيرة في الاختبارات السبعة الأخيرة . ولكن في كافة الاختبارات التي اشترك فيها الطلبة اليابانيون وصلوا الى القمة أو الى ما يقرب منها^(١) .

ومن جهة أخرى ، فإن التفوق الذي يحرزه الطلبة اليابانيون قد كشف النقاب عنه ثاني « حصر عالمي للرياضيات » خلال العام الدراسي

(1) Cumming, W. Prof. Kobayashi, V. Education in Japan, Current History, Dec 1985 P. 425.

١٩٨١ - ١٩٨٢ ، وقد شمل هذا الحصر ٢٤ دولة . ففى كل مجال فرعى للمهارات الرياضية كان الطلبة اليابانيون من عمر ١٣ سنة ، والطلبة اليابانيون المقيدون فى السنة النهائية للتعليم الثانوى قد أحرزوا أعلى الدرجات أو ثانى أعلاها ، هذا على تقيض ما أحرزه الطلبة الأمريكيين الذين أحرزوا درجات تقل عن المتوسط الدولى العام للدرجات . وكانت نسبة ارتكاب عملية الانتحار فى أوساط الطلبة اليابانيين عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة نسبة مرتفعة ، لكنها فى الوقت الراهن أقل منها بالنسبة للطلبة الأمريكيين . كذلك فان معدل «إجرام الأحداث» حتى بعد هذه الزيادة الأخيرة التى أشرنا إليها فى أوساط الطلبة اليابانيين تشكل جانبا يسيرا من المستوى الأمريكى فى هذا المجال .

سابعاً : المخاطر الدولية حول اليابان :

يحيط باليابان عدد من مكامن الخطر الدولية لعل أولها المخاطر العسكرية التى تتمثل فى منطقتين رئيسيتين هما : كوريا ، والاتحاد السوفيتى فضلاً عن عنصر مترسب من الماضى وهو عنصر الكراهية والحقْد على اليابانيين من جيرانهم الآسيويين لأسباب سوف نردها فى حينها .

(أ) كوريا :

يتمثل الخطر العسكرى الرئيسى على اليابان فى أقرب جيرانها وهى كوريا . ولقد نعمت شبه الجزيرة الكورية بقدر كبير من الوحدة ، سواء من الناحية السياسية أو الثقافية على مدى ما يقرب من ألف عام حتى مرزقتها الحرب العالمية الثانية ، وزادت الحرب الكورية لعام ١٩٥٠ من هذا التمزق . ويعيش نحو ٢٠ مليون كورى فى كوريا الشمالية تحت ظروف قهرية فى ظل نظام شيوعى وتساندهم كل من الصين والاتحاد السوفيتى . ويعيش نحو ٤٢ مليون كورى فى كوريا الجنوبية تحت نظام عسكرى ديكتاتورى فى أساسه ، لا

يلقى بالألحقوق الانسان ، لكن كوريا الجنوبية تتمتع بحماية الأمريكين حيث توجد لهم قواعد عسكرية جوية وبرية هناك .

ولقد ظلت كوريا تتمثل على مدى أربعين عاما إحدى البؤرات المتفجرة فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب . لكن كوريا الجنوبية - على عكس الشمالية - انتهجت الخط اليابانى فى تصنيع نفسها حتى صارت من أكثر المناطق ازدهارا فى آسيا كما صارت قوة صناعية متصاعدة فى الوقت الراهن تتبادل تجاريا وعلى نطاق واسع مع كل من اليابان والولايات المتحدة . وعلى أية حال فإن استقرارها الداخلى يتهده بصفة مضطردة الصراع بين الدكتاتورى العسكرية الحاكمة وبين شريحة من السكان يتمتعون بقدر كبير من الثقافة تتزايد مطالبتها باحترام حقوق الانسان وبقدر أكبر من الديمقراطية . وقد يكون من المتصور أن تؤدى هذه القلاقل الى نوع من انهيار النظام مما يؤدى بدوره الى تدخل الولايات المتحدة ، والصين ، والاتحاد السوفيتى .

ويدرك اليابانيون هذه الحقيقة . ولكن التواجد العسكرى الأمريكى فى كوريا الجنوبية يبدو بمثابة ضمانة لسلامتهم . فهم ينظرون الى هذا التواجد الأمريكى بمثابة نعمة تمكّن جمهور اليابانيين من عدم الاهتمام الزائد بالمشكلات السياسية والعسكرية التى تلم بكوريا الجنوبية ، فى حين يجرى التبادل التجارى معها على قدم وساق . ولكن على الرغم من هذا التبادل التجارى ، فإن العلاقات بين الشعبين الكورى واليابانى تحكمها عقد قديمة . فلا يزال الكوريون يشعرون بقدر كبير من المرارة حين يتذكرون الاستعمار اليابانى لبلادهم فيما قبل الحرب العالمية الأولى والذى استمر حتى الحرب العالمية الثانية . وكذلك عدم معاملة الكوريين المقيمين فى اليابان حاليا على قدم المساواة رغم احتجاجات الكوريين .

وإذا أحدث أى صراع فى شبه الجزيرة الكورية فلن يسمح الكوريين بأى تواجد يابانى عسكرى على أراضيههم فقد بعثت الكراهية تجاههم قدرا يمثلته رد فعل رئيس إحدى الجامعات فى كوريا الجنوبية مؤخرا حول اقتراح أن تحل « قوات الدفاع الذاتية » اليابانية محل القوات الأمريكية فى حالة رحيلها من أراضى كوريا الجنوبية . بقوله : « فى هذه الحالة سوف ننضم الى كوريا الشمالية لنحارب اليابانيين^(١) » .

(ب) الاتحاد السوفيتى :

أما الدولة الأخرى التى تشعر اليابان تجاهها بقدر كبير من الخوف والحذر فهى الاتحاد السوفيتى بقوته العسكرية الهائلة . وترجع جذور العداوة بين البلدين الى التنافس الذى كان قائما بينهما فى استكشاف الجزر الواقعة شمالى اليابان فى أواخر القرن الثامن عشر ، وتزايدت حدة هذا التنافس بوقوع الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) . ثم إن مشاعر العداوة قد زاد ترسخها لدى اليابانيين حين عمد الاتحاد السوفيتى الى دخول الحرب العالمية الثانية فجأة ضد اليابانيين حين أشرفت هذه الحرب على نهايتها عام ١٩٤٥ ، واحتفاظها بمئات الألوف اليابانيين أسرى فى سيبيريا على مدى عدة سنوات وهلاك العديد منهم تحت وطأة أعمال السخرة .

وفى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك صداقة حميمة بين الاشتراكيين اليابانيين والحزب الشيوعى اليابانى مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يفترض فيه حينذاك أنه حامى حسمى السلام فى العالم . ولكن هذه الصداقة تبدلت ، وحلت محلها بالتدريج مشاعر العداء حتى أن الحزب الشيوعى اليابانى اتخذ لنفسه توجها وطنيا فى

(1) Emmerson, J. Arms, Yen & Power, The Japanese Dilema, P. 389.

نهاية المطاف وأدار ظهره للاتحاد السوفيتي . أما الاشتراكيون اليابانيون فقد أسقط في أيديهم حين رأوا الاتحاد السوفيتي يتسلح نوويا ، كما أخذتهم الدهشة من الموقف العنيف الذي اتخذته الاتحاد السوفيتي تجاه الدول التي تدور في فلكه في أوروبا .

وعلى أية حال ، فإن استقصاءات الرأي العام الياباني قد أظهرت مؤخرا أن الاتحاد السوفيتي هو الدولة التي تحظى بأقل قابلية الشعب الياباني ، وأنها الدولة التي يخشاها اليابانيون بالدرجة الأكبر . وعلى العكس من ذلك فإن الصين لا تزال مقبولة نسبيا لديهم ، وربما أسهم في ذلك شعور عميق بالاحترام للعوامل التاريخية والنهل من معين حضارى واحد ، الأمر الذي يفرق بين مشاعر اليابانيين تجاه كل من الصين والاتحاد السوفيتي .

غير أنه أثناء السبعينيات كانت مشاعر اليابانيين تجاه الاتحاد السوفيتي قد تحسنت نوعا ما حينما ساد شعور متفائل بقيام اليابانيين بعمليات ضخمة لاستغلال الغاز والبتروول والأخشاب في سيبيريا ، لكن هذه المشروعات لم تتمخض عن شئ يذكر ، ولم تحقق الآمال المعقودة عليها بفعل المسافة وعدم مرونة النظم الادارية والمالية السوفيتية⁽¹⁾ .

ولكن المواقف المناهضة للسوفييت بدأت تتركز في مسألتين . أولاهاما التعزيزات السوفيتية في شرقى آسيا ، وثانيهما تنامى شعور العداء ضد السوفييت لسبب ما أطلق عليه اسم الأراضى الشمالية (Northern Territories) ، المتمثلة في جزر كوريل الأربعة .

فأما بالنسبة للتعزيزات السوفيتية ، فإن السفن السوفيتية لا يمكنها الوصول الى ما يسمى بالبحار المفتوحة إلا عبر مضائق تقع كلها أو بعضها تحت سيطرة اليابانيين . ولكن السوفييت لديهم بحر أوكتسك شمالى جزيرة هوكايدو كمستودع أمين لتحركاتهم . وينظر اليابانيون من جهة أخرى الى « قوات الدفاع الذاتى » اليابانية على أنها وسيلة قصيرة

(1) Reichauer, E (). Ibid. P. 364.

الأجل لحمايتهم ضد أى هجوم سوفيتى محتمل الى أن يأتيتهم المدد الأمريكى .

وأما بالنسبة « للأراضى الشمالية » ، فإن الروس واليابانيون كانوا قد اتفقوا فى عام ١٨٧٥ على أن تتنازل روسيا عن مطالبتها فى جزر الكوريل ، وتتنازل اليابان فى المقابل عن مطالبتها بالنسبة لأى جزء من جزيرة سخالين المتسعة المساحة . ولكن السوفييت عمدوا فى عام ١٩٤٥ الى الاستيلاء على جزر الكوريل ، وظل استيلاؤهم عليها قائما منذ ذلك التاريخ . وفى أول الأمر ، فإن اليابانيين الذين تم طردهم من هذه الجزر القاحلة أبدوا مشاعر الحنين للعودة الى هذه الجزر . ولكن فى أواخر الستينيات من هذا القرن تصاعد شعور الفرد اليابانى تجاه هذه القضية ، وكان ذلك راجعا فى حقيقة الأمر الى تزايد الثقة بالنفس لدى اليابانيين . ولم يطالب اليابانيون بعودة هذه الجزر بأكملها ، ولكن بالجزء الجنوبى منها الذى يمكن رؤيته من هوكايدو . وظلت هذه مشكلة قائمة بين البلدين حتى اليوم .

ورغم عدم تبلور التحرك الدبلوماسى السوفيتى فى أواخر ١٩٨٨ فى عهد الزعيم جورباتشوف لحل المشكلات المتعلقة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية وأهمها مستقبل جزر الكوريل ، فإن هذا التقارب - لو تمخض عن نتائج إيجابية - سوف يترك انعكاسات لا يمكن تجاهلها على توازنات القوى فى الشرق الأقصى ، وعلى المستوى الدولى كذلك .

(ج) الكراهية الآسيوية لليابانيين :

من الطبيعى أن تنال اليابان من خلال جهودها الناجحة نحو التقدم والتحضر ، ثم لحاقها بالغرب ومناجزته خاصة فى المجال العلمى والتكنولوجى ، وما بدا على شعبها من مظاهر النعمة والرفاهية - أن تنال قدرا متزايدا من الحسد من جانب جيرانها الآسيويين .

ولقد تجلى ذلك عند قيام رئيس الوزراء اليابانى تاناكا فى يناير ١٩٧٤ بجولة صداقة لخمس دول من دول منطقة جنوب شرق آسيا : هى تايلاند ، وماليزيا ، وأندونيسيا ، والفلبين فى نطاق رابطة دول جنوب

شرق آسيا (Asean) وقد قويل تاناكا خلال هذه الجولة بموجات عاصفة من المظاهرات والاحتجاجات .

وترجع هذه الكراهية فى المقام الأول الى طبيعة العلاقات التجارية بين اليابان وجاراتها ، ذلك أن هذه العلاقة تتخذ سمات ثلاث وهى : عدم التوازن الذى يميل بشدة لصالح اليابانيين ، واعتماد نمط هذا التبادل التجارى على « تقسيم العمل » رأسيا وليس أفقيا ، ثم اتخاذه شكل « الحرب الباردة » .

فبالنسبة للسمة الأولى ، نجد أن اليابان تتمتع بفائض ضخم حيث يشكل نصيب اليابان فى مجمل واردات كل دولة من هذه الدول نسبة تتراوح ما بين ٢٥٪ - ٤٠٪ ، أما بالنسبة للسمة الثانية ، وهى تقسيم العمل رأسيا ، فنجد أن اليابان حتى حين تتجاوز وارداتها من إحدى هذه الدول ما تصدره اليها - وهو أمر نادر - فإن واردات اليابان ، كما هو الحال بالنسبة لاندونيسيا أو ماليزيا تكون عبارة عن موارد طبيعية ، إذ تتم عملية التصنيع فى اليابان لكى تعاد هذه الخامات لهذه الدول فى شكل سلع كاملة التصنيع . وبالنسبة للسمة الثالثة فتتمثل فى إنحياز اليابان لجانب دون آخر فتتعامل مع كوريا الجنوبية وليس الشمالية ، وتتعامل مع تايوان بشكل مكثف ، وإجمالا فهى تنتقى تلك الدول التى تسير فى ركب الغرب .

بيد أن هناك عاملا سيكلوجيا يتعلق بنمط السلوك اليابانى الذى يتسم فى نظر الآسيويين بالآثرة وتبدل المواقف تبعا للمصلحة الذاتية . فمنذ عصر الميجى (١٧٦٨ - ١٩١٢) بدأت دورة واضحة المعالم من تبدل الموقف اليابانى تجاه آسيا - تمثلت فى رفض اليابان لكل ما هو آسيوى ، ثم الرجوع الى اسيا . ولعلنا نذكر آراء المفكر اليابانى فوكوزاوا يوكيشى (Fukuzawa Yukichi) التى صاغها فى نظريته المشهورة « داتسوا - رون » (Datsua - Ron) أى

« طرح آسيا ظهريا ». ومقتضى هذه النظرية أن على اليابان أن تتخلى عن الحضارة الآسيوية، وأن تعتنق الحضارة الغربية بكل أبعادها . هذه الآراء كانت سياسة قومية يابانية فى السنوات الأولى من نهضة الميجى .

ثم اذا باليابان - بعد ما لا يزيد على ثلاثين سنة - تخرج بفكرة جديدة وشعار جديد هو « فوكوكو - كيوى » « أى دولة غنية ، وجيش قوى » لتركز مرة أخرى على آسيا بعد أن أخذت بأسباب القوة فتشن حربين : أولهما على الصين ١٨٩٤ ، والأخرى على الروس ١٩٠٤ . ونجحت اليابان - دون سواها من الآسيويين - فى مقاومة السيطرة الاستعمارية الغربية . وبمجرد أن صارت دولة قوية حديثة على النمط الغربى فاذا بها تغمض عينيها وتتناسى ما وجهته للاستعمار الغربى من تهم ، وتتقبل فكرة الاستعمار ، بل وتأخذ هى فى التوسع فى آسيا على حساب جيرانها . وتنتهى هذه الدورة من رفض آسيا ، ثم الرجوع اليها بهزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية .

ثم تعود اليابان بعد الحرب العالمية الثانية لتدير ظهرها لآسيا . وبعد أن صارت فى نهاية الأمر دولة صناعية متقدمة ، وقوة اقتصادية عظيمة عادت تتقرب من آسيا مرة أخرى ، حتى تولد الظن لدى دول جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص أن اليابان إنما تدفع بعملية التصنيع لديها الى الأمام ، وتحافظ على مصالحها بالحفاظ على بقاء آسيا بشكلها التقليدى العتيق ، ونظامها الاجتماعى والسياسى الموروث^(١) . وفى رأينا أن اليابان لم ترتكب فى ذلك جرما ، اللهم إلا أنها دائمة السعى لترقية أحوالها .

(1) Nagasu Kazuji. The Super-illusions of an Economic Super Power, The Silent Power, Japan's Identity and World Role, P. 232.

(د) لماذا لا تتسلح اليابان :

لا يزال العالم اليوم ثنائى القطبين من الناحية العسكرية فليس فى الأفق ما يدل على ظهور قوة عسكرية كبرى ثالثة تتنافس من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كما أن المجتمع الأوروبى ليس إلا تحالفا مفكك الأوصال من « دول ذات سيادة » . أما بالنسبة لليابان فهناك ضوابط كثيرة تحول بينها وبين أن تصبح قوة عسكرية ، كما أن الصين لازالت أمامها مراحل كثيرة للتطور الاقتصادى والتكنولوجى . ولكن رأينا أن المخاطر الكامنة بالنسبة لليابان تتمثل فى الاتحاد السوفيتى وكوريا ، لذلك يثور السؤال عن امكانية تسليح اليابان .

كان زيجنيو بريزنسكى من أوائل من حاولوا طرح افتراضات فى هذا السبيل ، فقد حدد أربعة مصادر يمكن أن تضغط على اليابان لكى تصبح قوة عسكرية كبرى وهى :

- ١ - شعور اليابان بالتهديد الخارجى .
- ٢ - الحاجة الى حماية مصالحها الاقتصادية عبر البحار .
- ٣ - نمو الروح القومية .
- ٤ - تناقص ثقة اليابان فى الحماية النووية الأمريكية^(١) .

غير أن تفحص هذه الضغوط الأربعة المتصورة من جانب بريزنسكى يشير الى أن أى واحدة منها لم تحدث خلال السبعينيات ولا حتى فى أواخر الثمانينيات . ولقد كان معظم اليابانيين حتى قبل حدوث التقارب الصينى - الأمريكى منذ ١٩٧٢ لا يشعرون بخطر حقيقى من الخارج . فقد كان اليابانيون يعتمدون على تحالفهم مع الأمريكيين مع وجود التنافس الأمريكى -

(1) Professor Sato, S, Japan- US. Relations, Yesterday and Tomorrow, The Silent Power, P. 206.

الصينى من ناحية والتنافس الأمريكى - السوفيتى من ناحية أخرى . ولكن عندما حدث الانفراج الأمريكى - الصينى - صار وضع اليابان الدولى أكثر غموضا وزاد ذلك من حدة مخاوف اليابانيين .

فأما بالنسبة للأسلوب الاستعمارى التقليدى باستخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الاقتصادية لدولة من الدول فتلك وسيلة عفا عليها الزمن . وأما بالنسبة لـ«عنصر» القومية» ، فقد أصبحت المشاعر اليابانية أكثر «عالمية» بحيث أن الاستخدام المكشوف لقوة المسلحة من جانب بلد ضد بلد آخر لم يعد له أية جدوى من الوجهة الاقتصادية . فما لم تستطع الولايات المتحدة بحولها وطولها أن تفعله فى فيتنام فليس من المتصور أن تفعله اليابان فى جنوب شرق آسيا أو فى أى مكان آخر من العالم . ثم أن التركيز بالنسبة للحركات الشعبية اليابانية بعد الحروب كان على السلام ابتداء من المطالبة بمنع انتاج القنبلة الذرية الى حملات مناهضة تجديد معاهدة الأمن . والدافع الأساسى لحركة السلام - لتجنب الدخول فى أية حرب - هو اتجاه انعزالى ما فى ذلك شك . ولذلك يمكن القول بأن الانعزالية هى السمة الغالبة بالنسبة لقومية ما بعد الحرب . وطالما أن القوة الاقتصادية التى يعبر عنها باجمالى الناتج القومى قد صارت المقياس للمكانة الدولية فإن اليابان قد استعادت ثقتها بنفسها فى هذا المضمار . لذلك فإن القومية التى تركز على النمو الاقتصادى والانعزال لا تستدعى اقامة قوة عسكرية كبرى .

ولما جرى استفتاء من جانب صحيفة اساهى شينبون (Asahi-Shinbon) فى ديسمبر ١٩٧١ عبر ٣٪ فقط عن اعتقادهم فى حاجة اليابان لتكون قوة عسكرية . بالاضافة الى أن فشل العسكرية اليابانية فى الماضى جعل الدعوة الى اقامة قوة عسكرية لا تلقى أذانا صاغية من جموع الشعب اليابانى .

ونشير من جهة أخرى الى أن مد نطاق المظلة النووية الأمريكية كان يرمى فى الأساس الى تكوين قوة نووية على مستوى العالم ضد الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول وليس لحماية اليابان على وجه التحديد . وفضلا عن ذلك ، فإن بلوغ اليابان مبلغ القوة العسكرية والتكنولوجية الكبرى جعلها تعتبر واحدة من تلك الدول « التى يشكل وجودها أمرا حيويا لأمن الولايات المتحدة . وعلى هذا الأساس فإنه من صالح الولايات المتحدة ذاتها حماية اليابان ضد الأخطار النووية . ونظرا لأن قوة الردع النووى الأمريكية قد تم توفيرها لقائدة أمريكا ذاتها ، فهى من الاستقرار بحيث تجعل اليابانيين يثقون فى استمراريتها ، ويفسر ذلك طلب الولايات المتحدة بالحاح فى مؤتمر هونولولو عام ١٩٧٢ استمرار معاهدة الأمن المتبادل بين البلدين .

لكن السؤال ما يزال يلح على الذهن : لقد حصلت الهند على قنبلتها الذرية فهل تقاوم اليابان إغراء أن تكون لها قدراتها النووية ؟ . ونعود الى ما يبديه اليابانيون أنهم يريدون سياسة القوة دون حيازة السلاح . والحقيقة أن لليابان سلاحها ممثلا فى «قوات الدفاع الذاتى» (Self Defense Forces) وإذا نظرنا الى المادة ٩ من الدستور اليابانى لوجدناها تنص بصراحة ما بعدها صراحة : « ينكر الشعب اليابانى الى الأبد الحرب كحق من حقوق السيادة للأمة ، وكذا التهديد أو استعمال القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، وألا يجرى الحفاظ مطلقا على قوات برية أو بحرية أو أية إمكانات خاصة بالحرب » .

لكن بروز تفسيرات مؤخرا - لنوعى الحاجة - تقول بأن هذا الخطر لا ينطبق على الدفاع عن النفس مكن لليابان من اقامة أمهر قوة حديثة فى الشرق الأقصى . وهذه القوة لها ميزانية تتجاوز ٢ بليون دولار فى السنة ، فهى بذلك تحتل المرتبة السادسة فى العالم من حيث حجم الانفاق بعد الولايات المتحدة (٧٩ بليون دولار) ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ،

وبريطانيا ، وألمانيا الغربية . أما قوام قوة الدفاع الذاتى فهى فى الأساس نحو ٢٥٩.٠٠٠ جندي تحت السلاح عبارة عن ١٧٩.٠٠٠ من المشاة ، ٣٨.٠٠٠ فى سلاح البحرية ، ٤٢.٠٠٠ فى السلاح الجوى . ويتكون سلاح المشاة بدوره من خمسة جيوش يشكلون ١٣ فرقة فى حوزتها ٩٨٠ دبابة ، ٧٨٠ مصفحة ، ٦٩٠ مدفع ذاتى الحركة يسندهم ٣٥٠ طائرة ، ٤٨ صاروخ سطح - جو من طراز هوك .

أما القوة البحرية فتتكون من ٥٧٥ سفينة أكبر سفينة منها عبارة عن مدمرة مزودة بطائرات هليكوبتر . بالإضافة الى ١٦ غواصة وعدد كبير من المدمرات الصغرى ، وكاسحات ألغام وسفن للامدادات كما تدعمها ٢٠٠ طائرة معظمها مضاد للغواصات . أما السلاح الجوى فليديه ٦٠٠ مقاتلة نفائة من بينها ٥٠ طائرة فانتوم وطائرات للاستطلاع ، وطائرات للتدريب ، وأخرى هليكوبتر . بالإضافة الى عدد من صواريخ سطح - جو من طراز نايك أجاكس (Nike Ajax) . ولكن لا يحتوى على قاذفات للقنابل . لذلك تتوافر لهذه القوات رغم صغر حجمها كمية نيران ضخمة^(١) .

وكنا قد أشرنا فى مستهل هذا الفصل لميزانية الخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) بعد أن تجاوزت نسبة الانفاق نسبة ١٪ من إجمالى ناتجها القومى ولذلك فإن تجهيزات هذه القوات سوف يصيبه قدر كبير من التحديث . وعموما فيلاحظ أن زيادة الانفاق ينصب على نوعية السلاح والتدريب بأكثر مما ينصب على زيادة عدد هذه القوات .

ونظرا لأن «قوة الدفاع الذاتى» موجهة أصلا للدفاع عن البلاد ضد أى هجوم محتمل من الاتحاد السوفيتى ، فإن نصف القوات البرية اليابانية

(1) Forbis, W. Japan Today, People - Places - and Power. P. 421.

متمركزة فى جزيرة هوكايدو فى أقصى الشمال ، وليس من بين اليابانيين من يظن لحظة واحدة أن قوة الدفاع الذاتى هذه يمكنها أن تلحق الهزيمة بالأسطول السوفيتى ، ولا بسلاحه الجوى ، ولا بالجيش الأحمر الذى يتمركز منه ٢٣ فرقة فى منطقة الشرق الأقصى . ولذلك فإن سياسات « هيئة الدفاع » اليابانية تتضمن القول « بأن أمل اليابان هو أنه فى حين يمكنها الصمود ضد الهجوم ، تكون الولايات المتحدة قد أوفت بالتزاماتها بمقتضى معاهدة الأمن ، على أن تتحرك الأمم المتحدة للتوسط ، ويكون الرأى العام العالمى قد تحرك أيضا^(١) .

غير أنه مما يستلفت النظر فى شأن هذه القوة أن نسبة الضباط عالية جدا ، مما يجعل إمكانية سرعة زيادة حجمها الى قوة كبرى من خلال التجنيد الاجبارى أمرا ممكنا . ويطلق اليابانيون على هذه النظرية بأنها « نواة الجيش » . ومما يقوله بعض اليابانيين أيضا ، أن المهمة الأصلية للعسكريين هو حماية المؤسسات التجارية « اليمينية » ، وذلك بالقيام بانقلاب من جانبهم اذ تسنى للاشتراكيين والشيوعيين تولى حكم البلاد نتيجة نجاح يحرزونه فى الانتخابات . وإن كان البعض الآخر يقول أن قوة الدفاع الذاتى مشكلة من عسكريين محترفين بالقدر الذى لا يجعلهم يتحيزون لأى حزب سياسى .

وبعد ذلك لا يزال السؤال يلح : هل تنتج اليابان قنبلتها الذرية ؟ الحقيقة أن اليابان تقاوم هذا الاغراء لاعتبارات أخلاقية وأخرى دبلوماسية فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية . فمن الصعب على اليابان وهى الدولة الوحيدة التى عرفت الذعر الذى تحدثه القنبلة الذرية أن يتخلى عنها مانعها الأدبى فتقوم بإحداث هيروشيما أخرى لبلد من البلدان . ومن ناحية ثانية ، فإن إقدامها على انتاج قنبلتها سوف يعصف بدبلوماسيتها التى تقوم على أساس

(1) Forbis, W. Ibid. P. 424.

السلم ، إذ سوف يستبد الغضب والاحباط بنحو بليون شخص يشكلون عملاء اليابان التجاريين الذين يستوردون منتجاتها .

ولكن لو أن ألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، وإيران ، وجنوب أفريقيا ، والبرازيل ، والأرجنتين ، والسويد ، وسويسرا وغيرهم من الدول تعلموا كيف يصنعون سلاحهم النووي فإن ذلك سوف يزيل الحرج عن اليابان ولا شك سواء من الناحية الأدبية ، أو الدبلوماسية ، أو الاقتصادية .

ومن جهة أخرى فانه اذا سحبت الولايات المتحدة مظلتها النووية عن اليابان لسبب أو لآخر ، فلن يكون أمام اليابان سوى الرد بأن يكون لديها قنبلة ذرية من صنع أبنائها . إن ما تتمتع به اليابان من تكنولوجيا متقدمة يجعلها فى وضع يكون فيه صنع قنبلتها هو الخطوة الأخيرة فقط . كما أن صناعة القوة النووية تنتج كثيرا من البلوتونيوم كناتج إضافى متاح . ثم إن الجامعات اليابانية تخرج نحو ٣٠٠ عالما نوويا كل عام ، بالاضافة الى توافر الأموال لدى الحكومة . والسياسة الرسمية لليابان فى هذا المجال تهدف الى ابقاء اليابان قادرة على انتاج قنبلة ذرية فى خلال عامين من البدء فى هذا المجهود . وتحقيقا لذلك فانه يتوافر لدى اليابانيين مخزون لصنع اليورانيوم ٢٣٥ على نطاق صغير^(١) .

وبنفس الحنكة التى أضفت على « قوة الدفاع الذاتى » صفة الدستورية فان صدور كتاب أبيض من جانب الحكومة اليابانية سوف يجعل الأسلحة النووية التى تستخدم فى «الدفاع عن النفس» تكتسب نفس الصفة . ومن الوجهة القانونية فما على اليابان إن هى أقدمت على ذلك إلا أن تعمل على تغيير

(1) Forbis, W. Ibid. P. 426.

القانون الذى أنشئت بمقتضاه « الهيئة الذرية » اليابانية . وأكثر من ذلك ، فإن باستطاعة اليابان أن تطلق أية رؤوس نووية يتسنى لها صنعها . فالصواريخ اليابانية للقضاء حاليا لها نفس قوة الدفع والتوجيه التى لدى الأمريكيين فى هذا المجال . كما أن الصواريخ من طراز إم - يو (M. U) يمكنها ضرب الصين وشرقى روسيا بسهولة .

ونجمل القول بأن هناك طريقتين منظورتين يمكن للعالم بهما أن يدفع اليابان للحصول على سلاحها النووى وهما : انتشار صنع القنبلة بين دول العالم ، مما يجعل حصول اليابان على قنبلتها أمرا لا يشغل بال أحد ، وسحب الأمريكيين حمايتهم الذرية لليابان مما يجعلها تشعر بأنه قد تم التخلّى وأنها صارت مكشوفة . وفى كلتا الحالتين سوف تنضم اليابان « للنادى الذرى » لأسباب تتعلق بالمكانة والحتمية .

والواقع أن الضرر الرادع لليابان بدرجة أكبر هو أن مدنها الصناعية تمتد على هيئة شريط ضيق يشكل أسهل الأهداف تعرضا للخطر فى العالم ، فى حين أن أعداءها « المتصورين » ، وهما الصين والاتحاد السوفيتى يتمتعان بقدر أكبر من الحماية توفرها اتساع مساحتهما ، والتشتت بالنسبة لمناطقهما الاستراتيجية .

الفصل السابع

اليابان على مشارف القرن الحادى والعشرين

الفصل السابع

اليابان على مشارف القرن الحادى والعشرين

أولا : الاتجاهات الحديثة فى التكنولوجيا :

لقد رأينا فيما سبق أن نهضة اليابان الحديثة ، وعوامل استقرارها قد ارتكزت على دعائم أربعة رئيسية تنصب فى الأساس على مقومات الشخصية اليابانية متمثلة فى تجانس عرقى شديد ، تولدت عنه صفتان هما : شدة الانضباط إلى حد يفوق التصور ، والمرونة التى تمكن هذا الشعب من ملاحقة أى تطور فى سهولة ويسر ، وهى المرونة البراجماتية - بمعنى المرونة المستمدة من الواقع الحى . يضاف إلى ذلك العنصر الرابع المتمثل فى حب للعلم شديد وأصيل وإصرار على حيازته من أى مصدر كان ، بما جعل هذه الصفات مؤثرة وهادفة . ويمتد أثر هذه العناصر المترابطة فى الشخصية اليابانية ليضيف تلقائيا إلى اليابانيين صفة خامسة فى حقيقة الأمر نتاج كل هذه العناصر مجتمعة وهى مهارة فائقة فى اصطلياد ضربيات الحظ فى وقتها . وقد رأينا ذلك فى ثنايا الكتاب حيث كان اليابانيون جاهزين حين أصيبت دودة القز فى أوروبا بالمرض فاغرقوا العالم بالحريز . ثم عند قيام الحرب العالمية الأولى حين انتهزت اليابان هذا الظرف وفرضت شروط تجارتها الخارجية ، ثم أيضا عند نشوب الحرب الكورية عام ١٩٥٠ بأن أمدت قوات الأمم المتحدة المحاربة هناك بمعدات الحرب ، وكذلك كان الحال بالنسبة لحرب فيتنام فى الستينيات - إذ اليابان مفتوحة الأعين على الدوام جاهزة دوما للاستفادة من ضربيات الحظ أينما حلت وحيثما وجدت .

وسوف نحاول الآن استجلاء وضع اليابان فى أواخر هذا القرن وفى مشارف القرن الحادى والعشرين لنرى ما لدى اليابان من مقومات التنافس على الصعيد العالمى .

أ - التكنولوجيا اليابانية

يشهد العالم الآن مجموعة من التحولات الهامة سوف تتمخض لا محالة فى المجالات التكنولوجية عما يطلق عليه آثار « الثورة الصناعية الثالثة » المتمثلة فى أجهزة الاتصالات شديدة التطور ، وأجهزة المعلومات المتقدمة جداً ، وأساليب تطبيق الهندسة الوراثية ، وغير ذلك من المجالات شديدة التطور والواقع أننا نجد لليابان ميزة نسبية متمثلة فى ثنائية استخدام تكنولوجيتها بمعنى صلاحيتها للإستخدامين العسكرى والمدنى ، وسوف يساعدها فى المزيد من ذلك تفانيها فى هذه المجالات الذى يبلغ حد التعصب فى برامج البحث والتطوير لتدفع عن نفسها أيضاً ما يوجهه إليها الغرب - وكأنه نقيصة - بأن اليابانيين إن هم إلا شعب مقلد ، وأن عظمتهم التكنولوجية كانت فى حقيقة أصلها عالة على الفكر العلمى الغربى ، وتعتمد اليابان إلى ركيزتين أساسيتين لتحقيق ذاتها واستمرار تفوقها وهما : برامج البحث والتطوير ، والنظام التعليمى الذى تركز عليه هذه البرامج . وقبل أن نعرض لهاتين الركيزتين ، فقد يحسن الإشارة إلى بوادر تحول فى الاتجاه التكنولوجى العالمى الحديث ، ثم نعرض لما فى يد اليابانيين من « مقومات » أو « كروت » وهم يدخلون القرن الحادى والعشرين .

فى البداية ، يجدر القول بأن الميزة النسبية فيما مضى كانت حصيلة الموارد الطبيعية ، فمن المعلوم أن القطن كان يزرع مثلاً فى أمريكا الشمالية لعوامل مناخية من ناحية ، ولخصوبة التربة من ناحية أخرى . وكان غزل القطن يتم فى ولاية نيويورك حيث كانت تتوافر رعوس الأموال لبناء السدود للحصول على القوة المحركة . ولكن دعنا نلقى نظرة على الصناعات السبعة التى يجرى النظر إليها باجماع على أنها الصناعات الرئيسية فى الثلاثين أو الأربعين سنة الأولى من القرن الحادى والعشرين وهى : « الميكرو - اليكترونات » ، « والبايوتكنولوجى » وصناعات « المواد المستحدثة » والطيران

المدنى ، والتيليكونيكيشن » ، « والروبوت » والكمبيوتر المتطور جداً . وهى كلها صناعات تستلزم طاقة ذهنية متميزة فى المقام الأول . وكافة هذه الصناعات يمكن إقامتها فى أى مكان من العالم ، وإنما يستلزم الأمر وجود العقل الذى يسيطر عليها ويديرها . لذلك فإن الميزة النسبية فى القرن القادم سوف تكون من صنع البشر وليست نتيجة توافر الموارد الطبيعية وهذا فى حد ذاته فى صالح اليابان .

كذلك كان الذين يحرزون التفوق فى الماضى هم أولئك الذين يخترعون منتجات جديدة لأول مرة . فهكذا فعلت بريطانيا فى القرن التاسع عشر وهكذا فعلت أمريكا فى القرن العشرين . ولكن فى القرن القادم فإن عنصر المنافسة الحاسم سوف يكون من نوع جديد : من تكنولوجيا تطوير السلع المخترعة سلفاً بإضافة تطوير عليها بما يمكن أن يطلق عليه تعبیر (New process Technology) ، وليس السلع التى يجرى اختراعها لأول مرة ، ويصبح الأمر من ثم معكوساً ، فما كان متطلباً بالأمس بالدرجة الأولى وهو اختراع شىء جديد وهو الذى يحقق القدرة على المنافسة - صار المطلوب الآن بالدرجة الأولى اجراء عمليات تطوير متقدمة على ما هو مخترع أصلاً سواء كان - الذى قام باختراع السلعة هو نفس الذى يضيف عليها أم غيره .

فإذا ألقينا نظرة الآن على الانفاق على عمليات البحث والتطوير (Research And Development) من جانب المؤسسات على الصعيدين اليابانى والأمريكى ، نجد أن الشركات الأمريكية تخصص ٢/٣ ما تنفقه فى هذا المجال على المنتجات الجديدة وتنفق الثلث الباقى على العمليات التى تنصب على تطوير السلع القديمة . أما اليابان فتفعل النقيض ، إذ تنفق ٢/٣ ما تخصصه فى البحث والتطوير على العمليات المضافة (Processes) التى تنصب على السلع المنتجة أصلاً (القديمة) فى حين تنفق الثلث الباقى على المنتجات الجديدة^(١) .

(1) Thurow, L. Head to Head. The coming Economic Battle Among Japan, Europe And America. P.45.

ومن الطبيعى أن تحصل كل من الولايات المتحدة واليابان على أقصى فائدة مما ركزت انفاقها عليه . وإنما يجدر ذكره فى هذا المقام أن الأمر كان يخالف ذلك فى الستينيات من القرن الحالى حيث كان التركيز فى الأبحاث على إختراع سلع جديدة يعطى مردوداً أكبر من الانفاق على إجراء عمليات اضافة على سلع قائمة وتصبح الفكرة واضحة : وهو أن الذى يتمكن من جعل المنتج المطروح فى الأسواق أكثر رخصاً هو الذى يتمكن من الاستحواز عليها من مخترعها الأسمى . فهل اليابان على أعتاب ثورة تكنولوجية جديدة ؟

لقد رأينا كيف صمم اليابانيون باصرار لا يعرف الكلل على اللحاق تكنولوجيا بالغرب فى بداية نهضتهم فى عصر الميچى . وكانت لديهم الشجاعة الفكرية أن يبنوا صناعة للصناب فى بلد لا يوجد فى أرضه خام الحديد ، وسرى أن لديهم الشجاعة الآن ليدخلوا فى عصر جديد تصبح اليابان فيه بلداً للمخترعين ، وتصبح اليابان التى ظلت حتى الآن تصدر ناتج العمل ، بلداً تصدر العقول ، وبذلك تدخل اليابان عصر معجزة جديدة .

واقدر سيطرت فكرة تغيير الهيكل الصناعى اليابانى على عقلية المخططين اليابانيين التى تتسم بقدر كبير من المرونة إعداداً للمستقبل . ورغم أن وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (M.I.T.I) وهى العقل المدبر الذى يخطط للصناعة والتجارة فى اليابان قدرت أن اليابان سوف تحقق أكبر ناتج قومى إجمالى فى العالم عام ٢٠٠٠ ، فإن هناك تحولاً أساسياً فى الهيكل الصناعى اليابانى تتضمن التركيز على نوعيات من الانتاج الاليكترونى « مكثف المعرفة » مثل تكنولوجيا الكمبيوتر شديدة التطور بما يطلق عليه تعبير « عالم المعلومات » (Information Society)

ويرى بعض الخبراء أن اليابان تعمل حالياً على تطوير عمليات التشخيص الطبى ليصبح أوتوماتيكياً ، والتجهيزات الطبية التى تقدم خدماتها للمنازل

والمستشفيات بطريقة « الروموت - كنترول » . وكذلك التليفونات اللاسلكية المحمولة والمتصلة مباشرة بالأقمار الصناعية . وفى مجالات أخرى سوف تسعى اليابان إلى توليد الكهرباء مباشرة من الغازات المتأينة ، إلى جانب إنتاج الخشب الصناعى ، وقطارات البضائع التى تسير بسرعة ٢٢٠ ميلاً فى الساعة. بل إن اليابان سبق لها وأن خططت لإنشاء مدن بكاملها فوق البحر وتحت مياهه . وكثير من هذه الاختراعات سوف تشكل الجيل الثانى من الصادرات اليابانية حل محل التليفزيونات الملونة ، وأجهزة التسجيل ، وصناعات الصلب والبتروكيماويات والسيارات وهناك صناعة كبرى تغزو السوق اليابانى ذاتها فى المستقبل وهى التجهيزات التى تتحكم تماماً فى التلوث .

وعموماً فإن اليابان تسعى إلى ترك الصناعات التى يتخلف عنها قدر كبير من التلوث ولا تتضمن تكنولوجيا شديدة التطور للبلاد الأخرى مثل كوريا الجنوبية ، وتسعى لتشجيع بعض الصناعات لديها مثل عمليات تكرير البترول من التى لا ينتج عنها تلوث للبيئة ، وسبائك الصلب وصناعة الصلب من الخردة. وصهر الألمونيوم والمعادن غير الحديدية من الكتل المعدنية المستوردة . وبإختصار فإن اليابان تعد قوائم ودراسات للصناعات المستقبلية مثل الوقود الأيدروجينى ، وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ، وتوليدها أيضاً من تيارات المحيط ، وخلق وإعادة بلورة الصخور لجعلها شبيهة بالمعادن الأصلية^(١) .

ثانياً : الاتجاهات الحديثة فى برامج البحث والتطوير :

تسعى اليابان باستمرار إلى وضع صمامات أمن لدوام تفوقها التكنولوجى بالعمل الدؤوب نحو تأصيل وجودها فى المجال العلمى والتكنولوجى بتكثيف عملية البحث والتطوير (R & D) ، حتى أصبحت اليابان الدولة الثانية من حيث الرقم المطلق فى هذا المجال ، وثانى دول العالم - بعد

(1) Forbes, W. Japan To-day P.P 432 - 434

(الاتحاد السوفيتى) من حيث نسبة الانفاق إلى الناتج القومى الاجمالى .
وتأتى أهمية البحث والتطوير من ناحية أخرى من أن الأمر لا يقتصر على
جودة السلعة أو الخدمة المنتجة بل يتعدى ذلك إلى خفض تكلفتها بما يوفره
ذلك من قدرة تنافسية فى الأسواق العالمية ويتميز اليابان عما سواها من الدول
الصناعية الكبرى بأن لديها الآلية (Machinery) متمثلة فى وزارة التجارة
الدولية والصناعة اليابانية (M.I.T.I) بما يتوافر فيها من خبراء فى شتى
المجالات .

إن العنصر الجديد الآن هو اتجاه اليابان الى التركيز على الأبحاث
الأساسية (Basic Researches) . وهذا الاتجاه يؤكد بلوغ اليابان مرتبة
الدولة الصناعية الكبرى . فلطالما عمد المهندسون والعلماء اليابانيون إلى
إستنفاد طاقاتهم نحو تطبيق النتائج التى سبق أن توصل إليها الباحثون فى
الغرب بعد أن يجروا عليها مزيداً من التحسينات وقد أتى الوقت - بعد أن
وخزتهم مقولة الغرب بأنهم مقلدون (Copycats) أن يبرهنوا أنهم أيضاً
يستطيعون الفوز بجوائز نوبل للعلوم (وحقيقة الأمر فقد حصل ستة من
العلماء اليابانيين على هذه الجائزة منهم أربعة فى انجازات العلوم) . بيد أن
هذا العدد الذى حصل عليه العلماء اليابانيون لا يتناسب مطلقاً مع حجم
الاقتصاد اليابانى ، ومن ثم صارت الحكومة اليابانية تقوم بتشجيع الاتجاه نحو
البحوث الأساسية . غير أن الحكومة اليابانية تنتقى الأبحاث الأساسية التى
تركز على مشروعات علمية التى تتضمن قدراً كبيراً من المخاطرة وتكون هامة
بالنسبة لمستقبل اليابان .

وإنما يلاحظ من ناحية أخرى أن اليابان وهى تسعى لتحقيق الاكتفاء
الذاتى الكامل فى عدد من القطاعات عالية التكنولوجيا خاصة برامج الفضاء ،
وبرامج الطائرة العسكرية من الجيل القادم ، والكمبيوتر المتطور جداً تتعرض
لنقد شديد على أنها تتصرف كدولة غنية لا تأبه للعالم الخارجى . وترد اليابان
بأن لها الحق أن تنفق مالها حيث تشاء .

لقد بلغت إنفاقات اليابان عام ١٩٨٦ على البحث والتطوير ٢٨٪ من إجمالي الناتج القومي في حين كانت هذه النسبة ١٦٪ في منتصف الستينيات . وقد خططت اليابان أن تنمو هذه النسبة ١٠٪ سنوياً . وإذا نظرنا إلى هذا الانفاق كنسبة إلى الناتج الإجمالي القومي فإن اليابان تكون قد سبقت الولايات المتحدة في هذا المجال وتحتل المركز الثاني بالنسبة لألمانيا (الغربية) ، وحقيقة الأمر ، فإن « الهيئة اليابانية للعلوم والتكنولوجيا » التي تضم مسئولين حكوميين إلى جانب عدد من خبراء القطاع الخاص قررت رفع الانفاق على برامج البحث والتطوير لتكون ٣٥٪ من الناتج الإجمالي القومي قبل حلول التسعينيات^(١) .

ويلاحظ أن القطاع الخاص الياباني يسهم من جانبه بتمويل نحو ٨٠٪ من جملة ما تم إنفاقه على هذه البرامج . كما يلاحظ أن الهدف من هذه البرامج هو هدف تجاري في المقام الأول ولا يخصص منه للانفاق الدفاعي سوى نحو ٥٪ . وحين أقدمت اليابان على المشاركة في برامج حرب النجوم وهو ما يطلق عليه (Strategic Defense Initiative) فإنه لاعتبارات السياسة الداخلية اضطر المسئولون الحكوميون في اليابان إلى إخفاء مسائل الجانب الدفاعي في هذه الأبحاث خوفاً من الرأي العام الداخلي .

ولقد أدى زيادة الانفاق على برامج البحث والتطوير على النحو الذي أشرنا إليه من جانب اليابان أن ظهرت موجة قوية من صادرات اليابان وواراداتها من التكنولوجيا متمثلة في براءات الاختراع . وتطور الأمر على النحو التالي : ففي الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ دخلت اليابان في مجالات التعاقد على عشرات الألوف من براءات الاختراع لكنها كانت تشتري من العالم براءات اختراع أكثر مما كانت تباع له واتخذت من ذلك مقياساً لنضوجها في هذا المجال . ولكن في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨١ إرتفعت صادرات اليابان من براءات الاختراع من ٦٠ مليون دولار إلى ٥٣٧ مليون دولار . وارتفعت نسبة

(١) Frost, E. Ibid. P 59.

ما تصدره من براءات إلى ما تستورده منها من ٢٠ ٪ إلى ٦٧ ٪ منها وظلت بذلك لا تزال تستورد بأكثر مما تصدره من هذه البراءات . وما أن حل عام ١٩٨٣ حتى صار الرقمان متقاربين أى صار ما تصدره مقاربا لما تستورده عند رقم مليار دولار بالنسبة لكل من الاتجاهين .

على أنه فى أوائل الثمانينيات كانت الولايات المتحدة تستوعب الشطر الأكبر من صادرات اليابان من التكنولوجيا . ولا يزال التبادل التجارى بين الولايات المتحدة واليابان فى مجال براءات الاختراع بنسبة ٣ : ١ فى صالح الولايات المتحدة ، إلا أنه من المنتظر أن تتوازى قيمة عقود وبراءات الاختراع فى المستقبل بين الولايات المتحدة واليابان ^(١) .

ثالثا : أثر النظام التعليمى :

تولى اليابان نظامها التعليمى أهمية فائقة باعتباره الضمانة اللازمة والأكيدة لنجاح برامج البحوث والتطوير وأدائها لدورها المنشود بالقدر الأوفى . ولقد رأينا فى الفصل الثالث من هذا المؤلف كيف أتت النهضة العلمية والتكنولوجية فى اليابان على أيدي رجال عهد الميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢) متسارعة للحاق بالغرب . وسعياً من اليابان فى الآونة الراهنة إلى تأصيل مبادراتها العلمية عملت على توفير أعداد ضخمة من الباحثين فى مجالات البحث والتطوير حتى صار من بين كل مليون مواطن ٥٠٠٠ عامل فنى متقدم مقابل ٣٥٠٠ فى كل مليون بالنسبة للولايات المتحدة ، ومقابل ٢٥٠٠ بالنسبة لألمانيا . كذلك الحال بالنسبة للمهندسين الباحثين ، ف لدى اليابان حالياً عدد منهم يزيد عما لدى الدول الصناعية المتقدمة جميعها بما فى ذلك الولايات المتحدة . ويكفى دليلاً على شدة إهتمام اليابان فى هذا المجال أن أفرز نظامها التعليمى عام ١٩٨٦ جيشاً من الباحثين يبلغ ٧٠٠.٠٠٠ باحث يعملون فى

(1) Frost, E. Ibid. P. 63

مجال البحث والتطوير وهو رقم يساوى كل ما لدى بريطانيا وفرنسا وألمانيا (الغربية) فى هذا المجال .

هذا النظام التعليمى المتقدم هو الذى مكن اليابان أن تتفوق للمرة الأولى على الولايات المتحدة فى انتاج السيارات ، حيث أنتجت ٧٨٩١ مليون سيارة مقابل ٧٠٩٩ مليون سيارة أنتجتها الولايات المتحدة . والآن وقد ترابطت مشروعات البحث والتطوير - الذى دعامته نظام تعليمى متميز - صار السؤال المطروح عما إذا كانت أى مؤسسة لانتاج السيارات الأمريكية تضمن البقاء لعشرين سنة قادمة فى ظل المنافسة اليابانية فى إنتاج السيارات . فقد تمكنت اليابان من الحصول الآن على ٣٠ ٪ من حجم سوق السيارات فى أمريكا فى عام ١٩٩١ ، وكانت التعليمات الصادرة من إدارة شركة تويوتا لقروعا هو أن الشركة عقدت العزم على تكون هى الشركة التالية فى الترتيب لشركة جنرال موتورز قبل أن يحل نهاية القرن العشرين .

ونلاحظ أنه - وحتى فى ظل القواعد الأمريكية - فإن صناعة السيارات الأوروبية لم تتمكن من مجاراة اليابانيين فى تطوير سياراتهم . فشركات فيات ، وبيجو ، ورنج - وروفر ، ورينو ، قد تمكنت اليابان من إزاحتهم تماماً من السوق الأمريكية . وحين أدخلت اليابان سياراتها الفاخرة مثل « لكسوس » ، وإنفينيتى ، وأكورا ، فإن صناعات السيارات الأوروبية الفاخرة من أمثال « مرسيدس » ، « وأودي » ، « وفولفو » ، وچاجوار صارت تفقد نصيبها فى السوق الأمريكية ، وأصبحت فى وضع دفاعى لا تحسد عليه أمام مميزات السيارة اليابانية ورخصها النسبى . ويتعجب الأوروبيون والأمريكيون : هل أصبح مديرو هذه الشركات الذين كانوا بمثابة مفخرة أوروبا هكذا أقل كفاءة بالنسبة لغزو سوق السيارات الأمريكية . أم أن برامج البحث والتطوير - وركيزته قد أصبحت قوة ضاربة صعب عليهم ملاقاتها ^(١) .

(1) Thurow, L. op. cit. P.P. 114 - 115

وفى ظننا أن اليابان سوف تستطيع خلال العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين التوصل إلى مخترعات من صميم أفكارها بعد أن تأخذ برامجها للبحث والتطوير فى ظل نظامها التعليمى المتطور وقتها الكافى ، إذ أن اليابان كانت قد اختصرت بعض المراحل التى اقتضى نضوجها فى الغرب أجيالاً متعاقبة فى جيل واحد أو جيلين ، ومن ثم فلانجد لدى اليابان مثلاً سوى عدد ضئيل جداً ممن حصلوا على جائزة نوبل فى العلوم الأساسية (Basics) . وهذا العدد لا يتناسب يقيناً مع نهضتها العلمية والتكنولوجية . والواقع أن السبب فى ذلك راجع إلى النزوع اليابانى للحاق بالغرب - طبقاً لشعارهم القومى الذى أطلقوه فى عهد الميجى : « قلدوا الغرب ثم اسبقوه » على مدى خمسين عاماً - جعل البنين التعليمى اليابانى ينزع بذوره باتجاه الهندسة بأكثر من نزوعه باتجاه العلوم . والدليل على ذلك أنه فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تخرج من كل ١٠٠.٠٠٠ من سكانها ٩ علماء ، ١٢ مهندسا كانت اليابان على النقيض تخرج من هذا العدد عالين اثنين وتسعة مهندسين .

رابعاً : التطور الاقتصادى :

وبمثل ما جاء تبوأ اليابان مركزها العلمى والتكنولوجى متسارعا ، فكذلك الحال بالنسبة لاحتلالها المركز الثانى على الصعيد الاقتصادى العالمى . ولم يكن الناتج القومى اليابانى عام ١٩٥٢ يزيد على ١/٣ الناتج القومى لآى من فرنسا وبريطانيا . ولكن هنا الناتج الاجمالى الآن يزيد على مجموع الناتج القومى لألمانيا (الغربية) ، وبريطانيا وفرنسا مجتمعة ، وأصبح من ثم يشكل ٢/٣ الناتج الاجمالى القومى الأمريكى أى ٢٩ تريليون دولار مقابل ٨ تريليون دولار .

ولقد رأينا فيما سبق أن هذه « المعجزة » الاقتصادية كانت حصيلة عدد من العوامل الخارجية من ناحية والداخلية من ناحية أخرى . ولقد تمت نتائج

هذه العوامل فى تزامن مثير ، فكانت مزيجاً من ضربات الحظ مع توثب يابانى شديد اليقظة ، ولقد سبق أن أشرنا إلى أن نشوب الحرب الكورية عام ١٩٥٠ وزيادة الانفاق العسكرى الأمريكى بسببها قد عمل على انتقاد بعض الشركات اليابانية التى كانت فى أوضاع متردية مثل شركات تويوتا ، ولكن هذه الشركة كانت لحسن حظها قد استوعبت سلفاً أسس التكنولوجيا ، ثم جاءت حرب فيتنام فى الستينيات فاعطت هذه الشركات مزيداً من قوة الدفع - إلا أن نقطة التحول التى أسهمت فيها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة بعد الحرب هو قبولها سعراً منخفضاً للين اليابانى هو ٣٦٠ ينأ للدولار مما حقق لليابان طفرة تصديرية هائلة تسببت فى إنعاش صناعاتها الناشئة حينذاك .

لكن تضافر هذه العوامل الخارجية وتزامنهما مع شعب شديد الانضباط موفور المرونة فى فكرة وفى أدائه ، مكن اليابان من أن يصبح اقتصادها عالمياً نتيجة استمرار النمو الاقتصادى اليابانى من منتصف الخمسينيات وحتى حلول الأزمة البترولية ١٩٧٣ بعجلة متزايدة ومستمرة . وواقع الأمر فإن الاقتصاد اليابانى مر بمنعطف خطير ابتداء من أزمة البترول هذه ، واتخذ له سمة جديدة هى التى مكنت له من تبوأ مركزه العالمى ، وذلك بأن صار معدل الزيادة فى صادرات اليابان سنوياً يتجاوز معدل الزيادة فى الناتج الإجمالى القومى مما غير من الهيكل الاقتصادى اليابانى بجعله يجنح نحو التصدير الخارجى أكثر بكثير مما كان عليه فى الفترة السابقة . وصارت اليابان فى وضع جديد تصدر كثيراً جداً وتستورد قليلاً مما شكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات الدول الأخرى الذى يميل اقتصادها نحو تحقيق عجز فى موازينها التجارية وعلى الأخص الولايات المتحدة .

ومما زاد الطين بلة بالنسبة لهذه الدول أن هذه الفوائض اليابانية الضخمة بدلاً من أن يجرى انفاقها داخل اليابان ، فإنها وجدت طريقها إلى

الخارج بصفة استثمارات رأسمالية ضخمة ، فقد كان الفائض التجارى اليابانى عام ١٩٨٦ قد بلغ ١٠٢ مليار دولار منها ٥٢ مليار دولار عجز فى الميزان التجارى الأمريكى ، بل إن التدفق الرأسمالى النازح خارج اليابان بلغ فى ذلك العام ١٤٤ مليار دولار . وفى الجهة المقابلة حققت الولايات المتحدة عجزاً تجارياً بلغ ١٣٤ مليار دولار ، واستوعبت تدفقاً رأسمالياً أجنبياً بلغ ٥٧ مليار دولار . وكانت اليابان فى عام ١٩٨٥ أكبر دولة دائنة فى العالم بتحقيق أصول صافية خارجية بلغت ١٣٠ مليار دولار بينما أصبحت الولايات المتحدة أكبر الدول استدانة حيث صارت مدينة للخارج بنحو ١٠٧ مليار دولار^(١) .

لذلك فإن الاقتصاد العالمى صار يعانى من انعدام فى توازنه تسبب فيه خلل أصاب التوازن بين ما تحققه اليابان من فائض تجارى هائل وبين العجز الذى صار مزمناً فى إجمالى الموازين التجارية لدول العالم أجمع . وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلاً دون أن تحدث أزمة عالمية كبرى على الصعيدين الاقتصادى والمالى . وكان على اليابان - فى نظر الولايات المتحدة على وجه الخصوص - أن تعدل من هيكلها الاقتصادى تعديلاً جذرياً لملافاة هذه الأزمة ، وليكون الاقتصاد اليابانى عامل موازنة فى مواجهة المجتمع الاقتصادى العالمى بدلاً من أن يكون عامل خلل به بالنظر إلى ثقل اليابان وقوتها الاقتصادية فى العالم .

ولصالح الاقتصاد العالمى ومن أجله كان على اليابان أن تخفض من حجم صادراتها وتزيد من وارداتها . ومن الجدير بالذكر أن الين اليابانى حقق تصاعداً فى سعر صرفه مع الدولار بلغت ٦٠ ٪ فى منتصف عام ١٩٨٧ . وكان من المتصور أن الين فى حالة إرتفاعه أن يعمل على زيادة أسعار السلع

(1) Robert Ozaki, The Japanese Economy Internationalized, Current History, April 1988. P. 157.

اليابانية بالنسبة للمستوردين الأجانب ، وبالتالي يقلل من أسعار السلع الأجنبية في مواجهة السلع اليابانية ويقلل ذلك بدوره من فائض الميزان التجارى اليابانى . ولكن ظهر أن هناك عدداً من الضوابط لكى يتم ذلك ، أهمها أن يكون الطلب على السلع اليابانية متمتعاً بمرونة السعر حتى تعمل الأسعار المرتفعة للسلع اليابانية على إغراض المستوردين الأجانب عن شرائها . ولكن بات واضحاً شدة اعتماد المستوردين الأجانب على المنتجات اليابانية إما لعلو جودتها التكنولوجية من جهة أو لإغراض اليابانيين أنفسهم عن شراء منتج بديل لسلعهم حتى وإن كان أرخص سعراً .

ويرجع نجاح اليابانيين في تلافى هذا الوضع باللجوء إلى استخدام خاصية المرونة في تفكيرهم وذلك بقيامهم بتصدير نوعيات من السلع عالية التكنولوجيا لا ينافسهم في إنتاجها منافس ، وبذلك تكون اليابان قد طبقت القاعدة الاستراتيجية المشهورة : بأن الهدف المتحرك أصعب منالاً من الهدف الثابت .

ولكن يثور السؤال : هل تظل المعجزة الاقتصادية اليابانية التي بدأت بشائرها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأخذت زخمها الجدى بعد الحرب الكورية مضطردة الإزدهار رغم ظهور عدد من العوامل التي بدأت العمل ضد هذا المد اليابانى ؟ قد يكون أهم هذه العوامل في رأينا تلك المنافسة الجديدة من جانب بعض الدول الآسيوية ممن أطلق عليهم اسم النمر الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند وماليزيا . فهذه الدول تتمتع الآن بمثل ما كانت تتمتع به اليابان من ميزة نسبية في انخفاض الأجور وتنافس اليابان بحق في لعب الأطفال والمنسوجات ، وبناء السفن العملاقة ، والسيارات .

أما العامل الثانى والتالى له في الأهمية ، فهو رد الفعل العدائى تجاه اليابان نتيجة اختراق اليابان لأسواقهم بسلعها المتميزة حتى بلغت فوائض

الموازن التجارية مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة قدراً أُلجأ المجموعة الأوروبية إلى إقامة بعض الاجراءات الحمائية من بينها تحديد حصص للواردات . أما الولايات المتحدة فإنها لاستمرار دعوتها لحرية التجارة الدولية فإنها لم تأخذ بعد بهذه المعايير الحمائية وتفاوض اليابان تبعاً على فتح أسواقها للسلع الأمريكية .

على أن هناك عاملاً ثالثاً يوليه اليابانيون أهمية كبيرة ، هو التركيبة العمرية لليابانيين ، إذ أنه بحلول عام ٢٠١٠ يكون لدى اليابان أقل نسبة مقارنة بنظائر اليابان من الدول الصناعية الكبرى ممن هم فى سن العمل (من ١٥ - ٦٤ سنة) ، مما سوف يتطلب من اليابان إنفاقاً ضخماً على الضمان الاجتماعى ، فضلاً عما يترتب على ذلك من هبوط فى الديناميكية التى تتمتع بها القوى العاملة اليابانية^(١) .

وعلى الرغم مما تقدم ، فإن كافة الشواهد تشير إلى أن اليابان سوف تظل متفوقة على أقرانها من الدول الصناعية الكبرى فى مستهل القرن الحادى والعشرين ، إذ نجد أن اليابان تعتمد على المواد الخام المستوردة فى المقام الأول (٩٩ ٪ من إحتياجاتها البترولية ، ٩٢ ٪ من إحتياجاتها من الحديد الخام ١٠٠ ٪ من إحتياجاتها من النحاس) ونجدها تستفيد فائدة كبرى من تدنى شروط التجارة العالمية فى غير صالح هذه الخامات ، فعلى سبيل المثال ، فإن الانخفاض الشديد فى أسعار البترول الذى حدث بعد عام ١٩٨١ وقر لليابان مليارات الدولارات كل عام . كذلك فإن ارتفاع سعر الين فى الوقت الذى سوف يساعد على تخفيض جانب من صادرات اليابان ، فإنه سوف يعمل من ناحية أخرى على تخفيض تكلفة الواردات اليابانية وأغلبها من المواد الخام ، مما يجعل الصناعات اليابانية تظل فى وضع تنافسى ، ويبقى بالتالى معدل التضخم منخفضاً نسبياً .

(1) Kennedy, P. the Rise and fall of the great powers, P. 462 .

لكن هناك عاملاً آخر هاماً يعمل لصالح مستقبل اليابان وهي تدخل القرن الحادى والعشرين مستخدمة فيه ما تتمتع به الشخصية اليابانية وهوشدة المرونة والتي طالما أشرنا إلى ذلك فى مؤلفنا هذا ، وهي اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا اليابانية العالية . فالـيابان كما رأينا انسحبت طواعية وبخطيـط كامل من بعض الصناعات كالمنسوجات ، وبناء السفن العملاقة ، والصلب تاركة هذا المجال للنمور التي تتمتع بميزة نسبية فى اليد العاملة الرخيصة . فتقدم اليابان فى مجالات الكمبيوتر بلغ حد الإعجاز بما يسمى الجيل الخامس من الكمبيوتر شديد التطور الذى يعمل بأسرع مئات المرات مما يوجد منها حالياً ويحقق أرباحاً خيالية نتيجة مقدرة هذا النوع على حل الشفرات، وإجراء التصميمات الخاصة بنماذج الطائرات^(١) .

وفى هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة الدولية والصناعية (M.I.T.I) تخصص مبالغ ضخمة بالتنسيق مع الشركات الكبرى مثل هيتاشى، وفوجيتسو (Fujitsu) ، ليس هذا فحسب ، بل تلج اليابان ميدان التكنولوجيا الخاصة بعلم الأحياء (Biotechnology) بما ينجم عن ذلك النوع من رفع الطاقة الانتاجية للمحاصيل الزراعية .

ولربما كان الروبوت الصناعى من المجالات الى سوف تحقق فيها اليابان إعجازاً مذهلاً . ففي اليابان الآن مصانع كاملة تدار بالروبوت والكمبيوتر والليزر ، وبذلك تكون اليابان قد سعت بمرونة فائقة إلى حل التركيبة العمرية للقوة العاملة اليابانية التي أشرنا إليها آنفاً ، وتلاشت بطريق غير مباشر الميزة النسبية التي تتمتع بها دول النمور الآسيوية .

(1) Kennedy, P. Ibid. P.463

ومن الجدير بالذكر أن الاحصاءات الأخيرة تشير إلى أن اليابان لا تزال مستمرة في استخدام عدد من الروبوت الصناعي يضاهي ما لدى بقية دول العالم الصناعي مجتمعين ، بل أن هناك دراسات تؤكد أن اليابانيين يستخدمون ما لديهم من أجهزة الروبوت بكفاءة أكثر من الأمريكيين^(١) .

ومن العوامل التي تساعد اليابان على المنافسة أن ميلها لاستيراد السلع المصنعة من الدول المتقدمة يبلغ $\frac{1}{4}$ هذا الميل لدى الولايات المتحدة كما يبلغ $\frac{1}{14}$ من ذلك الميل بالنسبة لألمانيا . ومن الأمور العجيبة في هذا المضممار أن اليابان تلجأ إلى تحديد سعر تفضيلي ، فتبيع جانبا من سلعها في السوق المحلي بسعر أعلى من سعرها في الولايات المتحدة مثلاً ويكون سعرها في الداخل أعلى بنسبة تصل إلى ٨٦ ٪ عن سعر نفس السلعة في الولايات المتحدة ويمكن من الناحية النظرية شراء هذه المنتجات في أمريكا وإعادة بيعها في اليابان وتحقيق قدر كبير من الربح ، ومع ذلك فليس هناك في اليابان من يقدم على الاستفادة من هذه الميزة ، كما أن الأجانب الذين لجأوا لذلك أخفقوا تماماً^(٢) .

واليابانيون من جهة أخرى من أشد الناس تضحية للاستهلاك في سبيل المستقبل ، ففي خلال السنوات الخمس الأخيرة من الثمانينيات كان بمقدور اليابانيين أن يستثمروا ٣٥٦ ٪ من إجمالي ناتجهم القومي في حين استثمرت الولايات المتحدة ١٧ ٪ فقط من إجمالي الناتج القومي الأمريكي ، ويمكن أن تتضح الرؤية بدرجة أكبر إذا تأملنا عدد أجهزة الروبوت التي تعمل في اليابان . فاليابانيون يعلنون أن لديهم من هذا الروبوت ٢٧٥٠٠٠ في حين يقول الأمريكيون أن هذا العدد لا يتجاوز ١٧٥٠٠٠ روبوت . ولكن أيما كان هذا

(1) Kennedy., P. Ibid. P. 463.

(2) Thurow, L. Op. cit. PP 114, 116.

الرقم أو ذاك فإنه فى كلتا الحالتين يفوق ما لدى الأمريكين منه وهو ٣٧.٠٠٠ رويوت . ولكن هذا الاتجاه لم يأت عفواً فله جنوره التاريخية . فقد كان هناك تخطيط يابانى مسبق لتحويل الموارد رأساً من الاستهلاك إلى الاستثمار لكى تتمكن اليابان من استعادة قواها بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد عمل النظام الضريبى والمالى اليابانى الذى كان قد صمم على أساس عدم النظر إلى الربح السريع فى دعم هذا الاتجاه . ففى أواخر الخمسينيات وجدنا اليابان تستدين ٩٠٪ من رأسمالها .

أما عنصر قبول اليابانيين التضحية بالحاضر فى سبيل المستقبل وقبول عائد أقل مرحلياً فيتجسد فى مثال حى فى أسلوب شركة هوندا فى هذا المضمار . ففى خلال فترة الخمسة عشر عاماً من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ حينما دخلت صناعة السيارات انخفض عائدها من ٩٪ الذى كانت قد وصلت إليه أيام كانت هوندا تصنع الدراجات إلى ٣٪ فقط حين دخلت صناعة السيارات . لذلك فإن جانباً كبيراً من النجاح اليابانى فى ملافاة إرتفاع أسعار البين يرجع فى حقيقة الأمر إلى أن اليابانيين يقبلون أرباحية أدنى دون مضض . ومن ذلك أيضاً أن شركات ماتسوشيتا ، وهيتاشى أبدت رغبتهما فى إنقاص أرباحيتهما للنصف فى سبيل البقاء فى مضمار المنافسة الدولية^(١) .

نقطة أخيرة نسوقها فى نهاية الحديث عن المنافسة الاقتصادية فى مستهل القرن الحادى والعشرين وهى إنتهاج اليابان لعدد من الاستراتيجيات القومية . فالحكومة اليابانية لا تنظر إلى الشركات على أساس الكاسب منها والخاسر ، حيث تنصب استراتيجيتها على المشاركة فحسب ولكن لا تفرض سيطرتها ،

(1) Thurow, L. Ibid. P. 130 .

فالشركات اليابانية ترفض عادة أن تأتي أية مبادرة تجارية من جانب الحكومة . وتعتمد الحكومة اليابانية في سعيها نحو إعداد استراتيجيات قومية إلى التركيز على تلك الصناعات ذات الطلب المرن ، والتي تتميز بنسبته نمو عالية الانتاجية من جهة ، وإرتفاع القيمة المضافة بالنسبة للعامل من جهة أخرى .

ومعنى علو القيمة المضافة أجر أعلى بالنسبة للعامل . أما علو نسبة النمو في الانتاجية فمعناه ارتفاع الأجور بسرعة حتى لو انخفضت الأسعار . وحينما يتحقق الهدفان : انخفاض في الأسعار في الوقت الذي يتأثر الدخل بالزيادة - نتيجة مرونة الطلب - تكون الحصلة إتساع الأسواق بسرعة وعدم اللجوء إلى الاستغناء عن العمال وخاصة العمالة التي جرى تدريبها ، إذ تظل في المشروع بصفة مستمرة ولقد طبقت هذه الاستراتيجية بنجاح على صناعات الاليكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الأحياء (Biotechnology) ، وصناعات الاتصالات ، والطائرات المدنية ، وصناعة المواد العلمية المستحدثة ، والكمبيوتر .

إن سياسة وضع الاستراتيجيات تخلق مصاعب جمة للدول التي لا تنتهج مثل هذا الأسلوب لكن هذه الاستراتيجيات القومية لازمة ولا شك للمنافسة . فمثلا نجد أن اليابان قد أعلنت مؤخراً عن استراتيجية قومية للاستيلاء على ١٠ ٪ من صناعة الطيران المدني قبل حلول عام ٢٠٠٠ ومعنى ذلك أن نسبة العشرة بالمائة هذه ينبغي انتزاعها من بين أنياب واحدة من الشركات المتنافسة في هذا المجال ، وهي صناعة الإيرباص في أوروبا وبوينج أو ماكوندل دوجلاس في الولايات المتحدة^(١) .

(1) Thurow, L. Ibid. P. 145.

الخاتمة

إن اليابان التى تحصل الآن على ثانى أعلى مستوى دخل فى العالم تضم شعبا لا يتقيد الى حد كبير بأية أسس أو مبادئ جامدة ، ولا يرى أية غضاضة فى نقل ما يرى أن فيه فائدة له . وهو شعب متحفز لكل فرصة تسنح لاقتناصها . فاليابانيون استطاعوا بصورة كافية استيعاب تجربة الفكر الصينى الرفيع قبل أن يدخلوا لبلادهم الفكر والحضارة الأوروبية ومن خلال ذلك لم يتركوا فرصة مواتية تمر دون الاستفادة منها .

وما أن بدأت نهضة الميچى يشتد عودها حتى بدأ أصحاب رؤوس الأموال الكبار فى تشكيل الزمرات الاقتصادية التى عرفت باسم « الزايباتسو » . ثم وضع هؤلاء أيديهم فى أيدي العسكريين وبدأوا ينشئون دولة عسكرية تحت شعار « دولة مرفهة وجيش قوى » . فأهدرت الحريات الوليدة داخل اليابان كما أن التوسع العسكرى فى منشوريا والصين جعل اليابان تنعزل شيئا فشيئا عن المجتمع الاسيوى الذى طرحته ظهريا . وانضمت الى المعسكر الفاشى ومضى العسكريون الى « عسكرة » الدولة مع عدم توفر الفهم الصحيح لحقيقة الأوضاع السياسية الدولية . فهزمت اليابان نتيجة جموحها وذاقت ويلات القصف الذرى عام ١٩٤٥ .

ولما ساهمت الحرب الكورية (١٩٥٠) فى مخاوف الأمريكيين من انتشار المد الشيوعى فى المنطقة من ناحية وانحياز الصين كلية الى الكتلة الشيوعية (١٩٤٩) من ناحية أخرى ، كان على الولايات المتحدة أن تنتهز فترة احتلالها لليابان لتمد اليها معوناتها المكثفة ورأت فى إزدهار اليابان عصمة لها من

المد الشيوعي ، وكانت اليابان متحفزة رغم ما أصابها من دمار فنهضت نهضتها العملاقة التي تعارف اليابانيون أنفسهم على تسميتها «بالصحو» .

وتجلت المرونة الفكرية والمهارة التطبيقية في أن الشعب الياباني بعد الحرب بذل جهده لتوظيف التكنولوجيا التي حصل عليها فتمكن ببراعة من تحويل تكنولوجيا صناعة المدافع الرشاشة لصناعة ماكينات الخياطة، وصناعة المناظير المكبرة الخاصة بالأغراض العسكرية في صناعة الكاميرات وهكذا .

وكان لابد لرباط المصلحة أن يربط الدولتين اللتين تطلان على المحيط الهادئ فجمعتهما معاهدة الأمن المتبادل ومضت اليابان تستظل بالمظلة النووية الأمريكية لتحقيق حلمها القديم في اللحاق بالغرب ثم محاولة سبقه بالأسلوب السلمي فبنت قوتها الاقتصادية الجبارة .

ويخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة تحمي اليابان دون مقابل ، فإن واشنطن وطوكيو تتفقان على أن التوازن الاستراتيجي في اسيا يهمهما معا بوجه عام . ولكن البلدين يجمعهما القلق نحو التعزيزات السوفيتية في اسيا منذ أواخر السبعينيات . ورغم أن الولايات المتحدة تتحمل الجهد الأكبر إلا أن أي جهد تبذله اليابان لملأشاة أثر هذه التعزيزات له قيمته الكبرى في نظر الأمريكيين .

فعلى سبيل المثال ، تستطيع الصواريخ السوفيتية من طراز (SS - N - 19) التي تنطلق من غواصات (Delta 111) في بحر أوكتسك - تستطيع أن تضرب بسهولة عمق الولايات المتحدة . ومن ثم فإن قدرة اليابان على اغلاق مضائق صويا (Soya) ، وتسوجارو (Tsugaru) ، وتسوشيما (Tsushima) التي تدخل منها السفن الحربية السوفيتية الى قاعدتهم في بتروپافولفسك (Petropavlovsk) في المحيط الهادئ عند خليج كامتشاتكا

(Kamchatka) سوف يسد الطريق أمام هذه السفن ويوفر للأمريكيين وقتاً ثميناً ويوفر حرية الحركة لبعض القوات الأمريكية للانتشار فى أماكن أخرى^(١).

والى هذا التحالف الأمنى تضاف المصالح التجارية بين البلدين وقد رأينا مدى عمقها وشدة تشابكها وكيف أن الولايات المتحدة وهى تأخذ على اليابان استفادتها من المظلة الأمريكية للتقدم تكنولوجيا صارت لها مصلحة فى أن تظل اليابان مزدهرة اقتصادياً .

أما اليابان فقد استفادت عبرتين من خلال تجاربها الحديثة : عبرة على الصعيد العسكرى ، وعبرة على الصعيد الاقتصادى . فإخفاق اليابان عسكياً فى الحرب العالمية الثانية ومعاناتها المريعة للقصف الذرى جعلها تستبعد أية مغامرات عسكرية ولفترة طويلة قادمة وحددت طريقها فى التفوق السلمى . أما العبرة الثانية فهى أنها مارست تفوقها الاقتصادى بسبب انخفاض تكلفة منتجاتها لرخص اليد العاملة وحققت القدرة على التنافس التجارى لعلو مهارتها التكنولوجية .

ولكى تتحاشى اليابان ظهور منافسين لها سواء على الصعيد الاسيوى (كوريا الجنوبية وتايوان مثلاً) أو على الصعيد العالمى فهى تسعى باستمرار لنقل رقعة التنافس الى آفاق يصعب على غيرها ولوجه.

فاليابان تنفق بسخاء على ما يسمى ببرنامج الأبحاث (Research) والتنمية (Development) ولذلك مختصر معروف (R & D) . وفى عام ١٩٨٦ على سبيل المثال بلغ إجمالى ما أنفقته اليابان على هذا البرنامج ٢٨٪ من إجمالى ناتجها القومى فى مقابل ١٦٪ فى منتصف الستينيات .

(1) Frost, E. The New U.S.A. Japan Relationship P. 125.

وفضلا عن ذلك فإن هذه النسبة تتزايد ١٠٪ كل عام ، فإذا اتخذنا هذا المعدل مقياسا ، فإنه يعتبر أعلى من نظيره فى الولايات المتحدة ولا يسبقه سوى معدل ألمانيا الغربية .

نقطة هامة نود الإشارة إليها وهى أنه ما ورد ذكر اليابان وتجربتها الفريدة فى « التحديث » إلا توارد على الذهن كيف يتسنى محاكاة هذه التجربة والافادة منها . وهنا ينبىء مفكرو اليابان أنفسهم فيقولون لنا أنه ما لم يتم إتقان التكنولوجيا الأساسية فسوف يكون ضربا من المستحيل الوصول الى استيعاب تكنولوجيا على مستوى أعلى . ويمثلون لنا الخطوات الهامة فى سبيل الحداثة بسلم من عشر درجات مثلا .

وفى بداية الصعود على السلم يكون من الصعب الوصول الى الدرجة الثانية دون الارتكاز على الأولى والتي هى إتقان أساس التكنولوجيا . لذلك فعند نقل التكنولوجيا من دولة أجنبية يكون من الضرورى أن يقوم الجانب المتأخر بشرائها من الجانب المتقدم . وما يوجد فى الدرجة الأولى سوف يكون ضروريا للدرجتين الثانية والثالثة وبقية درجات السلم .

ثم يقولون أنه لو حدث فرق بدرجة واحدة يكون حجم التكاليف بحجم هذه الدرجة المفقودة كافيا . ولكن اذا حدث أن كان الفرق فى درجتين معا فسوف لا يكون حجم التكاليف ٢ ولكن ٤ مثلا . وإذا كان الفرق ثلاث درجات فقد يصل حجم التكاليف الى ١٦ وهكذا .

يقولون ذلك ، ولعلنا لا نزال نذكر أن اليابانيين فى أول بعثة لهم (إيواكورا) فى عصر الميجى قاموا بحساب ما فاتهم فكان فى نظرهم خمسين سنة أو يزيد قليلا ، فأطلقوا شعارهم المعروف « قلدوا الغرب ثم اسبقوه » .

وفى الآونة الأخيرة تقوم الدول المتقدمة عموماً بتشديد احتكارها لأسرار التكنولوجيا المتقدمة عن طريق شركات كبرى مثل شركة « آى بى إم » للكمبيوتر وغيرها ، وتسعى هذه الدول الى تحويل التكنولوجيا ذات الطبيعة الأقل فى المستوى الى الدول النامية بشرط أن تكون هذه الدول المتقدمة قد صعدت درجتين اضافيتين أو ثلاثة على الأقل . يفسر ذلك الاتفاق الهائل على شئون الأبحاث والتنمية كما أشرنا منذ قليل .

وعلى هذه الدول النامية اذن إن كانت دولا صغيرة أن تضم إمكاناتها حتى تعوض ما فاتها بإنشاء مراكز الأبحاث حتى تلحق بالركب وإلا لظلت تلهث لكى تلحق درجة ويكون العالم قد سبقها دوماً بأكثر من درجتين . وذلك ما فطنت اليه اليابان وقدمها على أول السلم .

ولقد رأينا أن اليابان قد أصبحت نداءً للولايات المتحدة على الجانب الآخر من المحيط ، وخاصة فى المجال التجارى وقد تجلى هذا التحدى فى عدم مقدرة الولايات المتحدة على اعداد سياسة شاملة لتجاريتها الخارجية أمام المرونة اليابانية .

فلما شعرت الولايات المتحدة عام ١٩٧١ بوطأة العجز فى ميزانها التجارى لصالح اليابان عمدت الى تخفيض الدولار توقعاً منها أن ذلك سوف يعمل على الأمد الطويل على حل الأزمة . ولكن عند حلول عام ١٩٧٧ عاود الأمريكيين نفس الشعور حين وجدوا أن الميزان التجارى الأمريكى لم يتحسن ، وبدأوا فى التفكير فى اعداد سياسة شاملة لاصلاح هذا العجز . ومرة أخرى سمحت الولايات المتحدة للدولار بالانخفاض فى عام ١٩٧٨ بنسبة وصلت الى نحو ٥٠٪ أقل من قيمته فى عام ١٩٧١^(١) .

(1) Vogel. E. Japan as No 1. P. 226.

وتوقعت الولايات المتحدة أن هذا التخفيض الى جانب بعض الاجراءات لحماية منتجاتها سوف يجعل قوى السوق التقليدية قادرة على تأدية دورها المعروف طالما أن السلع الأمريكية ستكون أرخص سعرا وأن السلع اليابانية ، سوف تكون أعلى سعرا . لكن ذلك لم يتحقق لسببين رئيسيين هما : أن اليابان تعتمد فى صناعتها على الخامات المستوردة وأن تكاليف هذه الخامات يشكل $\frac{3}{4}$ ثمن المنتج النهائى سواء بالنسبة للصلب أو لبعض السلع اليابانية كالسيارات .

لذلك لما انخفضت قيمة الدولار للمرة الثانية صارت اليابان تشتترى المواد الخام بسعر أرخص ، ولم ترتفع أسعار صادراتها إلا بقدر طفيف. وصارت اليابان تستطيع الآن شراء البترول والخشب ، وكافة المواد الأمريكية الأخرى بسعر أرخص مما جعلها تسبب حتى إضطرابا للسوق المحلية الأمريكية . والسبب الثانى هو تمتع السلع اليابانية بسمعة دولية من ناحية الجودة مما مكن لها استمرار التصريف رغم ارتفاع أسعارها . وفى الوقت الذى جابه فيه اليابانيون حصصا استيرادية مقيدة لعدد من سلعهم انتقلوا بسرعة ومهارة الى الأسواق الأعلى جودة وبذلك حققوا ارتفاع قيمة صادراتهم بالدولار للولايات المتحدة فى حين لم يحقق الميزان التجارى الأمريكى ضالته المنشودة .

لكن الجانب الأكثر خطورة يتمثل فى أنه طالما أن الشركات اليابانية تستحوذ بشكل مضطرد على نصيب أكبر من الأسواق العالمية من أيدي الشركات الأمريكية ، فإن ذلك يجعل تلك الشركات أقل تحقيقا للربح ، ويجعل الشركات اليابانية أكثر ربحاً بما يمكنها بالتالى من تحمل تكاليف الأبحاث الباهظة لإعلاء الجودة وتحديث إمكانياتها باستمرار مما يحرم الشركات الأمريكية من هذه الميزة ، وهكذا تدخل فى حلقة مفرغة أمام مرونة التخطيط اليابانى .

المراجع

أولا - باللغة العربية :

- ١ - د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة الطبعة السادسة ١٩٧٩ .
- ٢ - بيير رونوفان ، تاريخ القرن العشرين ، تعريب د. نورالدين حاطوم ، دار الفكر ١٩٨٠ .
- ٣ - تيدمان آرثر ، اليابان الحديثة ، ترجمة وديع سعيد ومراجعة على رفاعة الأنصارى .
- ٤ - ديورانت ول ، قصة الحضارة ، الجزء الخامس من المجلد الأول ترجمة د. زكى نجيب محمود
- ٥ - د. فوزى درويش ، الشرق الأقصى: الصين واليابان (١٨٥٣-١٩٧٢) القاهرة ١٩٨٨ .
- ٦ - د. فيشر. ل ، تاريخ أوروبا الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) تعريب أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، دار المعارف الطبعة السابعة .
- ٧ - د. محمد السروجى ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

ثانيا : باللغات الأجنبية :

- 1- Bersihand, R. Histoire du Japon des Origines à nos Jours, Paris 1959.
- 2- Brochier, Le Miracle economique Japonais, (Calmann-Levey Coll, Questions d'actualité, 1965.
- 3- Callahan, J.M., American Relations in the Pacific and Far-East 1784 - 1900 Baltimore. 1901.
- 4- Cheroy, J. O'u va le Japon, Hachette 1954.
- 5- Donovan, R.T. Tumultuous Years, The Presidency of Harry Truman, (1949 - 1953), 1982.
- 6- Edwin, Martin, The Allied occupation of Japan, N.Y. 1948.
- 7- Edwin, D. World History, 1959.
- 8- Emmerson, J.K. Arms, Yen, and Power, N. Y. 1985.
- 9- Forbis, W.H. Japan Today, People. Places. Power, Tuttle, Tokyo 1987.
- 10- Frost, E. The New U.S. - Japan Relationship. Tuttle. Tokyo 1988.
- 11- James, Rise, The Fall of the Japanese Empire.
- 12- Griswald, W. The Far-Eastern Policy of the United States. New York, 1938.
- 13- Gibney, E. Japan, The Fragile Super-Power, Second revised ed Tokyo. 1988.
- 14- Grew, J.C. Dix Ans au Japon, Paris (S.D.).
- 15- Grousset, R, La Face de L'Asie. Paris 1955.
- 16- Guillain, Le Japon 3e Grand (ed du Seuil, Coll. L'histoire immediate) 1969.

- 17- Imperial Japan, (1900 - 1945) The Japan Reader.
- 18- John, Whitney, H. Japan From Pre-history to Modern Times, 1978.
- 19- Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers. New Yourk 1989.
- 20 - Labroue, E. Le Japon Contemporain. Paris, 1901.
- 21- Lequille, J. Le Japon (Coll d'histoire du. XX Sciecle). 1966.
- 22- Link. A & Catton, W, American Epoch, A history of the United States Since 1900 Vol II 1963.
- 23- Link, A & Catton, W, A history of the United States, The Era the cold-War (1946 - 1973) Vol III.
- 24- Mason, R.H. & Caiger J.G. A History of Japan, 1978.
- 25- Morton, W.S. Japan, Its History and Cultre, London, 1973.
- 26- Mourin, M. Histoire des Grandes Puissances, de 1918 - 1958. Paris 1958.
- 27- Mowry, G. The Era of Theodore Roosevelt (1900 - 1912) New York, 1958.
- 28- Nadeau, L. Le Japon Moderne, Son evolution, Paris 1911.
- 29- Plantagenet, S. History of the World.
- 30- Poons, F, Un Cas de developpement sans inflation, Le Japon, P.U.E. 1963.
- 31- Reichauer, E.O. Histoire du Japon et des Japonais, Paris 1973.
- 32- Reichauer, E.O. The United States & Japon, Cambridge Mass.
- 33- Reichauer, E.O. The Japanese, London. 1977.

- 34- Reichauer, E.O. The Story of a Nation, 1978.
- 35- Reichauer, E.O. The Japanese Today London. 1988.
- 36- Renouvin, P. Les Transformations de la Chine et du Japon des Millieux XX Sciecle à 1922.
- 37- Seward, J. The Japanese, New York, 1972.
- 38- Shigeru, Y, Japan's Decisive Century, (1867 - 1967) Washington, 1972.
- 39- The Silene Power, Japan's Identity and World Role Tokyo. 1976.
- 40 - Thurow, L. Head to Head. The Coming Economic Battle Among Japan, Europe And America, London 1993.
- 41- Vogel. E.F. Japan As No. I. Tokyo. 1987.
- 42- Wang, N. L'Asie Orientale de 1940 à nos Jours. Paris 1970.

Periodicals

Current History, April 1982 & November 1983,
Dec. 1985, April 1988.

ملحق تاريخ اليابان الحديث سجل تاريخي

عصر إيدو (١٦٠٣ - ١٨٦٧) :

- ١٦٠٣ - تعيين توكوجاوا اياسو حاكما عسكريا بقرار من الامبراطور، ويقوم اياسو يشكل حكومته فى مدينة إيدو (طوكيو حاليا) .
- ١٦٣٩ - وضع القيود على سفر اليابانيين الى الخارج ومنع دخول الأجانب الى البلاد فيما عدا الهولنديين من معتنقى البروتستانتية والصينيين غير المسيحيين المسموح لهم بمواصلة النشاط التجارى عبر ميناء نجازاكي .
- ١٧٩٢ - وصول مبعوث روسى الى هوكايدو يطلب اقامة علاقات تجارية مع اليابان . الحاكم العسكرى يرفض الطلب الروسى، ويشدد الحراسة على طول السواحل اليابانية .
- ١٨٥٣ - وصول الكومودور الأمريكى ماثيو بيرى الى أوراجا بمنطقة كاناجاوا . كان من نتائج هذه الزيارة والزيارة التى أعقبها فى عام ١٨٥٤ أن وضعت حدا لعزلة اليابان . وقد وقع الحاكم العسكرى خلال الزيارة الثانية للكومودور بيرى معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة ، التى نصت على السماح للسفن الأمريكية بدخول اثنين من الموانئ اليابانية . وتبع ذلك توقيع معاهدات مماثلة مع بريطانيا العظمى وروسيا وهولندا .
- ١٨٥٦ - وصول تاونسند هاريس لتولى مهام وظيفته كأول قنصل للولايات المتحدة فى اليابان .
- ١٨٦٧ - الحاكم العسكرى توكوجاوا الخامس عشر يعيد السلطة السياسية الى العرش الامبراطورى . ويضع حدا للحكم العسكرى لأسرة توكوجاوا وينهى السلطات التى كانت تتمتع بها منذ أواخر القرن الثالث عشر .

عصر مييجى (١٨٦٨ - ١٩١٢) :

- ١٨٦٨ - الامبراطور مييجى يصدر قرارا - بمجرد عودة السلطة السياسية الى العرش الامبراطورى - بانشاء ادارة جديدة ، ويعلن الحكم الامبراطورى المباشر فى كافة شئون الدولة .
- الامبراطور مييجى يلقي خطابا من خمس مواد تتضمن النص على احترام الرأى العام وتنمية العلاقات مع الدول الأجنبية والاعتراف العالمى باليابان .
- تغيير اسم مدينة إيدو الى طوكيو وتحويلها الى عاصمة للبلاد .
- الامبراطور مييجى يصل الى طوكيو وتأسس العرش الامبراطورى فى العاصمة الجديدة .
- ١٨٦٩ - أمراء الاقطاع يستعيذون ممتلكاتهم وتقرير ولاء الشعب للعرش وحده .
- ١٨٧٠ - إلغاء النظام الطبقي القائم على التفرقة بين المحاربين والفلاحين والحرفيين والتجار .
- الحصول على أول قرض وطنى تقدر قيمته بمليون جنيه استرلينى من انجلترا بفائدة قدرها ٩ فى المائة - لانشاء خط حديدى .
- ١٨٧١ - إنشاء نظام حديث للبريد .
- حكومة مييجى تنشئ نظام وطنى للنقد .
- إلغاء نظام التقسيم الادارى القائم على أساس الأوضاع الاقطاعية القديمة ، وإعادة تقسيم البلاد الى محافظات لكل منها محافظ تعينه الحكومة المركزية .
- ١٨٧٢ - منح الحرية للفلاحين لاختيار المحاصيل ولشراء الأرض أو بيعها .
- اقامة المدارس الابتدائية الحكومية فى جميع أنحاء البلاد .
- افتتاح أول خط حديدى بين طوكيو ويوكوهاما .
- بناء أول سفينة حربية يابانية « سوريومارو » فى أحواض بناء السفن بمنطقة يوكوسوكا .

- الحكومة اليابانية تنشئ أربعة بنوك وطنية فى طوكيو وبعض المدن الأخرى ، بالإضافة الى اقامة أول مصنع حديث للنسيج فى مدينة توميوكا بمحافظة جوما .
- ١٨٧٣ - وضع نظام جديد للأوزان والمقاييس بدلا من النظام المحلى القديم.
- ١٨٧٤ - استخدام الغاز لأول مرة لانارة منطقة جينزا ، قلب العاصمة الجديدة.
- ١٨٧٥ - حكومة ميجى تنشئ المحكمة العليا وتضع النظام القضائى الجديد.
- ١٨٧٧ - تنظيم أول معرض قومى فى طوكيو .
- ١٨٧٨ - افتتاح بورصة طوكيو .
- ١٨٨١ - إنشاء أول شركة للسكك الحديدية اليابانية (أول شركة خاصة للسكك الحديدية) .
- ١٨٨٢ - إنشاء بنك اليابان كأول مؤسسة مصرفية مركزية .
- ١٨٨٧ - ظهور الاضاءة الكهربائية فى طوكيو .
- ١٨٨٩ - اصدار دستور ميجى ووضع النظام الانتخابى المقيد .
- ١٨٩٠ - افتتاح الدورة الأولى للبرلمان اليابانى وتأكيد نظام الحكم الدستورى .
- ١٨٩٤ - توقيع معاهدة التجارة والملاحة مع بريطانيا العظمى ، التى تبعتها سلسلة من الاتفاقات الجديدة لتصحيح الاتفاقات غير المتكافئة التى وقعت خلال الحكم العسكرى لأسرة توكوجاوا .
- اندلاع الحرب الصينية اليابانية نتيجة للنزاع حول المصالح المتناقضة فى كوريا .
- ١٨٩٥ - انتصار اليابان وانتهاء الحرب الصينية اليابانية .
- ظهور المركبات الكهربائية « التrolley » فى شارع طوكيو .
- ١٨٩٦ - دخول السينما فى اليابان .
- ١٨٩٩ - ادخال التليفون وتشغيله فى كل من طوكيو وأوساكا .

- ١٩٠٢ - توقيع المعاهدة الانجليزية اليابانية .
- ١٩٠٤ - اليابان تعلن الحرب على روسيا لوضع حد لتقدم النفوذ الروسى فى كوريا .
- ١٩٠٥ - انتصار اليابان فى الحرب الروسية اليابانية .
- ١٩١٠ - اليابان تضم كوريا .
- ١٩١٢ - وفاة الامبراطور ميچى .

عصر تايشو (١٩١٢ - ١٩٢٦) :

- ١٩١٢ - الامبراطور تايشو يجلس على العرش .
- ١٩١٤ - اعلان الحرب الأولى ودخول اليابان الحرب الى جانب الحلفاء .
- ١٩١٨ - ارتفاع تكاليف المعيشة وخروج جموع الشعب ممن تأثروا بارتفاع سعر الأرز فى مظاهرات .
- ١٩١٩ - عقد معاهدة فرساي وتوقيع اليابان عليها بوصفها من الدول الحليفة .
- ١٩٢٠ - اليابان تشترك فى عصبة الأمم .
- ١٩٢٣ - هزة أرضية شديدة تصيب اليابان .
- ١٩٢٥ - تقرير حق الانتخاب العام لجميع البالغين من الذكور .

عصر شوا (١٩٢٦ - ١٩٨٩) :

- ١٩٢٦ - وفاة الامبراطور تايشو، وصعود الامبراطور هيروهيتو الى العرش .
- اطلاق اسم تايشو على العصر الجديد .
- ١٩٢٧ - بدء تشغيل المترو فى طوكيو .
- ١٩٢٩ - افتتاح أول خط للطيران المبنى لنقل الركاب بين طوكيو وأوساكا .
- ١٩٣٠ - اليابان تشترك فى مؤتمر نزع السلاح فى لندن .
- ١٩٣١ - انفجار مشكلة منشوريا التى انتهت بسيطرة اليابان على منشوريا .
- ١٩٣٣ - اليابان تنسحب من عصبة الأمم احتجاجا على معارضة العصبة لسيطرة اليابان على منشوريا .

- ١٩٣٧ - تدخل العسكريين اليابانيين وسيطرتهم على سياسة البلاد ، مما أدى الى نشوب عمليات عسكرية على نطاق واسع ضد الصين .
- ١٩٤٠ - اليابان تعقد معاهدة مع ألمانيا وإيطاليا ، وتشكيل محور روما - برلين - طوكيو .
- ١٩٤١ - اليابان تعلن الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وتدخل الحرب العالمية الثانية .
- ١٩٤٥ - اليابان تستسلم للحلفاء بدون قيد أو شرط طبقا لاعلان بوتسدام ، وتسريح القوات العسكرية اليابانية ، وتطبيق برنامج يستهدف اقامة نظام ديموقراطى سليم .
- ١٩٤٦ - اعلان الدستور الجديد ومنح حق الانتخاب العام للمرأة اليابانية .
- ١٩٥٠ - القائد العام للقوات الحليفة فى طوكيو يكلف الحكومة اليابانية بانشاء قوة من البوليس الاحتياطى وتدعيم وكالة الأمن البحرى ، نواة قوة الدفاع الذاتى ، نظرا لنشوب الحرب فى كوريا .
- ١٩٥١ - اليابان توقع معاهدة السلام فى سان فرانسيسكو مع الولايات المتحدة وغالبية الدول الحليفة الأخرى .
- توقيع معاهدة الأمن المشترك بين اليابان والولايات المتحدة .
- ١٩٥٢ - وضع معاهدة سان فرانسيسكو موضع التنفيذ وانتهاء الاحتلال من جانب القوات الحليفة ، واستعادة الاستقلال اليابانى الكامل .
- توقيع معاهدة سلام منفصلة بين اليابان وجمهورية الصين .
- ١٩٥٣ - بدء الارسال التليفزيونى فى اليابان .
- ١٩٥٦ - عودة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والاتحاد السوفيتى ، واصدار اعلان مشترك يضع نهاية لحالة الحرب بين البلدين .
- قبول اليابان عضوا فى الأمم المتحدة .
- ١٩٦٠ - تعديل معاهدة الأمن المشترك بين اليابان والولايات المتحدة .

- بدء ارسال التليفزيونى الملون ، وبذلك تكون اليابان الدولة الثانية فى العالم فى هذا المجال .
- ١٩٦٤ - اقامة الدورة الأولمبية الثامنة عشرة فى طوكيو .
- افتتاح خط توكايدو الجديد للقطارات السريعة « سوبر إكسبريس » بين طوكيو وأوساكا .
- افتتاح طريق « ميشين » السريع بين ناجويا وكوبى الذى يبلغ طوله ١٩٠ كيلو مترا .
- اقامة شبكة الخطوط الحديدية « مونوريل » لتسيير القطارات على قضيب واحد على أساس تجارى .
- ١٩٦٥ - توقيع معاهدة بين اليابان وجمهورية كوريا لتنظيم العلاقات الأساسية بين البلدين .
- ١٩٦٨ - الاحتفال بمرور مائة عام على بدء العهد الميجى فى جميع أنحاء اليابان .
- ١٩٧٥ - حضور رئيس الوزراء تاكيوميكى اجتماع القمة فى رامبويليه بين زعماء ست دول صناعية كبرى كان الاجتماع الأول من نوعه بعد الحرب . (ومنذ ذلك الحين أسهم رؤساء الوزارة اليابانيون فى اجتماعات القمة السنوية التالية) .
- ١٩٨٩ - توفى الامبراطور هيروميتوفى ١٩٨٩/١/٧ ، وتولى ابنه أكيهيتو العرش خلفاً له . وبذلك تدخل اليابان عهداً جديداً حيث يتولى عرش اليابان لأول مرة منذ (٦٦٠ ق . م) إمبراطور لا تنسب إليه صفة الألوهية (طبقا لمذهب الشنتو) .

أسماء رؤساء الوزارة اليابانية فى الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٧)

الفترة	اسم رئيس الوزارة
١٩٧٢/١٢ - ٧٢/٧	١ - وزارتاناكا (الأولى)
١٩٧٤/١٢ - ٧٢/١٢	(الثانية)
١٩٧٦/٩ - ٧٤/١٢	٢ - وزارة تاكيو - ميكي (الأولى)
١٩٧٦/١٢ - ٧٦/٩	(الثانية)
١٩٧٧/١١ - ٧٦/١٢	٣ - وزارة تاكيو - فوكودا (الأولى)
١٩٧٨/١٢ - ٧٧/١١	(الثانية)
١٩٧٩/١١ - ٧٨/١٢	٤ - وزارة ماسايوشى - أوهيرا (الأولى)
١٩٨٠/٧ - ٧٩/١١	(الثانية)
١٩٨١/١١ - ٨٠/٧	٥ - وزارة زنكو - سوزوكى (الأولى)
١٩٨٢/١١ - ٨١/١١	(الثانية)
١٩٨٤/١١ - ٨٢/١١	٦ - وزارة ياسوهيرو - ناكاسونى (الأولى)
١٩٨٥/١٢ - ٨٤/١١	(الثانية)
١٩٨٧/١١ - ٨٥/١٢	(الثالثة)

{ تم بحمد الله }

رقم الايداع بدار الكتب المصرية
١٩٨٩/١٦٦٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطابع غباشى بطنطا ت . ٣٣٤٨٩٨

هذا الكتاب الذى بين يدي القارئ يعرض لتاريخ اليابان السياسى والاقتصادى والتكنولوجى ، ولكيفية بناء النهضة اليابانية منذ عصر الميجى وحتى يومنا هذا .

وسوف يلمح القارئ كيف لاقت اليابان ضربات الحظ فى حينها واستطاعت أن تتناغم مع روح كل عصر وكل ظرف للاستفادة منه بعكس جيرانها الآسيويين فحققت أمام أعين العالم تجربة من أروع التجارب الانسانية .

أما الدور الأمريكى ، فقد لازم اليابان منذ أن طلبت منها الولايات المتحدة الانفتاح والتعامل معها عام ١٨٥٢ ، ولازمها إبان نهضتها الحديثة لتنهل أحدث ما وصل اليه علمها ، ولا يزال هذا الدور الأمريكى يلزمها حتى اليوم .

وحتى لما قست الولايات المتحدة عليها فى الحرب العالمية الثانية لم تجد سواها لصد التوغل الشيوعى عن المنطقة ، بعد الانحياز الصينى للشيوعية ١٩٤٩ ونشوب الحرب الكورية ١٩٥٠ ، فأخذت تمدها بالمعونات بشتى أنواعها .

ولم يدر بخلد الأمريكين يوما أن اليابان سوف تكون تلك القوة الاقتصادية الجبارة التى تنافسهم على الشاطئ الآخر من المحيط ، وأنها يمكن أن تساعد بجهدهما فى اصلاح ميزانهم التجارى .

على أن التاريخ اليابانى ملئ بما يشبه المعجزات المتعددة ، إذ كان ضربا من المعجزات أيضا أن يتعلم اليابانيون اللغات الأجنبية لينقلوا بها أثمن ما لدى الغرب ثم يظل اللسان يابانيا والفكر كذلك .

To: www.al-mostafa.com